المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
الدراسات العليا
قسم اللغة العربية وآدابها

اختيارات المرادي التصريفية

في شرحه للتسهيل

عرضًا ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة (الماجستير) في قسم اللغة العربية وآدابها

(شعبة اللغويات)

إعداد الطالبة

منال بنت محمد بن عبد الله المندرج

إشراف الدكتور

محمد راضي الزيني

أستاذ اللغويات المساعد في كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية

بجامعة القصيم

العام الجامعي ١٤٣٤ - ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٣ - ٢٠١٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

إجازة الرسالة

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

عمادة الدراسات العليا

كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية

قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة القصيم Qassim University

اختيارات المرادي التصريفية في شرحه للتسهيل؛ عرضا ودراسة

A Presentation and Study of al-Murādī 's Morphological Selections in his Commentary of al-Tasheel

الباحثة: منال بنت محمد المندرج

الرقم الجامعي (281804724)

تمت الموافقة على قبول هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الآداب قسم الدراسات اللغوية.

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أعضاء اللجنة	الاسم	المرتبة العلمية	التخصص	التوقيع
المشرف والمقرر	د.محمد راضي الزيني	أستاذ مساعد	اللغويات	
المناقش الخارجي	د.أيمن السيد بيومي	أستاذ مشارك	النحو والصرف	
المناقش الداخلي	د.إبراهيم بن سليمان البعيمي	أستاذ مشارك	النحو والصرف	

في يوم الخميس 1435/06/17هـ الموافق 2014/04/17م.

الملخص العربي

عنوان الرسالة

اختيارات المرادي التصريفية في شرحه للتسهيل

عرضًا ودراسة

قدمته الباحثة: منال بنت محمد المندرج.

فكانت هذه الدراسة حول (كتاب شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) للمرادي حيث إنني تناولت اختيارات المرادي التصريفية في هذا الكتاب.

فهذا الموضوع يندرج تحت الدراسات اللغوية في قسم الصرف.

وقد تضمنت الدراسة أن تكون دراسةُ اختيارات المرادي في قسمين يسبقهما تمهيدٌ وتقفوهما خاتمة سجلتُ فيها أهم النتائج التي توصلتُ إليها من خلال دراسة هذه الاختيارات، ثم ثبت بأهم المصادر والمراجع التي استعنت بها في البحث، يليه فهرسٌ إجمالي للموضوعات.

فأما التمهيد: فأتحدثُ فيه عن التعريف بكتاب التسهيل لابن مالك، وأهم شروحه.

أما قسما الدراسة فهما:

القسم الأول: اختيارات المرادي التصريفية. ويضم ثلاثة فصول هي: اختياراته في قسم الأسماء، اختياراته في قسم الأفعال، اختياراته في قسم المشترك بين الأفعال والأسماء.

القسم الثاني: منهجه في الاختيار ويضم خمسة فصول هي:

الفصل الأول: طريقته في عرض الخلاف والاختيار، ويتضمن أربعة مباحث وهي: عرضه مسائل الخلاف، أسلوبه في الاختيار، أسلوبه في الاحتجاج لاختياره، نسبة الأقوال.

الفصل الثاني: ادلة الاحتجاج لاختياراته ويشمل ثلاثة مباحث وهي: النقل، القياس، الإجماع.

الفصل الثالث: مصادر المرادي في اختياراته ويشْمل ثلاثة مباحث:

مصادره من الرجال، الكتب التي اعتمد عليها، المخطوطات.

الفصل الرابع: موقفه من اختيارات سابقيه. ويشمل خمسة مباحث وهي:

موقفه من البصريين وسيبويه، الكوفيين وصاحب الكتاب (ابن مالك).

وموقفه من الصرفيين الآخرين وموقفه من اللغات.

الفصل الخامس: تقويم منهجه في اختياراته: ويتناول هذا الفصل الحديث عن خمسة مباحث وهي: صحة الفهم، سلامة النقل، تناقض الآراء، شمول الأدلة، الإنصاف والتحيز.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصلتُ إليها من خلال هذه الدراسة، و منها:

١- المرادي يُعَدُّ من علماء الصرف المتميزين بسعَة عِلْمه، وانتشار مؤلفاته في القرن الثامن الهجري.

٢- كتاب (شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) من الكتب الأصول والأمهات في ميدان النحو والصرف، فهو شرح لكتاب من أهم كتب ابن مالك التي ذاع صيتها.

٣- اهتم المرادي بالمسائل الخلافية، استقصاءً، وتوثيقًا، مع ترجيح ما يراه قويا عنده وتأييد ذلك بالحجج، والبراهين، والعلل المختلفة، فشرحه هذا جدير بأن يعد من الكتب التي عنيت بالمسائل الخلافية.

٤ - ظهر جليًّا من خلال المسائل الخلافية ميل المرادي إلى مذهب البصريين وسيبويه في أغلب المسائل، وقد يعارضهم إذا وجد غيرهم أقرب إلى الصواب.

٥ - وافق المرادي ابن مالك في أغلب المسائل، وقد يعارضه إذا وجد غيره أقرب إلى الصواب، فالمسائل التي خالف فيها المصنف هي التي أظهرت شخصية المرادي.

٦ - بنى المرادي اختياراته على الأُسس والأصول النحوية وهي: النقل، والقياس، والإجماع، كما أنه استشهد بالقرآن الكريم والقراءات، والشعر.

٧- المرادي من العلماء الذين خلفوا آثارًا قيمةً في علوم اللغة والقراءات والتفسير، منها المطبوع وغير المطبوع، وهي جديرة بالدراسة والتحقيق.

ويلي الخاتمة الفهارس الفنية للبحث.

المشرف: الطالبة:

الدكتور محمد راضي الزيني منال بنت محمد بن عبد الله المندرج

المقدمة

وتتضمن:

أهمية الموضوع وأسباب اختياره.

أهداف الدراسة.

أقسام الدراسة.

منهج الدراسة.

الدراسات السابقة على البحث أو المماثلة.

الصعوبات التي واجهت الباحثة.

الحمدُ لله الذي أتم علينا النعم، واتصف بالكمال والكرم، وتفضّل بالعفو عمّا صدر عن العبد على وجه السهو والنسيان والخطأ، قابل التوب، والصلاة والسلام على أشرف الأنام وعلى آله الكرام وصحابته الأخيار.

أما بعدُ:

فإن الخلاف بين النحاة من الموضوعات القديمة التي رافقت نشأة النحو، فما إن نشأ علم النحو واتضحت معالمه حتى بدأت تظهر بوادر الخلاف في بعض مسائله. وقد كان الخلاف في بدايته قليلاً محدودًا، لكنه أخذ بمرور الزمن يتسع شيئًا فشيئًا، فكلما تقدَّم الزمن بعلم النحو اتسعت مسائل الخلاف وتشعّبت، حتى كاد الخلاف يشمل كل جزئية من جزئيات النحو وكانت غاية النحاة من إبراز تلك الخلافات الوصول إلى تفسير سليم للظواهر اللغوية.

و لم يقتصر الخلاف على المسائل النحوية بل تعداه إلى المسائل التصريفية.

وقد أسهم النحاةُ المتأخرون من بلاد الأندلس وبلاد المغرب، إلى جانب المتقدمين، في الخوض في مسائل الخلاف، واختاروا لأنفسهم من تلك الآراء ما يرونه جديرًا بالاتباع، وكان لبعضهم آراء جديدة.

وكان ابن مالك وأبو حيان من أبرز هؤلاء الأندلسيين، وقد تباينت آراؤهما في كثير من المسائل؛ حيث خالف أبو حيان ابن مالك في كثير من آرائه، وتعقّبه في مواضع كثيرة من مصنفاته. والمرادي (ت٧٤٩هـ) من تلاميذ أبي حيان، ونهج نهجه في مناقشة المسائل النحوية والتصريفية على وجه الخصوص.

ويُعد كتابه (شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) من أهم الكتب التي تناولت مسائل نحوية وتصريفية، والتي تفرَّد فيها بأشياء كثيرة، وأبدى رأيه في أغلب ما شرحه وأتي بالشواهد المناسبة، والأقوال النافعة ممّا نقله من شيوخه ومن غيرهم، فبَرَزَتْ شخصّيته واضحةً، وأفاد في شرحه المذكور ممّن سبقه، وأثَّر في لاحقيه.

من هنا وقع اختياري على دراسة هذه المسائل التي تباينت الآراء فيها، وذلك بعد أن لاحظتُ كثرة اعتراضات المرادي واختياراته للآراء التصريفية لابن مالك وغيره من النحاة، ووسمتُ البحث بـــ (**اختيارات المرادي التصريفية في شرحه للتسهيل عرضًا ودراسة**) .

وقد ارتأيتُ أن أستبعد دراسة الآراء والاختيارات التي أوردها في الأبواب النحوية، وعليه فقد اقتصرتُ على دراسة الاختيارات الواردة في الأبواب التصريفية، وقد عبّر المرادي عن اختياراته هذه بألفاظ متعددة مثل (الصحيح) أو (المختار) أو (المشهور) أو (شاذ) أو (غريب) ...إلخ.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

إن دراسة اختيارات المرادي التصريفية لها أهمية كبيرة، وتتضح هذه الأهمية في النقاط الآتية:

١) دراسة الاختيارات والاعتراضات بين النحاةِ تيسِّرُ فهم القواعد النحوية والتصريفية الواردة في المسألة محل الاعتراض، وتساعد على إظهار المعلومات الكاملة حولها، وتعمل على ترسيخ الرأي الصحيح منها في الأذهان.

٢) كثرة اختيارات المرادي وما شغلته هذه الاختيارات من حيّزٍ في شرحه للتسهيل، وكانت لديه عناية كبيرة بآراء من سبقه من النحاة.

٣) لمؤلفات ابن مالك مكانةً كبيرة في الدراسات النحوية والتصريفية قديمًا وحديثًا، فابن مالك صاحب مذهب نحوي يتسم باستقلالية في النظر، وما زال نحوه مادةً حيَّةً في مدارسنا وجامعاتنا. كما أن المرادي له موقفه المتميز من آراء ابن مالك، وما أورده من آراء غيره من النحاة.

٤) أن دراسة الاختيارات تمثل أهمية بالغة في الكشف عن وجهة نظر صاحبها، وبيان أدلّته في تفنيد الآراء، فالمسائل الخلافية هي المادة التي يرى النحوي فيها نفسه، وتبرز من خلال تناوله لها شخصيّتهُ العلمية، وقدرتهُ على الجدل والاحتجاج لرأيه، وإبطالِ حجّةِ الآخر.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى العناية باختيارات المرادي التصريفية في شرحه للتسهيل، ويأتي ذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

١) التعريف بآراء المرادي التصريفية في المسائل المختلفة، وجمعها من خلال كتابه شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد.

٢) تصنيف هذه الاختيارات حسب نوع الاختيار على نهج معين من التصنيف.
٣) تحديد الأسس والمبادئ التي بنى عليها المرادي هذه الاختيارات.
٤) معرفة السمات الفارقة بين المرادي وغيره من الشُّراح في الاختيارات.
٥) إعطاء صورة واضحة عن القرن الثامن الهجري من خلال معرفة طريقة التفكير النحوي والتصريفي.
٦) رصد مصطلحات الاختيار عنده ما بين مصطلحات اختيار صريح واختيار ضمني؛ مثل: (الصحيح) و (المختار) ، و (الفصحى) ، و (المشهور) و (الأظهر) ، و (الأرجح) و (الأصح) ، و (الأفصح) ، و (ويؤيد مذهب) ، و (شاذ) ، و (غريب) ، و (خطّأ) و (غلط) ...إلخ.
٧) توضيح مدى موافقته للبصريين أو الكوفيين أو الجمهور، أو مخالفتهم؛ مما يبين اتجاهه الصرفي.

أقسام الدراسة:

واقتضى منهجُ الدراسة أن تكون دراسةُ اختيارات المرادي في قسمين يسبقهما تمهيدٌ، وتقفوهما خاتمة سجلتُ فيها أهم النتائج التي توصلتُ إليها من خلال دراسة هذه الاختيارات، ثم ثبت بأهم المصادر والمراجع التي استعنت بها في البحث، يليه فهرست إجمالي للموضوعات.

فأما **التمهيد**: فأتحدثُ فيه عن مبحثين:

المبحث الأول: التعريف بالمرادي.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب التسهيل لابن مالك، وأهم شروحه.

أما قسما الدراسة فهما:

القسم الأول: اختيارات المرادي التصريفية. ويضم ثلاثة فصول هي:

الفصل الأول: اختياراته في قسم الأسماء.

الفصل الثاني: اختياراته في قسم الأفعال.

الفصل الثالث: اختياراته في قسم المشترك بين الأسماء والأفعال.

القسم الثاني: منهجه في الاختيار ويضم خمسة فصول هي:

الفصل الأول: طريقته في عرض الخلاف والاختيار، ويتضمن المباحث الآتية:

المبحث الأول: عرضه مسائل الخلاف.

المبحث الثاني: أسلوبه في الاختيار.

المبحث الثالث: أسلوبه في الاحتجاج لاختياره.

المبحث الرابع: نسبة الأقوال.

الفصل الثاني: أدلة الاحتجاج لاختياراته وتشمل:

المبحث الأول: النقل.

المبحث الثاني: القياس.

المبحث الثالث: الإجماع.

الفصل الثالث: مصادر المرادي في اختياراته ويشْمل المباحث الآتية:

المبحث الأول: مصادره من الرجال.

المبحث الثاني: الكتب التي اعتمد عليها.

المبحث الثالث: المخطوطات.

الفصل الرابع: موقفه من اختيارات سابقيه. ويشمل المباحث الآتية:

المبحث الأول: موقفه من البصريين وسيبويه.

المبحث الثاني: موقفه من الكوفيين.

المبحث الثالث: موقفه من صاحب الكتاب (ابن مالك) .

المبحث الرابع: موقفه من الصرفيين الآخرين.

المبحث الخامس: موقف المرادي من اللغات.

الفصل الخامس: تقويم منهجه في اختياراته: ويتناول هذا الفصل الحديث عن المباحث الآتية:

المبحث الأول:. صحة الفهم

المبحث الثاني: سلامة النقل.

المبحث الثالث: تناقض الآراء.

المبحث الرابع: شمول الأدلة.

المبحث الخامس: الإنصاف والتحيز.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصلتُ إليها من خلال هذه الدراسة.

وقد أنهيتُ البحث بمجموعة من الفهارس:

فهرس الآيات الكريمة. وفهرس القراءات. وفهرس الأحاديث الشريفة والآثار. وفهرس الأمثلة الصرفية. وفهرس لغات العرب. وفهرس الأشعار والأرجاز. وفهرس الأعلام المترجم لهم. وفهرس الأعلام العامة. وفهرس الأمم والقبائل والطوائف. وفهرس البلدان والمواضع. وفهرس المسائل. وفهرس المصادر والمراجع. وفهرس الموضوعات.

منهج الدراسة:

تبعًا لطبيعة الموضوع فإن الباحثة ستتبع المنهج الوصفي التحليلي، وفقًا للخطوات الآتية:

١- قسمت المسائل إلى ثلاثة فصول: الفصل الأول: اختياراته في قسم الأسماء، الفصل الثاني: اختياراته في قسم الأفعال، الفصل الثالث: اختياراته في قسم المشترك بين الأسماء والأفعال.

٢- حاولت وضع عنوان لكل مسألة محل الاختيار بقدر الإمكان.

٣- ذكرتُ نص كلام المرادي الذي يحتوي على الاعتراض أو الموافقة أو تفنيد رأي أو الاحتجاج لرأي آخر.

٤- تتبعتُ بعد ذلك – ما أمكنني ذلك – آراء النحاة السابقين للمرادي والمتأخرين عنه في المسألة محل الاعتراض، وحجّة كلٍّ منهما. وقد حرصتُ على توضيح ما حسبته يتطلب إيضاحًا من آراء النحويين وأقوالهم وحججهم، وعلى مناقشة آرائهم ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، مع ترجيح ما يظهر لي رجحانه، وأحلتُ بعض التفصيلات والنصوص إلى الهوامش تجنبًا لما حسبته سيكون سببًا في الاستطراد.

٥- التحليل لكل اختيار بما يُعبر عن وجهة نظر المرادي، وقد حاولتُ أن أبين فيه سبب ترجيحه ومدى موافقته لمن سبقه من العلماء.

٦- عزوت الآيات، كما أنني عزوت الأحاديث الشريفة إلى مصادرها بقدر ما أراه كافيًا.

٧- خرّجتُ الشواهد الشعرية من مصادرها الأصلية، مع ذكر بحر البيت وقائله – ما استطعت–.

٨ ــ ترجمتُ للعلماء الذين ورد ذكرهم في نص المرادي.

هذا ما كان من أمر هذا البحث ومنهجي فيه.

أما المصادر والمراجع التي أفدتُ منها في هذه الرسالة فهي كثيرة ومتنوعة، فمنها ما هو في النحو، ومنها ما هو في التفسير والقراءات، وغير ذلك، وقد أثبتُ ما ذكرته منها في الحاشية وفي فهرست المصادر والمراجع.

الدراسات السابقة أو المماثلة للبحث:

هناك بعض الدراسات التي تقترب من (**اختيارات المرادي التصريفية في شرح التسهيل**) نوردها على النحو الآتي:

١- موقف المرادي من آراء ابن عصفور النحوية والصرفية دراسة وتقويمًا، للباحثة/ سارة بنت علي الكلثم.

٢- اعتراضات المرادي على النحاة في كتابه (توضيح المقاصد والمسالك) لمحمود فوزي عبد الله، دكتوراه – كلية الآداب – الجامعة العراقية.

٣- المرادي وكتابه (توضيح المقاصد) لعلي عبود الساهي، دكتوراه- عين شمس- القاهرة.

٤- الحسن بن قاسم المرادي النحوي. أحمد راتب حموش، دكتوراه، جامعة دمشق.

٥- جهود المرادي وآراؤه النحوية، لصفية علي عايد المحمادي دراسة تحليلية، رسالة ماجستير.

٦- اعتراضات المرادي على آراء ابن مالك النحوية والتصريفية عرضًا ودراسة وتقويمًا، رسالة دكتوراه.

٧- موازنة بين الجنى الداني للمرادي ومغني اللبيب لابن هشام، لولوة بنت إسماعيل السماعيل، ١٤٢٢هـ.

٨- اختيارات المرادي في تراثه النحوي، لأحمد محمد توفيق السوداني، رسالة دكتوراه، بالأزهر، كلية اللغة العربية – بنين – المنصورة، مطبوع، ١٩٩٩م.

٩- اختيارات المرادي في تراثه الصرفي: لأحمد محمد توفيق السوداني، والجدير بالذكر أن هذه الدراسة كانت بحثًا محكّمًا مقدمًا للترقية في كلية اللغة العربية بمحافظة المنوفية، بجمهورية مصر العربية، وقد أوصى المشرف على الرسالة بضرورة الاطلاع على هذه

الدراسة للوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين دراستي، وتمكنت بفضل الله من الاتصال بالباحث وأمدنا مشكورًا بصورة ضوئية من دراسته، واتضح الآتي:

أن هذه الدراسة قد التقت بموضوع دراستنا في بعض النقاط فقط ـــ مع اختلاف الطرح والتحليل ـــ كما اختلفت معها في نقاط أخرى.

أما نقاط الالتقاء فكانت في عموم العنوان حيث دارت الدراستان في فلك اختيارات المرادي الصرفية، بالإضافة إلى الالتقاء في بعض المباحث الصرفية كجموع التكسير والتصغير والنسب والإعلال، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة دراسة جادة وقد أفادت منها الباحثة في كثير من المسائل التي كانت محل التقاء، كما كانت بمثابة الدراسة الاسترشادية في المسائل الأخرى.

الصعوبات التي واجهت الباحثة:

واجهت الباحثة بعض الصعوبات والعوائق ومن أهمها ما يأتي:

١- تداخل المسائل الصرفية التي اختارها المرادي مع المسائل النحوية، واللغوية، والصوتية.

٢- قلة المسائل في باب الأفعال التي صرَّح المرادي باختياره لها إذا ما قورنت بالكم الهائل في المسائل المتعلقة في باب الأسماء.

٣- قلة الكتب التي تناولت الصرف بشكل خاص، وصعوبة الحصول عليها.

٤- تداخل المسائل الصرفية التي فيها خلاف بين العلماء والتي أبدى المرادي رأيه فيها مع المسائل النحوية، وبالتالي صعوبة الوصول إليها.

٥- بذلت الباحثة جهدًا في المقارنة بين اختيارات المرادي في شرح التسهيل واختياراته في بقية كتبه.

ولكن منة الله الواسعة، ورحمته الغامرة، كانتا العون الأول في تذليل هذه الصعوبات، فله الحمد من قبلُ ومن بعد.

وما قدمه لي أستاذي الفاضل المشرف على هذه الدراسة من توجيهات علمية وفنية سديدة ونصائح قويمة، كانت سببًا في التغلب على ذلك كله.

وفي الختام:

أتوجّهُ بالشكر إلى الله ﷻ على أن وفقني في إتمام هذا البحث، وأسأله سبحانه أنْ يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأنْ أنتفع به وينتفعَ به كل قارئ.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لوالدَيَّ العزيزين -أطال الله في عمرهما على طاعته- اللَّذَيْن كانت منهما النصائح القويمة، والدعوات الصادقة.

ولا أنسى أنْ أدعوَ لزوجي وأبنائي - الذين شاركوني رحلة البحث - بالحفظِ والمثوبةِ على حرصهم، وحثهم إيّايَ على الاجتهادِ والإنجازِ، فلهم مني الدعاءُ والشكر.

كما أتقدم بالشكر لجامعة القصيم التي نهلتُ من معينها العذبِ ممثلةً في كليةِ اللغةِ العربيةِ وآدابها، التي هيأتْ لي فرصة إتمام الدراسات العليا في كليتها.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي المشرف الدكتور: محمد راضي الزيني، على قبوله تكملة الإشراف على رسالتي، فقد أخذت منه الكثير علمًا وتنظيمًا، فكان له الأثر الأكبر في التوجيه والنصح والإرشاد، وقد منحني من وقته وعلمه شيئًا كثيرًا، فأخذتُ منه فائدةً عظيمةً كبيرةً، في سبيل إنجاحِ هذا البحثِ، كما أشكر الدكتور أشرف ماهر الذي ابتدأ بحثي من عنده، وما قدمه لي من توجيهات.

وكذلك أخص بالشكر الجزيل الدكتور علي بن إبراهيم السعود فقد كان له فَضْلُ اقتراح الموضوع، وما أمدني به من مصادرَ ومراجعَ، فجزاهم اللهُ خيرَ الجزاءِ.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى من أبدى استعداده لقراءة هذه الرسالة وإفادتي بما فاتني؛ أعني: عُضْوَيْ لجنة المناقشة الدكتور: إبراهيم بن سليمان البعيمي، والدكتور: أيمن السيد بيومي اللَّذَيْنِ تفضَّلَا بقراءتها وإسداءِ أيّ نُصْحٍ من شأنه نفعي في الحاضر والمستقبل، فاللهَ أسأل أن ينفعني بعلمهما وأن يجزيَهما على صنيعهما هذا خيرَ الجزاء.

كما أشكرُ كلَّ من أسهمَ بمشورةٍ أو رأيٍ أو إرشاد، أو كتابٍ في دعم هذا البحث، والسيرِ به نحو طريق النجاح.

وبعد هذا العرض لمنهجي في البحث والصعوبات التي واجهتني، فإني أفتح المجال بصدر رحب لتقبل كل نقدٍ هادفٍ بنَّاء يُزيل الخطأ، ويُجلي الصواب، فهذا العمل كسائر أعمال البشر يعتريه النقص والقصور، ولكن حسبي أني بذلتُ فيه غاية جهدي.

فإن وفقت للصواب فللَّه الحمدُ والثناءُ على توفيقه، وإن أخطأت أو قصَّرت فمن نفسي والشيطان.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلى الله وسلم على نبينا محمد

وآله وصحبه

أجمعين.

التمهيد

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بالمرادي.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب: التسهيل وأهم شروحه.

المبحث الأول: التعريف بالمرادي:

اسمه ونسبه ولقبه:

هو الحسن بن قاسم[١]، وقيل: حسن بن أم قاسم بن عبد الله بن علي المرادي[٢] المغربي الأصل المصري المولد أبو محمد، وقيل: أبو علي بدر الدين، وقيل: شمس الدين المعروف بابن أم قاسم نسبة إلى جدته أم أبيه، واسمها زهراء، وقيل، ليست جدته، وإنما هي امرأة تبنته.

مولده:

لم يذكر أحد من الذين ترجموا للمرادي تحديد يوم ميلاده، وكل الذي قالوه: أنه ولد بمصر[٣]، فحددوا مكان الولادة لا تاريخها - ولو بالتقريب-.

ثم أقام بعد ذلك واشتهر بالمغرب[٤].

---

(١) انظر في ترجمته: غاية النهاية في طبقات القراء لمحمد بن محمد الجزري، ١/ ٢٢٧، نشر ج. براجشراسر، مكتبة الخانجي، القاهرة١٩٣٢م. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ١/ ٥١٧، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. طبقات المفسرين لمحمد بن علي بن أحمد الداودي، تحقيق علي محمد عمر١/ ١٣٩، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٢م. شذرات الذهب لعبد الحي بن العماد الحنبلي ٦/ ١٦٠، مكتبة القدسي، القاهرة ١٣٥١م. الدرر الكامنة، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان ٢/ ١٣٨ - ١٣٩، الطبعة الثانية، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة لمحمد طنطاوي ص (٢٧٦)، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٣م. الأعلام لخير الدين الزركلي، ٢/ ٢١١، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٧٩م. مقدمة شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق ناصر حسين علي ١/ ١١، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ـــ ٢٠٠٨م. مقدمة شرح التسهيل للمرادي تحقيق محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد ص (٧) مكتبة الإيمان. المنصورة، الطبعة الأولى. ٢٠٠٦م - ١٤٢٧م.

(٢) ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، لعبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الأشبيلي، تحقيق خليل شحادة، ٢/ ٢٨، ٣٠٦ دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ ـــ ١٩٨٨م، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة لعمر رضا كحالة٣/ ١٠٦٥-١٠٦٦، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

(٣) انظر: غاية النهاية١/ ٢٢٧، بغية الوعاة١/ ٥١٧، مقدمة شرح تسهيل الفوائد١/ ١٢، مقدمة شرح التسهيل للمرادي ص (٧).

(٤) انظر: بغية الوعاة١/ ٥١٧، شذرات الذهب٦/ ١٦٠ـــ١٦١، مقدمة شرح تسهيل الفوائد ١/ ١٢، مقدمة شرح التسهيل للمرادي ص (٧).

ثقافته:

كان المرادي إلى جانب ورعه وصلاحه ذا ثقافة عالية، لم تقتصر على فن من فنون العلم بل تعددت جوانبها.

يدل على ذلك ما تركه من آثار في الصرف والنحو، والعروض واللغة، والقراءات والتفسير، وتتلمذ على مشاهير العلماء في زمانه، كأبي حيان الأندلسي[١] وغيره.

قرأ القرآن وأتقن القراءات على الشيخ مجد الدين إسماعيل البناكتي[٢]، وأخذ العربية عن جماعة من مشاهير علماء القرن الثامن الهجري، كأبي حيان الأندلسي، وهو آخر من أخذ المرادي عنه من شيوخه في العربية، ومنهم أيضا أبو عبد الله الطنجي، والسراج الدمنهوري، وأبو زكريا الغماري، وأخذ الفقه عن شرف الدين المغيلي المالكي[٣].

وأخذ الأصول عن الشيخ شمس الدين اللبان[٤].

ووصف بالفقيه، والنحوي، والبارع، واللغوي، والتصريفي، والعالم النحرير، المفسر الأديب الأصولي، وكان عارفا بالفقه المالكي والأصول[٥].

يتضح من هذا مدى تعلقه بالعلم ورغبته في التحصيل، فلم يحصر علمه في جانب واحد من جوانبه – شأنه في ذلك شأن أغلب العلماء.

شيوخه[٦]:

نقلت المصادر التي ترجمت للمرادي أنه تتلمذ على مجموعة من الشيوخ، لكنه لم يذكر في كتبه المتوفرة غير اسم شيخ واحد هو أبو حيان – غالبًا-.

أما الشيوخ الآخرون فقد ذكر المحقق الدكتور ناصر حسين علي[٧] أن تلمذته عليهم

---

(١) مسائل التصريف في البحر المحيط تأليف د. عبد الله بن محمد بن إبراهيم العمير ٢/ ١٠٣٥. دار الصميعي. الرياض. الطبعة الأولى. ١٤٢٨هـ ــ ٢٠٠٧م.

(٢) بغية الوعاة١/ ٥١٧، غاية النهاية١/ ٢٢٧.

(٣) انظر: شذرات الذهب٦/ ١٦٠ــ١٦١.

(٤) انظر: بغية الوعاة ١/ ٥١٧.

(٥) انظر: غاية النهاية١/ ٢٢٧، مقدمة شرح تسهيل الفوائد١/ ١٣.

(٦) مقدمة شرح تسهيل الفوائد١/ ١٤-١٩.

(٧) مقدمة شرح تسهيل الفوائد١/ ١٤ــ١٥.

غير أكيدة فلم ينقل عنهم في كتبه المتوفرة الآن و لم يبق إلا ما في كتبه المفقودة، فيمكن أن يكون ذكرهم فيها وهم على النحو الآتي:

١- إسماعيل بن محمد بن عبد الله التستري[١]، مجد الدين النحوي المقرئ، تتلمذ عليه المرادي، فقرأ القرآن، وعلى يديه أتقن القراءات. توفي إسماعيل سنة٧٤٨هـ.

٢- أبو عبد الله الطنجي[٢]، هو شيخ من أهل النحو والصناعة، ونقل عنه أبو حيان، أخذ المرادي عنه النحو والعربية والألفية[٣].

٣- عمر بن محمد بن علي بن فتوح سراج الدمنهوري المصري الشافعي[٤]، شيخ الإقراء، ولد بعد سنة٦٨٠هـ. قرأ القراءات بمدينة الإسكندرية بمصر، وأقرأ القراءات وأفاد، وتتلمذ على يديه جماعة من طلبة العلم، منهم المرادي، فأخذ عنه النحو والعربية[٥]، اتفق المترجمون على أن وفاته كانت بمكة في شهر ربيع الأول سنة ٧٥٢هـ.

٤- عيسى بن مخلوف بن عيسى المغيلي الشيخ شرف الدين[٦]، وأخذ عنه جماعة منهم المرادي في مصر تتلمذ عليه في النحو والعربية. توفي عيسى سنة٧٤٦هـ.

٥- محمد بن أحمد بن عبد المؤمن الأسعردي الدمشقي، ابن اللبان المصري المولود سنة٦٨٥هـ، تتلمذ على يديه جماعة من الطلبة منهم المرادي، ذكره السيوطي[٧]، توفي

---

(١) انظر: غاية النهاية١/ ١٦٨، بغية الوعاة١/ ٤٥٥، مقدمة شرح تسهيل الفوائد١/ ١٥، مقدمة شرح التسهيل للمرادي ص (٨).

(٢) بغية الوعاة ١/ ٥١٧، شذرات الذهب٦/ ١٦٠-١٦١، مقدمة شرح تسهيل الفوائد١/ ١٥.

(٣) مقدمة شرح التسهيل للمرادي ص (٩).

(٤) انظر: غاية النهاية١/ ٥٩٧، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لأحمد بن علي (ابن حجر العسقلاني) ٣/ ١٨٨-١٨٩، مطبعة مجلس دائرة المعارف، حيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٤٩هـ، مقدمة شرح تسهيل الفوائد١/ ١٥-١٦، مقدمة شرح التسهيل للمرادي (٨).

(٥) انظر: بغية الوعاة١/ ٥١٧.

(٦) الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب لابن فرحون المالكي، تحقيق الدكتور محمد الأحمدي أبو النور٢/ ٧٤، دار النصر، القاهرة ١٩٧٤م. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ١/ ٤٦٠، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٦٧م. مقدمة شرح تسهيل الفوائد١/ ١٦، مقدمة شرح التسهيل للمرادي ص (٨).

(٧) بغية الوعاة١/ ٥١٧.

في مصرسنة٧٤٩هـ[١].

٦- محمد بن يوسف بن علي بن حيان الغرناطي، أبو حيان الأندلسي[٢]، نحوي عصره ولغويه، ومفسره ومحدثه، ومقرئه ومؤرخه، وأديبه. ولد بمطخاوش سنة٦٥٤هـ.

ألف كثيرًا من التصانيف التي ذاع صيتها وانتشر خبرها بين العلماء وطلبة العلم في أرجاء المشرق والمغرب، فبلغت مؤلفاته أربعة وخمسين تقريبًا[٣]. وقد تخرج به جيل من النحاة المصريين، أمثال ابن عقيل وابن أم قاسم[٤].

وكان يشير إلى كتب أبي حيان كالارتشاف، والتذييل والتكميل، ومنهج السالك، ولم يهمل آراء شيخه أبي حيان، وكذلك قام بتلخيص شرح أبي حيان على التسهيل وسماه (التلخيص)[٥].

٧- يحيى بن أبي بكر بن عبد الله بن محمد الغماري التونسي النحوي[٦]، ولد سنة٦٤٣هـ، أخذ المرادي عنه النحو والعربية، توفي سنة٧٢٤هـ.

تلاميذه:

اشتغل المرادي بالتدريس، ولا بد للشيخ من تلاميذ، لكن التراجم لم تذكر له سوى تلميذ واحد هو جلال الدين بن رسول بن أحمد بن يوسف التيزيتي الثيري[٧].

---

(١) الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن إيبك الصدفي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م. مقدمة شرح تسهيل الفوائد١/ ١٦-١٧، مقدمة شرح التسهيل للمرادي ص (٨).

(٢) الدرر الكامنة٤/ ٣٠٢، بغية الوعاة١/ ٢٨٠، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب لأحمد بن محمد المقّري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ٣/ ٢٨٩، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٤٩م. مقدمة شرح تسهيل الفوائد١/ ١٧-١٩، مقدمة شرح التسهيل للمرادي ص (٨).

(٣) انظر: بغية الوعاة١/ ٢٨٢ــ٢٨٣، نفح الطيب٣/ ٣٠٦ــ٣٠٨.

(٤) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص (٣٢٠) دار المعارف. كورنيش النيل ــ القاهرة. الطبعة السابعة ١١١٩م.

(٥) مسائل التصريف في البحر المحيط لأبي حيان٢/ ١٠٣٦.

(٦) بغية الوعاة٢/ ٣٣١، مقدمة شرح تسهيل الفوائد١/ ١٩، مقدمة شرح التسهيل للمرادي ص (٨).

(٧) انظر: بغية الوعاة١/ ٤٨٨، شذرات الذهب٦/ ٣٢٧ الأعلام٢/ ١٢٢، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، ٢/ ٢٠٩ مطبعة الترقي، دمشق، ١٩٥٧م. مقدمة شرح تسهيل الفوائد١/ ٢٠ــ٢١، مقدمة شرح التسهيل للمرادي ص (٩).

كان جلال الدين هذا عالمًا بفنون كثيرة، حَسن العقيدة.

أخذ العربية عن ابن عقيل، والمرادي، وابن هشام الأنصاري[١]، وترك عدة مؤلفات.

توفي جلال الدين خارج القاهرة، وقيل: بها في الجمعة ثالث عشر رجب سنة ٧٩٣هـ[٢]، عن بضع وستين سنة.

وذكر ابن حجر أن إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن التنوخي نزيل القاهرة المولود سنة ٧٠٩هـ والمتوفى سنة ٨٠٠هـ أحد تلاميذ المرادي، فقال: «وأخذ عن أبي حيان، والمرادي وغيرهما»[٣].

آثاره:

لقد ترك لنا المرادي إرثًا عظيما متنوعًا ومفيدًا للمكتبة العربية على العموم، والمكتبة النحوية على وجه الخصوص، ومن أهم الآثار التي تركها:

- أرجوزة في قراءة أبي عمرو بن العلاء[٤]. لا يزال مخطوطًا.
- أُرجوزة في مخارج الحروف وصفاتها[٥]. غير مطبوع.
- إعراب البسملة[٦] غير مطبوع.
- إعراب القرآن[٧] غير مطبوع.
- تفسير القرآن، وقع في عشرة مجلدات جمع فيه فوائد كثيرة[٨] لايزال مخطوط.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك[٩] مطبوع، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة.

---

(١) انظر: بغية الوعاة١/ ٤٨٨، حسن المحاضرة١/ ٤٧٢، شذرات الذهب٦/ ٣٢٧.

(٢) انظر: بغية الوعاة١/ ٤٨٨، حسن المحاضرة١/ ٤٧٢، معجم المؤلفين٢/ ٢٠٩.

(٣) الدرر الكامنة١/ ١١-١٢، مقدمة شرح التسهيل للمرادي ص (٩).

(٤) مقدمة شرح تسهيل الفوائد١/ ٣٠.

(٥) مقدمة شرح تسهيل الفوائد١/ ٢٢.

(٦) مقدمة شرح تسهيل الفوائد ١/ ٢٦، شرح التسهيل للمرادي ص (٨).

(٧) غاية النهاية١/ ٢٢٧، طبقات المفسرين١/ ١٤٣، مقدمة شرح تسهيل الفوائد١/ ٣١، مقدمة شرح التسهيل للمرادي ص (١٠).

(٨) غاية النهاية ١/ ٢٢٧، طبقات المفسرين١/ ١٤٣، مقدمة شرح تسهيل الفوائد١/ ٣٢، مقدمة شرح التسهيل للمرادي ص (٩).

(٩) غاية النهاية ١/ ٢٢٧. مقدمة شرح تسهيل الفوائد ٢/ ٢٤، مقدمة شرح التسهيل للمرادي ص (٩).

- الجنى الداني في حروف المعاني[١]، مطبوع، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م. وسماه جرجي زيدان[٢]: (غناء الداني في حروف المعاني) .
- رسالة في الألف[٣] مخطوط.
- رسالة في الجمل التي لا يكون لها محل من الإعراب[٤]. تحقيق: أحمد عبد العظيم، مصر، كلية دار العلوم، إشراف الدكتور شعبان صلاح.
- سرور النفس، هكذا ذكره بروكلمان، لكنه لم يذكر موضوعه الذي أُلف فيه[٥].
- شرح الأرجوزة في مخارج الحروف[٦]. مخطوط.
- شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز[٧]، تحقيق: محمد خضير مضحى الزوبعى، دار المناهج في بغداد، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ -٢٠١١م.
- شرح الجزولية[٨] لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجُزولي ت٦٠٧هـ. و (الجزولية) حواشٍ على كتاب الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي ت٣٣٨هـ[٩]. مخطوط.
- شرح حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع للقاسم بن خلف الشاطبي ت٥٩٠هـ، و (حرز الأماني) منظومة في القراءات السبع[١٠]. مخطوط.
- شرح الفصول[١١]: وكتاب (الفصول الخمسون) في النحو تأليف يحيى ابن معطٍ

(١) مقدمة شرح تسهيل الفوائد١/ ٢٢ــ٢٣، مقدمة شرح التسهيل للمرادي ص (١٠).
(٢) تاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان ٣/ ١٤٤، مطبعة الهلال، القاهرة، ١٩١٣م.
(٣) ينظر: مقدمة شرح تسهيل الفوائد١/ ٢٧.
(٤) مقدمة شرح تسهيل الفوائد ١/ ٢٥، مقدمة شرح التسهيل للمرادي ص (١٠).
(٥) مقدمة شرح تسهيل الفوائد١/ ٣٢، مقدمة شرح التسهيل للمرادي ص (١٠).
(٦) مقدمة شرح تسهيل الفوائد١/ ٢٧ ــ ٢٨.
(٧) مقدمة شرح تسهيل الفوائد١/ ٢٩ -٣٠، وفي مقدمة شرح التسهيل للمرادي ص (١٠)
(٨) الدرر الكامنة٢/ ٣٢، مقدمة شرح تسهيل الفوائد١/ ٣١، مقدمة شرح التسهيل للمرادي ص (١٠).
(٩) الدرر الكامنة٢/ ٣٢، مقدمة شرح تسهيل الفوائد١/ ٣١.
(١٠) غاية النهاية١/ ٢٢٧، الدرر الكامنة٢/ ٣٢، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لمصطفى بن عبد الله حاجي خليفة، تصحيح محمد شرف الدين بالتقايا، ١/ ٦٤٨، مطبعة وكالة المعارف، استانبول. ١٩٦١م. مقدمة شرح تسهيل الفوائد١/ ٣١، وفي مقدمة شرح التسهيل للمرادي ص (١٠): (شرح الشاطبية).
(١١) الدرر الكامنة٢/ ٣٢، مقدمة شرح تسهيل الفوائد١/ ٣٠، مقدمة شرح التسهيل للمرادي ص (١٠).

ت٦٢٨هـ، مخطوط.

- شرح الكافية الشافية في النحو والصرف لابن مالك ت٦٧٢هـ[١]، مخطوط.
- شرح الكافية[٢] في النحو لابن الحاجب عثمان بن عمر ت٦٤٦هـ، سماه ابن حجر: (شرح الحاجبية النحوية) ، مخطوط.
- شرح المفصل[٣] لمحمود بن عمر الزمخشري ت٥٣٨هـ، مخطوط.
- شرح المقصد الجليل في علم الخليل[٤]، تحقيق أ. د. محمود محمد العامودي، الجامعة الاسلامية – غزة – فلسطين، ٢٠٠٧م.
- شرح منظومة في معاني الحروف[٥] مخطوط.
- شرح الواضحة في تجويد الفاتحة، و (الواضحة) لبرهان الدين أبي العباس إبراهيم بن عمر الجعبري ت٧٣٢هـ[٦] كتبه خالد أبو الجود، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٣م.
- كراسة في كلاً وبلى[٧] مخطوط.
- معنى لو[٨]، مخطوط.
- المفيد على عمدة التجويد للإمام علم الدين علي بن محمد السخاوي[٩]، تحقيق الدكتور علي حسين البواب، مكتبة المنار – بالزرقاء – الأردن، ١٤٠٧هـ.

---

(١) غاية النهاية ١/ ٢٢٧، الدرر الكامنة٢/ ٣٢، مقدمة شرح تسهيل الفوائد١/ ٣١، مقدمة شرح التسهيل للمرادي ص (١٠).

(٢) الدرر الكامنة ٢/ ٣٢، مقدمة شرح تسهيل الفوائد١/ ٣١، مقدمة شرح التسهيل للمرادي ص (١٠).

(٣) الدرر الكامنة٢/ ٣٢، بغية الوعاة١/ ٥١٧، نشأة النحو ص (٢٧٦)، مقدمة شرح تسهيل الفوائد١/ ٣١، مقدمة شرح التسهيل للمرادي ص (١٠).

(٤) مقدمة شرح تسهيل الفوائد١/ ٢٨.

(٥) مقدمة شرح تسهيل الفوائد١/ ٢٦، سماه المحقق: (منظومة في معاني الحروف) وذكر هذا في شرح التسهيل للمرادي، ص (١٠).

(٦) مقدمة شرح تسهيل الفوائد١/ ٣١.

(٧) مقدمة شرح تسهيل الفوائد ١/ ٢٦، مقدمة شرح التسهيل للمرادي ص (١٠).

(٨) مقدمة شرح تسهيل الفوائد١/ ٢٧.

(٩) مقدمة شرح تسهيل الفوائد١/ ٢٨ــ٢٩.

- منظومة في بيان الدال والذال مُتفِقَيْ المبنَى ومختلفَيْ المعنَى، ذكرها بروكلمان[١]، مخطوط.

- منظومة في الضاد والظاء، ذكرها بروكلمان[٢] مخطوط.

يضاف إلى هذه المجموعات من المؤلفات التي ذكرت للمرادي: شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) .

وهذا الشرح أعني (شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) يعدّ من الكتب الأصول والأمهات في ميدان النحو والصرف، ومن المؤلفات التي أفاد منها عدد غير قليل من علماء الصرف والنحو ممن عاصروه أو جاؤوا بعده.

ويرجع هذا إلى ما تميّز به هذا الشرح من يُسر وسهولة مع استقصاء غير مملّ لمعظم الآراء وذِكْر أصحابها في معظم المسائل الصرفية، وبذل عناية خاصة بمسائل الخلاف إضافة إلى آرائه الخاصة، مستعينًا بأشهر المؤلفات الصرفية والنحوية.

وقد اطلعت على عمل محقِّقين لهذا الكتاب، المحقق الأول: الأستاذ الدكتور ناصر حسين علي أستاذ النحو والصرف في جامعة دمشق، حقق شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد والذي طبع في دار سعد الدين، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

أما المحقق الثاني محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد حقق شرح التسهيل للمرادي القسم النَّحوي، بمكتبة الإيمان - المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

ووجدت عبر الشبكة الإلكترونية المحقق أحمد محمد عبد الله يوسف حقق شرح التسهيل للمرادي، في جامعة الأزهر ـــ القاهرة، ١٩٧٥م، رسالة دكتوراه.

وفاته:

أجمعت كل المصادر التي ترجمت للمرادي على أنه توفي في يوم عيد الفطر سنة٧٤٩هـ[٣].

---

(١) مقدمة شرح تسهيل الفوائد١/ ٣١، وفي مقدمة شرح التسهيل للمرادي ص (١٠) (منظومة في الذال المعجمة والدال المهملة).

(٢) مقدمة شرح تسهيل الفوائد١/ ٣١.

(٣) الدرر الكامنة٢/ ٣٣، بغية الوعاة١/ ٥١٧، طبقات المفسرين للداودي١/ ١٣٩، شذرات الذهب٦/ ١٦١، نشأة =

ودفن بسَرْياقوس[١]: بليدة في نواحي القاهرة، وقيل: هي قرية من قسم الخانقاه[٢] بمديرية القليوبية تقع على شاطئ الترعة الإسماعيلية.

لكن شهاب الدين ابن حجر العسقلاني ت٨٥٢هـ ذكر قولاً آخر في وفاته، هو[٣]: «وقد رأيت بخطي -ولا أدري من أين نقلْتُهُ- وكانت سنة خمس وخمسين وسبعمائة -واللهُ أعلم-» .

النحو٢٧٧، مقدمة شرح تسهيل الفوائد١/ ٣٣، مقدمة شرح التسهيل للمرادي ص (١٠).

(١) الأعلام لخير الدين الزركلي٢/ ٢١١.

(٢) «اسم موضع يتبع مديرية القليوبية بمصر، مكان عبادة الصوفيين». شفاء العليل فيما في كلام العرب من الدخيل لأحمد بن محمد بن عمر الخفاجي، تصحيح عبد المنعم خفاجي، ص (٧٧) طبع مكتبة الحرم الحسيني، الطبعة الأولى، د. ت.

(٣) الدرر الكامنة٢/ ٣٣.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب (التسهيل) لابن مالك وأهم شروحه:

يعد كتاب التسهيل من أهم مؤلفات ابن مالك أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك، الطائي الجياني الأندلسي (٦٠٠هـ -٦٧٢هـ)[١].

الذي ترك للغة العربية وأبنائها تراثًا ضخمًا، وثروة طائلة من المؤلفات المفيدة القيمة، عرفها العالِمُون والمتعلمون، وقَدَرُوها حق قدرها، وأقبلوا عليها فهمًا واستيعابًا، وشرحًا وتيسيرًا حتى تكون قريبة التناول، دانية القطوف.

وكان (التسهيل) أوفى هذه الكتب حظًّا من عناية العلماء والمحققين، فقد ذكرت المراجع المختلفة أن (التسهيل) قد شرحه أكثر من خمسة وعشرين عالمًا، كما حوله بعض العلماء إلى كلام منظوم، وعمل بعضهم فيه مختصرا أسماه (القوانين) .

ويبدو من تسميته كتابه بـــ (الخلاصة) أنه خلاصة أو اختصار لكتاب آخر هو (الكافية الشافية) .

كما يبدو من تسميته كتابه بـــ (التسهيل) أنه تيسير لكتاب آخر كذلك هو (الفوائد النحوية والمقاصد المحوية) فقد وضع كتابه هذا - وهو من مؤلفاته التي لم يعثر عليها بعد- ثم رأى أنه في حاجة إلى إيضاح وتيسير فوضع كتابه (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) .

وتأتي قيمة (شرح التسهيل) لابن مالك من عدة نواح أهمها[٢]:

١- ترتيب ابن مالك للنحو؛ هذا الترتيب الذي لا نجده عند غيره.

٢- ذكره للخلافات والمذاهب النحوية والآراء المختلفة الكثيرة.

٣- تفضيله بعض الآراء على بعض ورفضها أو قبولها.

٤- جمعه لأبواب النحو والصرف المختلفة.

ومن العلماء الذين أشادوا بهذا الكتاب: أبو حيان، فقد قال في تفسيره

---

(١) بغية الوعاة للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، صيدا، ١/ ١٣٠.

(٢) شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش، حققه، أ د علي محمد فاخر وآخرون، ١/ ٣٣ دار السلام، مصر ــ القاهرة ــ الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ــ ٢٠٠٧م.

(البحر المحيط)[١]: «أحسن كتاب موضوع في علم النحو وأجله، كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه رحمه الله تعالى»[٢].

وقال: «وأحسن ما وضعه المتأخرون من المختصرات وأجمعه للأحكام، كتاب: تسهيل الفوائد لأبي عبد الله محمد بن مالك الجياني الطائي المقيم في دمشق»[٣].

و لم يكن الحسن بن قاسم المرادي هو النحوي الوحيد الذي قام بشرح (التسهيل) فقد حظي التسهيل بشروح كثيرة لنحاة آخرين، ويجدر بي هنا أنْ أشير إلى قيمة (التسهيل) العلمية بذكر عدد الشروح.

شروح التسهيل[٤]:

لأجل هذه القيمة العظيمة التي كانت لكتاب التسهيل؛ وجدنا علماء النحو يتسابقون إلى شرحه وكشف غموضه؛ ومن هذه الشروح ماهو مطبوع، ومنها ما هو مخطوط وقفت على بعضه و لم أقف على الآخر:

١- شرح ابن مالك نفسه، الذي وصل فيه إلى باب [مصادر الفعل الثلاثي] . ت٦٧٢هـ وقد طبع بتحقيق عبد الرحمن السيد - محمد المختون، الطبعة الأولى، دار هجر بالقاهرة عام ١٤١٠هـ -١٩٩٠م.

٢- شرح الإمام بدر الدين ابن المصنف، وهو تكملة شرح والده ت٦٨٦هـ. وسماه: (التنخيل الملخص من شرح التسهيل) .

٣- شرح محمد بن علي المعروف بابن هانئ السبتي ت٧٣٣هـ.

٤- شرح محمد بن علي الأربلي الموصلي ت ٧٣٦هـ.

٥- شرح شمس الدين محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي ت٧٤٤هـ، مخطوط في مجلدين لم يطبع.

---

(١) البحر المحيط لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، ١/ ٦، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، القاهرة ١٣٢٨هـ.

(٢) مسائل التصريف في البحر المحيط٢/ ١٠٠٤.

(٣) مسائل التصريف في البحر المحيط ٢/ ١٠١٤.

(٤) شرح التسهيل لناظر الجيش ١/ ٣٤ - ٣٦. ولقد ذكر محقق كتاب (شفاء العليل في إيضاح التسهيل) ستة وستين شرحًا للتسهيل١/ ٤١ - ٥٤.

٦- شرح الشيخ أبي حيان المسمى (التذييل والتكميل) ت ٧٤٥هـ وهو مطبوع، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق/ تحقيق (ج٨) سليمان محمد الحلفاوي، جامعة الأزهر - القاهرة ١٩٨٤م، (رسالة دكتوراه) / تحقيق (ج٧) علي حسن علوان، جامعة الأزهر - القاهرة ١٩٨٧م (رسالة دكتوراه) / تحقيق السيد سعيد شرف الدين، جامعة الأزهر - القاهرة (رسالة ماجستير) / تحقيق (ج١) السيد التقي تقي السيد، جامعة الأزهر القاهرة ١٩٨٠م، (رسالة ماجستير) / تحقيق (ج٢) مصطفى أحمد حبالة، جامعة الأزهر، القاهرة (رسالة دكتوراه) / تحقيق (ج٣) جهاد حمزة البحري، جامعة الأزهر، القاهرة (رسالة دكتوراه) .

٧- شرح الشيخ بدر الدين أبي الحسن بن قاسم المرادي ت٧٤٩هـ. تحقيق الدكتور ناصر حسين علي، دار سعد الدين، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م/ تحقيق محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، بمكتبة الإيمان ـــ المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ- ـــ ٢٠٠٦م.

تحقق أحمد محمد عبد الله يوسف، في جامعة الأزهر ـــ القاهرة، ١٩٧٥م، رسالة دكتوراه.

٨- شرح الشيخ أبي العباس أحمد بن سعد السكري النحوي ت٧٥٠هـ.

٩- شرح الشيخ علاء الدين علي بن الحسين المعروف بابن الشيخ عوينة ت٧٥٥هـ.

١٠- شرح الشيخ شهاب الدين أحمد بن يوسف الشهير بالسمين الحلبي ت٧٥٦هـ سماه إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل.

١١- شرح الشريف أبي عبد الله محمد بن أحمد الحسني السبتي ت٧٦٠هـ.

١٢- شرح العلامة جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام ت٧٦٢هـ.

١٣- شرح أبي أمامة محمد بن علي بن النقاش ت٧٦٣هـ.

١٤ـــ شرح ابن عقيل ت٧٦٩هـ سماه المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق د. محمد كامل بركات دار الفكر، ١٤٠٠هـ ـــ١٩٨٠م/ دار المدني ـــ جدة ـــ السعودية/ نشر جامعة الملك عبد العزيز ـــ المركز العلمي وإحياء التراث الإسلامي.

١٥- شرح أبي العباس أحمد بن محمد الأصبحي العناني ت٧٧٦هـ.

١٦- شرح عماد الدين محمد بن الحسين الأسنوي ت٧٧٧هـ.

١٧- شرح محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش ت٧٧٨هـ، تحقيق

أ. د: علي محمد فاخر وآخرون، الطبعة الأولى، دار السلام، مصر ــ القاهرة ــ ١٤٢٨هـ ــ ٢٠٠٧م.

١٨- شرح أبي عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق التلمساني ت ٧٨١هـ.

١٩- شرح صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي ت٧٩٤هـ.

٢٠- شرح الشهاب أحمد بن محمد الزبيري الإسكندري ت٨٠١ هـ [لم يكمله] .

٢١- شرح عبد القادر بن أبي القاسم بن أحمد السعدي العبادي الأنصاري ت٨٢٠هـ [لم يكمله] .

٢٢- شرح بدر الدين محمد بن محمد الدماميني ت٨٣٧هـ سماه تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق (ج٢) محمد السيد أحمد عامر، جامعة الأزهر ــ القاهرة ١٩٨٠م (رسالة دكتوراه) / تحقيق محمد عبد الرحمن المفدي، الطبعة الأولى، مطبعة الفرزدق - الرياض، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م/ جامعة الأزهر ــ القاهرة ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م (رسالة دكتوراه) .

٢٣- شرح شمس الدين أبي ياسر محمد بن عمار ت٨٤٤هـ.

٢٤- شرح جلال الدين محمد بن أحمد المحلي ٨٦٤هـ. [لم يكمله] .

٢٥- شرح محمد بن علي بن هلال الحلبي ت٩٣٣هـ.

يضاف إلى ذلك ما ذكره صاحب كشف الظنون أن للشيخ أبي حيان شرحًا آخر لخص فيه هو ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

القسم الأول

اختيارات المرادي التصريفية

ويضم ثلاثة فصول هي كما يأتي:

الفصل الأول: اختياراته في قسم الأسماء.

الفصل الثاني: اختياراته في قسم الأفعال.

الفصل الثالث: اختياراته في قسم المشترك بين الأسماء والأفعال.

الفصل الأول

اختياراته في قسم الأسماء

ويشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: المسائل المتعلقة بـــ (أوزان الأسماء) .

المبحث الثاني: مسائل في الحذف.

المبحث الثالث: مسائل في أبنية الزيادة.

المبحث الرابع: مسائل في باب النسب.

المبحث الخامس: مسائل في باب التصغير.

تنوعت اختيارات المرادي في باب الأسماء تنوعًا ملحوظًا؛ والدليل على ذلك أن اختياراته في هذا الباب قد غطت عدة مسائل صرفية متعددة، يمكن تصنيفها على النحو الآتي:

المبحث الأول: مسائل متعلقة بـــ (أوزان الأسماء) .

المبحث الثاني: مسائل متعلقة بـــ (الحذف) .

المبحث الثالث: مسائل متعلقة بـــ (أبنية الزيادة) .

المبحث الرابع: مسائل متعلقة بـــ (النسب) .

المبحث الخامس: مسائل متعلقة بـــ (التصغير) .

وفيما يلي عرض تفصيلي لتلك المسائل:

المبحث الأول: المسائل المتعلقة بـــ(أوزان الأسماء):

تعددت المسائل التي صرَّح المرادي باختيارها في أوزان الأسماء، ويتضح ذلك في عرضنا المسائل الآتية:

المسألة الأولى : القياس مع ورود السماع:

ذهب سيبويه والجمهور إلى القياس على أبنية مصادر الفعل الثلاثي إذا لم يسمع غيره، وأجاز الفراء القياس مع ورود السماع، وذهب أبو زيد وأحمد بن سهل إلى أنها لا تدرك إلا بالسماع، فلا يقاسُ عليها، وفي هذه المسألة قال المرادي:

«لَمَّا ذكر أبنية مصادر الفعل الثلاثي أَخذ يذكر ما كان منها مَقيسًا، فذكر أنَّ فَعْلاً مقيس في المتعدّي من فَعَلَ - بفتح العين مطلقًا - سواء أكان مِنْ عَمَلِ الفم، نحو: أَكَلَ أَكْلاً، أم من غيره، نحو: ضَرَبَ ضَرْبًا، وسواء أكان مضارعه على: يَفْعَلُ أم: يَفْعِلُ، هذا مذهب سيبويه والجمهور - وهو الصحيح - ومِنْ: فَعِلَ المُفْهِمِ عملاً بالفم، نحو: شَرِبَ شَرْبًا، ولَقِمَ لَقْمًا ولَحِسَ لَحْسًا.

ولم يقيّدْهُ سيبويه والأخفش بأن يُفْهِمَ عملاً بالفم بل أَطْلَقَا، وفي القياس، قولان: مذهب سيبويه والأخفش أنه إنّما يُقاس: فَعْلٌ فيما ذكِر فيه عدَمُ سماعِ غيره، فإنْ سُمِعَ غيرُهُ وُقِفَ عنده، وقيل: يجوز القياس مع ورود السماع بغيره وهو ظاهر قول الفراء، وذهب أبو زيد وأحمد بن سهل إلى أن مصادر الفعل الثلاثي لا تدرك إلا بالسماع، فلا يُقاسُ على: فَعِلٍ - ولو عُدِمَ السماع»[(١)].

الدراسة:

من خلال هذا القول يتضح أن أبنية مصادر الفعل الثلاثي فيها ثلاثة مذاهب من حيث القياس والسماع:

المذهب الأول: مذهب[(٢)] سيبويه[(٣)] والأخفش[(٤)]، أنه إنّما يُقاس: فَعْلٌ فيما ذكِر فيه

---

(١) شرح تسهيل الفوائد١/ ٢٩٤ ــ ٢٩٥.

(٢) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد، للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق د. محمد كامل بركات ٢/ ٦٢٢، دار الفكر بدمشق. الطبعة الأولى. ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

(٣) «وأما فعَل يفعِل فنحو: ضرب يضرب ضربًا وهو ضاربٌ؛ وحبس يحبس حبسًا، وهو حابس. وأما فعل يفعل ومصدره والاسم فنحو: لحِسه يلحَسه لحسًا وهو لاحسٌ، ولقِمه يلقَمه لقمًا وهو لاقمٌ، وشرِبه يشرَبه شربًا وهو شاربٌ، وملجِه يملَجه ملجًا وهو مالج». الكتاب لعمرو بن عثمان بن قنبر أبي بشر الملقب بسيبويه. تحقيق عبد السلام محمد هارون ٤/ ٥ مكتبة الخانجي. القاهرة. الطبعة الثالثة. ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

(٤) الأخفش هو سعيد بن مسعدة المجاشعي أبو الحسن الأخفش الأوسط، أخذ عن سيبويه، وكان سعيد بن مسعدة =

عدَمُ سماعِ غيره، فإنْ سُمِعَ غيرُهُ وُقِفَ عنده. وهذا المذهب هو رأي الرضي أيضًا[١].

المذهب الثاني: ظاهر قول[٢] الفراء[٣] يجوز القياس مع ورود السماع بغيره.

المذهب الثالث: ما ذهب إليه[٤] أبو زيد، وأحمد بن سهل[٥] إلى أن مصادر الفعل الثلاثي لا تدرك إلا بالسماع[٦]، فلا يُقاسُ على: فَعِلٍ - ولو عُدِمَ السماع.

والجدير بالذكر أن المرادي[٧] قد اختار مذهب سيبويه، ويتضح ذلك في قوله: «هذا مذهب سيبويه والجمهور - وهو الصحيح -» .

أكبر من سيبويه، وصحب الخليل قبل صحبته لسيبويه، وكان معلما لولد الكسائي، وقرأ عليه الكسائي كتاب سيبويه قال المبرد: أحفظ من أخذ عن سيبويه الأخفش، ثم الناشي، ثم قطرب، صنف: الأوسط في النحو، معاني القرآن، وغير ذلك، مات سنة عشر ــ وقيل: سنة خمس عشرة، وقيل إحدى وعشرين ــ ومائتين. انظر: طبقات النحويين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ص (٧٢-٧٤)، دار المعارف. مصر- القاهرة. الطبعة الثانية. ١١١٩م، بغية الوعاة ١/ ٥٩٠ــ٥٩١.

(١) عندما ذكر قول الفراء عقبه بقوله: «هذا قوله، والمشهور ما قدمنا، وهو أن المصدر المتعدى فَعْلٌ مطلقا، إذا لم يسمع، وأما مصدر اللازم فَفُعُولٌ من فَعَلَ المفتوح العين وفَعَلٌ من فَعِل المكسور وفَعَالَة من فَعُل، لأنه الأغلب في السماع فَيُرَدُّ غير المسموع إلى الغالب». شرح شافية ابن الحاجب لمحمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، حققه: محمد نور الحسن و آخرون ١/ ١٥٧، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

(٢) انظر: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي، تحقيق سدني جليرز ص (٣٤٢)، نيوهافن ١٩٤٧م. قال الفراء: «إذا جاءك فَعَلَ مما لم يسمع مصدره يعني قياس أهل نجد أن يقولوا في مصدر ما لم يسمع مصدره من فعَلَ المفتوح العين: فُعُول، متعديا كان أو لازما، وقياس الحجازيين فيه فَعْلٌ، متعديا كان أوْ لا». شرح شافية ابن الحاجب للرضي١/ ١٥٧.

(٣) الفراء هو أبو زكرياء يحيى بن زياد بن عبد الله بن منصور وقيل: مروان الديلمي الفراء، كان أبرع الكوفيين في علمهم، روى عن قيس بن الربيع ومندل بن علي والكسائي، كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي، أخذ عنه وعليه اعتمد، وأخذ عن يونس؛ قال أبو العباس: كتب الفراء لا يوازى بها كتاب، توفي الفراء في طريق مكة سنة سبع ومائتين. انظر: طبقات النحويين ص (١٣١ــ ١٣٢ ــ١٣٣)، بغية الوعاة٢/ ٣٣٣، النحو والنحاة المدارس والخصائص، لخضر موسى محمد حمود ص (١٠٠-١٠١)، عالم الكتب، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

(٤) لم أقف عليهما إلا في هذا الموضع.

(٥) هو أحمد بن سهل البلخي أبو زيد، مات سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة، انظر: بغية الوعاة١/ ٣١١.

(٦) منع ابن جودي قياسهما: «(ومنع ابن جودي قياسهما) أي مصدر فَعَل، وفَعِل، فقال: لا تدرك مصادر الفعل الثلاثي إلاّ بالسّماع فلا يقاس على فَعْل، ولو عدم السماع». همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين ٣/ ٢٨٢، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

(٧) انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان ٢/ ٨٦٢ الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

وشرط ابن مالك لفَعِلَ المكسور (أن يُفْهم عملاً بالفم)[١]، أما سيبويه والأخفش فلم يقيّدْاهُ بأن يُفْهِمَ عملاً بالفم، بل أَطْلَقَا[٢].

والظاهر ما اختاره المرادي والذي وافق باختياره مذهب سيبويه والجمهور والأخفش وكذلك الرضي؛ لأنه الأغلب في السماع فيردُّ غير المسموع إلى الغالب.

المسألة الثانية : فاعَلَ مُفاعَلَةً فيما فاؤه ياء:

المصدر (فِعال) من حيث السماع والقياس. فالجمهور وسيبويه على أنه سماعي لا يقاس عليه؛ لأنه لم يُسمع في كثير من الأفعال، فلم يقولوا: جالس جِلاسًا، أما الفِعال فيما فاؤهُ ياء فنادر، وفي هذه المسألة قال المرادي:

«نحو قاتَلَ مُقاتَلَةَ وقِتالاً، وخاصَمَ مُخاصَمَةً وخِصامًا. واللازم عند سيبويه: المفاعَلَةُ، وقد يتركُونَ الفِعالَ، ولا يتركونَ: المفاعَلَة، قالوا: جالَسَ مُجالسَةً، ولم يقولوا: جِلاسًا، وأصل الفِعال هنا: الفِيْعال، وقد قالوا: ضارَبَ ضِيرابًا، وندر الفِعالُ فيما فاؤهُ ياء، قالوا: ياوَمَهُ مُياوَمةً وِيوامًا، حكاهُ ابن سيده- وهو نادر- لاستثقالهم الياء المكسورة، ألا ترى أن بعضهم زعم أنه ليس في كلام العرب ياء مكسورة أول الكلمة إلا قولهم: يِسارٌ، ويعَارٌ جَمْعُ: يَعْر وهو: الجَدْيُ»[٣].

الدراسة:

في هذه المسألة ذكر المرادي حكم المصدر (فِعال) من حيث السماع والقياس.

والجمهور على أنه سماعي لا يقاس عليه، لأنه لم يُسمع في كثير من الأفعال فلم يقولوا: جالس جِلاسًا، وهو ظاهر كلام سيبويه[٤].

وظاهر كلام ابن مالك[٥] في التسهيل أنه قياس.

---

(١) «(وشرط ابن مالك لفَعِل) المكسور (أن يُفْهم عملًا بالفم) كلقم لَقْمًا وشَرِب شُرْبًا- القياس شَرْبًا بفتح الشين- والتزمت الباحثة بالنص الوارد بالهمع- وبَلِع بَلْعًا». همع الهوامع في شرح جمع الجوامع٣/ ٢٨٢.

(٢) «وأطلق ذلك تبعًا لسيبويه والأخفش، وقيده ابن مالك في التسهيل بأن يفهم عملا بالفم نحو: شرب شربًا، ولقم لقمًا». التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو٢/ ٢٦.

(٣) شرح تسهيل الفوائد١/ ٣٠١.

(٤) الكتاب ٤/ ٨٠، شرح السيرافي ١/ ٢٤٤.

(٥) شرح الكافية الشافية، لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك الطائي الجياني، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي ٣/ ٢٢٣٧. دار المأمون للتراث. مكة المكرمة، الطبعة الأولى. ١٩٨٢م.

والملاحظ أن الخلاف في هذه المسألة جاء على رأيين:

الرأي الأول: الذين لا يرون الفِعال فيما فاؤه ياء.

الرأي الثاني: ما حكاهُ[١] ابن سيده[٢] (الفِعال)[٣] فيما فاؤه ياء (ياوَمَهُ، مُياوَمةً ويِوامًا[٤][٥].

ولقد ردَّ المرادي[٦] رأي ابن سيده بقوله: «وندر فيما فاؤُهُ ياء قالوا: ياوَمَهُ مُياوَمةً ويِوامًا، حكاهُ ابن سيده» .

وفي هذه المسألة يتضح أن علة الترجيح عنده الاستثقال وعدم الخفة بقوله: «- وهو نادر[٧]- لاستثقالهم الياء المكسورة، ألا ترى أن بعضهم زعم أنه ليس في كلام العرب ياء مكسورة أول الكلمة[٨] إلاّ قولهم: يِسارٌ[٩] ويِعَارٌ جَمْعُ: يَعْر وهو: الجَدْيُ[١٠]» .

وهذا رأي ابن عقيل[١١]، ولقد ذكر السلسيلي أن أبا حيان لم يَحْكِ في قولِ الشيخ:

---

(١) «فإن كان رباعيًّا معتل الفاء بالياء فمصدره (المفاعلة)، نحو: يامَنْتُ ميامنة، وياسَرْتُ مياسرة، أي: ذهبت جهة اليمين، وجهة اليسار». النحو الوافي عباس حسن ٣/ ٢٠١. دار المعارف. الطبعة الخامسة عشرة. ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ص (٣٤٥).

(٢) هو علي بن أحمد بن سيده اللغوي النحوي الأندلسي، أبو الحسن الضرير، وقيل: اسم أبيه محمد، صنف المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، مات سنة ثمان وخمسين وأربعمائة. انظر: بغية الوعاة ٢/ ١٤٣.

(٣) و لم أقف على قوله إلا في هذا الموضع.

(٤) «ويياوَمَهُ، مُياوَمةً ويِوامًا: عامَلَهُ بالأيَّام». القاموس المحيط لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي تحقيق: مكتب التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي ١/ ١١٧٣، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـــ لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

(٥) المزهر في علوم اللغة وأنواعها للعلامة السيوطي، شرح وتعليق: محمد أبو الفضل إبراهيم و آخرون ٢/ ٣٣، المكتبة العصرية، صيدا ـــ بيروت، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

(٦) انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك٢/ ٨٦٧.

(٧) الغريب المصنف للقاسم بن سلام، تحقيق الدكتور محمد المختار العبيدي ٢/ ٦٠١، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.

(٨) «و لم يأت في كلام العرب كلمة أولها ياء مكسورة كما جاء ما أوله واو مضمومة إلا يِسار لغة في يَسَار لليد اليسرى، ويِقَاظ جمع يَقظَان». شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣/ ٨٠.

(٩) «قال المرزوقي في شرح الفصيح: ذكر أهل اللّغة أنه ليس في الكلام كلمة أولها ياء مكسورة إلا يِسار لغة في اليَسار لليد اليسرى، وقولهم يِعاط لفظة يحذر بها؛ هُذلِيَّة وأنشد: إذا قال الرقيب ألا يِعاطِ». المزهر في علوم اللّغة وأنواعها ٢/ ٨٧.

(١٠) «اليَعْرُ واليَعْرَةُ: الجديُ يربط في الزُبيَة للأسد». الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٢/ ٨٥٩.

(١١) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٦٢٧. الطبعة الأولى.

ونَدَرَ أنَّه يعودُ إلاَّ على فِعَال وحْدَها وغيره حكاها عائدةً على الاثنينِ كَمَا كَتَبْتُه أوَّلاً[١]، ويمتنع فِعَال عند الأشموني[٢] وهو نادر عند السيوطي[٣]، وابن هشام[٤].

ويظهر لي ندرة مجيء (الفِعال) فيما فاؤه ياء؛ لثقل الياء المكسورة.

المسألة الثالثة: تكثير المصدر :

يرى الكوفيون أن صيغة التَّفْعال مصدر (فَعَّل) المضعف العين بمنـــزلة التفعيل، ويرى سيبويه أنها صيغة جاءت لتكثير المصدر، وفي هذه المسألة قال المرادي:

«التَّفْعال، نحو التَّرْداد، والتَّطْوَاف، والتَّجْوال، وكلام المصنفِ يُشْعِرُ بقلّته، قيل: وظاهر كلام النحويين أنه مقيس، وقد نصّ بعضهم: ذهب الفراء وغيره من أهل الكوفة إلى أن التَّفْعال بمنـــزلة التَّفْعِيل، ويرى الفراء ومن قال بقوله أن الترداد مِنْ: رَدَّد، وأن التَّطْوَاف من: طَوَّفَ بتشديد العين -، وذهب سيبويه إلى أنَّ التَّفْعال تكثير للمصدر الذي هو للفعل الثلاثي، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه؛ لأنه يقال: التَّلْعاب، ولا يقال: التَّلْعِيب، فلو كان التَّفْعال مصدرًا لِفَعَّلَ - المشدَّد - لسُمِعَ فيه: التلعيب»[٥].

الدراسة:

يتضح من الفقرة السابقة أنه قد اختلف في المسألة على مذهبين:

المذهب الأول: ما ذهب إليه الفراء وغيره من أهل الكوفة[٦] إلى أن التَّفْعال بمنـــزلة

---

(١) «ندَرَ مُفَاعَلَةٌ وفِعَالٌ، فَنَادِرٌ أنْ تَقُولَ يَاوَمَهُ مُيَاوَمةً ويِوَامًا، وأمَّا كلام أبي حيان. فإني رأَيْتُه لم يَحْكِ في قولِ الشيخ ونَدَرَ أنَّه يعودُ إلاَّ على فِعَال وحْدَها وغيره حكاها عائدةً على الاثنينِ كَمَا كَتَبْتُه أوَّلًا». شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي، تحقيق الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي ٢/ ٨٦٢، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة ــ المعابدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م.

(٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك لعلي بن محمد بن عيسى، أبي الحسن، نور الدين، الأشموني الشافعي، ٢/ ٢٣٧. دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى. ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

(٣) همع الهوامع ٣/ ٢٨٤.

(٤) ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار ٣/ ٤٣ ــ ٤٤ــ ٤٥، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى. ١٤٢٢هـ.

(٥) شرح تسهيل الفوائد١/ ٣٠٤.

(٦) «وقال الكوفيين: إن التَّفْعَال أصله التَّفْعِيل الذي يفيد التكثير، قلبت ياؤه ألفا فأصل التكرار التَّكْرير». شرح شافية ابن الحاجب للرضي١/ ١٦٧.

التَّفْعِيل،[١] فعلى هذا يكون الترداد مِنْ: رَدَّد، وأن التَّطْوَاف من: طَوَّفَ - بتشديد العين -.

المذهب الثاني: ما ذهب إليه سيبويه[٢] إلى أنَّ التَّفْعال تكثير للمصدر الذي هو للفعل الثلاثي.

وقد اختار المرادي مذهب سيبويه، وجعل أساس اختياره وترجيحه هنا عدم ورود السماع، بقوله: «والصحيح ما ذهب إليه سيبويه؛ لأنه يقال: التَّلْعاب، ولا يقال: التَّلْعِيب، فلو كان التَّفْعال مصدرًا لِفَعَّلَ - المشدَّد - لسُمِعَ فيه: التلعيب» . فنلحظ أنه جعل السماع حجة لرفض بعض الآراء.

وقد اختلف الفريقان في نوع هذا المصدر، فذهب البصريون وسيبويه[٣] إلى أنه مصدر (فعَل) المخفف أتى به على هذا للمبالغة والتكثير لمعنى مصدرها العادي، فالترداد مثلا لكثرة الرد[٤].

ورجّح الرضي قول سيبويه[٥]، وكذلك الشنتمري[٦] ويرى تاج الدين الجندي أنه

---

(١) «وأَمَّا فَعَّلْتُ: فمصدرهُ التفعيلُ؛ لأَنَّهُ ليسَ بملحقٍ فالتاءُ الزائدةُ عوضٌ مِنْ تثقيل العينِ والياءُ بدلٌ مِنَ الألفِ التي تلحقُ قبلَ أواخرِ المصادرِ وذلكَ قولُكَ: قَطَّعتُه تَقْطيعًا، وكَسَّرتهُ تكسيرًا، وشَمَّرتُ تَشميرًا، وكان أَصلُ هَذا المصدرِ أنَ يكونَ فِعَّالًا كما قلتَ: أَفْعلتُ إفْعَالًا، ولكنهُ غُيرَ لينَ أَنهُ ليسَ ملحقًا، ولو جاءَ به جاءِ علَى الأَصلِ لكانَ مصيبًا كما قالَ اللهُ جلَّ ذكره: ﴿وَكَذَّبُوا بِآياتِنَا كِذَّابًا﴾ [النبأ: ٢٨] وقالَ قومٌ: حَمَّلتهُ حِمَّالًا، وكَلّمتُه كِلاّمًا، فهذهِ تصاريف هذهِ الأَفعالِ ومصادرها». الأصول في النحو ٣/ ١١٦.

(٢) انظر: كتاب سيبويه ٤/ ٨٤، «يعني أنك إذا قصدت المبالغة في مصدر الثلاثي بنيته على التَّفْعَال، وهذا قول سيبويه، كالتَّهذار في الهذر الكثير، والتَّلْعَاب والتَّرْداد». شرح شافية ابن الحاجب للرضي١/ ١٦٧، دقائق التصريف، للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، تحقيق: د. أحمد ناجي القيسي ود. حاتم صالح الضامن ود. حسين تورال، ٢٠٢، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م.

(٣) انظر: كتاب سيبويه٤/ ٨٤.

(٤) انظر: تصريف الأسماء لمحمد الطنطاوي ص (٧١) الجامعة الإسلامية -المدينة المنورة، ١٤٠٨هـ.

(٥) «ويرجح قول سيبويه بأنهم قالوا التَّلْعاب، ولم يجئ التلعيب، ولهم أن يقولوا: إن ذلك مما رفض أصله». شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١/ ١٦٧.

(٦) «والقول ما قاله سيبويه؛ لأنهم يقولون: التَّلْعَاب ولا يقولون: التَّلْعيب. وبيَّن أنّ التِّبْيَان والتِّلْقَاء ليسا بجاريين على الفعل ولو كانا كذلك، لفُتِح أولهما. وإنّما هما اسمان وضعا موضع المصدر». النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، تأليف أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري، تحقيق الأستاذ رشيد بلحبيب ٣/ ١٨٤، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

لتكثير الفِعْلِ والمبالغة فيه، ومثل بعدة أمثلة لذلك[١]، وجعل ركن الدين الأستراباذي[٢] هذا البناء قياسًا مطردًا، وهو بناء يدل على الكثرة عند السلسيلي[٣]، وابنُ إسحاق الصيمري يقول كما قال سيبويه[٤].

ويظهر لي أن التَّفْعال تكثير للمصدر للفعل الثلاثي المخفف؛ لأنه يقال التَّلْعاب، ولا يقال: التَّلْعِيب كما قال بذلك المرادي.

المسألة الرابعة : حمل (وزن على وزن آخر) :

في (فُعال) ظاهر كلام سيبويه أنه محمول على: فَعِيْل بمعنى: فاعِلٍ، ظاهر كلام المصنف أن ذلك محمول على: فَعِيل بمعنى: مَفْعُولٍ، وفي هذه المسألة قال المرادي:

«مثال فُعال، قولهم: مُدْيةٌ هُذام وجُراز – حكاهما سيبويه – وقال: (جعلوا فُعالاً بمنـــزلة أختها فَعِيل) ، ظاهر كلام المصنف أن ذلك محمول على: فَعِيل بمعنى: مَفْعُولٍ، وظاهر كلام سيبويه أنه محمول على: فَعِيْل بمعنى: فاعِلٍ المشبه بـــ: فُعال، فإنه قال: (ألا ترى أنك تقول: طَويل وطُوال، وبعيد وبُعاد، وشجيع وشُجاع، وخفيف وخُفاف) انتهى – وهو الأقرب – لأنهما أَخَوَان، ومثال فَيْعِلٍ، قوله تعالى: ﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا ﴾[ق: ١١]، وليس بـــ: فَعِيْل، وإنما هو فَيْعِلٌ – مخففٌ – كهَيْن ولَيْن، ومن ذلك، قولهم: ناقَةٌ رَيِّضٌ – وهي الصعبة – جعلوه بمنـــزلة: جديد»[٥].

---

(١) «والتَّفْعَال كالتَّهْذَار، والتَّلْعَاب، والتَّرْداد، والتَّجْوال، والتَّقْتَال، والتَّسْيَار، بِمَعْنى الهَدْر، واللّعِب، والرَّدِّ، والجَوَلانِ، والقَتْلِ، والسَّيْرِ، مما بُنِي لِتَكْثير الفِعْلِ والمبالغة فيه». الإقليد شرح المفصل٣/ ١٣١٧.

(٢) «اعلم أن سيبويه جعل التِّفْعال تكثيرا ومبالغة لمصدر الفعل الثلاثي نحو (التَّهْذار) للهَذْر، و (التَّلعاب) للّعب، و (التَّرْداد) للردّ، و (التَّكرار) للكَرِّ، و (التَّصْفاق) للصَّفق، و (التَّقْتال) للقَتْل، و (التَّجوال) للجَوَلان – وهو قياس مطّرد. والفراء وغيره من الكوفيين يجعلون (التَّفْعال) بمنـــزلة (التَّفعيل) وألف التكرار بمنـــزلة ياء التكرير». شرح شافية ابن الحاجب – ركن الدين الأستراباذي، تحقيق: د. عبد المقصود محمد ١/ ٣٠١، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

(٣) انظر: شفاء العليل في إيضاح التسهيل ص (٨٦٢).

(٤) «والقول ما قاله سيبويه؛ لأنه يقال: التَّلْعَاب ولا يقال: التَّلْعِيب، فبناء هذا الباب على التَّفْعَال بفتح التاء إلا حرفين، وهما تِبْيَان، وتِلْقَاء». التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ٢/ ٧٧٠، دار الفكر ـــ بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ ـــ ١٩٨٢م.

(٥) شرح تسهيل الفوائد٢/ ٦٧٧.

الدراسة:

جاء الاختلاف في هذه المسألة على رأيين:

الرأي الأول: ظاهر كلام المصنف[١] أن فُعال محمول على: فَعِيْل بمعنى: مَفْعُولٍ.

الرأي الثاني: ظاهر كلام سيبويه[٢] أنه محمول على: فَعِيْل بمعنى: فاعِلٍ المشبه بـــ: فُعال.

وقد اختار المرادي[٣] رأي سيبويه وردَّ رأي المصنف، وعلل لذلك بعلة التشبيه، بقوله: «-وهو الأقرب - لأنهما أَخَوَانِ» ، ونلحظ أنه مثل لـــ (فَيْعِلٍ) بآية من القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا﴾[ق: ١١] ، ومثل لها أيضًا بعدة أمثلة، ويتضح ذلك من قوله: «ليس بـــ: فَعِيْل، وإنما هو فَيْعِلٌ - مخففًا - كهَيْن ولَيْن[٤]، ومن ذلك، قولهم: ناقَةٌ رَيِّضٌ - وهي الصعبة - جعلوه بمنـــزلة: جديد» .

ونقل قول سيبويه من كتابه بقوله: «فإنه قال: (ألا ترى أنك تقول: طَويل وطُوال، وبعيد وبُعاد، وشجيع وشُجاع، وخفيف وخُفاف)»[٥].

ويظهر لي أن أنه محمول على: فَعِيْل بمعنى: فاعِلٍ المشبه بـــ: فُعال؛ للتشابه بينهما نحو: طَويل وطُوال، وهذا هو رأي سيبويه والذي اختاره المرادي.

المسألة الخامسة : وزن (فَعُوْلَى) من الأوزان المشتركة بين المقصور والممدود :

وزن (فعولاء) من الأوزان التي ذكرها ابن مالك في نظمه (الخلاصة) على أنها من الأوزان الممدودة، ولم يذكرها في الأوزان المقصورة، واعترضه المرادي في كتابه (توضيح المقاصد) ، وصحح كونها من الأوزان المشتركة، أي: المقصورة والممدودة، وكذا صححه في شرحه للتسهيل على أنها تأتي في الأوزان المقصورة، فقال:

«وقد حكى بعضُ التصريفيين: عَشُوْرَى، فعلى هذا يكون مشتركًا. وحَرُوْراء:

---

(١) لم أقف على قوله إلا في هذا الموضع.

(٢) انظر: الكتاب لسيبويه ٣/ ٦٣٨.

(٣) انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٣٩٤.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، تحقيق أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ٢/ ١١٥، دار المصرية، مصر، الطبعة الأولى. د. ت.

(٥) كتاب سيبويه٣/ ٦٣٤.

فَعُوْلاء، وهو: مَوضع، وإلى اختصاصه بالممدود ذهب ابن عصفور[١]، قال: (وأَما تَنُوْفَى، من قول الشاعر:

كـــأَنَّ دِثـــارًا حَلَّقَـــتْ بِلَبُونـــهِ عُقابُ تَنُوفَى لا عُقابُ القَواعِـــلِ

والمحفوظ: تَنُوف - بغير ألف - فيمكن أن يكون الألف إشباعًا - وهو أَولَى مِنْ جعْلها من نفْس الكلمة؛ لأنه لم يثبت من كلامهم: فَعُولَى) وذهب ابن القوطية وابن القطاع إلى إثبات فَعُوْلَى وأوردا سَنُوْطَى: اسمٌ أو لقَبٌ وحَضُورى: موضع، ودَبُوقَى: العَذِرة، ودَقوقى: قرية بالبحرين، وقَطوْرَى: قبيلة في جُرْهَم، وما ذهبا إليه هو الصحيح»[٢].

الدراسة:

الملاحظ أن الخلاف في اختصاص فعولاء بأوزان ألف التأنيث الممدودة جاء على مذهبين:

المذهب الأول: أما (فَعُوْلَى) عند ابن عصفور[٣] فهو (فعول) وأصلها تنوفٌ، وألفها للإشباع؛ لأنها لم ترد في كلام العرب، ويتضح ذلك بقوله: «وأَما تَنُوْفَى[٤]، من قول الشاعر:

كـــأَنَّ دِثـــارًا حَلَّقَـــتْ بِلَبُونـــهِ عُقابُ تَنُوفَى لا عُقابُ القَواعِلِ[٥]

---

(١) هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي أبو الحسن بن عصفور النحوي الحضرمي الإشبيلي، مات سنة ثلاث - وقيل: تسع - وستين وستمائة. انظر: بغية الوعاة٢/ ٢١٠.

(٢) شرح تسهيل الفوائد ٢/ ٦٩٠-٦٩١.

(٣) الممتع في التصريف لابن عصفور الإشبيلي. تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة١/ ١٠٤، الطبعة الأولى، دار المعرفة. بيروت - لبنان، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(٤) «النَّوْفُ: السَّنامُ العالي، ج: أنوافٌ، وبُظارَةُ المرأة، وما تَقْطَعُهُ الخافِضَةُ منهنَّ، والصوتُ، أَو صَوْتُ الضَّبُعِ، والمَصُّ من الثَّدْيِ، وأنْ يَطولَ البَعيرُ ويَرْتَفِعَ. ونَوْفٌ: بَطْنٌ من هَمْدانَ، وابنُ فَضالَةَ البِكالِيُّ التابِعيُّ: إمامُ دِمَشْقَ. ويَنوفَى أو تَنوفَى أو تَنوفُ: ع بِجَبَلَيْ طَيِّئٍ». القاموس المحيط ص (٨٥٨). الطبعة الثامنة.

(٥) البيت من الطويل لامرئ القيس. شرح ديوان امرئ القيس بن حجر الكندي للوزير عاصم بن أيوب ص (١١٦)، مطبعة هندية الموسكي، القاهرة، ١٩٢٨م. الخصائص لابن جني، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي ٢/ ٤٠٧ الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لعبد الله بن ١/ ٣١٨، شرح الأشموني ٢/ ٣٨٨، ضياء السالك إلى أوضح المسالك ٣/ ٢١٤، الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين بن حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي، =

والمحفوظ: تَنُوف - بغير ألف - فيمكن أن يكون الألف إشباعًا[١]- وهو أَولَى مِنْ جعْلها من نفْس الكلمة؛ لأنه لم يثبت[٢] من كلامهم: فَعُولَى»[٣].

المذهب الثاني: ما ذهب إليه ابن القوطية[٤] وابن القطاع[٥] إلى إثبات فَعُوْلَى[٦]، وأوردا سَنُوْطَى[٧]: اسمٌ، أو لقَبٌ، وحَضُورى: موضع، ودَبُوقَى: العَذِرة، ودَقوقى[٨]: قرية

المالكي، تحقيق د فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل ١/ ٢٩٥، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ -١٩٩٢م. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ١١/ ١٧٧ ــ ١٧٨ ــ ١٨١ ــ ١٨٤. الطبعة الأولى.

(١) المبدع في التصريف، لأبي حيان النحوي الأندلسي، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد طلب ص (٧٠)، مكتبة دار العروبة، الصفاة - الكويت، الطبعة الأولى. ١٤٠٢- ١٩٨٢م.

(٢) «وتَنُوفَى من الأَوْزان الَّتِي أَهْمَلَها سِيبَوَيْه، وقالَ السِّيرافِيُّ: تَنُوفَى: تَفُعْلَى، فعَلَى هَذَا يَسوغُ إِيرادُ تَنُوف فِي هَذَا التَّرْكيب، ووَزْنُه تَفُعْلَ، وَلَا يُصْرَف انْتهى. قلت: وتَنُوفَى روايةُ ابنِ فارسٍ، وَقد تَقَدّم فِي ت ن ف وَزْنُه بجَلُولاَ، ومضَى الكلامُ عَلَيْه هُناكَ، ويُنُوفَى رِوايةُ أَبِي عُبَيْدَةَ، فراجِعْه فِي ت ن ف». تاج العروس ٢٤/ ٤٤١.

(٣) الممتع في التصريف١/ ١٠٤.

(٤) ابن القوطية هو أبو بكر محمد بن عبد العزيز النحوي، كان إمامًا في العربية، له: تصاريف الأفعال والمقصور والممدود، توفي سنة ٣٦٧هـ. انظر: بغية الوعاة ١/ ١٩٨.

(٥) ابن القطاع هو علي بن جعفر بن محمد بن عبد الله بن الحسين ابن أحمد بن محمد بن زيادة الله بن محمد بن الأغلب السعدي بن إبراهيم بن الأغلب بن سالم ابن عقال بن خفاجة بن عبد الله بن عباد بن محارم بن سعد بن حزام بن سعد بن مالك بن سعد بن زيد مناة بن تميم بن مر بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان السعدي المعروف بابن القطاع الصقلي، قال ياقوت: كان إمام وقته بمصر في علم العربية، وفنون الأدب، قرأ على أبي بكر الصقلي، مات في صفر سنة خمس عشرة - وقيل: أربع عشرة - وخمسمائة، انظر: بغية الوعاة٢/ ١٥٣ــ ١٥٤.

(٦) انظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القطاع الصقلي، تحقيق ودراسة: أ. د. أحمد محمد عبد الدايم ص (١٩٤، ١٢٥)، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٣١هـ ــ ٢٠١٠م.

(٧) «والسَّنُوطُ، والسَّنُوطِيُّ، بفتحهما، والسِّناطُ، بالكَسْر، هَذه الثَّلاثَةُ ذَكَرهُنَّ الجَوْهَرِيّ. وَفِي اللِّسَان والعُبَاب: وكَذلكَ السُّنَاطُ، بالضَّمِّ، كُلُّ ذَلكَ: كَوْسَجٌ، لَا لحْيَةَ لَهُ أَصْلًا، كَمَا فِي الصّحاح، أَوَ: الخَفِيفُ العارِضُ وَلم يَبْلُغْ حالَ الكَوْسَج، نَقَلَهُ ابْن الأَعْرَابِيّ أَو رَجُلٌ سَنوطٌ: لحْيَتُه فِي الذَّقَن وَمَا بالعارِضَيْن شيءٌ، وَهَذَا قَوْلُ الأَصْمَعِيّ. وجَمْعُ السَّنُوط: سُنُطٌ، بضَمَّتَيْن، عَن ابْن الأَعْرَابِيّ. وقالَ غَيره: أَسْناطٌ، وَقَدْ سَنُطَ، ككَرُم، قالَ الأَزْهَرِيّ: وكَذلكَ عامَّةُ مَا جاءَ عَلَى بِناءِ فَعال، وقالَ ابنُ بَرِّيّ: السِّناطُ: يوصَفُ بِهِ الواحِدُ والجَمْعُ، قالَ ذُو الرُّمَّة:

زُرْقٌ إِذا لاقَيْتَــهُمْ سِنَاطُ
لَيْسَ لَهمْ فِي نَسَب رِبَاطُ
وَلَا إِلَى حَبْلِ الهُدَى صِرَاطُ
فالسَّبُّ والعَــارُ بِهم مُلْتاطُ

وسَنُوطَى، كهَيولَى لَقَبُ عُبَيْد المُحَدِّث، أَو اسمُ والده، فإِنَّه يُقَالُ فيه: عُبَيْدُ بن سَنوطَى أَيْضًا، كَمَا فِي العُبَاب». تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني أبي الفيض الملقّب بمرتضى الزبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين ١٩/ ٣٨٩. ، دار الهداية، ١٣٨٥هـ -١٩٦٥م.

(٨) «بلد بين بَغْدادَ وإِرْبِلَ، ويقالُ: دَقوقَى، ويُمَدُّ، منه عبد المُنْعِم بنُ محمدِ بنِ محمدِ بنِ أبي المَضاءِ، ومُحدِّثُ بَغْدادَ محمودُ ابنُ عليِّ بنِ محمودٍ، مُتَأخِّرٌ عَذْبُ القِراءَةِ فَصيحٌ.

=

بالبحرين، وقَطوْرَى: قبيلة في جُرْهَم.

ولقد اختار المرادي[١] رأي ابن القوطية وابن القطاع، وردَّ رأي ابن عصفور، ويتبين ذلك بقوله: «وما ذهبا إليه هو الصحيح» .

وذهب في شرح الألفية إلى أن (فَعُولى) من الأوزان المشتركة بين المقصور والممدود[٢]، وجعلها في شرح التسهيل من الأوزان المقصورة فقط.

والجدير بالذكر أن المرادي يثبت المفردات الغريبة، حيث إنه ذكر ما أورده ابن القوطية وابن القطاع من أمثله لإثبات (فَعُوْلَى) ، وبيّن معانيها، فنلحظ أنه قد اهتم بتفسير المفردات الغريبة والغامضة.

وابن السراج ذكر ما فات سيبويه من الأبنية[٣].

ويظهر لي أن (فَعُولَاء) من الأوزان المشتركة بين المقصور والممدود، فقد نصَّ عليه النحويون شعرًا ونثرًا، أما الشعر (تَنُوَفى) مقصور وأما في النثر فهو ما أثبته ابن القطاع، وفي اللسان: «قال ابن جني قلت مرة لأبي علي: يجوز أنْ تكون (تَنُوَفى) مقصورةً من (تنوفاء) بمنزلة (بَرُكاء) فسمع ذلك وتقبَّلهُ»[٤].

المسألة السادسة : (فَعَلَى وفُعْلَى وفَعْلَلَى) من حيث المد والقصر:

تعارضت أقوال ابن مالك في (فَعَلَى وفُعْلَى وفَعْلَلَى) فذكر في شرحه للكافية الشافية أنها من الأوزان المختصة بالمقصور، وذكر في التسهيل أنها من الأوزان المشتركة بين المقصور والممدود، وصحح المرادي قوله في التسهيل فقال:

«والممدود لا يكون إلاّ اسمًا، نحو: حَرْمَلاء وعَقْرَباءِ: مكانان ذكرهما سيبويه، وذكر في شرح

ودُقاقُ العيدان، بالكسر والضم: كُسارُها. وكغُرابٍ: فُتاتُ كلِّ شيءٍ، والدَّقيقُ». انظر: القاموس المحيط ص (٨٨٣) الطبعة الثامنة. تاج العروس ٢٥/ ٢٩٨.

(١) «عقَابُ تَنُوفى وعلى هذا فهو مشترك، وهو الصحيح». توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٣٦٠.

(٢) توضيح المقاصد٥/ ١٢.

(٣) «ذكر أَنَّهُ فاتَ سيبويه مِنَ الأَبينةِ: تِلقامَّةٌ، وتِلْعَابّةٌ، وفِرْناس، وفُرَانسُ، تَنُوفى، تَرْجمُان». الأصول في النحو ٣/ ٢٢٤.

(٤) ٩/ ١٩.

الكافية أَنَّ: فَعَلَى وفُعْلَى وفَعْلَلَى من الأبنية المختصة بالمقصور، والصحيح ما ذكره هنا»[١].

الدراسة:

الاختلاف في هذه المسألة على رأيين كليهما لابن مالك في موضعين مختلفين:

الرأي الأول: ذكر ابن مالك في كتابه (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) أن فَعَلَى وفُعْلَى وفَعْلَلَى من أبنية المقصور والممدود، نحو: حَرْمَلاء وعَقْرَباءِ[٢]: مكانان ذكرهما سيبويه[٣].

الرأي الثاني: ذكر ابن مالك في كتابه شرح الكافية الشافية[٤] أن فَعَلَى وفُعْلَى وفَعْلَلَى من أبنية المقصور[٥].

ومن الملاحظ أن المرادي قد تتبع أقوال ابن مالك في كتبه ووافقه في كتابه (التسهيل) ، وردَّه في كتابه (شرح الكافية الشافية) ، حيث إنه جعل (فَعَلَى وفُعْلَى وفَعْلَلَى) من الأبنية المختصة بالمقصورة، ويتضح من قوله: «والصحيح ما ذكره هنا» ، يقصد كتابه (التسهيل) .

وصرّح باسم كتاب ابن مالك الذي رجع إليه فوجد أنه عدل فيه عن رأيه، ولكنه لم ينسب هذين القولين إلى أحد غيره.

---

(١) شرح تسهيل الفوائد٢/ ٦٩٦.

(٢) «عقْرَباء: مَوضِع. وحَرْمَلاء: مَوضِع». جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي ت ٣٢١هـ، المحقق: رمزي منير بعلبكي، ٣/ ١٢٣٤، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.

(٣) كتاب سيبويه ٣/ ٢١٤، ٣٥٥، ٤/ ٢٩٥.

(٤) «ومن أمثلتها المختصة (فَعَلَى) اسمًا كـ (بَرَدَى) أو مصدرًا كـ (مَرَطَى) أو صفة كـ (حَيَدَى) ومن أمثلتها المختصة (فُعَلَى) كـ (أُرَلَى) وهي الداهية ـ و (شُعَبَي) و (أُدَما) وهما مكانان». شرح الكافية الشافية، لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي ٣/ ١٧٤٣ ـ١٧٤٤، دار المأمون للتراث.

(٥) «قال الشيخ: يعني بالقياسي ما علم قصره حملًا له على مماثله من ذلك الباب؛ ولذلك لم يرد ولا فَعَلَى وفُعَلَى وفِعْلَي وفُعَالى، وهذه لا تكون إلا مقصورات؛ لأنها ليست محمولة على نظير، وإنما اتفق أن كانت مقصورة، لأن العرب لم تضعْ وزنها وبعده همزة، فلذلك عُلِمَ قصرها لا بالقياس على نظير». الإيضاح في شرح المفصل، للشيخ أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلى١/ ٦٢١، الجمهورية العراقية وزارة الأوقاف والشؤون الدينية إحياء التراث الإسلامي.

، المقصور والممدود لأبي علي القالي إسماعيل بن القاسم. تحقيق الدكتور أحمد عبد المجيد هريدي. ص (١٢٤ - ١٣٩ – ١٥٥) مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى. ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

والمرادي يتفق مع ابن عقيل[١] في اعتراضهما على ابن مالك في تعارض أقواله في هذه الأوزان، وكذلك ناظر الجيش[٢].

ويؤيدهما ذكر سيبويه[٣] للبناء الثالث ضمن أبنية الممدود[٤].

والذي أراه أن (فَعَلَى وفُعْلَى وفَعْلَلَى) من الأوزان المشتركة بين المقصور والممدود.

المسألة السابعة (فِعِلَّى) من حيث القصر والمد:

تعارضت أقوال ابن مالك في (فِعِلَّى) فذكر في شرحه للكافية الشافية أنها من الأوزان المختصة بالمقصور، وذكر في التسهيل أنها من الأوزان المشتركة بين المقصور والممدود، ففي هذه المسألة قال المرادي:

«وأَما: فِعِلَّى فالمقصور، نحو: الزِّمِكَّى والزِّمِجَّى، وهو: أَصل ذَنَبِ الطائر. والممدود الزِّمِكَّاء والزِّمِجّاء، أيضًا تُمَدَّان وتُقْصَرانِ، وذكر في (الكافية) أن فِعِلَّى من أبنية المقصور، والصحيح ما ذكره هنا»[٥].

الدراسة:

من خلال هذا القول يتضح أن الخلاف جاء على رأيين كليهما لابن مالك:

الرأي الأول: ذكر ابن مالك في كتابه (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) أن فِعِلَّى من أبنية المقصور والممدود، فالمقصور نحو: الزِّمِكَّى والزِّمِجَّى[٦]، والممدود، نحو: الزِّمِكَّاء والزِّمِجّاء[٧].

الرأي الثاني: ذكر ابن مالك في كتابه (شرح الكافية)[٨] أن فِعِلَّى من أبنية المقصور[٩].

---

(١) انظر: المساعد ٣/ ٣٢٤ ــ٣٢٥.

(٢) انظر: شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩/ ٤٦٤٠.

(٣) ينظر: الكتاب٣/ ٢١٤.

(٤) المقصور والممدود لابن ولاد، تحقيق: محمد بدر الدين الحلبي ص (٩٧)، الخانجي، الطبعة الثالثة، ١٩٩٣م.

(٥) شرح تسهيل الفوائد ٢/ ٦٩٧.

(٦) «[زمك] الزِمِكَّى. مثل الزِمِجَّى. وهو منبت ذنب الطائر». تاج اللغة وصحاح العربية (وضأ) لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ٤/ ١٥٨٩. دار الكتب العربي القاهرة، ١٣٧٧هـ..

(٧) المنقوص والممدود ليحيى بن زياد الفراء، تحقيق عبد العزيز الميمني ص (٤١)، مطبعة دار المعارف، القاهرة ١٩٧٧م.

(٨) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٧٤٧. دار المأمون للتراث. الطبعة الأولى.

(٩) انظر: المقصور والممدود لأبي علي القالي ص (٢٠٠ -٢٠٢).

ونلحظ أن المرادي تتبع أقوال ابن مالك، فوافقه[١] في كتابه (التسهيل) ، وردَّه في كتابه (شرح الكافية الشافية) والذي صرَّح باسمه، وصرَّح لاختياره، بقوله: «والصحيح ما ذكره هنا» يقصد كتابه (التسهيل) .

ويتجلى اهتمام المرادي بتفسير المعاني، حيث إنه وضح معنى الكلمتين اللتين مثل بهما بقوله: «فالمقصور، نحو: الزِّمكَّى والزِّمجَّى، وهو: أَصل ذَنبِ الطائر» ، ونجده صرّح باسم كتاب ابن مالك الذي رجع إليه ووجد فيه عدوله عن قوله، ولكنه لم ينسب هذين القولين إلى أحد غيره.

وأشار إلى ذلك السيوطي في كتابه (همع الهوامع) وذكر أن أبا حيان اختار المشترك[٢].

وأبو علي الفارسي ذكر أنه إنْ أمكن أن يكون للإلحاق بِسِنِمَّار وشِنِفَّار – فإنه للتأنيث؛ لأن سيبويه حكاها ممدودة غير مصروفة، وقد حكاها أيضًا مقصورة[٣].

وترى الباحثة أن (فِعِلَّى) من الأوزان المشتركة بين المقصور والممدود.

المسألة الثامنة: (رَكْبٍ) اسم جمع لا جمع تكسير:

اختلف سيبويه والأخفش والفراء في نحو: (رَكْبٌ) ونظائره على ثلاثه أقوال، اختار المرادي منها قول سيبويه، فقال المرادي:

«فَـ: رَكْبٌ ونحوه كـ: طَيْرٍ وصَحْب – عند الأخفش – جَمْعُ راكِب وطائر وصاحب، والصحيح أنه اسمُ جَمْعٍ بدليل أنهم صغروها على لفظها، فقالوا: رُكَيْب، قال:

أَخْشَى رُكَيْبًا ورُجَيْلاً عاديا

فَـ: رُكيبًا تصغير: رَكْبٍ، ورُجَيْلاً يحتمل أن يكون تصغير: رَجْل – اسم جَمْع– كـ: رَكْبٍ، أو تصغير: رَجُل مقابل امرأةٍ، ومذهب سيبويه في: رَكْبٍ ونحوه أَنه اسمُ جَمْعٍ

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٣٥٩.

(٢) «(وفِعِلَّى) كقِطِبَّى لنبت، وزِمِكّى وزِمِجّى، وزِمِجّاء بالقصر والمدّ للاست وهذا الوزن عده ابن مالك في الكافية من المختصّ بالمقصورة، وفي التسهيل من المشترك. قال أبو حيان: وهو الصحيح». همع الهوامع٣/ ٣٠٤.

(٣) «وأمَّا قولهم (الزِّمكَّاءُ) لِقطَنِ الطائر فإنه – وإنْ أمكن أن يكون للإلحاق بسِنِمَّارٍ وشِنِفَّار – فإنه للتأنيث؛ لأن سيبويه حكاها ممدودة غير مصروفة، وقد حكاها أيضًا مقصورة». مقاييس المقصور والممدود. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي. تحقيق الدكتور حسن محمود هنداوي ص (٦٤). دار إشبيليا. الرياض. الطبعة الأولى. ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص (١٩٠ــ١٩١).

ص وللفراء في كلّ ما لَهُ واحد موافِق في أصل اللفظ.

ش نحو: تَمْر وغَمام، وليس مذهب الفراء في ذلك بصحيح؛ إذ لو كان جمعًا لَما جاز وصْفه بالمفرد، قال تعالى: ﴿يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، وقال: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠]»[(١)].

الدراسة:

الواضح أن الاختلاف في هذه المسألة جاء على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: عند الأخفش[(٢)]- جَمْعُ راكِب وطائر وصاحب[(٣)].

المذهب الثاني: ما ذهب إليه سيبويه[(٤)] في: رَكْبٍ ونحوه أنه اسمُ جَمْعٍ[(٥)].

المذهب الثالث: مذهب الفراء والذي أطلق القول في كلّ ما لَهُ واحد موافِق في أصل اللفظ، ومثل لمذهبه بـــ (تَمْر وغَمام) ، ورد المرادي هذا القول وعلل لرده بقوله: «ليس مذهب الفراء في ذلك بصحيح إذ لو كان جمعًا لَما جاز وصْفه بالمفرد، واستشهد بقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] ، و﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠] .

---

(١) شرح تسهيل الفوائد٢/ ٧٦٩-٧٧٠.

(٢) معاني القرآن للأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة، تحقيق الدكتور فائز فارس ٢/ ٥٠٤، الطبعة الأولى، المطبعة العصرية، الكويت ١٩٧٩م.

(٣) «كان أبو الحسن يقول في تحقير (ركْب: رُويكبون)، لأنه عنده جمع كُسّر عليه (راكب)». المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي١/ ١٠١، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م. شرح شافية ابن الحاجب١/ ٢٦٦،. انظر: ارتشاف الضرب١/ ٤٠٢، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهري، على أوضح المسالك، تحقيق محمد باسل عيون السود٢/ ٥٤٤، دار الكتب العلمية. بيروت - لبنان. الطبعة الثانية. ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

(٤) «وذلك قولك: ركبٌ وسفرٌ، فالركب لم يكسر عليه راكبٌ، ألا ترى أنك تقول في التحقير: ركيبٌ، وسفيرٌ، فلو كان كسّر عليه الواحد رد إليه فليس فعلٌ مما يكسر عليه الواحد للجمع، ومثل ذلك طائرٌ، وطيرٌ، وصاحبٌ وصحبٌ». كتاب سيبويه ٣/ ٦٢٤. «واستدل سيبويه على أنها ليست بجمع بتذكيرها في الأغلب، نحو رَكْب مُسْرِع، وبمجيء التصغير على لفظها». شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢/ ٢٠٤.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب١/ ٤٠٢، «كذلك يصح تصغير اسم الجمع؛ نحو: ركب وركيب، ورهط ورهيط». النحو الوافي ٤/ ٦٨٨.

واختار المرادي[١] مذهب سيبويه، واحتج لاختياره بالتعليل والسماع حيث استشهد بالشعر، فقال: «والصحيح أنه اسمُ جَمْعٍ بدليل أنهم صغروها على لفظها، فقالوا: رَكَيْب، قال:

أَخْشَى رُكَيْبًا ورُجَيْلاً عادِيَا[٢]

فَـ: رُكيبًا تصغير: رَكْبٍ، ورُجَيْلاً يحتمل أن يكون تصغير: رَجْل – اسم جَمْع- كـ: رَكْبٍ، أو تصغير: رَجُل مقابل امرأةٍ» .

وبهذا قال الجمهور[٣]، ونجد أن ابن جني يؤيد رأي سيبويه[٤]، وجاء ذلك في (شرح الكافية الشافية)[٥]، وعند الرضي[٦]، وأبي حيان[٧]، وعلل ناظر الجيش من جعلها أسماء جموع[٨].

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٤٠٩.

(٢) الرجز لأُحيحة بن الجُلال.

بنيته بعصبة من ماليَا أخشى رُكيبا أو رجيلا عاديا

انظر: المنصف شرح التصريف١/ ١٠١، شرح شافية ابن الحاجب للرضي٢/ ٢٠٢.

(٣) «ذهب الجمهور إلى أن ما كان على فَعْل نحو: صحب، وركب، وطير مما يخالف أوزان الجمع: فهو اسم جمع...لأن فَعْلا ليس من أبنية الكلمة». الإجماع في الدراسات النحوية، الدكتور حسين رفعت حسين ص (٩٨). عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

(٤) «وهو قول سيبويه، وهو الصواب». المنصف شرح التصريف١/ ١٠١.

(٥) «(فَعْل) أو (فَعَل) [فهو اسم] جمع كـ (رَكْب) و (هَمَل) و (صَحْب) و (خَدَم)». شرح الكافية الشافية ٣/ ١٨٨٥، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى.

(٦) «اعلم أن الأصح أن فَعْلا – بفتح الفاء وسكون العين- ليس جمعا لفاعل كَرَكْب؛ فإنه ليس بجمع لراكب». شرح شافية ابن الحاجب – ركن الدين الأستراباذي ١/ ٤٧٩، «عندما رد رأي الأخفش بقوله: (وقول الشاعر: أَخْشَى رُكَيْبًا أَوْ رُجَيلًا عَادِيَا رَدٌّ عليه.

واعلم أن فَعْلًا في فاعل ليس بقياس؛ فلا يقال: جَلْس وكَتْب في جالس وكاتب، وقال الخليل – ونعم ما قال-: إن الكمأة اسم للجمع، فهو بالنسبة إلى كمء كرَكْب إلى راكب؛ فعلى هذا لا يقع كمأة على القليل والكثير كتَمْر، بل هو مثل رجال في المعنى». شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢/ ٢٠٣.

(٧) «عندما تكلم عن (خلف) أنه اسم جمع خَالف كركب لراكب قاله ابن الأنباري وردوا عليه بأنه لو كان اسمَ جمع لم يَجْرِ على المفرد. و (رَجْلك) قرأ الجمهور (ورَجْلَك) بفتح الراء وسكون الجيم، وهو اسمُ جمعٍ واحده راجلُ، كركبِ وراكب». مسائل التصريف في البحر المحيط ٢/ ٨٢١. «وخالف الأخفش فيما كان على فَعْل كَرَكْب، وطَيْر، وصَحْب، ونحوها، فقال: إنها جموع تكسير لراكب، وطائر، وصاحب، لا أسماء جموع. قال أبو حيّان: وهو مردود بأن العرب صغرتها على لفظها، ولو كانت جموعًا ردّت في التصغير إلى مفرداتها». همع الهوامع ٣/ ٣٣٨.

(٨) «والحق أن هذه الكلمات وما شاكلها أسماء جموع؛ لأن العرب عاملتها معاملةَ المفرد فيما تقدم من الأمور الثلاثة؛ ولأنها إذا صغرت، صغرت على لفظها ولا ترد إلى الواحد، ولو كانت جموعًا لكانت للكثرة، وجموع الكثرة لا تُصَغَّر بل يصغَّر واحدها، ثم يجمع على ما أحكم في باب التصغير». شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد٩/ ٤٧٤٨ – ٤٧٤٩.

والراجح عند الدكتور أحمد السوداني هو قول سيبويه ورجحه الفارسي والمرادي، وهو القول عندي لورود السماع الوارد في الشعر العربي، وكذا القياس[١].

والظاهر أن رَكْبًا ونحوه اسمُ جَمْعٍ على قول المرادي؛ لورود السماع وكذلك القياس.

المسألة التاسعة : مجيء (فُعَالٌ وفُعُلٌ) بمعنى واحد من حيث القياس:

اعترض المرادي على ابن مالك في اطراد وزن (فُعُل) على فُعَال، فوافقه في التسهيل فقال:

«وفي فُعال، نحو كُراع وكُرُعٍ، وقُراد وقُرُدٍ، وذكر المصنف في غير هذا الكتاب أنه مقيس، والصحيح ما ذكره هنا، فلا يقال في غُرابٍ: غُرُبٌ، ولا عُقاب: عُقُبٌ»[٢].

الدراسة:

الواضح أن الخلاف في فُعال نحو: (كُراع وكُرُعٍ، وقُراد وقُرُدٍ)[٣] جاء على رأيين:

الرأي الأول: ذكر ابن مالك في كتابه (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) أنه غير مقيس.

الرأي الثاني: ذكر ابن مالك في غير هذا الكتاب أنه مقيس[٤].

وتتبع المرادي أقوال ابن مالك[٥] فوافقه في كتابه (التسهيل) ، وردَّه في كتابه (شرح الكافية الشافية) .

وصرَّح لاختياره بقوله: «والصحيح ما ذكره هنا، فلا يقال في غُرابٍ: غُرُبٌ، ولا عقاب: عُقُبٌ» ، يقصد بـــ (هنا) كتابه (التسهيل) .

قد يلاحظ القارئ أنه في هذه المسألة لم يصرِّح باسم الكتاب الذي رجع إليه، لكنه

---

(١) اختيارات المرادي في تراثه الصرفي، للدكتور أحمد محمد السوداني ص (٧٨)، جامعة الأزهر، ٢٠٠٦.

(٢) شرح تسهيل الفوائد٢/ ٧٩١.

(٣) «وقالوا قرادٌ وقردٌ فجعلوه موافقًا لفعالٍ؛ لأنه ليس بينهما إلا ما ذكرت لك ومثله قول بعضهم: ذبابٌ وذبٌّ». كتاب سيبويه ٣/ ٦٠٤، شرح التصريح على التوضيح٢/ ٥٣٠.

(٤) «و (ذراع) و (ذرع) و (قراد) و (قرد) و (كراع) و (كرع) و (عمود) و (عمد) و (قلوص) و (قلص) و (قضيب) و (قضب). وتنكبوه -غالبًا- فيما مدته ألف من المضاعف». شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/ ١٨٣٢. دار المأمون. الطبعة الأولى.

(٥) قال:

«وفُعُلٌ لاسم رباعيٍّ بِمَدْ قَدْ زِيْدَ قَبْلَ لامٍ اعلالًا فَقَدْ»

شرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٣٢. دار المأمون للتراث.

ذكر اسمه في كتابه (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك)[١]. بأنه شرح الكافية[٢]، فبذلك يتضح أنه ليس له منهج ثابت في ذكر أسماء كتب المصنف التي رجع إليها، ونقل منها.

ويظهر لي أن الأرجح ما وافق المرادي فيه ابن مالك في كتاب التسهيل بأنه غير مقيس.

المسألة العاشرة : (فَعِيْل وفُعال) من حيث نوع الجمع:

اختلف في فَعِيْل وفُعال من حيث كونهما اسم جَمْع والتي صيغته اللفظية تخالف ما هو معروف من أوزان الجمع ولا يوجد له مفرد من نفس اللفظ أو جمع تكسير والذي يتغير فيه الكثير من الأحرف في الاسم المفرد دون الاعتماد على قاعدة ثابتة، وفي هذه المسألة ذكر المرادي:

«واختُلِفَ في: فَعِيْل وفُعال المذكورين، فقيل: هما اسما جَمْعٍ، وقيل: جمعا تكسير – وهو الأصح – ويدل على صحته أنهما لا يذكّران، تقول: هي الكَلِيبُ وهي الظُّؤارُ، ولا تقول: هو الكليبُ ولا هو الظُّؤار. فإنْ ذُكِّر: فَعِيْل، نحو: غَزِيٍّ فهو اسم جَمْع؛ لأن التذكير يدلَ على أنه ليس بجمعٍ، أَلا ترى أنكَ تقول: (الرَّكْبُ سارَ، ولا تقول: الرِّجال سار)»[٣].

الدراسة:

من خلال هذا القول يتضح أن الخلاف في (فَعِيْل وفُعال) من حيث نوع الجمع، وقد جاء على قولين:

القول الأول: إن (فَعِيْل، وفُعال) اسما جَمْعٍ[٤].

---

(١) «وأما الثالث فظاهر إطلاقه هنا اطراد فُعُل فيه، وصرح بذلك في شرح الكافية، فإنه مثل بقُراد وقُرُد، وكُراع وكُرُع في المطرد، وتبعه الشارح، وذكر في التسهيل أن فُعُلا نادر في فُعَال وهو الصحيح؛ فلا يقال في غراب: غُرُب، ولا في عُقاب: عُقُب». توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٣٨٦.

(٢) ٣/ ١٣٨٦.

(٣) شرح تسهيل الفوائد٢/ ٨٠٣.

(٤) وهذا قول أبي حيان انظر: ارتشاف الضرب١/ ٤٠٤ ــ٤٠٥، انظر: المثلث لعبد الله بن محمد بن السيد البطليموسي، تحقيق صلاح مهدي الفرطوسي ٢/ ١٠٣، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨١م.

«أطلق بعض العلماء الحكم عليه بأنه جمعٌ و لم يُفَصِّلوا فيه، ومن هؤلاء ابن بري. والظاهر أنه اسمٌ للجمع؛ لما يأتي:

١- أنه ليس في أبنية الجموع، وإنما هو من أبنية المصادر والمفردات كـ (نُبَاحٍ).

٢- أنه لو كان جمعًا له واحدٌ من لفظه لجرى على قياس واحد كسائر الجموع، وهذا يختلف واحده». آراء =

القول الثاني: إن (فَعِيْل، وفُعال) جمعا تكسير[١].

واختار المرادي[٢] القول الثاني، وصرَّح لاختياره بلفظين ورجّح لسبب اختياره بعلة عدم التذكير ويتضح ذلك من قوله: «وهو الأصح – ويدل على صحته أنهما لا يذكّران» ، ونلاحظ أنه مثل في هذه المسألة حتى يوضح قوله: بـــ «هي الكَلِيبُ وهي الظُّؤارُ[٣]، ولا تقول: هو الكليبُ ولا هو الظُّؤار» . ولقد ذكر أنَّه إذا ذُكِّر: فَعِيْل، نحو: غَزِيٍّ[٤] فهو اسم جَمْع.

ومن الملاحظ أنه لم ينسب القولين إلى صاحبيهما في هذه المسألة.

ولقد أضاف ابن بري قولاً ثالثًا في المسألة وهو أنه جمعٌ أصلي[٥] واختار أن يكون جَمْعَ تكسير[٦]، وذكر ما فصله ابن مالك[٧].

والذي أراه أن (فَعِيْل وفُعال) جمعا تكسير؛ لأن الضمير وما أشبهه يرجع إلى جمع التكسير مؤنثًا، وهذان لا يذكّران.

ابن بري التصريفية ٢/ ٧٢٠، إعداد الدكتور فرج بن ناصر بن محمد الحمد، الطبعة الأولى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م.

«قال السهيليُّ في (فَعِيْلٍ) نحو: (كَلِيْب)، و (عَبِيْد)، و (يَدِيٍّ) إنه اسم جَمْعٍ». آراء ابن بري التصريفية ٢/ ٧٢٤.

(١) هذا القول هو ظاهر كلام سيبويه، والأخفش وابن بري، انظر: آراء ابن بري التصريفية ٢/ ٧٢٠، ٧٢٥.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٤٠٨ – ١٤٠٩.

(٣) «وظَأرتُ الناقةَ ظَأْرًا، إذا عطفتَها على ولد غَيرهَا، والظَّؤور مثلهَا، وَالْجمع الظُّؤار. وَهَذَا ظَأْم الرجل وظَأْبه، وَهُوَ سَلفه. وظاءمني وظَاءبني وَاحِد، إِذا تزوّجتَ امْرَأَة وتزوّج هُوَ أُخْتهَا». جمهرة اللغة ٢/ ١١٠١.

وقال عندما تكلم عن رُجال: في قراءة قوله تعالى: ﴿وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا﴾ آية ٢٧ من سورة الحج: «قرأ ابنُ إسحاق بضم الراء والتخفيف، وروي كذلك عن عكرمة وأبي مجلز وهو اسمُ جمعٍ كظُؤَار». مسائل التصريف في البحر المحيط٢/ ٨٢١.

(٤) التكملة للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ص (١٧٩)، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، الطبعة الأولى، ١٩٨١م.

(٥) «قيل: إنه جمعٌ أصلي، ولكن الأصل فيه الكسر (فِعَالٌ)، والضم فيه بدلٌ من الكسر كما أنه بدل من الفتح في نحو (سُكَارى)». آراء ابن بري التصريفية٢/ ٧٢٠.

(٦) «قال الأخفش: في (فَعِيْلٍ) نحو: (كَلِيْب)، و (عَبِيْد)، و (يَدِيٍّ) إنه جَمْعُ تكسير، وهو الظاهر من كلام سيبويه، وهذا مذهب ابن بري». آراء ابن بري التصريفية ٢/ ٧٢٥.

(٧) «قال ابن مالك: إن الأمر فيه تفصيل فإن أُنِّثَ فهو جَمْعٌ كـــ (عَبِيْد)، و (حَمِيْر)، وإن ذُكِّرَ فهو اسم جَمْعٍ كـــ (كَكَلِيْب) و (حَجِيْج)». آراء ابن بري التصريفية ٢/ ٧٢٥.

المسألة الحادية عشرة : جمع صفة المذكر الذي لا يعقل على (فواعل) :

في جمع صفة المذكر الذي لا يعقل اختلف في فَواعِل من حيث كونها مطرِده أو غير مطردة، وفي ذلك قال المرادي:

«**ص** ومنها: فَواعِل لغير: فاعِل الموصوف به مذكَّر عاقل ممّا ثانيه ألف زائدة أو واوٌ غير مُلْحقة بخُماسي.

ش اندرجَ تحت الضابط المذكور ما كان على: فاعِل اسم جنس، نحو: كاهِل وعلَمًا، نحو: حاتِم أو صفة مؤنث عاقلٍ، نحو: حائض أو صفة مذكّر غير عاقل، نحو: نَجْمٍ طالِعٍ، ونُجومٍ طَوالِعٍ، فـــ: فَواعِل مطرِدٌ في ذلك، وغَلطَ بعض المتأخرين فزعم أنَّ صفة المذكر الذي لا يعقل، نحو: نجم طالع لا يَطّردُ جَمْعُها على: فَواعِل، ونص سيبويه على اطّراده وإنما الشاذّ جمعُ فاعلٍ صفة لمذكّر عاقل - وهو الذي أخرجه المصنف-»[(١)].

الدراسة:

من خلال هذا القول يتضح أن الخلاف جاء على مذهبين:

المذهب الأول: ما ذهب إليه سيبويه[(٢)] إلى أن صفة المذكر الذي لا يعقل، نحو: نَجْمٍ طالِعٍ، ونُجومٍ طَوالِعٍ، فـــ: فَواعِل مطرِدٌ في ذلك.

المذهب الثاني: ما ذهب إليه بعض المتأخرين[(٣)] إلى أن صفة المذكر الذي لا يعقل، نحو: نجم طالع لا يطرد جمعها على: فَواعِل.

ولقد اختار المرادي[(٤)] مذهب سيبويه، وذكر أنه نصّ على الاطراد، فباختياره ردَّ ما ذهب إليه بعض المتأخرين حيث قال: «وغلط بعض المتأخرين فزعم أن صفة المذكر الذي لا يعقل، نحو: نجم طالع لا يطرد جمعها على: فَواعِل» .

---

(١) شرح تسهيل الفوائد٢/ ٨١٣.

(٢) انظر: كتاب سيبويه ٣/ ٦٣٣.

(٣) «وغلط من قال بشذوذه». ارتشاف الضرب١/ ٤٤٩.

(٤) «نص سيبويه على اطراد فواعل في فاعل صفة لمذكر غير عاقل كما تقدم نحو: (نجوم طوالع وجبال شوامخ)، قال في شرح الكافية: (وغلط كثير من المتأخرين فحكم على مثل هذا بالشذوذ، وإنما الشاذ جمع فاعل صفة لمذكر عاقل على فواعل، نحو: فارس وفوارس، وإلى هذا أشار بقوله: وشذ في الفارس مع ما ماثله)». توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٤٠١.

والجدير بالذكر أنه ذكر أن الشاذّ في ذلك هو جمعُ فاعلٍ صفة لمذكّر عاقل، وأشار أن هذا هو الذي أخرجه المصنف. ولقد غلّط أبو حيان أيضًا من قال بعدم الاطراد[١].

والذي يظهر لي اطراد صفة المذكر الذي لا يعقل على (فواعل) .

المسألة الثانية عشرة : فَعَلُلٌ وفُعَلِلٌ وفَعَلِلٌ بين الأصالة و الحذف :

أورد بعض الصرفيين أوزانا تشتمل على أربعة متحركات متتاليات في كلمة واحدة، وردهم المرادي بقوله:

«أورد بعضهم هذه الأوزان الثلاثة على أنها من الأبنية الأصول وليست محذوفة؛ وليس بصحيح؛ لأنه عُلِمَ بالاستقراء أنه لا تجتمع أربع حركات متوالية في كلمة فظهر بذلك أن هذه الأوزان محذوف منها، أما فَعَلُلٌ، نحو: عَرَتُنٍ وهو نبت يصبغ به، أصله: عَرَنْتُنٌ، وذلك أنه قيل: عَرَنْتُن – على الأصل– فَعُلِمَ أنه فَرْعُهُ فلم يثبت فيه: فَعَلُلٌ، وأما فُعَلِلٌ، نحو: عُلَبِطٍ، أصله عُلابط، فحذفت الألف؛ لأن ما جاء على فُعَلِلٍ يجوز فيه فُعالِلٌ، وأما فَعَلِلٌ، فنحو: جَنَدِلٍ: للمكان الكثير الحجارة، وذهب البصريون إلى أنه فرعٌ على فَعالِلٍ، فَجَنَدِلٌ ــ عندهم ــ فرعٌ على جَنادِل، وذهب الفراء وأبو علي إلى أنه فرعٌ على فَعَلْيِلٍ لا فَعالِل، فــ: جَنَدِلٌ – عندهما – فرع على جَنَدْيِل لا جَنادِل، واختاره المصنف؛ لأن جَنَدِلاً مفردٌ وكذا ما أشبهه وجَنادِل جمعٌ فتفريعه على: جَنَدْيِل أَوْلَى؛ لأنه مفرد، وثبت في نسخةٍ عليها خطّ المصنف بدَلَ قوله: (وفاقًا للفراء وأبي عليّ) : (خلافًا للبصريين)»[٢].

الدراسة:

الملاحظ أن الخلاف في هذه المسألة جاء على رأيين:

الرأي الأول: أورد بعضهم[٣] أن هذه الأوزان الثلاثة من الأبنية الأصول، وليست محذوفة.

الرأي الثاني: أن هذه الأبنية الأصول محذوف منها.

وقد اختار المرادي الرأي الثاني، ولكنه لم ينسب الأقوال إلى أصحابها، فنلحظ أن

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب١/ ٤٤٩.

(٢) شرح تسهيل الفوائد٢/ ٨٩٠.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب١/ ١٢٤

الاستقراء علة وأساس للاختيار عنده، فيتضح ذلك من قوله: «وليس بصحيح؛ لأنه عُلِمَ بالاستقراء أنه لا تجتمع أربع حركات متوالية في كلمة[١]» .

وفصّل المرادي وذكر هذه الأبنية ومثل لها وما حذف منها فجعل: فَعَلُلٌ، عَرَتُن[٢] أصله: عَرَنْتُنُ، فَعُلِمَ أنه فَرْعُهُ فلم[٣] يثبت فيه: فَعَلَلٌ، وأما فُعَلِلٌ، نحو: عُلَبِط[٤]، أصله: عُلابِط، فحذفت الألف؛ لأن ما جاء على فُعَلِلٍ يجوز فيه فُعالِلُ، وأما فَعَلِلٌ، فنحو: جَنَدِلٍ[٥].

وهذا الرأي رجحه ابن بري[٦]، والسيوطي[٧].

---

(١) انظر: المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي١/ ٤١، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

(٢) «(عرتن): أَبُو عبيد عَن الْفراء، العَرَتُن: نَبَات: يُقَال منْهُ: أَدِيم مُعَرْتَن». تهذيب اللغة لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي أبو منصور، تحقيق: محمد عوض مرعب، ٣/ ٢٢٨، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠١م،
«[عرتن] العَرَتُنُ: نبت يُدبغ به. قال الخليل: أصله عَرَنْتُنٌ مثل قَرَنْفُلٍ، حذفت منه النون وترك على صورته. ويقال عَرْتَنٌ، مثل عَرْفَجٍ. وأديمٌ مُعَرْتَنٌ، أي مدبوغ بالعرتن. وعريتنات: موضع، وقد ذكرنا صرفه في عرفات». الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٦/ ٢١٦٤.

(٣) انظر: الممتع في التصريف لابن عصفور الإشبيلي ١/ ٦٨.

(٤) «قال: عليه ضأن علبط، أي كثير. والعلبط من الرجال: الضخم». الجيم لأبي عمرو إسحاق بن مرّار الشيباني بالولاء، المحقق: إبراهيم الأبياري، راجعه: محمد خلف أحمد ٢/ ٢٦٠، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م، جمهرة اللغة ٢/ ١١٢٦، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٣/ ١١٤٤.

(٥) «ومنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ لِلْحَجَرِ (جَنْدَلٌ). فَمُمْكِنٌ أَنْ تَكُونَ نُونُهُ زَائِدَةً، وَيَكُونُ مِنَ الْجَدْلِ وَهُوَ صَلَابَةٌ فِي الشَّيْءِ وَطَيٌّ وَتَدَاخُلٌ، يَقُولُونَ: خَلْقٌ مَجْدُولٌ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْحُوتًا مِنْ هَذَا وَمِنَ الْجَنَدِ، وَهِيَ أَرْضٌ صُلْبَةٌ. فَهَذَا مَا جَاءَ عَلَى الْمَقَايِيسِ الصَّحِيحَةِ». معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي أبو الحسين، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ١/ ٥١٢، دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

(٦) «والراجح – فيما يظهر – أن (فُعَلال) فرع عن (فُعَالِل)؛ وذلك لما يأتي:
١- أنه لا يحفظ شيء على وزن (فُعَلِل) إلا وَالألف قد جاء فيه، نحو (عُلابط) و (هُدَابد) و (عُكَامس) و (ذُوادِم) و (عُجَالط) و (عُكَالط)، فدل ذلك على أنها مخففة بحذف الألف، إذ لو لم تكن كذلك لجاءت بغير ألف ألبتة.
٢- أنه عُلِمَ بالاستقراء أن الرباعي لا بد من إسكان ثانيه أو ثالثه، ولا يتوالى أربع حركات في كلمة، وحينئذ لا بد من حمله على أنه محذوف الألف، وعلى هذا يكون من قبيل المزيد لا من قبيل المجرد.
٣- ندور ما ورد من هذا الوزن.
٤- لو كان (فُعَلِلٌ) من أبنية الرباعي لما فروا إلى السكون في نحو (فَعَلْتُ) خشيةَ توالي أربع حركات فيما هو كشيء واحد، لأن ضمير الفاعل تنـــزَّل من الفعل منـــزلة جزء من الكلمة، فإذا كان ذلك ممتنعًا فيما هو كالكلمة الواحدة فامتناعه فيما هو كلمة واحدة أحرى، والقول بأصالة نحو (عُلَبِطٍ) موجب لكون (فَعَلَتُ) أولى من (فَعَلْتُ) وذلك فاسد، وما أدى إلى الفاسد فاسد.
٥- لو كان (فُعَلِلٌ) من أبنية الرباعي لكان من يقول في (كَبِد): (كَبْدًا) أولى بأن يقول في (عُلَبِط): (عُلَبْطًا)؛ لزيادة الثقل، لكنه لم يُقَل ذلك، فعُلِمَ أن المانع من ذلك كون الألف مُرَادة، فأبقوا ما كان يليها على ما كان عليه لِيُعْلَمَ أن الألف في حكم الموجود». آراء ابن بري التصريفية١/ ١١٨ -١٢٢.

(٧) «فَعَلُل لم يأت على فَعَلُل إلا حرف واحد استثقالًا؛ حتى يحجز بين الحركات بالسكون مثل جَعْفَر وهُدْهد. قال سيبويه: (وإنما =

ولقد أورد المرادي بعد ذلك الخلاف في تفريع (جَنَدِلٍ) وجعله على مذهبين:

المذهب الأول: ما ذهب إليه البصريون إلى أنه فرعٌ على فَعالِلٍ.

المذهب الثاني: ما ذهب إليه الفراء وأبو علي[١] إلى أنه فرعٌ على فَعَلِيْلٍ، فـ: جَنَدِلٌ – عندهما – فرع على جَنَدِيْل لا جَنادِل واختاره المصنف[٢].

فالمرادي اختار ما ذهب إليه الفراء وأبو علي والمصنف، ويتضح ذلك من قوله: «أَوْلَى؛ لأنه مفرد» .

فباختياره ردَّ مذهب البصريين، والجدير بالذكر أنه رجع إلى النسخ وقابل بينها، حيث إنه صرَّح بما كتبه المصنف في أحد النسخ، ويتضح ذلك في قوله: وثبت في نسخةٍ عليها خطّ المصنف بدَلَ قوله: «وفاقًا للفراء وأبي عليّ» : «خلافًا للبصريين» .

والذي أراه أن فَعَلُلٌ، وفُعَلِلٌ وفَعَلِلٌ من الأوزان المحذوف منها؛ لأنه لا تجتمع أربع حركات متوالية في كلمة، وأن جَنَدِلٌ فرع على جَنَدِيل؛ لأنه مفرد.

المسألة الثالثة عشرة : وزن (دَمَكْمَك وصمحمح) :

إذا أريد إلحاق ثلاثي بخماسي كان الإلحاق بعد كمال مقابلة أصوله الثلاثية بتكرار العين واللام فيكون وزنه على فَعَلْعَلٌ، وفي ذلك قال المرادي:

«دَمَكْمَك وصمحمح، وزنه عند البصريين: فَعَلْعَلٌ – بتكرير العين واللام – وعند الكوفيين أنّ وزنه: فَعَلَّلٌ، وأصله: صَمَحَّحٌ فأبدلوا الحاء الوسطى ميمًا؛ لتوالي الأمثال، كما في نحو: كَبْكَبوا، وما ذهبوا إليه دعوى لا دليل عليها، أو فاء وعين مع مباينة اللام، نحو: مَرْمَرِيس ومَرْمَرِيت – ولا يحفظ من هذا النوع غيرهما – والمرمريس: الداهية، والمرميت: القَفْر، والدليل على الزيادة الاشتقاقُ من المَرْسِ والمَرْتِ، فوزنهما: فَعْفَعِيْل»[٣].

جاز ذلك في عَرَتُن؛ لأنه محذوف من عَرَتْتُن فأسقطوا النون الساكنة)». المزهر في علوم اللغة وأنواعها٢/ ٧٢.

(١) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الإمام أبو على الفارسي، أخذ عن الزجاج وابن السراج ومبرمان، أوحد زمانه في علم العربية، وقال كثير من تلامذته: إنه أعلم من المبرد، وبرع من طلبته جماعة كابن جني، وعلى بن عيسى الربعي، توفي سنة سبع وسبعين وثلاثمائة. انظر: بغية الوعاة: ١/ ٤٩٦ ــ ٤٩٧ ــ ٤٩٨، النحو والنحاة المدارس والخصائص ص (٢٥ــ ٢٦).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ٢٠٢٧ ــ ٢٠٢٨. دار المأمون للتراث.

(٣) شرح تسهيل الفوائد٢/ ٩٠٠ ــ ٩٠١.

الدراسة:

من خلال هذا العرض السابق يتضح أن الاختلاف في وزن (دَمَكْمَك[١] وصمحمح[٢] جاء على مذهبين:

المذهب الأول: هو مذهب البصريين[٣] أن وزنهما على (فَعَلْعَلٌ)[٤] ــ بتكرير العين واللام.

المذهب الثاني: هو مذهب الكوفيين[٥] أن وزنهما على (فَعَلَّلٌ) وأصله: صَمَحَّحٌ فأبدلوا الحاء الوسطى ميمًا؛ لتوالي الأمثال، كما في نحو: كَبْكبوا[٦].

واختار المرادي[٧] مذهب البصريين وردَّ مذهب الكوفيين، ويتبين ذلك من قوله: «وما ذهبوا إليه دعوى لا دليل عليها» .

وذكر: أو فاء وعين مع مباينة اللام، ومثل لها نحو: مَرْمَرِيس ومَرْمَرِيت ــ وقد حصرها بهذين المثالين، عندما قال: «ولا يحفظ من هذا النوع غيرهما» .

ويلحظ القارئ أنه يهتم بتفسير المفردات وذلك عندما وضَّح معنى (المرمريس) و

---

(١) «رحى دمكمك: شديدة الطحن». الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية٤/ ١٥٨٥، «دمكمك: قوي شديد». ١٢/ ٣١٣. لسان العرب لمحمد بن مكرم بن علي أبي الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي١٢/ ٣١٣. مطبعة بولاق، القاهرة، ١٣٠١ - ١٣٠٧هـ.

(٢) «الشديد الغليظ» تهذيب اللغة ٥/ ١٨٣، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ١/ ٣٨٤، المحكم والمحيط الأعظم ٣/ ١٧٣، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني ٤/ ٢٥٦، المكتبة الفيصلية. مكة المكرمة.

(٣) الخصائص لابن جني١/ ٤٣٦ الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، ارتشاف الضرب١/ ٢٢٦ــ٢٢٧، «لأن الظاهر أن العين واللام قد تكررتا فيه فوجب أن يكون وزنه (فَعَلْعَل) كنظائره. وبهذا قَطَعَ الحسن بْن أبي عبّاد اليمنيّ في (مختصره)». ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق الدكتور طارق الجنابي ص (٨٤)، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية. الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(٤) ارتشاف الضرب١/ ٧١ ــ ٧٢.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين للشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن ابن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد٢/ ٦٤٩، المكتبة العصرية ــ صيدا ــ بيروت. الطبعة الأولى. ١٤٢٤هـ -٢٠٠٣م. شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٦٧٠.

(٦) «كُبكبوا: رُمُوا في الُهوّة». لسان العرب (كبب) ٢/ ١٩١.

(٧) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٥٢٦.

(المرمريت) بقوله: «والمرمريس[١]: الداهية، والمرمريت[٢]: القَفْر والدليل على الزيادة الاشتقاقُ من المَرْسِ والمَرْتِ، فوزنهما: فَعْفَعِيْل[٣]» .

فباختياره وافق رأي سيبويه[٤]، والمبرد[٥]، وابن القطاع[٦]، والشنتمري[٧]، وابن إياز[٨]، والرضي[٩]، وناظر الجيش[١٠]، وهذا رأي أبي الفداء[١١]، وذكر الحملاوي تكرير فاء وعين

---

(١) «والمرمريس: الداهية، وهو فعفعيل، بتكرير الفاء والعين. يقال: داهية مَرْمَرِيسٌ، أي شديدةٌ. قال محمد بن السَرِيِّ: هو من المَراسَة. والمرمريس: الأملس». الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٣/ ٩٧٨.

(٢) «مرْتٌ: ثمر قَالَ الأصمعيّ وَغَيره: المرْتُ الأَرْض الَّتِي لَا نَباتَ فِيهَا.

وَقَالَ ابْن شُمَيْل: المرْتُ الَّذِي لَيْسَ بِهِ شيءٌ قليلٌ وَلَا كثيرٌ، وَأَرْض مَرْتٌ ومَرُوتٌ. قَالَ: فَإِن مُطِرتْ فِي الشّتاء فَإِنَّهَا لَا يُقَال لَهَا: مَرْتٌ لِأَن بهَا حينئذٍ رَصَدا، والرَّصَدُ الرَّجاءُ لَهَا كَمَا تُرجَى الحاملَة، وَيُقَال: أَرض مُرْصِدةٌ وَهِي الَّتِي قد مُطِرتْ، وَهِي تُرْجَى لِأَن تُنْبِتَ». تهذيب اللغة ١٤/ ١٩٩.

(٣) انظر: الممتع في التصريف١/ ٣٠٠.

(٤) «فيكون الحرف على فعلعل فيهما، فالاسم نحو حبربرٍ، وحورور، وتبربرٍ، والصفة نحو صمحمحٍ، ودمكمكٍ، وبرهرهةٍ، ويكون على فعلعل فالاسم نحو: ذرحرحٍ، وجلعلع، ولا نعلمه جاء وصفا وليس في الكلام فعلعلٌ ولا فعلعلٌ ولا شيءٌ من هذا النحو لم نذكره لك، وقد بينا ما ضوعفت فيه العين واللام فيما لحقته الألف خامسة نحو حلبلابٍ بتمثيل بنائه، ولا نعلم أنه جاء في الأسماء والصفات من بنات الثلاثة مزيدةً وغير مزيدة سوى ما ذكرنا». كتاب سيبويه ٤/ ٢٧٨.

(٥) انظر: المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ١/ ٢٠٧. لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

(٦) انظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص (٢٢٦).

(٧) «والقول ما قاله سيبويه، والذي احتجَّ به الفراء غير صحيح وذلك أن الحرف لا يجعل زائدًا في الفعل ولا في الاسم حتى تُوجد فيه ثلاثة أحرف سواه تكون فاءَ الفعل وعينه ولامه، وإذا جعلنا في صَمَحْمَح عين الفعل مكررة استقام ولم نفسد؛ لأنا لم نجعل العين ساقطة، ومما يبطل قول الفراء قولهم: جُلَعْلَع لو سلكنا به مذهب سَفَرْجَل، لم يكن له نظير في كلام العرب؛ لأنّه ليس في كلامهم مثل سفرجل، ومتى خرج اللفظ من أبنية العرب الصحيحة كان خروجه عن الأبنية أحد الدلائل على زيادة الحرف، فاعرف ذلك». النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه٣/ ٣١٤.

(٨) انظر: شرح التعريف بضروري التصريف، لابن إياز على ابن مالك، تحقيق د. هادي نهر وهلال ناجي المحامي ص (٥٩ -٦٠). دار الفكر، عمان الأردن. الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ـــ ٢٠٠٢م.

(٩) انظر: شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٣٠٥.

(١٠) انظر: شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٠/ ٤٩٠٦.

(١١) انظر: الكناش في النحو والتصريف لأبي الفداء، تحقيق جودة مبروك محمد١/ ٣٣٢. مكتبة الآداب القاهرة، =

مع مباينة اللام لهما وهذا قليل أو تكرير العين واللام مع مباينة الفاء[١]، وذكر الدكتور حسن هنداوي[٢] إقرار المازني قول البصريين وإغفال رأي أهل الكوفة في هذه المسألة، وذكر تكرار العين واللام عند أبي علي الفارسي وأبي الفتح بن جني.

والذي أراه أن دَمَكْمَك وصمحمح، وزنهما على فَعَلْعَلٌ بتكرير العين واللام.

المسألة الرابعة عشرة : (إصار) من حيث الجمع والإفراد :

اختلف في إِصار من حيث كونها جمعًا أو مفردًا، وفي ذلك قال المرادي:

«إِصار؛ جمْع: أَيْصَر، فالياء في: أَيْصَر زائدة؛ لسقوطها في جمعه وهو: إِصار، والظاهر أنّ هذا غلط فإنّ إصارا ليس بجمعِ أَيْصَر؛ لأنَّ فَيْعَلا لا يُجمَعُ على: فِعالٍ، وإنما هو مفرد بمعناه، قال الجوهري: (الإصار والأَيصر: حَبْلٌ قصير يشدّ به في أسفل الخباء...والإصار والأَيصر أيضًا هو الحشيشُ) ، وهذا الدليل هو الذي يسمّيه الصرفيون بالتصريف، وهو شبيه بالاشتقاق، إلاّ أنه استدلال بالفرع – بخلاف الاشتقاق – فإنه استدلال بالأصل»[٣].

الدراسة:

من خلال الفقرة السابقة يتضح أنه قد اختلف في المسألة على رأيين:

الطبعة الثانية. ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

(١) انظر: شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي، تحقيق نصر الله عبد الرحمن نصر الله ص (١١٥)، مكتبة الرشد، الرياض، ١٣٥١هـ.

(٢) «وإذا ما فتشنا عن هذه المسألة في تصريف المازني ألفيناه يقرر قول البصريين، ويُغفل رأي أهل الكوفة، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن مذهب نحاة البصرة هو الذي يراه صوابًا.

وهذا مما كررت العين واللام فيه عند أبي علي الفارسي، وهذا هو قول البصريين عينه، ولم يعلل أبو علي اعتناقه هذا المذهب، واكتفى بإثبات هذا الرأي، وكأن مذهب نحاة الكوفة أقل من أن يُتَشاغل بإفساده، وقول أهل البصرة هو الصواب الذي لا معدل عنه.

وكذا فعل أبو الفتح بن جني، فلم يشر إلى قول الكوفيين، وكأن المسألة لا خلاف فيها بين الفريقين، وهذا قاطع في تَبَنُّيه مذهب البصريين، فقد عَوَّدنا على عرض المسائل التي وقع فيه الخلاف بين نحاة البلدين ومناقشتها، ليبيّن المذهب الصحيح، فيأخذ به، فإغفاله قول أهل الكوفة في هذه المسألة أوضح دليل على أنه لم يعتد به، وأن المذهب الآخر هو الصواب الذي لا يجوز غيره». مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، تأليف حسن هنداوي، ص (٤٤٤ ــ ٤٤٥)، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

(٣) شرح تسهيل الفوائد٢/ ٩٥٣ــ ٩٥٤.

الرأي الأول: إِصار؛ جمْع: أَيْصَر[١]، فالياء في: أَيْصَر زائدة[٢]؛ لسقوطها في جمعه وهو: إِصار.

الرأي الثاني: أن إصار ليس بجمع أَيْصَر، وإنما هو مفردٌ بمعناه.

فاختار المرادي الرأي الثاني، واحتج لاختياره بالتعليل بالوزن، لكنه لم ينسب الرأيين لصاحبيهما، فقال: «والظاهر أنّ هذا غلط؛ فإنّ إصارا ليس بجمعِ أَيْصَر؛ لأنَّ فَيْعَلا لا يُجمَعُ على: فِعالٍ، وإنما هو مفرد بمعناه» .

والقياس هنا قائم على الاعتماد على الأصل، حيث إنه قد اعتمد على قول الجوهري وقياسه.

ففسّر معنييهما من الجوهري، ويتبين ذلك من قوله: «قال الجوهري: «الإصار والأَيصر: حَبْلٌ قصير يشدّ به في أسفل الخباء...والإصار والأَيصر أيضًا هو الحشيشُ»[٣].

ومن الواضح اعتماد المرادي في اختياره على الأصل أقصد الاعتماد على الثابت في الأصل، والدليل على ذلك اعتماده على الاستدلال بالأصل، ويتبين ذلك بقوله: «وهذا الدليل هو الذي يسمّيه الصرفيون بالتصريف، وهو شبيه بالاشتقاق إلاّ أنه استدلال بالفرع

---

(١) وهذا رأي المبرد وأبي علي الفارسي وابن عصفور: «(أَيْصَر) يجمع على فِعال فيقال في جَمْعه: إِصار، فتثبت الهمزة، وتسقط الياء كما قال الأعشى:

فهذا يُعِدُّ لَهُنَّ الخَلَى يَنْقُلُ ذا بَيْنَهُنَّ الإصارا»

البيت من المتقارب، انظر: المقتضب: ٣/ ٣٤٣، «أَيْصَرٌ، فلقولهم: إِصَارٌ في جمعه، فاشتققت منه ما تثبت فيه الهمزة، وسقطت الياء، فعلمت بذلك أنه فيْعَل، ليس بأفْعل. ولو سميت به لصرفته». التعليقة على كتاب سيبويه، تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق الدكتور عوض بن حمد القوزي ٣/ ١٤ ــ ١٥، جامعة الملك سعود ــ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م. «(أَيْصَر) و (إِصَار)». شرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٥٢. جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة، الطبعة الأولى.

(٢) «أن الذي يدل على أصالة الهمزة في (أيصر) أنهم يقولون في جمعه: (إِصار) بإثبات الهمزة وحذف الياء، فدل على أصالة الهمزة وزيادة الياء، ولا يمكن أن تجعل هذه الهمزة بدلًا من ياء، فيكون أصله (يصار)، ثم أبدلت الهمزة من الياء، لأن الياء لا تبدل همزة في أول الكلام». الممتع في التصريف١/ ٢٣٤.

(٣) «والإصارُ والأيْصَرُ: حبلٌ قصيرٌ يُشَدُّ به في أسفل الخباء إلى وتدٍ. وجمع الإصار أُصُرٌ، وجمع الأَيْصَرِ أياصِرُ. يقال: هو جاري مؤَاصِري، أي إصارُ بيته إلى جنب إصار بيتي. والأصارى والأيصر أيضا: الحشيشُ. يقال: لفلانٍ مَحَشٌّ لا يُجَزُّ أيْصَرُهُ، أي لا يُقْطَعُ حشيشة». الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) ٢/ ٥٧٩.

ـــ بخلاف الاشتقاق ـــ فإنه استدلال بالأصل» .

ويظهر لي أن إن إصار مفرد بمعناه؛ لأنَّ فَيْعَلا لا يُجمَعُ على: فِعالٍ.

التحليل العام لـــ (أوزان الأسماء) :

من خلال دراستي حول أوزان الأسماء لاحظتُ أن المرادي وافق في هذه المسائل سيبويه، مع توضيح سبب موافقته له.

وكان أساس الاختيار عنده غالبًا السماع، واستشهد في هذه المسائل بشاهد من القرآن وشاهدين من الشعر، وفي إحدى المسائل كانت علة الترجيح عنده الاستثقال وعدم الخفة.

ونلاحظ أن الاستقراء وسيلة من وسائل الترجيح للآراء عنده.

وقد أثبت صيغة (فَعُولَى) فهو بذلك يقبل الصيغ والمفردات الغريبة.

ومن الملاحظ أن المرادي وافق مذهب البصريين في وزن (دَمَكْمَك وصمحمح) فوزنه على: فَعَلْعَلٌ ـــ بتكرير العين واللام.

ونلاحظ أيضا أنه جعل (إصارا) مفردًا بمعناه وليس بجمعِ أَيْصَر.

ووافق ابن مالك في (كتابه التسهيل) بأن (فَعَلَى وفُعْلَى وفَعْلَلَى وفِعِلَّى) من أبنية المقصور والممدود، وردُّه في كتابه شرح الكافية بأنها من أبنية المقصور، وكذلك ردَّ رأي المصنف ووافق سيبويه عندما جعلوا فُعالاً بمنـــزلة أختها فَعِيل فهو يرى أنه محمول على: فَعِيْل بمعنى: فاعِلٍ المشبه بـــ: فُعال.

ولا يخفى اهتمام المرادي بتفسير المفردات الغامضة في بعض المسائل.

المبحث الثاني: مسائل في الحذف:

المسألة الأولى : تنوين العوض في (جَوارِيَ، وأُعَيْميَ، ويَغْزُوَ، ويَرْمِيَ) :

اختلفوا فى الاسم المنقوص من هذا الجمع المتناهي فى حالة الوقف، فى تحديد نوعية التنوين فيه وفى إعرابه، حيث خالف المبردُ والزجاج الجمهورَ فى التنوين، وانفرد الأخفش فيه برأى نُسب إليه، وفى الإعراب؛ ذهب يونس وعيسى وأبو زيد والكسائي إلى غير مذهب الجمهور، ففي ذلك قال المرادي:

«سقط هذا الفصل من بعض النسخ، وشمل قوله: «ما آخره ياء تلي كسرة» ما كان جمعًا متناهيًا، وما كان مصغَّرًا كـــ: أُعَيْم، وما كان فعلاً مُسَمًّى به: نحْو: يَغْزُو ويَرْمِي، فينوَّنُ جميعُ ذلك في غير النصب، نحو: هؤلاءِ جَوَارٍ ومررتُ بِجَوَارٍ، وهذا أُعَيْمٌ ويَغْزٍ ويَرْمٍ، ومررتُ بِأُعَيْمٍ ويَغْزٍ ويَرْمٍ، وأمَّا في النصب فلا يُنَوَّنُ بل يجري مجرى نظيره من الصحيح، نحو: رأيتُ جَوارِيَ، وأُعَيْميَ، ويَغْزُوَ، ويَرْمِيَ، والتنوين في جميع ذلك تنوين العِوَض، وهو عند سيبويه عوض من الياء المحذوفة بحركتها، وإنما حذفت الياء أوَّلاً للتخفيف، وذهب المبرد إلى أنه عوض من حركة الياء لَمَّا حذفوا الضمة والكسرة عوَّضوا منها التنوين، فحذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين، والصحيح مذهب سيبويه؛ لأنه لو كان عوضًا من الحركة لكانَ ذو الألف أوْلَى به من ذي الياء؛ لأن حركته متعذرة، والمتعذر أشدّ حاجةً إلى التعويض، وذهب بعضهم إلى أَنَّ تنوين: جَوارٍ ونحوه تنوين صَرْفٍ؛ لأنَّ الياء لَمَّا حذفت صار الاسمُ كَجَناح – وهو ضعيف –؛ لأنها حذفتْ تخفيفًا، وثبوتها منويٌّ؛ ولهذا بقيت الكسرةُ دليلاً عليها»[(١)].

الدراسة:

جاء الاختلاف في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب[(٢)]:

---

(١) شرح تسهيل الفوائد١/ ٤٢٤.

(٢) ذكر على أنه على أربعة مذاهب: المذهب الأول: مذهب سيبويه والجمهور وهو أن الاسم المنقوص المستحق لمنع الصرف، سواء كان علما نحو قاضٍ علما لامرأة ويرمٍ علما، أو كان غير علم نحو جوارٍ وأُعَيْمٍ يرون حذف يائه رفعا وجرًّا مع التنوين بالكسرة وتنوينه عوض عن ياء محذوفه، المذهب الثاني: مذهب يونس وهو ثبوت الياء في جميع الحالات إذا كان علما فقط وقد اختار هذا المذهب عيسى بن عمر الثقفى الكسائي وأبو زيد الأنصارى، المذهب الثالث: ما نُسب إلى الأخفش وهو أنه يذهب إلى أن هذا التنوين تنوين الصرف لا تنوين عوض لا عن الياء ولا عن الحركة، المذهب الرابع: قول الزجاج والذي اتفق مع بقية البصريين فى أن المنقوص الممنوع من =

المذهب الأول: ما ذهب إليه سيبويه[١] إلى أن التنوين في جميع ذلك تنوين العِوَض، وهو عوض من الياء المحذوفة[٢] بحركتها، وإنما حذفت الياء أولا للتخفيف.

المذهب الثاني: ما ذهب[٣] إليه المبرد[٤] إلى أنه عوض من حركة الياء[٥] لما حذفوا الضمة والكسرة عوضوا منها التنوين، فحذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين.

المذهب الثالث: ما ذهب إليه بعضهم[٦] إلى أن تنوين: جَوارٍ ونحوه تنوين صَرْفٍ؛ لأن الياء لما حذفت صار الاسمُ كَجَناح.

الصرف تحذف منه الياء ويبقى منونا في الجر والرفع وأن تنوينه عوض، ثم خالفهم في المعوض عنه حيث ذهبوا إلى أن المعوض عنه هو الياء، وذهب هو إلى أنه هو الحركة المحذوفة عن الياء، ثم نسب هذا القول إلى المبرد، وتبعه في ذلك بعض المتأخرين انظر: اختيارات ابن يعيش النحوية والتصريفية ص (٥٧-٦٣).

(١) انظر: كتاب سيبويه ٣/ ٣١٠.

(٢) «فأصل جوارٍ على هذا جواريٌ بالتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان، فحذفت الياء لالتقائهما ثم حذف التنوين لوجود صيغة منتهى الجمع تقديرا، لأن المحذوف لعلة كالثابت، ثم خيف رجوع الياء فأتي بالتنوين عوضا عنها، وخرجه بعضهم على أن منع الصرف مقدم فأصل جوارٍ على هذا جواريُ بترك التنوين لصيغة منتهى الجمع فحذفت ضمة الياء للثقل، ثم الياء تخفيفا، ثم أتي بالتنوين عوضا عنها، فعلم أن سبب الحذف على الأول التقاء الساكنين، وعلى الثاني التخفيف، وعليه بنى الشارح السؤال والجواب الآتيين: (قوله عوض عن حركة الياء) أي وحصل التعويض قبل حذف الياء بدليل قوله ثم حذفت الياء، وهذا بناء على أن منع الصرف مقدم على الإعلال، فأصله على مذهب المبرد جواريُ بترك التنوين حذفت ضمة الياء لثقلها وأتي بالتنوين عوضا عنها، فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقائها». حاشية الصبان٣/ ٢٤٥ المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

(٣) انظر: المقتضب ١/ ١٤٣.

(٤) أضاف المرادي: والزجاجُ بقوله: «وذهب المبرد والزجاج إلى أنه تنوين عوض عن الياء، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين». توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك٣/ ١١٩٨.

(٥) «في مذهب الزجاج أن التنوين جعل عوضًا من الحركة المحذوفة من ياء جوارٍ في الرفع والخفض للاستثقال، ثم عوض التنوين من الحركة فاجتمع ساكنان: التنوين والياء، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ». شرح جمل الزجاجي لابن عصفور٢/ ٢١٩.

«قال المرادي: (المشهور عن المبرد أن التنوين عنده عوض من الحركة)». شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٣٢٠.

(٦) نسب إلى الأخفش، انظر: اختيارات ابن يعيش النحوية والتصريفية ص (٦٠) لعبد الرحمن بن أحمد الإمام، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ -٢٠١١م، ذكر المرادي أنه رأي الأخفش بقوله: «وذهب الأخفش إلى أنه تنوين صرف؛ لأن الياء لما حذفت تخفيفا زالت صيغة مفاعل، وبقي اللفظ كجناح فانصرف». توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١١٩٩.

وقد اختار المرادي مذهب سيبويه واحتج لسبب اختياره بعلة عقلية، ونجد أن الخفة أساس من أُسس التعليل عنده، حيث قال: «والصحيح مذهب سيبويه؛ لأنه لو كان عوضا من الحركة لكان ذو الألف أولى به من ذي الياء؛ لأن حركته متعذرة، والمتعذر أشدّ حاجةً إلى التعويض» .

وردَّ المذهب الثالث بقوله: «وهو ضعيف؛ لأنها حذفتْ تخفيفًا، وثبوتها منويٌّ؛ ولهذا بقيت الكسرة دليلاً عليها» .

فنلاحظ أنه في هذه المسألة استخدم أسلوبين لتوضيح اختياره، الأسلوب الأول: أسلوب التصرَّيح لرأيه بقوله: «الصحيح» ، والأسلوب الثاني: أسلوب ردَّ الرأي المخالف بقوله: «ضعيف» .

واعتقد ابن عصفور فساد رأي الزجاج وعلل بأن التنوين حرف فينبغي أن يكون عوضًا من حرف؛ لأن عوض الحرف من الحرف قد ثبت و لم يثبت عوض الحرف من الحركة[1].

ويظهر لي إلى أن التنوين هو تنوين العِوَض، وهو عوض من الياء المحذوفة بحركتها، وحذفت الياء أولا للتخفيف.

المسألة الثانية: إذا وقعت الألف مجانسة وهي منقلبة عن أصل بعد حرف مشدَّدٍ، نحو (مُعَلَّى ومُثَنَّى ومُعَمَّى) :

اختلفوا في الألف المجانسة التي هي منقلبة عن أصل بعد حرف مشدَّدٍ بين الحذف أو القلب، وفي هذه المسألة قال المرادي:

«إذا وقعت الألف مجانسة وهي منقلبة عن أصل بعد حرف مشدَّدٍ، نحو مُعَلَّى ومُثَنَّى ومُعَمَّى، ففيه خلافٌ، مذهب سيبويه والجمهور: الحذف كحالها وليس قبلها مشدّد، نحو:

---

(١) حيث قال عن رأي الزجاجي: «وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأن التنوين حرف فينبغي أن يكون عوضًا من حرف؛ لأن عوض الحرف من الحرف قد ثبت و لم يثبت عوض الحرف من الحركة، وأيضًا فإنه يلزمه أن يعوض تنوين في يرمي وبابه من الحركة المحذوفة، فإن قيل: الفعل لا يدخله تنوين فلذلك لم يجز تعويض التنوين منه. فالجواب: إن هذا الجمع بمنـــزلة الفعل في أنه لا يدخله التنوين لا في معرفة ولا في نكرة، وبعض العرب إذا حذف الياء صير الإعراب على ما قبله وعليه قوله:

لها ثنايا أربعٌ حسانُ وأَربعٌ فَتَغْرُها ثَمانُ»

انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور٢/ ٢١٩.

مُشْتَرِي، فإنه لا خلافَ فيه في حذفها، مذهب يونس جعله مثلَ: مَلْهَى، فيجيز فيه القلب – فإنه ضعيف وشبهته أن وقوعها خامسة لم يكن إلا بتضعيف اللام، والمضعف بإدغام في حُكْم حرف واحد، فكأن ألف: فُعَلَّى وشبهه رابعة»[١].

الدراسة:

جاء الاختلاف حول وقوع الألف مجانسة[٢] وهي منقلبة عن أصل بعد حرف مشدَّدٍ، نحو (مُعَلَّى[٣] ومُثَنَّى ومُعَمَّى) على مذهبين:

المذهب الأول: مذهب سيبويه[٤] والجمهور: الحذف كحالها وليس قبلها مشدّد، نحو: مُشْتَرِي، فإنه لا خلافَ فيه في حذفها.

المذهب الثاني: مذهب يونس[٥] جعله مثلَ: مَلْهَى، فيجيز فيه القلب[٦].

والجدير بالذكر أن المرادي[٧] اختار مذهب سيبويه والجمهور، وردَّ مذهب يونس حيث إنه بنى اختياره على التعليل وهو ما تعكسه كلمة (شبهته) ، ويتضح ذلك من قوله: «فإنه ضعيف وشبهته أن وقوعها خامسة لم يكن إلا بتضعيف اللام، والمضعف بإدغام في

---

(١) شرح تسهيل الفوائد ٢/ ٧٣٦.

(٢) «الاتحاد: في الجنس يسمى مجانسة، وفي النوع مماثلةً، وفي الخاصة مشاكلة، وفي الكيف مشابهة، وفي الكم مساواة، وفي الأطراف مطابقة، وفي الإضافة مناسبة، وفي وضع الأجزاء موازنة». التعريفات للجرجاني لعلي الجرجاني، تحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة ص (٨) عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

(٣) المعلّى: رابع سهام الَميْسر، له سبعة أَنصباء عند الفوز، وعليه سبعة أنصباء إن لم يَفُزْ والمُعَلَّى: القِدْح الأول يخرجُ من الَمْيسِر، انظر: العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور عبد الله درويش٢/ ١٢٧٩، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٧م.

(٤) «فإن كان الحرف الذي قبل الهاء متحركًا فالإثبات ليس إلا كما تثبت الألف في التأنيث؛ لأنه لم تأت علة مما ذكرنا فجرى على الأصل، إلا أن يضطر شاعر فيحذف كما يحذف ألف معلى وكما حذف فقال:

وطِرْتُ بُمنْصُلي في يَعْمَلاتٍ دَوامي الأيْدِ يخبِطْنَ السَّرِيحَا»

انظر: كتاب سيبويه ٤/ ١٩٠.

(٥) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي بالولاء البصري، أخذ عن أبي عمرو، وروى عن سيبويه فأكثر، وله قياس في النحو، ومذاهب يتفرد بها، سمع منه الكسائي والفراء، توفي سنة اثنتين وثمانين ومائة. انظر: طبقات النحويين٥١-٥٣، بغية الوعاة ٢/ ٣٦٥، النحو والنحاة المدارس والخصائص ص (٣٨).

(٦) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٤٢ ــ ١٩٤٣. دار المأمون للتراث.

(٧) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٤٤٦.

حُكْم حرف واحد، فكأن ألف: فُعَلَّى وشبهه رابعة» .

والذي أراه الحذف في الألف المجانسة التي هي منقلبة عن أصل بعد حرف مشدَّدٍ.

المسألة الثالثة : فى جمع نحو (مُقْعَنْسس) وتصغيره:

اختلف المبرد مع سيبويه فى المحذوف مما أحد زائدية ميم والآخر مماثل لأصل، فسيبويه على أن الحذف يكون للماثل، والمبرد على أن المحذوف هو الميم، وفي ذلك قال المرادي: «مذهب سيبويه في نحو: مُقْعَنْسس ممّا أحد زائديه ميم والآخَر مُماثِل لأَصلٍ تَعَيَّنّ حذف المماثل وإبقاء الميم، فتقول: مَقاعِس، ووجهه أن الميم مصدرة، وهي لمعنى يخص الاسم فكانت أولى بالبقاء، ومذهب المبرد حذف الميم، فتقول: قَعاسِس، ووجه أن السين تضاهي الأصلي، فتبقيها كما تبقي الأصلي، كما لو كسرت مُدَحْرِجًا، قلت: دَحارِجٌ - بحذف الميم - ورجح مذهب سيبويه؛ لأن الزائد يترجح بدلالته على معنى، والميم كذلك، ولا تخرج السين عن حكم الزائد ولو ضاهت الأصلي، والقولان أيضًا في التصغير»[(١)].

الدراسة:

يتضح من الفقرة السابقة أنه قد اختلف في جمع (مُقْعَنْسس)[(٢)] على مذهبين:

المذهب الأول: ما ذهب إليه سيبويه[(٣)] من حذف المماثل وإبقاء الميم، فتقول: مَقاعِس، ووجهه أن الميم مصدرة، وهي لمعنى يخص الاسم فكانت أولى بالبقاء[(٤)].

---

(١) شرح تسهيل الفوائد٢/ ٨٢٤ ــ ٨٢٥.

(٢) «جمل مقعنسِس، إِذا امْتنع من أَن ينقاد. وعزّ مقعنسِس، إِذا امْتنع من أَن يُضام. وكل من أَدخل رَأسه فِي عُنقه كالممتنع من الشَّيْء فقد اقعنسس. قَالَ الراجز:

بئسَ مَقامُ الشَّيْخ أمْرِسْ أمْرِسْ إِمَّا على قَعْوٍ وَإِمَّا اقعَنْسِسْ»

انظر: جمهرة اللغة ٢/ ١٢١٧، تهذيب اللغة ١/ ١٢٥ ــ ٣/ ١٨٢، المحكم والمحيط الأعظم ١/ ١٥٥، تاج العروس ١/ ١٥٥.

«القعس: خروج الصدر ودخول الظهر ضدُّ الحَدَبِ» الصحاح٣/ ٩٦٤.

(٣) «وإذا حقرت (مقعنسسٌ) حذفت النون وإحدى السينين؛ لأنك كنت فاعلًا ذلك لو كسرته للجمع فإن شئت قلت: مقيعسٌ، وإن شئت قلت: مقيعيسٌ». كتاب سيبويه، ٣/ ٤٢٩.

(٤) انظر: همع الهوامع٣/ ٣٢٨.

المذهب الثاني: ما ذهب إليه المبرد[١] من حذف الميم، فتقول: قَعاسِس[٢]، ووجه أن السين تضاهي الأصلي، فتبقيها كما تبقي الأصلي كما لو كسرت مُدَحْرِجًا[٣]، قلت: دَحارِجٍ - بحذف الميم[٤].

وقد اختار المرادي[٥] مذهب سيبويه، ورجح لاختياره بالعلة، ويتبين ذلك بقوله: «ورجح مذهب سيبويه؛ لأن الزائد يترجح بدلالته على معنى، والميم كذلك، ولا تخرج السين عن حكم الزائد ولو ضاهت الأصلي والقولان أيضًا في التصغير»[٦].

وقال بذلك الشلوبين[٧]، وقد صغر الثّمانيني بإسقاط النون فتبقى الميم وإحدى

---

(١) «وفي مُقْعَنْسِس: مَقاعِس وهذا غلط شديد؛ لأنه يقول في محرنجم: حراجم، فالسين الثانية في مقعنسس بحذاء الميم في محرنجم، فإن قال قائل: إنها زائدة قيل له: فالميم زائدة أيضا، إلا أن السين ملحقة بالأصول وليست الميم كذلك إنما الميم التي تلحق الأسماء من أفعالها». المقتضب٢/ ٢٣٣، ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، للإمام ابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محي الدين عبد الحميد ٤/ ٢٩٢. دار المكتبة العصرية. صيدا - بيروت. ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م،

«المبرد يقول في جمع مقعنسس: قعاسس فيراعى الأصل وهو قعس فيحذف الميم والنون ويبقى أحد المثلين؛ لأنه وان كان زائدًا هو ضعف حرف أصلي، والزائد إذا كان ضعف حرف أصلي يحكم له بما للأصلي كما سيأتي في التصريف، فكان أصل مقعنسس عنده قعسس كجعفر». حاشية الصبان٤/ ١٥٠ المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

(٢) «كذا في بعض النسخ بلا ياء بين السينين وهو الأشهر وفي بعضها بياء على لغة من يعوضها عما حذف». حاشية الصبان: ٤/ ١٥٠، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

(٣) «وأجيب بأنَّ هذا من قبيل زائدين ترجح أحَدُهما بدلالته على معنى دون الآخر، والنُّون في المذهبين محذوفة». همع الهوامع٣/ ٣٢٨.

(٤) «وقالوا في (مقعنسس قعيس) بحذف الميم والنون وإحدى السينين، لأنها زوائد للإلحاق بمحرنجم». شرح المفصل، للشيخ العلم العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، تحقيق أحمد السيد سيد أحمد وإسماعيل عبد الجواد عبد الغنى٢/ ٥٨١ المكتبة التوفيقية. القاهرة - مصر.

«خلافًا للمبرد في نحو: (مقعنسس) مما أحد زائديه للإلحاق، فإنه يقول في جمعه: قعاسس ويحذف الميم والنون وتبقى السين ترجيحًا لمماثل الأصل، لأن السين زيدت للإلحاق باحرنجم، وبقاء الملحق أولى من غيره». شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٥٥٦.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٤١٢.

(٦) انظر: الكتاب لسيبويه ٣/ ٤٢٩، المقتضب ٢/ ٢٣٥.

(٧) «والميمُ اللاحقة لأوائل الأسماء الجارية على أفعالها، أولى بالبقاء من الملحق بالأصل، على رأي سيبويه، لا من الأصل، نحو: مُقَيْعِس، في تصغير (مُقْعَنْسسٍ)، وعكس المبرد». التوطئة لأبي علي الشلوبين، دراسة وتحقيق الدكتور =

السينين[١]، وركن الدين الأستراباذي يعلل بقاء الميم لأنها هي الفُضلى؛ لقوة دلالتها على اسم الفاعل[٢]، وذكر الجندي وجهًا آخر في إبطال مذهبه أن الميم في أول الكلمة والسين في آخرها والأواخر مستهدفه للحوادث دون الأوائل[٣]، ولقد علل ابن إسحاق الصيمري لحذف سيبويه السين دون الميم؛ لأن للميم قوتين: إحداهما أنها أول، والثانية أنها زيدت لمعنى[٤].

والذي أراه في جمع (مُقْعَنْسس) ممّا أحد زائديه ميم والآخَر مُماثِل لأَصلٍ تَعَيَّنّ حذف المماثل وإبقاء الميم (مَقاعِس) ؛ لأن الميم مصدرة، وهي لمعنى يخص الاسم فكانت أولى بالبقاء.

يوسف أحمد المطوع ص (٣١٤) جامعة الكويت.

(١) «فإذا أردت تصغيره فلا بدّ من إسقاط النون، فتبقى الميم وإحدى السينين». الفوائد والقواعد لعمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق الدكتور عبد الوهاب محمود الكحلة ص (٧٧٧)، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

(٢) «تصغير مُقْعَنْسِس: مُقَيْعِس؛ لأن الميم والنون وإحدى السينين زائدة، فتبقى الميم وتحذف النون والسين؛ لأن الميم هي الفُضلى؛ لقوة دلالتها على اسم الفاعل.

والمبرد يحذف الميم ولا يحذف السين؛ فيقول في تصغيره قُعَيْسِس لأن السين للإلحاق فتُجرى مجرى الأصلي». شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الأستراباذي ١/ ٣٥٢.

(٣) «أي وإن كانت الزوائد ثلاثا، والفضل لواحدة منهن أبقيتها وحذفت الأخريين كمقيعس في مُقْعَنْسس من اقْعنسس إذا تأخر فالميم والنون والسين الثانية فيه زوائد، لأنه من قَعِس ألحق باحرنجم، فلا بد من حذف الزيادتين لئلا تلزم الإنافة على الأمد الأقصى، فلم يتوجّه الحذف إلا إلى النون، والسين لما ذكرنا؛ أن الميم علم الفاعلية، فإن قلت: السين أيضا علم الإلحاق قلت: (الجواب عن هذا) ما قرعت به سمعك (من الجواب) عن النون في مُنْطَلق، على أن نقول: السين أقل فائدة من النون، لأن النون تدل على المطاوعة، وهي معنى بخلاف السين، فإنها حرف زيد ليكون بناء كبناءٍ في اللفظ، وهذا ليس من المعنى في شيءٍ، وبما ذكرت بطل قول: أبي العباس: إن المحذوف هو الميم والنون لكون السين للإلحاق.

ووجه آخر في إبطال مذهبه أن الميم في أول الكلمة والسين في آخرها والأواخر مستهدفة للحوادث دون الأوائل». الإقليد شرح المفصل ٣/ ١١٩٤.

(٤) «وإنما حذف سيبويه السين دون الميم؛ لأن الميم لها قوتان: إحداهما أنها أول، والثانية أنها زيدت لمعنى، والسين ليست كذلك؛ لأنها آخر، والحذف على الأواخر أشد تسلطا منه على الأوائل، ألا ترى أنك تحذف الحرف الأصلي من آخر الكلمة في مثل: سُفَيْرج». التبصرة والتذكرة ٢/ ٦٩٧ - ٦٩٨.

التحليل العام (في مسائل الحذف للأسماء) :

في دراستي لمسائل الحذف في باب الأسماء، وجدت المرادي في (جَوارِيَ، وأُعَيْميَ، ويَغْزُوَ، ويَرْمِيَ) جعل فيها التنوين: تنوين عوض (وهو عوض من الياء المحذوفة بحركتها، وإنما حذفت الياء أولا للتخفيف) .

وقد اختار الحذف للألف إذا وقعت الألف مجانسة وهي منقلبة عن أصل بعد حرف مشدَّدٍ، نحو (مُعَلَّى، ومُثَنَّى، ومُعَمَّى) ، وفي مسألة: (مُقْعَنْسس) مما أحد زائديه ميم والآخر مماثل لأصل حذف المماثل وإبقاء الميم.

والجدير بالذكر أن المرادي وافق مذهب البصريين وسيبويه في باقي المسائل، وفي المسألة التي وافق فيها البصريين قال في أثناء الترجيح و «ما قاله البصريون أيضًا صحيح» فـــ (أيضًا) دلت على أن أكثر ما جاء به البصريون صحيح.

ونلاحظ أن أساس الاختيار عنده في هذه المسائل التعليل، والنقل، والخفة، والاستشهاد بالشعر.

المبحث الثالث: مسائل في أبنية الزيادة:

المسألة الأولى : أصل (إِنْقَحْلٍ وإِنْزَهْوٍ وَيَنْجَلِبٍ وإِستَبْرَقٍ) :

اختلف في : إِنْقَحْلٌ وإِنْزَهْوُ وينْجَلِبٌ وإستبرق من حيث الزيادة أو الأصالة، وفي ذلك قال المرادي.

«**ص** وشذّ: إِنْقَحْلٌ وإِنْزَهْوُ وينْجَلِبٌ وإستبرق.

ش وجهُ شذوذ الثلاثة الأُوَلِ زيادة حرفين قبل فائها؛ لأنها من القَحْل والزُّهُوِّ والجَلْبِ، وزعم بعض النحويين أن الهمزة والنون في: إِنْقَحْلٌ أصليتان، وأنَّ وزنه: فِعْلَلٌّ، نحو: جِرْدَحْل، والظاهر ما قاله المصنف؛ لأنّ الإِنْقَحْل هو الشيخ الكبير، فالاشتقاق يدلّ على أنه من: قَحَلَ النبتُ، إذا يَبِسَ، ونُوزِع المصنف في ذكرِه: يَنجَلب معها؛ لأن النحويين ذكروا أنَّ يَنْجلبًا منقول من الفعل، وذكروا أَنّ النقل يكون في أسماء الأجناس في الأعلام، وأَمّا: إِستَبْرَق، فوجهُ شذوذهِ أنه زِيد قبل فائه ثلاثة أحرف؛ لأنه من البرق، والإستبرق: غليظ الديباج»[(١)].

الدراسة:

الملاحظ أن الاختلاف في: (إِنْقَحْل[(٢)] وإِنْزَهْو[(٣)] وَيَنْجَلِب[(٤)] وإِستَبْرَق) على رأيين:

---

(١) شرح تسهيل الفوائد٢/ ٩٠٢.

(٢) «وَرجل إِنْقَحْل، وَامْرَأَة إِنْقَحْلة، وهما المسنّان أَيْضا. والقَحْمَة: الْعَجُوز». جمهرة اللغة ٢/ ١١٤٣.

(٣) «رجل إِنزَهْوٌ وَامْرَأَة إِنزَهوة، وَقوم إِنزَهْوُنَ: ذَوُو زَهوٍ، ذَهَبُوا إِلَى أَن الْألف وَالنُّون زائدتان، كزيادتهما فِي إِنقحل. والزَّهْوُ: الْكَذب، عَن ابْن الْأَعرَابِي. والزَّهْوُ: الاستخفاف. وزَها فلَانا كلامك زَهْوًا، وازْدَهاهُ فازدهى: استخفه فخف. وازدَهاهُ الطَّرب والوعيد: استخفه. وَرجل مُزْدَهًى: أَخَذته خفَّة من الزَّهوِ أَو غَيره. وازدَهاهُ: تهاون بِهِ. وازدَهاهُ على الْأَمر: أجْبرهُ. وزَها السراب الشَّيْء، يَزهاهُ: رَفعه، وزَهَت الأمواج السَّفِينَة كَذَلِك. وزَهَت الرّيح النَّبَات: هَزَّته غب الندى. والزَّهْوُ: النَّبَات النَّاظر، والمنظر الْحسن. والزَّهْوُ: نور النبت وزهره وإشراقه. يكون للعرض والجوهر». المحكم والمحيط الأعظم ٤/ ٤٠٨.

(٤) «يَنجلب: أَبُو الْعَبَّاس، عَن ابْن الأعرابيّ، قَالَ: من خَرَزَات الْأَعْرَاب الْيَنْجَلِب، وَهُوَ للرّجوع بعد الفرار.

قَالَ: والكَرّارُ للْعَطْف بعد الْبُغْض. قَالَ: وَتقول الْمَرْأَة:

أُعيذُه باليَنْجَلِبْ

إِنْ يُقِمْ وإِنْ يَغِبْ

وَقَالَ اللحياني: قَالَت امْرَأَة:

=

الرأي الأول: قول المصنف وجهُ شذوذ الثلاثة الأُوَلِ (إِنْقَحْل، وإِنْزَهْو، وَيَنْجَلِب) زيادة حرفين قبل فائها[١]؛ لأنها من القَحْل والزُّهُوِّ والجَلَبِ.

الرأي الثاني: ما زعمه بعض النحويين[٢] أن الهمزة والنون في: إِنْقَحْلٍ أصليتانِ، وأنَّ وزنه: فِعْلَلٌّ، نحو: جِرْدَحْل[٣].

والمرادي قد اختار رأي المصنف، وعلل لذلك بالاشتقاق، ويتضح ذلك من قوله: «والظاهر ما قاله المصنف؛ لأنّ الإِنْقَحْل هو الشيخ الكبير، فالاشتقاق يدلّ على أنه من: قَحَلَ[٤] النبتُ، إذا يَبِسَ» ، وفي هذه المسألة وجهُ الشذوذ بالزيادة، وهي زيادة حرفين قبل

أَخذتُه باليَنْجَلِبْ
فَلَا يَرِمْ ولاَ يَغِبْ
وَلَا يَزَلْ عِنْد الطُّنُبْ».

انظر: تهذيب اللغة ١١/ ١٧٧.

(١) «ولما كانت ذوات الثلاثة مع تصرفها لم يجئ فيها ما اجتمع في أوله زائدان إلا حرفان، وهما (انْقَحْل، وانْزَهْو)؛ لأن أول الكلمة لا تتمكن فيه الزيادة إلا ما كان جاريا على فعل نحو (منطلِق، ومستخرِج) رُفضت الزيادة في أول بنات الأربعة أصلا، إلا ما كان جاريا على فعل نحو: (مدحرج). وإنما كان ذلك في الأفعال وما جرى عليها من الأسماء سائغا؛ لأنها في الزيادة أسوغ، وإليها أقرب». المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ص (١٤٤).

(٢) «ذهب أبو الفتح إلى أنَّ: (إنقحلًا) من معنى القَحَل لا من لفظه ووزنه: (فِعْلَلٌ) كـ (جِرْدَحلٍ)، وتقول في تصغيره: (أنيقح) كـ (جُريدح)، وعلى الأول أنت مُخيّرٌ إنْ حذفتَ الهمزة قلتَ: (نُقيحلٌ)، وإنْ حذفتَ النون قلت: (أُقيحلٌ)». شرح التعريف بضروري التصريف ص (٦٩ ـ٧٠).

(٣) «رجل (جِرْدَحْلُ) وَهُوَ: الغليظ الضخم، وَامْرَأَة (جِرْدَحْلَة) كَذَلِك؛ وَأنْشد:

تَقْتَسِرُ الهـــَامَ وَمَرًّا تُخْلِي
أطباقَ صَنْبِرِ الْعُنُقِ الْجِرْدَحْلِ».

انظر: تهذيب اللغة ٥/ ٢٢١. قَالَ ابْن جني: يَنْبَغِي أَن تكون الْهمزَة فِي أول انقَحْلٍ للإلحاق بِمَا اقْترن بهَا من النُّون بِبَاب جردحل، وَمثله مَا روى عَنْهُم من قَوْلهم: رجل إنزهوٌ وَامْرَأَة إنزهوة، إِذا كَانَا ذَوي زهو، وَلم يحك سِيبَوَيْهِ من هَذَا الْوَزْن إِلَّا انقحلا وَحده». المحكم والمحيط الأعظم ٣/ ١١.

(٤) «قحل جلده وقهل إذا يبس، وتقهل الرجل إذا شحب تقهلًا، والمتقهل اليابس الجلد وإذا كان يتيبس في القرأة فهو متقهل ومتقحل، [قال] قحل الشيء قحلًا إذا يبس، وشيخ قاحل إذا يبس جلده على عظمه». الكنـــز اللغوي في اللسان العربي، لابن السكيت أبو يوسف بن إسحاق، تحقيق أوغست هفنر ص (٢٧)، مكتبة المتنبي، القاهرة، جمهرة اللغة ١/ ٥٥٩.

الفاء في (إِنْقَحْل وإِنْزَهْو) وثلاثة حروف في: إِستَبْرَق[١].

وبرر لابن مالك ذكره (يَنجَلب) في هذا الموضع بقوله: «ونُوزِع المصنف في ذكرِه: يَنجَلب معها؛ لأن النحويين ذكروا أنَّ يَنْجلبًا منقول من الفعل، وذكروا أَنّ النقل يكون في أسماء الأجناس في الأعلام، ووجه شذوذ إِستَبْرَق» .

وردَّ الرأي الثاني بـــ (زعم) الذي لم ينسبه إلى أصحابه حيث إنه نسبه إلى بعض النحويين، ويتضح ذلك من قوله: (وزعم بعض النحويين) .

وباطلاعي على الكتب وجدت أن سيبويه جعلها على وزن (إنفعل)[٢]، وكذلك عند ابن القطاع[٣]، وذكر ابن إياز أن الفعل أقوى في الزّيادة من الاسم، ولا يجيءُ ذلك في الاسم ثلاثيًّا، ولا رباعيًّا إلا ما شذّ[٤]. وأبو البقاء العكبري جعل الألف والنون زائدتين وذكر أن من قال بأصالتهما بالشذوذ[٥]، وذكر الجوهري ندرة ذلك عندما تكلم عن (مَفْعُلول)[٦]،

---

(١) «وقالَ شَيخنَا: الصَّوابُ في إستَبْرَق أَن يُذْكَرَ في فَصْلِ الهَمْزة، لأَنَّهُ عَجَميّ إجْمَاعًا، وهمزَته قَطْع في صَحيح الْكَلَام، لَا أَنَّه مأخُوذ من البَرْق، حَتى يُتَوَهَّمَ أَنه استَفْعَل، كَمَا تَوَهَّمه المصنِّفُ. قلتُ: ولكنّه سَيأتي أنَّ تَصْغيرَه أَبَيْرِق، كَمَا نصَّ عَلَيْه الجَوْهَريّ وغيرهُ، وَفي التصغير يرَد الشيءُ إلى أصله، فعُلمَ أَنَّ أَصلَه برق وَهَذَا مَلحَظُ الجوهَريِّ، وَلَو أَنَّ ابْن الأَثير وغَيْرَه خالَفُوهُ في ذلكَ، ثُمّ نَقَلَ شَيخُنا عَن الشَهَاب في العناية في أَثناءَ الدُّخان مَا نَصه: أَيَّدَ كَوْنَه عربيًّا من البَرّاقَة، فَوَصَلَ الهَمزةَ، قَالَ شيخُنا: في إثبات الوَصْلِ نَظَرٌ: انْتهى. قلت: لَا نَظَرَ فيه، فقد نَقَلَه أَبو الفَتْح بنُ جنِّي في كتاب الشَّواذِّ عَن ابنِ مُحَيْصِن في قَوْله تَعالى: ﴿بِطَآئِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾[الرحمن: ٥٤] قالَ: وَكَأَنَّهُ تَوَهمه فعْلًا، إذْ كانَ عَلَى وَزْنه، فتَرَكَه مَفْتُوحًا على حاله، فتَأملْ. أَو ديباجٌ صَفيقٌ غَليظٌ حَسَن يُعْمَلُ بالذَّهَب وَبه فُسِّرَ قولُه تَعالى: {عالِيَهُم ثيابُ سُنْدُس خُضرٌ وإِسْتَبْرَق} أَو ثِياب حَرِير صِفاق نَحْوُ الديباج وَهُوَ قولُ ابنِ دُرَيْد وقِيلَ: هُوَ مَا غَلُظَ من الحَرِير والإِبْرِيسَم». تاج العروس٢٥/ ٦٩.

(٢) «يكون على إنفعل، قالوا: إنقحلٌ في الوصف لا غير». الكتاب لسيبويه ٤/ ٢٤٧.

(٣) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع الصقلي ص (١٤٧).

(٤) «إن الفعل أقوى في الزّيادة من الاسم؛ لذلك يجوز أنْ نلحقَ أوّل الفعلِ زيادتان وثلاثٌ، كـــ (انطلق)، و (استخرجَ) ولا يجيءُ ذلك في الاسم ثلاثيًّا، ولا رباعيًّا إلا ما شذّ. من ذلك قولُهُم: (رجلٌ إِنْقَحلٌ وانْزَهْوٌ) فإن الهمزةَ والنونَ منهما زائدتان لأنّهما مشتقتان من: (القَحَل) و (الزَهَو) ولا نظيرَ لهما». شرح التعريف بضروري التصريف ص (٦٩).

(٥) «أمَّا إِنْقَحْل فَقيل حروفُه كلّها أصُول مثل جرْدَحْل، وَلَا يَمْنَعُ ذَلك كونُه من معنى القُحُولة لما ذكرنَا من نَحْو سَبط وسَبَطْر، والصحيحُ أنَّ الهمزةَ والنونَ زائدتان وَهُوَ شَاذ وَلم يأت منْهُ إلاّ هَذه الصفةُ». اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، عبد الإله النبهان ٢/ ٢٥٥ دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

«قولُهم: رَجُلٌ إِنْزَهْوٌ وامرأةٌ إِنْزهوَة، وَقَوْلهمْ: جَنَقُوهم شَاذ على انَّه مشتقٌّ بحذف بعضِ الْأُصُول كَمَا تقولُ حَوْقَل إِذا قَالَ: لَا حولَ وَلَا قوّةَ إلاّ باللَّه». اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٢٥٥.

(٦) «(مَفْعُلول) ولا يجوز أن تكون الميم والنون زائدتين؛ على نحو ما ذهب إليه الجوهريّ لوجهين:

أحدهما: أنّ ذلك يؤدّي إلى أن تجتمع في أوّل الكلمة زيادتان؛ وليست الكلمة جاريةً على فعلٍ؛ نحو: مُنْطَلِق ومُسْتَخْرِج؛ وذلك لا يكون في اللّغة إلاّ على سبيل النّدرة؛ كـــ (إِنْقَحْلٍ) على زنة (إِنْفَعْلٍ)». تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، عبد الرزاق بن فراج الصاعدي ١/ ٥٨٥– ٥٨٦، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة =

وكذلك نادر عند الأشموني[١]، وذكر ابن جني أن ذوات الثلاثة مع تصرفها لم يجئ فيها ما اجتمع في أوله زائدان إلا حرفان، وهما (انْقَحْل وانْزَهْو)[٢] ولكنه جعل لـــ (إِنْزَهْوٌ) وزن ومعنى آخر فتكون همزته بدلا من عين، فيكون أصله عِتزَهو: فِنعلو[٣]، وذكر أبو حيان أن ابن محيصن قرأ: «(واستبرقَ) بوصل الألف وفتح القاف حيث وقع، جعله فعلاً ماضيًا على وزن استفعل من البريق»[٤]، وإِسْتَبْرَق عند ابن القطاع على (إِسْتَفْعَلٍ)[٥].

والظاهر زيادة حرفين قبل فائها في: إِنْقَحْلٌ وإِنْزَهْو ويَنجَلب؛ لأنها من القَحْل، والزُّهُوِّ، والجَلْبِ، وزيادة ثلاثة أحرف قبل الفاء في إِستَبْرَق.

المسألة الثانية : الزيادة في (يَحْيَى) :

اختلف في (يَحْيَى) من حيث زيادة الياء أو زيادة الألف، وفي هذه المسألة قال المرادي:

«**ص** وتترجح زيادة ما صُدِّر من ياء أو همزة أو ميم على زيادة ما بعده من حرف لين أو تضعيف.

ش مثال ما صُدِّر من ياء وبعدها حرف لين: يَحْيَى – اسم النبي عليه السلام فتترجح فيه زيادة الياء على زيادة الألف، قال بعض النحويين: لأن الياء أولا يقضى عليها بالزيادة؛

العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ــ ٢٠٠٢م.

(١) شرح الأشموني ٣/ ١٦١.

(٢) «قال أبو الفتح: إنما لم تلحق الزوائد بنات الأربعة من أوائلهن إلا ما كان جاريا على (فِعْل) لقلة الزوائد في بنات الأربعة أصلا؛ لأنه ليس لها تصرف ذوات الثلاثة وكثرتها.

ولما كانت ذوات الثلاثة مع تصرفها لم يجئ فيها ما اجتمع في أوله زائدان إلا حرفان، وهما (انْقَحْل، وانْزَهْو)؛ لأن أول الكلمة لا تتمكن فيه الزيادة إلا ما كان جاريا على فعل نحو (منطلِق، ومستخرج) رُفضت الزيادة في أول بنات الأربعة أصلا، إلا ما كان جاريا على فعل نحو: (مدحرج). وإنما كان ذلك في الأفعال وما جرى عليها من الأسماء سائغا؛ لأنها في الزيادة أسوغ، وإليها أقرب». المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف ص (١٤٤).

(٣) «ويجوز عندي في إنزهوٍ غير هذا، وهو أن تكون همزته بدلا من عين، فيكون أصله عِتزَهو: فِنعلو من العزهاة وهو الذي لا يقرب النساء. والتقاؤهما أن فيه انقباضًا وإعراضًا وذلك طرف من أطراف الزهو؛ قال:

إذا كنت عزهاة عن اللهو والصبا فكن حجرًا من يابس الصخر جلمدا»

انظر: الخصائص ١/ ٢٣٠، الطبعة الرابعة.

«ووزن إستبرق (إستفعل)». الخصائص ٢/ ٢٠١ الطبعة الرابعة.

(٤) مسائل التصريف في البحر المحيط ١/ ٢٥٦.

(٥) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع الصقلي ص (١٤٣).

للكثرة عند سيبويه، وما نسب إلى الكسائي أو غيره من أن وزنه: فَعْلَى لا يصح»[١].

الدراسة:

الملاحظ أن الاختلاف حول الزيادة في (يَحْيَى) قد جاء على رأيين:

الرأي الأول: زيادة الياء على زيادة الألف[٢]. ووزنها ابن القطاع الصقلي على (يَفْعِلُ)[٣].

الرأي الثاني: عند الكسائي أو غيره زيادة الألف على زيادة الياء فوزنه: فَعْلَى.

والمرادي قد اختار زيادة الياء على زيادة الألف، فباختياره وافق قول النحويين[٤] وسيبويه[٥]. بقوله: «قال بعض النحويين: لأن الياء أولا يقضى عليها بالزيادة؛ للكثرة عند سيبويه» .

والجدير بالذكر أنه عبر عن اختياره بأسلوبين: الأسلوب الأول: أسلوب تقوية قول على قول، ويتضح ذلك في قوله: «فتترجح فيه زيادة الياء على زيادة الألف» .

الأسلوب الثاني: أسلوب ردِّ الرأي المخالف، ويتبين ذلك عندما ردَّ رأي الكسائي وغيره بقوله: «وما نسب إلى الكسائي أو غيره من أن وزنه: فَعْلَى لا يصح» .

ويظهر لي زيادة الياء على زيادة الألف؛ لأن الياء أولا يقضى عليها بالزيادة؛ للكثرة عند سيبويه.

التحليل العام لمسألتي أبنية الزيادة :

اتضح لي من خلال دراستي لاختيارات المرادي التصريفية أنه تكلم عن مسألتين في أبنية الزيادة في باب الأسماء أن المرادي يرجح زيادة حرفين قبل الفاء في (إِنْقَحْل وإِنْزَهْو وَيَنْجَلِب)، وثلاثة أحرف قبل الفاء في (إِستَبْرَق) فوافق باختياره رأي المصنف.

أما في وزن (يحيى) فنجده قد رجّح زيادة الياء على زيادة الألف وعلل لذلك برأي بعض النحويين بأن الياء يقضى عليها بالزيادة والكثرة عند سيبويه، فبذلك ردَّ رأي

---

(١) شرح تسهيل الفوائد٢/ ٩٤٠.

(٢) ارتشاف الضرب١/ ٢٣٢.

(٣) «وعلى (يَفْعِلُ) نحو يَحْيَى [هكذا وردت] ويأجِجُ اسم موضع». أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص (١٢١).

(٤) شرح الملوكي في التصريف ص (١٣٣).

(٥) كتاب سيبويه ٣/ ١٩٤.

الكسائي.

ونلاحظ أن المرادي اعتمد على التعليل لإثبات صحة اختياره وتقريره.

المبحث الرابع: مسائل في باب النسب:

المسألة الأولى : النسب إلى وزن فَعُولة (حَمُولة ورَكُوبة) :

اختلف الصرفيون في النسب إلى صيغة: (فَعُولة) المعتلة اللام، وفي هذه المسألة قال المرادي:

«ومثال فَعُولة: حَمُولة ورَكُوبة، فتقول فيهما: حَمَلِيٌّ ورَكَبِيٌّ، تحذف الواو وتفتح عين الكلمة، وهذا مذهب سيبويه -وهو أحد المذاهب الثلاثة - والثاني - مذهب الأخفش والمبرد وهو أن تنسب إلى ذلك على لفظه، فتقول: حَمُوليٌّ وركُوبيٌّ، والثالث ــ ومذهب ابن الطراوة أنك تحذف الواو وتترك ما قبلها مضمومًا، فتقول: حَمُلِيٌّ ورَكُبِيٌّ والصحيح مذهب سيبويه؛ لأن السماع إنما ورد به، قالوا: شَنَئِيٌّ في شَنُوْءَة، ولم يسمع في النسب إلى: فَعُولة غير هذا اللفظ، فإن قيل: كيف جعلها سيبويه قياسًا ولم يرد غيرها؟ فالجواب أنه لم يرد عنهم ما يخالفها، ووقع في الغُرَّة أن سيبويه والأخفش يحذفانِ الواو ويقرّانِ ضمَّ النون في شنوءة، ونسبةُ ذلك لهما وَهْمٌ فاحِشٌ»[(١)].

الدراسة:

يتضح من خلال قول المرادي السابق أن الاختلاف في المسألة جاء على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب سيبويه[(٢)] فهو ينسبهما على (حَمَلِيٌّ ورَكَبِيٌّ) فيحذف الواو ويفتح عين الكلمة[(٣)].

---

(١) شرح تسهيل الفوائد ٢/ ٧٤١ ــ ٧٤٢.

(٢) انظر: كتاب سيبويه٣/ ٣٣٩.

(٣) «وإن كان على وزن فَعولَة فإنك تحذف الواو وتاء التأنيث وتنقله إلى فعل فتقول في حَمُولة: حَمَلِيّ، وفي رَكُوبة: رَكَبِيّ، وعلى ذلك قولهم في شَنوءَة: شَنَئِيّ» شرح جمل الزجاجي لابن عصفور٢/ ٣١٨.

«سيبويه يفرق فيها بين المذكر والمؤنث، فيقول في حلوب وعَدُوٍّ: حلوبي وعدوي، وفي حلوبة وعدوة: حَلَبي وعَدَوي، قياسا على فعيل وفعيلة، والذي غره شنُوءة فإنهم قالوا فيها شَنَئِيّ، ولولا قياسها على نحو حَنِيفة لم يكن لفتح العين المضمومة بعد حذف الواو وجه، لأن فَعُلِيًّا كَعَضُدي وعَجُزي موجود في كلامهم». شرح شافية الحاجب للرضي٢/ ٢٤.

«وحجته [في ذلك] قول العرب في النسب إلى (شَنُوءَة): (شَنَئِيّ) وهذا عند أبي العباس من النسب الشاذ فلا يقاس عليه، بل يقول في كل ما سواه من (فَعُولة): (فَعُوليّ) كما يقول الجميع في (فَعُول) صحيحًا كان كــ (سَلُول) أو معتلا كــ (عَدُوّ) فلا يقال فيهما إلا (سَلُوليّ) و (عَدوِّيّ)». شرح الكافية الشافية ٣/ ١٩٤٦ ــ =

المذهب الثاني: مذهب الأخفش والمبرد[١] وهما ينسبان إلى ذلك على لفظه[٢]، فيقولان: (حَمُولِيٌّ وركُوبِيٌّ) .

المذهب الثالث: مذهب ابن الطراوة فكان يحذف الواو ويترك ما قبلها مضمومًا، فيقول فيهما: (حَمُلِيٌّ ورَكُبِيٌّ)[٣].

وقد اختار المرادي[٤] مذهب سيبويه، واحتج لسبب اختياره بالسماع، ويتضح ذلك من قوله: «والصحيح مذهب سيبويه[٥]؛ لأن السماع إنما ورد به، قالوا: شَنَئِيٌّ[٦] في شَنُوْءَة[٧]،

١٩٤٧، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى. ارتشاف الضرب٢/ ٦١٤.

«فذهب سيبويه والجمهور إلى وجوب حذف الواو والضمة معًا واجتلاب فتحة مكان الضمة». شرح التصريح على التوضيح٢/ ٥٩٧، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، تأليف: صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين٣/ ١٠ــ ١١، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، دار الغرب الإسلامي، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م، المغني في علم الصرف، للدكتور عبد الحميد السيد، ص (٣٢٨)، دار صفاء، عمان ــ الأردن، الطبعة الأولى.

(١) «وهو مذهب الجرمي أيضًا». المقتضب٣/ ١٣٤، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور٢/ ٣١٨، ارتشاف الضرب٢/ ٦١٤، شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩/ ٤٧٠٤، شرح شافية ابن الحاجب للرضي٢/ ٢٤.

«فسيبويه يشبه فَعُولة مطلقًا قياسًا بفَعِيلة في شيئين: حذف اللين، وفتح العين، والمبرد يقصر ذلك على شنوءة فقط، وقد خلط المصنف ها هنا في الشرح فاحذر تخليطه، وقول المبرد ها هنا متين كما ترى». شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢/ ٢٤.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣/ ٣٦١.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب٢/ ٦١٤، «وذهب ابن الطراوة إلى وجوب حذف الواو فقط، وبقاء الضمة بحالها». شرح التصريح على التوضيح٢/ ٥٩٧، همع الهوامع ٣/ ٣٦١، أبو الحسين ابن الطراوة وآراؤه في النحو والصرف، للدكتور مزيد إسماعيل نعيم، ص (١٣)، مجلة جامعة تشيرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد ٢٧ العدد ٢/ ٢٠٠٥.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٤٥٦.

(٥) انظر: الكتاب سيبويه٣/ ٣٣٩.

(٦) «وأزد شَنُوْءَةَ: قبيلة من اليمن». لسان العرب (شنأ) ١/ ٩٥ ــ ٩٦.

«وقد قالوا في (شَنُوَءة): شَنَئِيٌّ، فحذفوا الواو ولا نظير لها كما يكون للياء لو ثنيت، فالياء لمكان النظير بالحذف أولى». شرح اللمع لابن برهان العكبري تحقيق الدكتور فائز فارس ٢/ ٦٢٢، شرح التصريح على التوضيح٢/ ٥٩٦.

«إنما حذفت الياء والواو من فَعِيلة وفُعَيْلة وفَعُولة المذكورات؛ للفرق بينهما وبين فَعِيل وفُعَيْل وفَعُول المذكرين نحو: كريم وقريش وعجول، إنك تنسب إليها بغير حذف الياء والواو». الكناش في النحو والتصريف ١/ ٣٠٩.

(٧) «واو فَعُولة، كشَنُوءة، تحذف تاء التأنيث، ثم تحذف الواو، ثم تقلب الضمة فتحة، فتقول: شَنَئِيّ». أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك٤/ ٣٠١، حاشية الصبان٤/ ١٨٦، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، شذا العرف في فن

ولم يسمع[١]. في النسب إلى: فَعُولة غير هذا اللفظ» .

ونلاحظ دقة نقله عندما تتبع ما قيل عن سيبويه والأخفش في النسب إلى (فَعُولة) وردُّه ما نقل من كتاب (الغُرَّة) ، ويتضح ذلك من قوله: «فإن قيل: كيف جعلها سيبويه قياسًا ولم يرد غيرها؟ فالجواب أنه لم يرد عنهم ما يخالفها، ووقع في الغُرَّة أن سيبويه والأخفش يحذفان الواو ويقرّانِ ضمَّ النون في: شنوءة، ونسبةُ ذلك لهما وَهْمٌ فاحش» .

وبهذا قال ابن عصفور[٢] وأبطل مذهب المبرد وعلل بكون الواو أثقل من الضمة[٣]، ويرى ابن يعيش أن قول أبي العباس متين من جهة القياس وقول سيبويه أشد من جهة السماع[٤].

ورجّح ناظر الجيش قول سيبويه؛ لأن السماع يعضده[٥]، وذكر الجَنْدِي أنه شاذ عند المبرد ولا وجه لقوله في القياس[٦]، ولقد وافق المرادي أبا حيان[٧] فيما وقع في الغرة

إلى ألفية ابن مالك٤/ ٣٠١، حاشية الصبان٤/ ١٨٦، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، شذا العرف في فن الصرف ص (١٠٩).

(١) «ومستند سيبويه أن العرب، قالت في النسبة إلى شنوءة: شنَئِي بحذف الواو، وفتح ما كان قبلها، ولا يقال: إنه لم يسمع ذلك إلا في شنوءة فهو شاذ؛ لأنه لم يرد عن العربِ مما هو قد نسب إلى فَعُولة سوى: شنوءة فقط، ولم يسمع منهم نسبة إلى فعولة على غير هذه الطريقة؛ لأنهم إنما سمع منهم شنئي لا غير؛ فصار أصلًا يقاس عليه ما كان على وزنه». شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩/ ٤٧٠٤ ــ ٤٧٠٥.

(٢) «وإن كان على وزن فَعُولة، حذفت منه الواو والهاء، وفتحت العين، ثم ألحقته ياء النسب، فتقول في النسب إلى حَمولة: حَمَلي، وقالوا في النسب إلى شنوءة: شَنَئي». المقرب ومعه مُثُل المقرب، تأليف أبي الحسن علي بن مُؤمِن بن محمد بن علي ابن عصفور الحضرمي الإشبيلي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ص (٤٥٥-٤٥٦)، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

(٣) حيث قال في مذهب أبي العباس المبرد: «وهذا الذي قال باطل، لأن الواو أثقل من الضمة، وأيضًا فإنه يجوز مع التاء ولا يجوز مع عدمها، ألا ترى أن فَعيلًا لا تحذف ياؤه في النسب بخلاف فَعيلة، وأما قوله: لم يسمع إلا في شنوءة فهو أيضًا جميع ما جاء، فإنما كان ينبغي أن يحمل على الشذوذ لو نسبت العرب إلى فَعولَة بإثبات الواو إلا في شنوءة». شرح جمل الزجاجي لابن عصفور٢/ ٣١٨.

(٤) «وقول أبي العباس متين من جهة القياس وقول سيبويه أشد من جهة السماع، وهو قولهم: شنئي وهذا نصفي محل النـــزاع». شرح المفصل٢/ ٥٩٥.

(٥) «والصحيح ما ذهب إليه سيبويه؛ لأن السماع يعضده». شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩/ ٤٧٠٤ - ٤٧٠٥.

(٦) «وأما قولهم شَنَئِيّ في شَنُؤَة، فهو عند المبرد شاذ، ولا وجه لقول المبرد في القياس؛ لأن عَدُوِّيّ بواو مشددة أثقل من عَدَوِيّ بدال مفتوحة وواوٍ واحدة، فلا ينبغي أن يُعْدَلَ عن الأخف إلى الأثقل بدون ضرورة». الإقليد شرح المفصل٣/ ١٢٢٥.

(٧) «ووقع في الغرة: نسبة هذا المذهب إلى سيبويه والأخفش وهو وهم». ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي =

والسلسيلي[١]، أما النيلي فهو يقوي مذهب أبي العباس في القياس لكن النص مع سيبويه[٢].

والذي أراه في النسب إلى (فَعُولة) حذف الواو وفتح عين الكلمة؛ لورود السماع.

المسألة الثانية : النسب إلى الثلاثي محذوف اللام:

في النسب إلى الثلاثي محذوف اللام الساكن الوسط في الأصل، و لم يُعوض من محذوفه همزة الوصل، ولا تأء تأنيث.

قال المرادي: «**ص** وتُفتحُ عين المجبور غير المضاعَف مطلقًا خلافًا للأخفش في تسكين ما أصله السكون.

ش يعني بقوله: «مطلقًا» ما أصله السكون وما أصله الحركة، هذا مذهب سيبويه، وأكثر النحويين خلافًا للأخفش في تسكين ما أصله السكون، فتقول في النسب إلى: يَدٍ، ودَمٍ، وغَدٍ، وحِرٍ ـــ على مذهب الجمهور ـــ: يَدَوِيٌّ، ودَمَوِيٌّ، وغَدَوِيٌّ، وحِرَحِيٌّ بالفتح ـــ وعلى مذهب الأخفش: يَدْيِيٌّ، ودَمْيِيٌّ، وغَدْوِيٌّ، وحِرْحِيٌّ، فتردَّ العين إلى أصلها من السكون، وما ذهب إليه سيبويه هو الصحيح؛ لورود السماع به، قالوا في النسب إلى غَدٍ: غَدَوِيٌّ ـــ بفتح الدال ـــ، وَغَدٌ أصله السكون، حكى سيبويه: (آتيكَ غَدْوًا) ـــ على الأصل ـــ، وقد رجع الأخفش في الأوسط إلى مذهب سيبويه، وذكره سماعًا من العرب»[٣].

الدراسة:

الملاحظ أن الخلاف في هذه المسألة جاء على مذهبين:

المذهب الأول: ما ذهب إليه سيبويه[٤] والجمهور من ردّ اللام مع فتح العين فنسبوا إليها

حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان ٢/ ٦١٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

(١) «ويُقالُ في فُعَيْلَة: فُعَلِيٌّ، يقال في حَنيفة: حَنَفِيٌّ وفي حَمُولة: حَمَلِيٌّ». شفاء العليل في إيضاح التسهيل ٣/ ١٠٢٠.

(٢) «ومذهب أبي العباس قوي في القياس والنص مع سيبويه وهو قولهم: شنئيٌّ وهو نص في محل النـــزاع». الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، لتقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي من علماء القرن السابع الهجري، تحقيق الأستاذ الدكتور محسن بن سالم العميري، ٤/ ٤٥٢، جامعة أم القرى، ١٤١٥هـ، مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢٠هـ.

(٣) شرح تسهيل الفوائد٢/ ٧٤٩.

(٤) انظر: الكتاب لسيبويه ٣/ ٣٥٨، «وتقول في حر: حريٌّ وحرحيٌّ». الكتاب لسيبويه ٣/ ٣٥٩.

على (يَدَوِيٌّ[١]، ودَمَوِيٌّ، وغَدَوِيٌّ، وحِرْحِيٌّ) بالفتح[٢].

المذهب الثاني: ما ذهب إليه[٣] الأخفش من النسب على لفظها دون ردَّ اللام، فنسب على (يَدْيِيٌّ، ودَمْيِيٌّ، وغَدَوِيٌّ[٤]، وحِرْحِيٌّ) فيردُّ العين إلى أصلها من السكون[٥].

والجدير بالذكر أن المرادي[٦] قد اختار مذهب الجمهور وسيبويه، واحتج لاختياره بالسماع، حيث قال: «وما ذهب إليه سيبويه هو الصحيح؛ لورود السماع به، قالوا في النسب إلى غَدٍ: غَدَوِيٌّ ــ بفتح الدال ــ وَغَدٌ أصله السكون، حكى سيبويه: (آتِيكَ غَدْوًا)[٧] ــ على الأصل ــ» .

وفي هذه المسألة تتجلى دقة المرادي في نقله من العلماء وسعة علمه، حيث إنه يتتبع أقوالهم وما تغير منها من مظانها، وينقل كلا القولين.

---

(١) «برد المحذوف، وقلب الياء واوًا كراهة اجتماع الكسرة والياءات». شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٦٠٤، حاشية الصبان ٤/ ١٩٤، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢/ ٦٦ ــ ٦٧. ارتشاف الضرب٢/ ٦٢١.

(٣) المقتضب ٣/ ١٥٦ -١٥٧.

(٤) «غَدَوِيٌّ. والغدوة: ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس، يقال: أتيته غدوة غير مصروفة». الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٦/ ٢٤٤٤.

(٥) «وتقول في تصغير (يد) (يُدَيّة) لأن أصلها (يَدْيٌ). وتقول في تصغير (دم) (دُمَيٌّ)، فمن قال في التثنية: (دَمَيان) فلام الكلمة (ياء) ردّها في التصغير، وأدغم فيها ياء التصغير فصارت مثقلة، ومن قال في التثنية (دَمَوان) فلام الكلمة (واو) ردها وقلبها في التصغير فصارت: (دُمَيْوٌ) فلما اجتمع الياء والواو والسابق ساكن قلبت من الواو ياء، وأدغمت ياء التصغير فيها فصارت ياء مثقلة فقال: (دُمَيٌّ)». الفوائد والقواعد ص (٧٦٦).

المرتجل لأبي محمد عبد الله بن أحمد ابن الخشاب، تحقيق علي حيدر ص (٩٣)، دمشق، ١٣٩٢هـ ــ ١٩٧٢م.

التهذيب الوسيط في النحو ص (٣٥٧)، ارتشاف الضرب٢/ ٦٢١.

(٦) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٤٦١.

(٧) «قول ناسٍ من العرب آتيك غدوًا يريدون غدًا قال الشاعر:

وما الناسُ إلاّ كالديارِ وأَهْلُها ... بها يومَ حَلُّوها وغَدْوًا بَلاقِعُ»

انظر: كتاب سيبويه ٣/ ٣٥٨.

«وزعم الخليل أنه يجوز أن تقول: آتيتك اليوم غدوةً وبكرةً، تجعلها بمنـــزلة ضحوةٍ.

وزعم أبو الخطَّاب أنهَّ سمع من يوثق به من العرب يقول: آتيك بكرةً وهو يريد الإتيان في يومه أو في غده. ومثل ذلك قول الله ﷻ: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾[مريم: ٦٢]. هذا قول الخليل». الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٩٤

وذلك عندما ذكر رجوع الأخفش[١] في الأوسط إلى مذهب سيبويه، ويتضح ذلك من قوله: «وقد رجع الأخفش في الأوسط إلى مذهب سيبويه وذكره سماعًا من العرب» .

وجوز المبرد كلا المذهبين[٢] وابن كيسان[٣]، والمكودي[٤]، وابن الحاجب[٥]، وابن عقيل[٦].

وأجاز الحملاوي الأمرين عند من لا يَرُدّ لامَهما في التثنية[٧].

وابن عصفور اختار مذهب سيبويه وعلل لاختياره بالسماع والقياس[٨].

وفصل ابن يعيش فذكر أن النسب قد يرد الذاهب الذي لا يعود في تثنية ولا جمع، فلما قويت النسبة على رد ما لم ترده التثنية صار أقوى من التثنية في باب الرد، فكانت النسبة أولى بذلك[٩]، وابن مالك في شرح الكافية[١٠] يرى أن تثنية (يَد) : يَدَان) ، قالا في النسب (يَدِيّ) ــ بعدم الجبر ــ و (يَدَوِيّ) ــ بالجَبْرــ ومَنْ قال (يَدَيَان) لزمه أن يقول في النسب

(١) انظر: ارتشاف الضرب٢/ ٦٢١.

(٢) «إن شئت رددته، وإن شئت لم ترده، وذلك قولك في النسب إلى دَم: دَمِيٌّ، ودَمَوِيٌّ، وفي النسب إلى يَد: يَديّ، ويَدَوِيّ في قول سيبويه، فأما الأخفش فيقول: يَدِيٌّ، ويَدْيِيّ، ويقول: أصل (يَدٍ) فَعْل، فإن رددت ما ذهب رجعت بالحرف إلى أصله». المقتضب٣/ ١٥٢.

(٣) انظر: الموفقي في النحو لأبي الحسن محمد بن أحمد بن كيسان، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي وهاشم طه شلاش، نشر في مجلة المورد ببغداد، المجلد الرابع، العدد الثاني، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.

(٤) انظر: شرح المكودي على ألفية ابن مالك، لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، تحقيق: د فاطمة الراجحي٢/ ٨٥٦، جامعة الكويت، ١٤١٢هـ – ١٩٩٣م.

(٥) انظر: الإيضاح في شرح المفصل١/ ٥٩٨.

(٦) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لابن عقيل العقيلي الهمداني المصري ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد ٤/ ١٦٤. المكتبة العصرية. صيدا – بيروت. ١٤١٩هـ.

(٧) «ويجوز الأمران في يَد ودَم عند من لا يَرُدّ لامَهما في التثنية، ووجب الرَّدُّ عند من يردها، فتقول على الأول: يَدِيٌّ أو يَدَوِيٌّ، ودَمِيٌّ أو دَمَوِيٌّ، وعلى الثاني: يَدَوِيّ ودَمَوِي لا غير». شذا العرف في فن الصرف ص (١١٢).

(٨) «والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، والدليل على صحة ذلك السماع والقياس، فأما السماع فهو أن العرب إذا ردت المحذوف في التثنية والجمع أبقت العين على ما كانت عليه من الحركة فتقول: يَدَيان، قال الشاعر:

يَدَيَان بيضاوان عند محلمٍ قد يمنعانكَ أن تُضامَ وتضهَدا

وأما القياس فهو أنك لم ترد اللام إلا لتقوي الكلمة، وإذا أسكنت العين فقد أضعفت فهو تناقض». شرح جمل الزجاجي لابن عصفور٢/ ٣١٤، «فتقول في تصغير يد: يُدَيَّة، وفي تصغير دم: دُمَيّ، وترد إليهما المحذوف، وهو الياء وتدغم ياء التصغير فيهما». المقرب ومعه مُثُل المقرب ص (٤٧٤).

(٩) شرح المفصل ٣/ ٤.

(١٠) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٥٤، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى.

(يَدَوِيّ) ، ولقد ذهب الشلوبين على مذهب سيبويه[١]، وكذلك ناظر الجيش[٢]، وهناك من قال (يَدِيّ ودَمِيّ) بغير رد للمحذوف[٣]، والصبان يرد المحذوف ثم يقلبه ألفا ثم واوا[٤].

والذي أراه في النسب إلى الثلاثي محذوف اللام ردّ اللام مع فتح العين، فينسب إليها على (يَدَوِيٌّ، ودَمَويٌّ، وغَدَوِيٌّ، وحرْحِيٌّ) بالفتح؛ لأن صياغة النسب قوية في ردّ المحذوف.

المسألة الثالثة : الجمع الذي استعمل واحده:

اختلف في النسب إلى الجمع، فهناك من ينسبها إلى الواحد ومن ينسبها على لفظه، وفي هذه المسألة قال المرادي:

«ص ويُنسَبُ إلى الجمع بلفظِ واحده – إن استُعْمِلَ – وإلاّ فبلفظه.

ش مثال ما استُعْمِلَ واحده: فَرائض، وكُتُب، وقَلانِس، فتقول: فَرَضِيّ، وكِتابِيٌّ، وقَلَنْسِيٌّ، وقَوْلُ الناس: فرائِضيّ، وكُتُبِيٌّ، وقَلانِسِيٌّ، خطأ، فأجاز ذلك قومٌ»[٥].

الدراسة:

يتضح من الفقرة السابقة أنه قد اختلف في النسب إلى الجمع على رأيين:

الرأي الأول: ينسب إليها بـــ: فَرَضِيّ[٦]، وكِتابِيٌّ، وقَلَنْسِيٌّ[٧]، فيرد إلى الواحد ثم ينسب إليه.

---

(١) انظر: التوطئة ص (٣١٩).

(٢) «ومذهب سيبويه هو الأصح؛ لأن الحرف الثاني كانت الحركة لازمة له للإعراب، وإنما ردُّوا الحرف الذاهب لقلة الحروف، فإذا ردُّوا ما لم تكن فيه من أجل الكثرة وجب أن يزيلوا ما هو فيه الحركة وهو تحريك الثاني، والفتحة أخف الحركات، قالوا: وكلام العرب على ما ذهب إليه سيبويه». شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩/ ٤٧١٥.

(٣) انظر: شرح التصريح على التوضيح٢/ ٦٠٤.

(٤) بالنسب إليها يدوي وعلل لذلك بقوله: «برد المحذوف وهو الياء وقلبه ألفا ثم واوا كراهة اجتماع الكسرة والياءات». حاشية الصبان٤/ ١٩٤، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

(٥) شرح تسهيل الفوائد٢/ ٧٥٦.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٩٥٨ – ١٩٥٩، جامعة أم القرى، ارتشاف الضرب٢/ ٦٢٨، شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٦٠٩ــ٦١٠.

«لأن واحد الفرائض فريضة، ومر أن النسب إلى فعيلة فعلي». حاشية الصبان٤/ ١٩٨ المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ٣/ ٣٣، المسائل العضديات، تأليف أبي علي الحسين بن أحمد الفارسي، تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري ص (٢) كلية الشريعة، جامعة بغداد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٣٠٦هـ – ١٩٨٦م.

(٧) شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين٢/ ٨٢٢.

«نسبة إلى قلنسوة بحذف الواو كما هو قاعدة المنسوب إلى اسم فيه واو رابعة فصاعدا، قبلها ضمة كما =

الرأي الثاني: قول الناس: فرائِضيّ، وكُتُبِيٌّ، وقَلانِسِيٌّ، فأجاز ذلك قومٌ[١]، فهم ينسبون إلى لفظ الجمع.

فاختار المرادي[٢] في النسب إلى (فَرائض، وكُتُب، وقَلانس) بـــ: فَرَضِيّ[٣]، وكِتابِيٌّ، وقَلَنْسِيٌّ، ونلاحظ أنه في هذه المسألة لم ينسب الآراء إلى أصحابها، ولكنه ردَّ قول الناس بقوله: «وقول الناس: فرائِضي، وكُتُبِيٌّ، وقَلانِسِي، خطأ، فأجاز ذلك قومٌ» .

فنلحظ أن الثاني نسبه إلى (الناس) وهي كلمة تعكس دلالة الصيرورة والشيوع.

وهذا رأي المبرد[٤]، وقد علل الشَّريف عُمر بن إبراهيم الزَّيديّ الحسينّي الكوفّي في النسب إلى الواحد تخفيفًا[٥]، وابن عصفور ينسب إلى واحده[٦]، وابن هشام[٧]و ابن إياز[٨]، ويرى الجندي أن المقصد الأصلي والغرض الكلي من النسبة الدلالة على الجنس[٩]، وركن

قدمناه عن الفارضي». حاشية الصبان ٤/ ١٩٨، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

(١) «وأجاز قوم: أن ينسب إلى الجمع على لفظه مطلقًا، وخرّج عليه قول الناس: فرائضيّ وكُتُبِيّ، وقَلانسيّ». همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٣/ ٣٦٧، حيث قال: «فيه نظر بالنسبة إلى الأول فقد نقل الدنوشري عن بعض الأفاضل أن الفرائض من قبيل العلم كأنمار، وكلاب١ الآتيين، بل قال في الهمع: أجاز قوم أن ينسب إلى الجمع على لفظه مطلقا أي سواء كان له واحد قياسي من لفظه أولا، وخرج عليه قول الناس: فرائضي، وكتبي، وقلانسي، ينسب إلى الجمع على لفظه مطلقا أي وكتبي وقلانسي». حاشية الصبان٤/ ١٩٨، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٤٦٥.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٩٥٨ – ١٩٥٩ جامعة أم القرى، ارتشاف الضرب٢/ ٦٢٨، شرح التصريح على التوضيح٢/ ٦٠٩-٦١٠.

انظر: حاشية الصبان٤/ ١٩٨، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

(٤) انظر: المقتضب ٣/ ١٥٠.

(٥) انظر: شرْحُ اللُّمع لأبي الفتح عثمان بن جني، إملاء الشريف بن عمر بن إبراهيم الزيدي الحسيني الكوفي ص (٥٥٧).

(٦) المقرب ومعه مُثُل المُقرِّب ص (٤٥١ ــ ٤٥٢).

(٧) انظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك ٤/ ٢٧٤.

(٨) شرح التعريف بضروري التصريف ص (١٧٦).

(٩) «اعلم أن المقصد الأصلي والغرض الكلي من النسبة فيما نحن فيه هو الدلالة على الجنس، فإنك إذا قلت فرضيّ علم أنك تضيف هذا المنسوب إلى هذا الجنس بكثرة ملابسته له، وهذا الغرض حاصل بالإضافة إلى الفرد، ألا ترى أنك لو قلت: فرائضِيّ لم تفد شيئا آخر زائدًا على ما أفاده قولك فَرَضِيّ، ولا يترك الأخصر عند وقوع الكفاية به إلى الأطول المستكره؛ فلذا رد إلى الواحد في النسبة إلى الجمع، وقيل مِسْمَعِيّ بكسر الميم ومُهَلّبِيّ وفَرَضِيّ بفتح الفاء والراء». الإقليد شرح المفصل٣/ ١٢٥٤.

الدين الأستراباذي إذا أراد النسبة إلى الجمع رد الجمع إلى الواحد ونسب إلى الواحد، لكون الجمع أثقل[١]، والسلسيلي ينسب الجمع بلفظ واحده إذا استعمل له واحد[٢]، وناظر الجيش ذكر أن ابن مالك ينسب إليها بفرضي[٣]، وأبي الفداء[٤].

ولقد فصل الثّمانيني بالنسب إلى فرائض، فينسب إليها بـــ (فرائضيّ) إذا سُمّي بـــ (فرائض)[٥] وعلل لذلك[٦]،

والذي أراه عند النسب إلى الجمع رده إلى الواحد ثم ينسب إليه؛ لأن الجمع أثقل.

التحليل العام في باب (النسب) :

من خلال دراستي لاختيارات المرادي التصريفية في باب النسب، وجدت أن المرادي ينسب إلى فَعُولة: كـــ (حَمُولة، ورَكُوبة) بـــ (حَمَلِيٌّ ورَكَبِيٌّ) بحذف الواو وفتح عين الكلمة.

وينسب إلى: (يَدٍ، ودَمٍ، وغَدٍ، وحِرٍ) بـــ (يَدَوِيٌّ، ودَمَوِيٌّ، وغَدَوِيٌّ، وحِرْحِيٌّ) بالفتح.

وينسب إلى (فَرائض، وكُتُب، وقَلانِس) بـــ (فَرَضِيّ، وكِتابِيٌّ، وقَلَنْسِيٌّ) .

والجدير بالذكر في هذه المسائل ميل المرادي إلى رأي سيبويه، ولقد اعتمد في ترجيحه على السماع، ونلحظ دقة نقله عندما تتبع ما قيل عن سيبويه والأخفش في النسب إلى (فَعُولة) ، وكذلك ردُّه ما نقل من كتاب (الغُرَّة) .

ومن الملاحظ أن المرادي نسب أحد الأقوال في النسب إلى (فَرائض، وكُتُب، وقَلانِس) إلى قول الناس، فهذه النسبة تعكس دلالة الصيرورة والشيوع.

---

(١) انظر: شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الأستراباذي١/ ٤١١.

(٢) انظر: شفاء العليل في إيضاح التسهيل ٣/ ١٠٢٣ ــ ١٠٢٤.

(٣) انظر: شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩/ ٤٧٢٨.

(٤) انظر: الكناش في النحو والتصريف١/ ٣٠٧.

(٥) «وكذلك لو سمّيت بـــ (فرائض) لقلت في النسب إليه: (فرائضيّ)». الفوائد والقواعد ص (٧٥٨).

(٦) «فإن نسبت إلى (الفرائض) و لم تسمِّ به كأنك نسبت إليها من يعلمها أو يتعلمها رددته إلى (فريضة) ثم حذفت (التاء) فبقي (فرض) فقلبت من كسرة (الراء) فتحة فصار (فَرَض) ثم زيدت (ياء) النسبة فقلت: (فَرَضِيّ)». الفوائد والقواعد ص (٧٥٩).

المبحث الخامس: مسائل في باب التصغير:

المسألة الأولى : تصغير ما ثانيه حرف لين:

اختلف في تصغير ما ثانيه حرف لين كـ (بيت وشيخ وناب) فمذهب الكوفيين جواز قلب الياء والألف المنقلبة عنها واوًا والأقرار، أما مذهب البصريين إقرار الياء مع كسر الأول وضمّهِ وفي ذلك قال المرادي:

«فتقول ـ على هذا ـ في بيت وشيخ: بُوَيْت وشُوَيْخ ـ بإبدال الياء واوًا ـ وإنْ كان الأَفصحُ إقرارَها، فتقول: بُيَيْت وشُيَيْخ، وتقول أيضًا في ناب الذي يُراد به: السنُّ: نُوَيْبٌ، وإن كان الأَفصح: نُيَيْبٌ، وهذا مذهب الكوفيين ـ أعني قلب الياء والألف المنقلبة عنها واوًا، وتبعهم المصنف، وسُمعَ: بُوَيْضة، فقاس عليها الكوفيون، وبُوَيضة عند البصريين شاذٌّ، ومذهبهم في نحو: شيخ، وناب إقرار الياء مع كسر الأول وضمّهِ»[(١)].

الدراسة:

الواضح أن الاختلاف في المسألة على مذهبين:

المذهب الأول: مذهب الكوفيين[(٢)] والمصنف يجوز تصغيرها على: بُوَيْت، وشُوَيْخ[(٣)]، ونُوَيْبٌ بإبدال الياء واوًا ـ وتصغيرها على: بُيَيْت، وشُيَيْخ، ونُيَيْبٌ[(٤)].

---

(١) شرح تسهيل الفوائد٢/ ٨٥٥.

(٢) «مذهب الكوفيين جواز هذا، وجواز قلب الياء واوا، لضمة ما قبلها نحو: شُوَيْخ». ارتشاف الضرب ١/ ٣٥٩ – ٣٦٠. حاشية الصبان: ٤/ ١٦٦، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الإجماع في الدراسات النحوية، ص (٣٠٤).

(٣) «لأنك إذا صغّرت بابًا ونابًا ضممت أوله، وإذا ضممت أوله زالت علة قلب عينه ألفا، وهي تحرك الواو أو الياء وانفتاح ما قبلهما، فترد الألف إلى أصلها فتقول: بُوَيْب ونُيَيْب». شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الأستراباذي١/ ٣٢٩.

(٤) الكتاب لسيبويه ٣/ ٤٨٣، النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه ٣/ ٤٩.

«فمما اتفقوا فيه على رجوع الأصل الألف المنقلبة عن الواو والياء ثانية؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، تقول في باب وناب: بُوَيْب ونُيَيْب؛ لزوال فتحة ما قبلها، وبعض العرب يجعل المنقلبة عن الياء في مثله واوا أيضا حملا على الأكثر؛ فإن أكثر الألفات في الأجوف منقلبة عن الواو، وهذا مع مناسبة الضمة للواو بعدها، وبعض العرب يكسر أول المصغر في ذوات الياء نحو: نِيَيْب، وشِيَيْخ، خوفا على الياء من انقلابها واوًا لضمة ما قبلها، وتَفَصِّيًا من استثقال ياء بعد ضمة لو بقيتا كذلك». شرح شافية ابن الحاجب للرضي١/ ٢٠٩.

انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٤٣١. شرح ابن عقيل ٤/ ١٤٧، النحو الوافي =

المذهب الثاني: مذهب البصريين[١] في شيخ وناب[٢] إقرار الياء مع كسر الأول[٣] وضمه[٤].

وقد اختار المرادي[٥] مذهب الكوفيين والمصنف، وردَّ مذهب البصريين، حيث إنه جوز كلا القولين، لكن الأفصح عنده الإقرار مصرحًا لاختياره بلفظ: «فتقول على هذا: ...الأفصح...» .

ويتضح ذلك في قوله: «فتقول ــ على هذا ــ في بيت، وشيخ: بُوَيْت، وشُوَيْخ ــ بإبدال الياء واوًا وإنْ كان الأفصح إقرارها، فتقول: بُيَيْت، وشُيَيْخ، وتقول أيضًا في: ناب الذي يُراد به: السنُّ: نُوَيْبٌ، وإن كان الأَفصح: نُيَيْبٌ» .

فنلحظ أنه صرّح برأي المصنف في هذه المسألة، وذكر أن الكوفيين اعتمدوا على

٤/ ٧٨٣. شرح اللمع للعكبري ٢/ ٦٤٨

(١) «مذهب البصريين، ويجوز ضم ما قبل الياء وكسره». ارتشاف الضرب١/ ٣٥٩، شرح المكودي على ألفية ابن مالك٢/ ٨٣١.

(٢) «فأما (ناب) فتصغيره نُيَيْبٌ. فإن قلت: نييب فإنَّ ذلك يجوز في كل ما كان ثانيه ياء في التصغير لأنه من نيّبت». المقتضب٢/ ٢٧٩، انظر: التهذيب الوسيط في النحو، لسابق الدين محمد بن علي بن أحمد بن يعيش الصنعاني، تحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قدارة ص (٣٦٤) الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، الكناش في النحو والتصريف١/ ٣٠١.

(٣) «قال أبو الفتح: ولك في كل ما كان من الياء في هذا أن تكسر أوله بدلًا من ضمته، فتقول في (عَاب): عِيَيْبٌ، وفي (شَيْخٌ): شِيَيْخٌ، وفي (بَيْتٌ): بِيَيْتٌ». شرح اللمع للعكبري ٢/ ٦٥٠. اللمع في العربية تأليف الفتح عثمان بن جني، تحقيق حامد المؤمن ص (٢٧٨)، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م. شرْحُ اللُّمع لأبي الفتح عثمان بن جني، إملاء الشريف بن عمر بن إبراهيم الزيدي الحسيني الكوفي، قرأه وعلَّق عليه محمود بن محمد الموصلي، ص (٥٦٦)، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الشرح الكبير، تحقيق د. صاحب أبو جناح ٢/ ٢٩٧.

(٤) «وذلك نحو بيت، وشيخ، وسيد، فأحسنه أن تقول: شُيخٌ، وسُييدٌ فتضم؛ لأن التحقير يضم أوائل الأسماء وهو لازمٌ له كما أن الياء لازمة له، ومن العرب من يقول: شِييخٌ، وبِييتٌ، وسِييدٌ؛ كراهية الياء بعد الضمة». الكتاب لسيبويه ٣/ ٤٨١. شرح اللمع في النحو لأبي الفتح عثمان بن جني، تأليف الشيخ أبي الحسن على بن الحسين الباقولي الأصبهاني المعروف بجامع العلوم، تحقيق محمد خليل. مراد الحربي ص (٣٦٨)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م،

(٥) «الرابع: أجاز الكوفيون في نحو ناب مما ألفه ياء نويب بالواو، وأجازوا أيضا إبدال الياء في نحو شيخ واوا، ووافقهم في التسهيل على جوازه فيهما جوازا مرجوحا، ويؤيده أنه سمع في بيضة بويضة، وهو عند البصريين شاذ». توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٤٣٢.

السماع والقياس، حيث قال: «وسُمعَ: بُوَيْضة، فقاس عليها الكوفيون، وبُوَيضة عند البصريين شاذٌّ» .

وأبو البركات الأنباري يرد الألف إلى أصلها[١]، وجوز السلسيلي في ناب وجهين[٢].

ولقد وافق مذهب البصريين سيبويه[٣]، وابن جني[٤]، والثّمانيني[٥]، وذكر ابن بري أن سيبويه جعل من الغلط ما يفعله العرب من قلب الألف المنقلبة عن ياء الواقعة عينًا واوًا عند التصغير[٦]، واعتبار الأصل عند الشاطبي واجب الاعتبار[٧]، وأبو حيان يرى شذوذ قلب الياء واوا[٨]، وضعّف عباس حسن صاحب كتاب النحو الوافي رأي الكوفيين وعلل بالسماع[٩].

ويظهر لي في تصغير: (بيت وشيخ وناب) إقرار الياء مع كسر الأول أو ضمه وهو مذهب البصريين وسيبويه.

---

(١) «في تصغير: (باب: بُوَيب) وفي تصغير (نَاب: نُيَيَب) فردُّوا الألف إلى أصلها؛ وأصلها في (باب) الواو؛ لأنك تقول في تكسيره: أبواب، وبوَّبت بابًا؛ وأصلها في (ناب) الياء؛ لأنك تقول في تكسيره: أَنياب، ونَيَّبْتُ نَابًا، (وفي الأمر منه: نَيِّبْ، وفي الأمر من الأول: بَوِّبْ)». أسرار العربية، تأليف الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، تحقيق بركات يوسف هبود، ص (٢٥٥)، الطبعة الأولى، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان. ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

(٢) «ناب الذي هو السنُ نُيَيْب ويجوزَ نُوَيْب». شفاء العليل في إيضاح التسهيل ٣/ ١٠٥٦.

(٣) انظر: الكتاب لسيبويه ٣/ ٤٨٣.

(٤) انظر: اللمع في العربية ص (٢٧٨).

(٥) انظر: الفوائد والقواعد ص (٧٦٨).

(٦) «والظاهر أن الألف ترد إلى أصلها وهو الياء في التصغير؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها؛ ولذلك ذهب سيبويه إلى أن من العرب من يقلب الألف المنقلبة عن ياء الواقعة عينًا واوًا عند التصغير على جهة الغلط لكثرة أن يكون الألف من الواو، وذلك مثل (نَاب) فإن الألف فيه بدلٌ من الياء؛ لقولهم في تكسيره (أَنْيَابٌ)، و (أَنْيُبٌ) فقياس تصغيره (نُيَيْبٌ)، ولكن بعض العربِ يقولون في تصغيره: (نُوَيْبٌ)، فيأتون بالواو على جهة الغلط لكثرة أن يكون الألف من الواو». آراء ابن بري التصريفية ١/ ٦٢٤.

(٧) «فقالوا في (شيخ): شُيَيْخ، وقال بعض العرب في (ناب): نُوَيْب، فلم يعتبروا الأصل، وهو واجب الاعتبار بل اعتبروا الضمة فأتوا لها بالواو، وهو مذهب الكوفيين». المقاصد الشافية للشاطبي، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، ود. سليمان بن إبراهيم العايد، ود. السيد تقي. ٧/ ٣٦٥، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

(٨) «وقالوا: في: (ناب) المسن من الإبل: (نُوَيْب) شذوا في قلب الياء واوا». ارتشاف الضرب ١/ ٣٦٠.

(٩) «والكوفيون يجيزون في الألف المنقلبة عن ياء، في مثل: ناب، وفي الياء الأصلية التي في مثل: شيخ، قلبهما عند التصغير واوا؛ فيقولون: نويب، شويخ. ورأيهم ضعيف؛ إذ لا تؤيده الشواهد المتعددة». النحو الوافي ٤/ ٧٠٧.

المسألة الثانية : تصغير المبهمات :

اختلف في تصغير الأسماء المبهمة وهي ما يطلق على متعدد من أفراد الجنس دون تغيير فيه، مثل أسماء الإشارة والأسماء الموصولة والضمائر، وكان حق أسماء الإشارة والموصولة ألا تصغر لغلبة شبه الحرف عليها والحروف لا تصغر، ولما كان تصغيرها على خلاف الأصل خولف في تصغيرهما تصغير الأسماء المتمكنة، وفي تصغير صيغ الجمع من الأسماء الموصولة قال المرادي:

«ظاهر كلام سيبويه أَنَّ: اللاتِي لا يُصَغَّرُ، وأجاز الأخفش تصغيرها، فقال: اللُّوَيْتا، وأما اللُّتيَّات فليس تصغير: اللاتي ــ كما ذكر المصنّف ــ وإنّما هو تصغير: اللُّتَيّا تصغير: اللّاتي، وأجاز الأخفش اللُّوَيّا في اللّاي -غير مهموز- وأجاز غيره: اللُّوَيّاء في: اللائي، والصحيح أنه لا يجوز تصغير: اللائي، واللوائي، واللّواتي»[(١)].

الدراسة:

من خلال هذا العرض السابق جاء الاختلاف في المسألة على رأيين:

الرأي الأول: هو ظاهر كلام سيبويه[(٢)] أن اللاتِي لا يصغر[(٣)].

الرأي الثاني: رأي الأخفش جواز تصغيرها[(٤)]، فصغَّر: اللاتِي على اللُّوَيْتا، واللُّتيَّات

---

(١) شرح تسهيل الفوائد٢/ ٨٧٣.

(٢) انظر: الكتاب لسيبويه٣/ ٤٧١.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب١/ ٣٩٤، «فإنه قال في اللاتي واللائي: لا يحقران استغناء بجمع التي المحقرة بالألف والتاء، كما في: دِرْهَم ودُرَيْهِمَات، بل المؤنث أولى مما لا يعقل بهذا الجمع». شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٥٨٥.

(٤) «أجاز الأخفش تحقير اللاتي فقال: اللويتا، واللّائي فقال: اللويا، وأجاز غيره تحقير اللائي فقال: اللويا، واللائين فقال: اللويون، وهذا جار على مذهب الأخفش، إذ أجاز تصغير اللائي غير مهموز، وزعم المازني أن تصغير اللاتي: اللتيا، واللائي: الليبا». ارتشاف الضرب١/ ٣٩٤.

«وقد صغرهما الأخفش على لفظها، قياسا لا سماعا، وكان لا يبالي بالقياس في غير المسموع فقال في تصغير اللاتي: اللُّوَيْتَا، بقلب الألف واوا كما في الجمع: أي: اللواتي، وحذفت ياء اللاتي؛ لئلا يجتمع مع ألف العوض خمسة أحرف سوى الياء، وقال في تصغير اللائي: اللُّوَيْئَا، بفتح اللام فيها، وقال المازني: إذا كان لا بد من الحذف فحذف الزائد أولى، يعني الألف التي بعد اللام، فتصغير اللاتي كتصغير التي سواء، قال بعض البصريين: اللُّوَيْتِيَا واللُّوَيْئِيَا، من غير حذف شيء». شرح شافية ابن الحاجب للرضي١/ ٢٨٨ــ٢٨٩.

تصغير اللاتي، واللَّوَيّا[١] في اللّاي ـــ غير مهموز ـــ وأجاز غيره: اللُّوَيّاء في: اللائي.

وقد اختار المرادي[٢] عدم جواز تصغيرها، وهذا مذهب سيبويه، ويتضح ذلك من قوله: «والصحيح أنه لا يجوز تصغير: اللائي واللوائي، واللواتي» .

والجدير بالذكر أن المصنّف[٣] قد أجاز تصغير بعضها، لكنه لم يوافق فيها الأخفش فقال: «وأما اللُّتيَّات فليس تصغير: اللاتي[٤] ـــ كما ذكر المصنف ـــ وإنما هو تصغير: اللُّتَيّا تصغير: اللّاتي» ، وذكر المرادي أن هناك من خالف الأخفش في تصغَّير اللَّوَيّا في اللّاي ـــ غير مهموز فصغَّر اللُّوَيّاء في: اللائي.

فابن عصفور لا يصغر[٥]، وأضاف الشاطبي رأي المازني بقوله: «ومذهب المازني أن تحذف الألف الثانية؛ لأنها زائدة، وحذف الزائد أولى، فيقول في (اللاتي) : اللُتَيَّا»[٦]، وذكر الرضي أن تصغير المبهمات على خلاف الأصل، جُعِلَ عوض الضمة ياء، وأدغم فيها ياء التصغير؛ لئلا يستثقل الياءان[٧]، وابن هشام جعل الاستغناء عن التصغير هو الأصح[٨]، واختار السيوطي مذهب سيبويه وعلل لاختياره بأنه لم يثبت عن العرب، ولا يقتضيه

---

(١) «وفي اللائي اللويا بإدغام ياء التصغير في الياء الأخيرة بعد حذف الهمزة كما في الفارضي». حاشية الخضري على ابن عقيل للعلامة محمد الخضري على شرح المحقق العلامة ابن عقيل على ألفية الامام مالك٢/ ١٦٩. دار إحياء الكتب العربية لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(٢) «والصحيح أنه لا يجوز تصغير اللاتي ولا اللواتي، وهذا مذهب سيبويه». توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٤٤٠.

(٣) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٢٦، دار المأمون للتراث.

(٤) «وأما (اللاتي) فلا يحقر على لفظه؛ لأنه جمع كثرة فيرد إلى الواحد فيقال: (اللَّتَيَّاتُ) فاعرفه». الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ٣/ ٤٠٧.

(٥) «ولا تُصَغَّر اللّائي، ولا اللاتي، ولا اللواتي، استغناء بجمع اللُّتَيَّا عَنْ ذلك». المقرب ومعه مثل المقرب ص (٤٨٦).

(٦) المقاصد الشافية للشاطبي ٧/ ٤١٨.

(٧) عندما قال بعد قول المازني: «وكل ذلك هَوَسٌ وتجاوز عن المسموع بمجرد القياس، ولا يجوز، هذا ما قيل.
وأنا أرى أنه لما كان تصغير المبهمات على خلاف الأصل، كما ذكرنا، جُعِلَ عوض الضمة ياء، وأدغم فيها ياء التصغير، لئلا يستثقل الياءان، ولم يدغم في ياء التصغير لئلا تتحرك ياء التصغير التي لم تجر عادتها بالتحريك، فحصل في تصغير جميع المبهمات ياء مشددة: أُولاهما ياء التصغير، والثانية عوض من الضمة، فاضطر إلى تحريك ياء العوض، فألزم تحريكها بالفتح؛ قصدا الخفة». شرح شافية ابن الحاجب١/ ٢٨٩.

(٨) «واستغنوا بذلك عن تصغير اللّاتي واللّائي على الأصح». أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ٢٩٧.

قياس[١]، وساغ تصغير الإشارة والموصول عند الحملاوي؛ لأنهما يوصفان ويوصف بهما[٢].

ولقد جعل الدكتور حسين عباس الرفايعة هذا التصغير شاذًّا[٣].

والذي يظهر لي عدم تصغير المبهمات؛ لأن التصغير من خواصّ الأسماء المتمكنة.

(١) «ومذهب سيبويه هو الصحيح، لأنه لم يثبت عن العرب، ولا يقتضيه قياس؛ لأن قياس هذه الأسماء ألاَّ تصغر، فمتى صغرت العرب منها شيئًا، وقفنا فيه مع مورد السماع، ولا نتعدّاه». همع الهوامع٣/ ٣٥٣.

(٢) «واللَّتَيَّات جمع اللَّتَيا، يغنى عن تصغير اللائي واللاتي عند سيبويه، وصغَّرهما الأخفش بقلب الألف واوًا، وحذف لامهما وهي الياء الأخيرة.

وتقلب الهمزة في اللائي، فيقال: اللَّويا واللَّويتا، وضم لام اللَّويا واللتيا لغةٌ، كما في التسهيل، خلافًا للحرِيريّ في دُرَّة الغواص. وإنما ساغ تصغير الإشارة والموصول، لأنهما يوصفان ويوصف بهما، والتصغير وصف في المعنى كما سبق». شذا العرف في فن الصرف ص (١٠٥).

(٣) «يُعَدُّ التصغير من خواصّ الأسماء المتمكنة، فلا تُصَغّر المبنّيات، وشَذّ تصغير الذي وفروعه، وذا وفروعه». ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، للدكتور حسين عباس الرفايعة، ص (٢٣٤) جامعة الحسين بن طلال، دار جرير، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ -٢٠٠٦م.

الفصل الثاني

اختياراته في قسم الأفعال

ويشتمل على ستة مباحث:

المبحث الأول: مسألتان متعلقتان بـــ (مضارع الفعل الثلاثي) .

المبحث الثاني: مسائل متعلقة بـــ (معاني صيغ الزوائد) .

المبحث الثالث: مسألة متعلقة بـــ (أوزان الأفعال) .

المبحث الرابع: مسألة في باب التصرف أو عدمه.

المبحث الخامس: مسألة متعلقة بالحذف.

المبحث السادس: مسألة متعلقة بالزيادة.

للمرادي اختيارات في الأفعال، وضّح فيها رأيه، وبين فيها مراده، ولكنها كانت قليلة إذا ما قورنت باختياراته في باب الأسماء، فيمكن تصنيفها على النحو الآتي:

المبحث الأول: مسألتان متعلقتان بـــ (مضارع الفعل الثلاثي) .

المبحث الثاني: مسائل متعلقة بـــ (معاني صيغ الزوائد) .

المبحث الثالث: مسألة في التصرُّف أو عدمه.

المبحث الرابع: مسألة في الحذف.

المبحث الخامس: مسألة في الزيادة.

وفيما يلي عرض تفصيلي لتلك المسائل وهي على النحو الآتي:

المبحث الأول: مسألتان متعلقتان بـــ(مضارع الفعل الثلاثي):

المسألة الأولى : حركة عين مضارِعِ (خاصَمني فخصَمْتُه أَخْصُمُهُ) :

اتفق العلماء على ضم عين (خاصَمني فخصَمْتُه أَخْصُمُهُ) ومنهم من يجيز الفتح، ولكنهم اختلفوا في كسر عين المضارع، وفي هذه المسألة قال المرادي:

«فتقول: فاهمَني فَفَهَمْتُهُ أَفْهُمُهُ، وفاقهني فَفَقَهْتُهُ أَفْقُهُهُ، وأجاز الكسائي فتح عين مضارِعِ هذا النوع قياسًا، وحكى الجوهري: واضَأَني فَوَضَأْتُهُ أَوْضَؤُهُ - بالفتح، قال: (وذلك بسبب الحرف الحلْقيّ) وروى غيرُهُ: شاعَرني فشَعَرْتُه أشْعَرُهُ وفاخرني فَفَخَرْتُهُ أَفخَرُهُ، ورواية أبي زيد - بالضّمّ - وشذّ لفظ فجاء بالكسر لا بالضمّ وهو: خاصَمني فخصَمْتُه أَخْصِمُهُ، ولا يجيز البصريون إلاّ: أَخْصُمُهُ - بالضم -»[(١)].

الدراسة:

نلاحظ أن المرادي سكت عن فتح عين المضارِعِ كما في: فاهمَني فَفَهَمْتُهُ أَفْهَمُهُ، والذي أجازه الكسائي[(٢)] ومثل له الجوهري[(٣)] بقوله[(٤)]: «واضَأَني فَوَضَأْتُهُ أَوْضَؤُهُ - بالفتح» ، وروى غيرُهُ: شاعَرني فشَعَرْتُه أشْعَرُهُ وفاخرني فَفَخَرْتُهُ أَفخَرُهُ.

وذكر أن رواية[(٥)] أبي زيد[(٦)] - بالضّمّ.

---

(١) شرح تسهيل الفوائد ١/ ٢٥٨.

(٢) هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الكسائي بن عثمان الإمام، أخذ عن الرؤاسي، مات سنة تسع وثمانين ومائة، وقال محمد بن عبد الملك: توفي الكسائي سنة ثلاث وتسعين. انظر: طبقات النحويين ص (١٢٧ــ ١٢٨ــ١٢٩ــ١٣٠). بغية الوعاة٢/ ١٦٢ــ١٦٣ــ ١٦٤، النحو والنحاة ص (٧٤ــ ٧٥ــ٧٦ ــ ٧٧ــ٧٨).

(٣) هو إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ صاحب الصحاح الإمام أبو نصر الفاربيّ، قيل: إنه مات سنة ست وتسعين وثلاثمائة، وقيل: سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة، وقيل: في حدُود الأربعمائة. انظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١/ ٤٤٦.

(٤) تاج اللغة وصحاح العربية (وضأ) ١/ ٨١.

(٥) انظر: النوادر في اللغة لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري، تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد ص (٥٥٧)، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة ١٩٨١م. «ورواية أبي ذَرّ بالضمّ». همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٣/ ٢٧١.

(٦) هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن قيس بن زيد ابن النعمان بن مالك بن ثعلبة بن كعب بن الخزرج أبو زيد =

والجدير بالذكر أن المرادي ذكر أن هناك من يكسر عين المضارِع، وقد كانوا على مذهبين:

المذهب الأول: يجيز كسر عين المضارع فيقول: «خاصَمني فخصَمْتُه أَخْصِمُهُ»[(١)].

المذهب الثاني: مذهب البصريين الذين لا يجيزون إلاّ: أَخْصُمُهُ – بالضم[(٢)] –.

وقد ردَّ المرادي المذهب الأول بقوله: «وشذّ لفظٌ فجاء بالكسر لا بالضمّ» .

وذكر الجوهري أَخْصِمُهُ بالكسر، لا بالضم، شاذًّا. ومنه قرأ حمزة[(٣)]، وهي أيضًا شاذة عند الزبيدي[(٤)]، والسيوطي[(٥)].

وترى الباحثة أن اختيار المرادي ضم مضارع (أَخْصُمُهُ) هو الأفضل والذي وافق فيه مذهب البصريين.

المسألة الثانية : حمْل : (يَذْهَبُ) على : (يَعْلَمُ) :

قرأ الجمهور ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] بفتح النون وضم الباء، وقرأها زيد بن علي،

الأنصاري؛ روى عن أبي عمرو بن العلاء، ورؤبة بن العجاج، وعمرو بن عبيد، وأبي حاتم السجستاني، وأبي عبيد القاسم بن سلام، وعمر بن شبة، وطائفة، توفي سنة خمس عشرة ومائتين. وقيل أربع عشرة، وقيل: ست عشرة، عن ثلاث وتسعين سنة. انظر: بغية الوعاء١/ ٥٨٢-٥٨٣.

(١) «صاحب الْعين: الخُصومة – الجدَل وَقد خاصَمته فخصمْته أخصِمه خصْمًا – غلبته بالحجّة واختصم الْقَوْم – تخاصموا». المخصص لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق خليل إبراهيم جفال، ٣/ ٤٠٧، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٦٨، الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي ٣/ ١١٩، مؤسسة الرسالة ـــ لبنان ـــ بيروت. اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر لأحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي ثم البيري، تحقيق عبد الله حامد النمري ص (٤٧ ـــ ٤٨) رسالة ماجستير ـــ بكلية الشريعة، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

(٣) «وخاصَمْتُ فلانًا فَخَصَمْتُهُ أَخْصِمُهُ بالكسر، ولا يقال بالضم، وهو شاذٌّ. ومنه قرأ حمزة: ﴿تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾[يس: ٤٩]، لأن ما كان من قولك: فاعلته ففعلته، فإن يفعل منه يرد إلى الضم إذا لم يكن فيه حرف من حروف الحلق من أي باب كان من الصحيح». الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ٥/ ١٩١٢ ـــ ١٩١٣، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

(٤) «خاصَمْتُه فَخَصَمْتُه فأَنا أَخْصِمُه فإِن مُضَارِعَه جَاءَ بالكَسْرِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَهُوَ شَاذٌّ». تاج العروس ٣/ ٢٥٣.

(٥) «وشذّ الكسر في قولهم: خاصمني فخصمته أخصِمه (بكسر الصاد) ولا يجيز البصريون فيه إلا الضم». المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢/ ٣٠.

ويحيى بن وثاب وعبيد بن عمير بكسر النون، وفي هذه المسألة قال المرادي:

«وجْه حمْل: يَذْهَبُ على: يَعْلَمُ أَنه أشبهه في فتح عين مضارعه وإن كان الماضي مختلفًا، وأشذّ من هذا قراءة زيد بن علي، ويحيى بن وثّاب وعبيد بن عمير: ﴿إِيّاكَ نِعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] – بكسر النون – وماضيه – بفتح العين – ومضارعه – بضمّها –»[(١)].

الدراسة:

نلحظ أن المرادي وجَّه حمْل: يَذْهَبُ على: يَعْلَمُ بقوله: «وجْه حمْل: يَذْهَبُ على: يَعْلَمُ أَنه أشبهه في فتح عين مضارعه وإن كان الماضي مختلفًا» .

والجدير بالذكر أن من حكم المرادي على القراءة التي تلي القول السابق بـــ (أشذ) ، كأنه حكم على هذا التوجيه بالشاذ ويتضح ذلك من قوله: «وأشذّ من هذا قراءة زيد بن علي ويحيى بن وثّاب وعبيد بن عمير ﴿إِيّاكَ نِعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] .

﴿إِيّاكَ نِعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] .

في هذه الآية قراءتان:

القراءة الأولى: قراءة[(٢)] زيد[(٣)] بن علي ويحيى[(٤)] بن وثّاب وعبيد[(٥)] بن عمير – بكسر النون[(٦)] – وماضيه – بفتح العين – ومضارعه – بضمّها –.

---

(١) شرح تسهيل الفوائد١/ ٢٦٠ــ٢٦١.

(٢) انظر: البحر المحيط ١/ ٢٣، مسائل التصريف في البحر المحيط ١/ ٢٩٧.

(٣) هو زيد بن علي بن حُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أبي طَالِبِ بْنِ عبد المطلب، وَقُتِلَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ. رَحِمَهُ اللَّهُ. يَوْمَ الاثْنَيْنِ لِلَيْلَتَيْنِ خَلَتَا مِنْ صَفَرٍ سَنَةَ عِشْرِينَ وَمِائَةٍ. وَيُقَالُ: اثْنَتَيْنِ وَعِشْرِينَ وَمِائَةٍ انظر: الطبقات الكبرى لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منبع الهاشمي بالولاء البصري البغدادي المعروف بابن سعد، تحقيق محمد عبد القادر عطا ٥/ ٢٥٠ ــ٢٥١ دار الكتب العلمية ــ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ــ ١٩٩٠م.

(٤) هو يحيى بن وثاب الأسدي مولاهم الكوفي، كان مقرئ أهل الكوفة في زمانه، توفي سنة ١٠٣هـ، انظر: غاية النهاية في طبقات القراء٢/ ٣٨٠.

(٥) هو عبيد بن عمير بن قتادة، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، توفي سنة ٧٤هـ، انظر: غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٤٩٦.

(٦) «قرأ يحيى بن وثّاب والأعمش نَسْتَعِينُ بكسر النون وهذه لغة تميم وأسد وقيس وربيعة، فعل ذلك ليدلّ على أنه من استعون يستعين والأصل في «نستعين» نستعون قلبت حركة الواو على العين فلما انكسر ما قبل الواو صارت ياء والمصدر استعانة والأصل استعوان نقلت حركة الواو إلى العين فلما انفتح ما قبل الواو صارت ألفا، ولا يلتقي =

القراءة الثانية: قراءة الجمهور فتح النون.

حكم المرادي على القراءة الأولى بالشذوذ بقوله: «وأشذّ من هذا قراءة زيد بن علي، ويحيى بن وثّاب وعبيد بن عمير: ﴿إِيّاكَ نِعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] - بكسر النون - وماضيه - بفتح العين - ومضارعه - بضمّها -» .

وذكر محمد علي الصابوني أن زيد بن علي قرأ: ﴿نعبِد﴾ [الفاتحة: ٥] بكسر النون[1].

وأرى أن قراءة الجمهور بفتح النون في ﴿نَعْبُدُ﴾ والتي اختارها المرادي هي القراءة السليمة؛ فهي أسهل في النطق، وأيسر من كسر النون وضم الباء، والدين الإسلامي دين يسر.

التحليل العام:

من خلال المسألتين المتعلقتين بـــ (مضارع الفعل الثلاثي) ، نلاحظ أن المرادي اتبع مذهب البصريين في عدم جواز كسر عين المضارع في (أَخْصُمُهُ) ، ويرى شذوذ وجْه حمْل: يَذْهَبُ على يَعْلَمُ، والمرادي يُفيد بأن قراءة زيد بن علي، ويحيى بن وثّاب، وعبيد بن عمير في قوله تعالى: ﴿إِيّاكَ نِعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] قراءة شاذة.

ومن الملاحظ أيضًا أنه غلبًا لم ينسب الأقوال إلى أصحابها.

ساكنان فحذفت الألف الثانية، لأنها زائدة وقيل: الأولى لأن الثانية لمعنى ولزمت الهاء عوضا». إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي، تعليق عبد المنعم خليل إبراهيم ومحمد علي بيضون ١/ ٢٠، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

(١) «قرأ الجمهور: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] بضم الباء، وقرأ زيد بن علي ﴿نعبِد﴾ بكسر الباء، وقرأ الحسن وأبو المتوكل ﴿إياك يُعبد﴾ بضم الياء وفتح الباء». روائع البيان تفسير آيات الأحكام، لمحمد علي الصابوني ١/ ٤٥، مكتبة الغزالي ـــ دمشق، مؤسسة مناهل العرفان ـــ بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ ـــ ١٩٨٠م.

المبحث الثاني: مسائل متعلقة بـــ(معاني صيغ الزوائد):

المسألة الأولى : مسألة صيغة (أَفْعَل) مطاوع فَعَلَ:

من معاني صيغة (أَفْعَل) أنه يُطاوِعُ: فَعَلَ، وقد ذكره كثير من العلماء ولكن سيبويه لم يذكره، وفي هذه المسألة قال المرادي:

«ولم يذكر سيبويه كون: أَفْعَلَ يُطاوِعُ: فَعَلَ – وهو غريب – وذكره ابن جني، ومنه: نَسَلْتُ رِيشَ الطائر فَأَنْسَل، ونزفتُ ومَرَيْتُ الناقَةَ: مَسَحْتُ على ضَرْعِها فَأَمْرَتْ، إذا دَرَّ لبَنُها»[(١)].

الدراسة:

من خلال القول السابق يتبين أن الخلاف على رأيين:

الرأي الأول: لم يذكر سيبويه[(٢)] أن أَفْعَلَ يُطاوِعُ: فَعَلَ[(٣)].

الرأي الثاني: ذكر[(٤)] ابن جني[(٥)] أن أَفْعَلَ يُطاوِعُ: فَعَلَ[(٦)].

وقد اختار المرادي رأي ابن جني، وذلك عندما وصف عدم ذكر سيبويه مجيء (أَفْعَلَ مطاوع فَعَلَ) بأنه غريب ويتبين ذلك من قوله: «ولم يذكر سيبويه كون: أَفْعَلَ يُطاوِعُ: فَعَلَ – وهو غريب –» .

وأَفْعَلَ يُطاوِعُ: فَعَلَ عند الزمخشري من الغرائب والشواذ[(٧)] كذلك.

---

(١) شرح تسهيل الفوائد١/ ٢٦٤.

(٢) سيبويه هو عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، ويقال: أبو الحسن، أصله فارسي وهذا لقبه ويعني بالفارسية (رائحة التفاح)، إمام البصريين أخذ عن الخليل ويونس، وأبي الخطاب الأخفش، وعيسى بن عمر، توفي وهو ابن ثلاثين سنة ثمانين ومائة. انظر: طبقات النحويين ص (٦٦ــ٦٧ــ ٦٨ــ ٦٩ــ ٧٠ ــ ٧١ ــ ٧٢)، النحو والنحاة المدارس والخصائص ص (١٨ــ ١٩ــ ٢٠).

(٣) شرح شافية ابن الحاجب للرضي، ١/ ٨٨.

(٤) «وهي همزة أفعل، وذلك نحو: أنزلته ونزلت به، وأدخلته ودخلت به، وأخرجته وخرجت به». الخصائص لابن جني ١/ ١٠٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.

(٥) هو: عثمان بن جني، علمه بالتصريف أقوى وأكمل من علمه بالنحو، مات سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة. انظر: بغية الوعاة ٢/ ١٣٢، النحو والنحاة المدارس والخصائص ص (١٣٠ ــ١٣١ــ١٣٢ ــ١٣٣ــ١٣٤ــ١٣٥ ــ١٣٦).

(٦) مسائل التصريف في البحر المحيط ١/ ٣٣٩.

(٧) انظر: الكشاف عن حقائق التنــزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزّمخشري ٣/ ١٢٤، دار المعرفة، بيروت. د. ت.

المسألة الثانية : صيغة (انْفَعَلَ) أو (افتَعَلَ) الذي بمعناه مطاوع لـــ: فَعَلَ إذا كان لا يدلّ على معاينة وتأثير:

إنَّ الكثير في مطاوعة (انْفَعَلَ) أن يكون في العلاج، ومن غير الغالب مجئه من غير العلاج مثل (انبصر) ، وفي هذه المسألة قال المرادي:

«مثال مطاوعة: فَعَلَ علاجًا: انصرَفَ وانكشَفَ وانقسَمَ، فلو لم يدلّ على معاينة وتأثير كعَرَف، وجَهِلَ، وسَمِعَ، ورَأَى، لم يَجُزْ أنْ يصاغ منه: انْفَعَلَ ولا: افتَعَلَ الذي بمعناه؛ لذلك كان قولهم: انْبَصَرَ خطأ»[(١)].

الدراسة:

نلاحظ أن المرادي ذكر أن الخلاف في المسألة جاء على قولين:

القول الأول: يَجُوز أنْ يصاغ منها على انْفَعَلَ، وافتَعَلَ الذي بمعناه.

القول الثاني: لم يَجُزْ أنْ يصاغ منها على انْفَعَلَ، ولا: افتَعَلَ الذي بمعناه.

والجدير بالذكر أن المرادي قد اختار القول الثاني، ويتضح ذلك في قوله: «فلو لم يدلّ على معاينة وتأثير كعَرَف، وجَهِلَ، وسَمِعَ، ورَأَى، لم يَجُزْ أنْ يصاغ منه: انْفَعَلَ ولا: افتَعَلَ الذي بمعناه؛ لذلك كان قولهم: انْبَصَرَ خطأ» .

وقيل في المسألة ثلاثة آراء:

الرأي الأول: أنَّ مطاوعة (انفعل) فعل غير العلاجي خطأ[(٢)]؛ لأنَّ المطاوعة هي قبول الأثر الناشئ من تعليق الفعل المتعدي بمفعول فيما يظهر ويحسُّ كالقطع والكسر والفتح، وانْبَصَرَ، وانعدم من غير المحسوس.

الرأي الثاني: أنه غير جيد.

الرأي الثالث: أنه ضعيف.

---

(١) شرح تسهيل الفوائد١/ ٢٦٩.

(٢) وقَولُ المُتَكَلِّمين: (وُجِدَ) الشَّيءُ (فانْعَدَمَ) مِنْ لَحْنِ العَامَّة، وَوَجَّهُوه بأَنَّ الفعلَ مُطاوِعُ فَعِلَ، وَقد جَاءَ مُطــاوِع أَفعلَ، كَأَسْقَفْتُه فانْسَقَفَ، وأَزْعَجْتُه فانْزَعَج قَليلًا، ويُخَصُّ بالعلاجِ والتَّأْثير، فَلَا يُقالُ: عَلِمْتُه فانْعَلَمَ، وَلَا عَدمْتُه فانْعَدَمَ، وقالَ ابنُ الكَمال فِي شَرْحِ الهِدَاية: فإنَّ عَدمْتُه بِمَعْنى لم أَجِدْه، وحَقِيقَتُه تَعودُ لِقَوْلك: مَاتَ، وَلَا مُطَاوِعَ لَهُ، وَكَذَا أَعْدَمْتُ؛ إذْ لَا إحداثَ فِعْل فِيهِ وَفِي المُفَصَّل للزَّمَخْشَرِي: وَلَا يَقَع أَي: انْفَعَل حَيثُ لَا عِلاجَ وَلَا تَأْثِيرَ، ولِذَا كَانَ قَولُهم: انْعَدَم خَطًا. تاج العروس ٣٣/ ٧٣، شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٦٠.

وسيبويه لم يشترط في (انفعل) العلاج والتأثير، بدليل تمثيله له بالعلاج وغير العلاج، قال في الكتاب[١]: «هذا باب ما طاوع الذي فعله على (فَعَل) ، وهو يكون على (انفعل) (وافتعل) ، وذلك قولك: كسرته فانكسر...وبعضهم يقول: غممتُه فاغتمَّ، (وانغمّ) عربية.

ومعنى قوله (عربية) : أنه لا وجه للخطأ فيها، (وانغمّ) من غير المحسوس فما المانع من قياس انعدم، وانبصر على انغمّ، الذي صححه سيبويه.

والظاهر أن الكثير في مطاوعة (انفعل) أن يكون في العلاج، ومن غير الغالب مجيئه من غير العلاج مثل (انبصر) ، واللغة فيها الاستعمال الكثير والاستعمال القليل.

المسألة الثالثة : صيغة (استَفْعَلَ) للإغناء عن المجرد:

صيغة (استَفْعَلَ) لها عدة معانٍ، ومن معانيها الإغناء عن المجرد، ومثل لها بأمثلة، ففي هذه المسألة قال المرادي:

«والإغناء عن المجرد استعانَ بمعنى: حَلَقَ عانتَهُ، واستَنْكَفَ، ومثّلَ المصنف هذا النوع باستَحْيا – وليس كذلك – بل سُمِعَ فيه: حَيِيَ، فهو للمجرّد، وقد ذكر المصنف في شرحه لباب التعجُّب سماع: حَيِيَ»[٢].

الدراسة:

نلاحظ في هذه المسألة أن الخلاف جاء على رأيين:

الرأي الأول: مثّلَ المصنف[٣] في الإغناء عن المجرد باستَحْيا[٤].

الرأي الثاني: أصحابه هم الذين لا يرون التمثيل عن الإغناء عن المجرد باستَحْيا. فبهذا ردَّ المرادي رأي المصنف بقوله: «ومثّلَ المصنف هذا النوع باستَحْيا – وليس كذلك – بل سُمِعَ فيه: حَيِيَ، فهو للمجرّد» .

والجدير بالذكر أنه ذكر أن المصنف[٥] ذكر: حَيِيَ في باب التعجب، وهذا يدل على

---

(١) انظر: الكتاب٤/ ٦٥.

(٢) شرح تسهيل الفوائد١/ ٢٧٢.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٥٩.

(٤) انظر: البحر المحيط ١/ ٢٣، ١٢٠، مسائل التصريف في البحر المحيط ١/ ٤١٨، «(والإغناء عنه) كاستحيا واستأثر». همع الهوامع ٣/ ٢٦٩.

(٥) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٩.

ربط المرادي بين آراء المصنف في جميع أبواب شرح التسهيل، ويتضح ذلك من قوله: «وقد ذكر المصنف في شرحه لباب التعجُّب سماع: حَيِيَ» .

وعند الزمخشري أن استحيا ليس مغنيًا عن المجرد، بل هو موافق المجرد[١].

ويظهر لي أن استَحْيا ليست من الإغناء عن المجرد كما ذكر المرادي؛ لأنه سُمِعَ فيها: حَيِيَ.

المسألة الرابعة : مسألة (احْوَوَى) :

العرب قالوا: احْوَوَى واحواوى في الألوان، وفي ذلك قال المرادي:

«وقالوا: احْوَوَى، وفيه شذوذ من جهة الاعتلال»[٢].

الدراسة:

من خلال القول السابق نلحظ أن الخلاف في احْوَوَى[٣] على قولين:

القول الأول: قالوا: احْوَوَى[٤].

القول الثاني: قالوا: احواوى.

والجدير بالذكر أن المرادي ردَّ القول الأول بقوله: «وفيه شذوذ من جهة الاعتلال»

وذكر الأصمعي لغة ثالثة حُوَّة من حَوِيَ الفَرَسُ يَحْوِي[٥]. أما الكوفيون[٦]. فهم يصححون ويدغمون ولا يعلون.

وترى الباحثة شذوذ احْوَوَى من جهة الاعتلال كما قال المرادي؛ فوجه الشذوذ أن

---

(١) انظر: الكشاف ١/ ٥٤.

(٢) شرح تسهيل الفوائد١/ ٢٧٣.

(٣) «أسود مائلًا إلى الخُضْرَة» (حوا). لسان العرب ١٨/ ٢٢٥.

(٤) «قد احْوَوى الفرس يحووي احوواء. قال: وبعض العرب يقول: احواوى يحواوى احويواء. وحكى الأصمعي احووى». الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٦/ ٢٣٢٢.

(٥) «ونَصّ الأصْمعيّ فِي كتاب الفرسِ: وبعضُهم يقولُ: حَوِيَ الفَرَسُ يَحْوِي حُوَّة؛ قالَ: (و) بعضُ العَرَب يقولُ: (احْواوَى) يَحْواوي احْوِيواءً؛ قالَ: (و) يقالُ: (احْوَوَى) يَحْوَوِي احْوِوَاءً، فَهَذِه لُغاتٌ ثَلاثَ ذَكَرهنَّ الأَصمعيُّ فِي كتابِ الفرسِ ونَقَلَهُنَّ الجَوهرِيُّ». تاج العروس ٣٧/ ٤٩٥.

(٦) «واحْوَاوَت الأَرْض: اخضرت. قَالَ ابْن جني: وتقديرها افعالَّتْ كاحمارَّت. والكوفيون يصححون ويدغمون وَلَا يعلون، فَيَقُولُونَ: احواوَّت الأَرْض واحوَوَّتْ، وَالدَّلِيل على فَسَاد مَذْهَبهم قَول الْعَرَب: احوَوَى، على مِثَال ارعَوَى وَلم يَقُولُوا: احَووَّ». المحكم والمحيط الأعظم ٣/ ٤٠٢.

الأصل أحوَوَّ كاسودَّ واحمرّ لأنها ألون، فادغمت اللام الأولى في اللام الثانية، لكن العرب فكّوا الإدغام فتحركت الواو الأخيرة وهي اللام الثانية وانفتح ما قبلها وهي اللام الأولى فقلبت اللام الأخيرة ألفًا.

المسألة الخامسة : افْعَنْلَى (اسلَنْقَى) من حيث التعدية :

اختلف في بناء (افْعَنْلَى) من حيث كونه يتعدَّى أو لا يتعدى، وفي هذه المسألة قال المرادي:

«مثال افْعَنْلَى: اسلَنْقَى، ومذهب سيبويه أنَّ هذا البناء لا يتعدَّى. وزعم أبو عبيد، وأبو الفتح أنه قد يجيء متعدِّيًا، نحو: اغْرَنْدَى واسْرَنْدَى، قال الراجز:

قَــدْ جَعَــلَ النُّعــاسُ يَغْرَنْــدِيني
ادفَعُــــهُ عــــني ويَــــسْرَندِيني

ولم يُسْمَعْ متعدّيًا إلاّ في هذا الرجز، قال الزبيدي: (أَحسَبُ البيتينِ مصنوعينِ) والاسرنداءُ والاغْرِنداءُ واحدٌ، وهو: الاعتلاء، واقْعَنْسَسَ، واسْحَنْكَكَ، وإلحاقُ ما سواهما به نادر، قال المصنف: (كاحْبَنْطَأَ، واحْوَنْصَلَ) ، قيل: أمّا: احْبَنْطَأ فالمعروف فيه: افْعَنْلَى كاحْرَنْبَى، فيحتمل أن تكون الهمزة بدلاً من ألف الإلحاق، فليس وزنه: افْعَنْلَلَ، وأمّا: احْوَنْصَلَ فلم ينقله أحد إلاّ صاحب كتاب العين[١]، فلا يلتفَتُ إليه»[٢].

الدراسة:

جاء الخلاف في بناء (افْعَنْلَى) على مذهبين:

المذهب الأول: مذهب سيبويه[٣] أنَّ هذا البناء لا يتعدَّى[٤].

---

(١) هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، صاحب العربية والعروض، عمل أول كتاب العين المعروف المشهور الذي به يتهيأ ضبط اللغة، وهو أستاذ سيبويه، توفى سنة سبعين ومائة. وقالوا: سنة خمس وسبعين، وهو ابن أربع وسبعين سنة. انظر: طبقات النحويين ص (٤٧ــ ٤٨ ــ٤٩ ــ٥٠ــ٥١)، بغية الوعاة١/ ٥٥٧ ــ ٥٥٨ ــ ٥٥٩ ــ ٥٦٠، النحو والنحاة ص (١٧ ــ١٨ ــ١٩ ــ٢٠).

(٢) شرح تسهيل الفوائد ١/ ٢٧٧.

(٣) كتاب سيبويه٤/ ٢٨٦ــ٢٨٧.

(٤) «قالَ علماءُ الصَّرف: هُوَ من بَاب اسْلَنْقَى، ومذهَبُ سِيبَوَيْهِ أَنَّه لَا يتَعَدَّى. وخالَفه أَبو عُبَيدٍ وأَبو الفتْحِ، وأَنشدُوا البيتَ. وَقَالَ الزُّبَيْدِيّ: هُوَ مصنوعٌ وأَثبتَه ابنُ دُرَيْدٍ وغيرُه». تاج العروس ٨/ ٤٦٧.

المذهب الثاني: ما ذهب إليه أبو عبيد[١] وأبو الفتح[٢] أنه قد يجيء متعدِّيًا، نحو: اغْرَنْدَى واسْرَنْدَى، واستشهدا بقول الراجز[٣]:

قَــدْ جَعَــلَ النُّعــاسُ يَغْرَنْــدِيني
ادفَعُــــهُ عــــني ويَــــسْرَندِيني

والجدير بالذكر أن المرادي اختار مذهب سيبويه، وذلك عندما ذكر أنه لم يُسْمَعْ متعدّيًا إلاّ في هذا الرجز، وكذلك صرح لرده بقوله: «وإلحاقُ ما سواهما به نادر» .

وذكر قول الزبيدي[٤] في ذلك، بقوله: «قال الزبيدي: (أَحسَبُ البيتينِ مصنوعين)[٥] وقد فسر معنى: (الاسرنداءُ والاغْرِنداءُ) بأن معناهما واحدٌ، وهو: الاعتلاء، واقْعَنْسَسَ واسْحَنْكَكَ[٦]، وإلحاقُ ما سواهما به نادر» .

الخلاف في (احْبَنْطَأَ[٧]، واحْوَنْصَل)[٨]:

وذكر قول المصنف بقوله: «قال المصنف: (كاحْبَنْطَأَ، واحْوَنْصَلَ)» .

---

(١) هو القاسم بن سلاّم الخزاعي، له: الغريب المصنف وغريب الحديث، توفي سنة ٢٢٣ أو ٢٢٤هـ. انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٦٧م.

(٢) المنصف لابن جني، ص (١٠١ ــ ٤٠٢).

(٣) البيتان من الرجز لم يُنْسبا إلى قائل، الخصائص لابن جني، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي٢/ ٥٠، مكتبة عباس أحمد الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م، المنصف لابن جني شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ١/ ٨٦، الممتع في التصريف لابن عصفور ١/ ١٨٥، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبي محمد جمال الدين ابن هشام، تحقيق مازن المبارك ومحمد على حمد الله١/ ٦٧٥، الطبعة السادسة، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.

(٤) هو أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي النحوي من أئمة اللغة العربية، توفي سنة ٣٧٩هـ. انظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة لعليّ بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٠ ــ ١٩٥٥م.

(٥) الممتع في التصريف١/ ١٨٥.

(٦) «اسحنكك: اسْحَنْكَكَ اللّيلُ، إذا اشتدّت ظلمته». العين ٣/ ٣٣٩، «اسْحَنْكَكَ الليلُ: أظْلَمَ». القاموس المحيط ص (٩٤٢)، تاج العروس٢٧/ ١٩٥.

(٧) «أبو زيد: احبنطأ الرجل، إذا انتفخ جوفه». الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ١/ ٤٤، تاج العروس١/ ١٨٦.

(٨) «احوَنْصَلَ الطَيْرُ: إذا ثَنَى عُنُقَه وأخرَجَ [حوصلته]». العين ٣/ ١١٧.

وذكر أن هذين المثالين على قولين:

القول الأول: قول المصنف: (كاحْبَنْطَأَ، واحْوَنْصَل) ، ونقل صاحب كتاب العين (احْوَنْصَلَ) .

القول الثاني: قيل: أمّا: احْبَنْطَأ فالمعروف فيه: افْعَنْلَى كاحْرَنْبَى، فيحتمل أن تكون الهمزة بدلاً من ألف الإلحاق، فليس وزنه: افْعَنْلَلَ، وأمّا: احْوَنْصَلَ فلم ينقله أحد إلاّ صاحب كتاب العين[١].

والجدير بالذكر أن المرادي اختار القول الثاني ورد قول صاحب كتاب العين، ويتضح ذلك من قوله: «فيحتمل أن تكون الهمزة بدلاً من ألف الإلحاق، فليس وزنه: افْعَنْلَلَ، وأمّا: احْوَنْصَلَ فلم ينقله أحد[٢] إلاّ صاحب كتاب العين، فلا يلتفَتُ إليه» .

وذكر ابن عصفور[٣] أنه لا يتعدَّي، ولقد ذكر الرضي أنهما متعديان في الظاهر[٤].

ويظهر لي أن (اسلَنْقَى) بناء لا يتعدَّى كما ذكر المرادي، وأن إلحاق (احْبَنْطَأَ، واحْوَنْصَلَ نادر.

التحليل العام للمسائل المتعلقة بـــ(معاني صيغ الزيادة):

من خلال دراستي المسائل المتعلقة بـــ (معاني صيغ الزيادة) لاحظت أن المرادي وافق ابن جني، عندما وصف عدم ذكر سيبويه مجيء (أَفْعَلَ مطاوع لفَعَلَ) بأنه غريب.

---

(١) العين ٣/ ١١٧.

(٢) «واحْوَنْصَلَ الطائرُ: إذا ثَنَى عُنُقَه وأَخْرَج حَوْصَلَتَه هَكَذَا هُوَ نَصُّ العَيْن، وتَبِعَه مَن بعدَه. قَالَ الصاغانيُّ: وَقد ردَّه بعضُ الحُذّاق من أهلِ التّصريف، والقَولُ مَا قالَت حَذام. وَنقل شيخُنا عَن الزبَيدِيّ فِي مُستَدْرَك العَين، فقالَ: احْوَنْصَلَ: مُنكَرَةٌ، وَلَا أعلَمُ شَيئًا عَليّ مِثال: افْوَنْعَل من الأَفْعال». تاج العروس ٢٨/ ٣٠٤. دار الهداية.

(٣) انظر: الممتع في التصريف ١/ ١٨٦.

(٤) «إنِّي أَرَى النّعَاسَ يَغْرَنْدَيني * أَطْرُدُهُ عني ويسرنديني على أن هذين الفعلين قد جاءا متعديين في الظاهر، والأصل يغرندي علي، ويسرندي علي، أي يغلب ويتسلط، وحمل ابن هشام في المغنى تعديهما على الشذوذ، وقال: ولا ثالث لهما، وقال ابن جني في شرح تصريف المازني: افعليت على ضربين: متعد وغير متعد، فالمتعدى نحو قول الراجز:

قد جعل النعاس يغرنديني أدفعه عني ويسرنديني

وغير المتعدى نحو قولهم: احرنبى الديك، انتهى. وتبعه السخاوي في سفر السعادة فقال: السرندى هو الجريء الشديد، ومنه قولهم: اسرنداه، إذا ركبه...». شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي ٤/ ٤٧ ــ ٤٨.

ومنع أن يصاغ على (انْفَعَلَ وافتَعَلَ) إذا كان لا يدلّ على معاينة وتأثير، ولقد ردَّ تمثيل المصنف بالإغناء عن المجرد بـــ (استَحْيا) معتمدًا باختياره على السماع، ولقد أشار أن المصنف في شرحه لباب التعجُّب ذكر سماع: حَيِيَ.

وردَّ (احْوَوَى) ؛ لأن فيها شذوذًا من جهة الاعتلال.

ومنع تعدية بناء افْعَنْلَى (اسلَنْقَى) موافقًا بذلك مذهب سيبويه، ونجده ذكر ما استشهد به الرأي المخالف في هذه المسألة، وردّه معتمدًا على عدم السماع.

المبحث الثالث: مسألة متعلقة بـــ(أوزان الأفعال):

مسألة وزن الفعل افْعَلَلَّ ، نحو (اقشَعَرَّ، واسبَكَرَّ، واطمأَنَّ) :

اختلف في وزن بناء (افْعَلَلَّ) من حيث كونه بناءً مختصرًا أوملحقًا باحْرَنْجَمَ، ففي هذه المسألة قال المرادي:

«افْعَلَلَّ، نحو اقشَعَرَّ، واسبَكَرَّ، واطمأَنَّ بناء مقتضب، وقيل: هو ملحق باحْرَنْجَمَ، ذكر ذلك أبو البقاء العكبري، وعَدَّه ابن الحاجب من الملحَق، ويدلّ على كونه ملحقًا باحرنجمَ مجيء مصدره كمصدره، فتقول: اقشعْرارًا، كما تقول: احرنجامًا، ومثال مطاوعته: فَعْلَلَ: طَأْمنْتُهُ فاطْمَأَنَّ، وكان أصله: اطْأَمَنَّ، ولكنّه قُلِبَ، وهذا مذهبُ سيبويه؛ لأنَّ المجرّد أصل للمزيد، وقال الجرمي: (في هذه الأصلُ تقديم الميم على الهمزة؛ لأن أكثر تصرُّف الكلمة على ذلك، والكثرة دليلٌ على الأصالة)»[(١)].

الدراسة:

من خلال هذا القول يتضح أن الخلاف في هذه المسألة جاء على رأيين:

الرأي الأول: افْعَلَلَّ[(٢)]، نحو (اقشَعَرَّ، واسبَكَرَّ[(٣)]، واطمأَنَّ) بناء مقتضب.

---

(١) شرح تسهيل الفوائد ١/ ٢٧٨ ــ ٢٧٩.

(٢) «افعنْلَلَ يَفْعَنلِلُ افْعنلالًا: احْرَنجمَ يَحْرنجمُ احْرنْجامًا والمُحْرَنْجمُ المجتمعُ بعضهُ إلى بعض. افْعَلَلَّ: اقْشَعَرَّ يقشعرُّ اقشعرارًا، واطمأَنَّ يطمئنُّ اطمئنَانًا فيجري مجرى: استعدَّ يستعدُّ استعدادًا، وأما قولُهم: الطمأنينةُ والقشعريرةُ فهذا اسمٌ فليسَ بمصدرٍ على الفعلِ، وليسَ في الأربعة ملحقٌ إذْ لَم يكنْ للخمسة بناءٌ تلحقُ به، فذلكَ أَربعةُ أَبنية». الأصول في النحو ٣/ ٢٣١، المفتاح في الصرف لأبي بكَر عبد القاهر بن عبد الرحمنَ بن محمد الفارسي الأصل الجرجاني، حققه: الدكتور علي توفيق الحَمَد ص (٤٦)، مؤسسة الرسالة ــ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م،

المفصل في صنعة الإعراب لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله، المحقق د. علي بوملحم ٣٧٥، مكتبة الهلال ــ بيروت ــ الطبعة الأولى، ١٩٩٣م، «ومن (افْعَنْلَل) على (افْعنْلال)، نحو: احْرَنْجَمَ احْرِنْجَاما. ومن (أفْعَلَلَّ) على (افْعلّال) نحو: اقْشَعَرَّ اقْشعْرارًا». شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين، ١/ ٣٠٨،

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لابن عقيل ٢/ ١٤٩. ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٤/ ٢٧١، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/ ٤٣٩. . جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني ١/ ٢١٤، المكتبة العصرية، صيدا ــ بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون، ١٤١٤هـ ــ ١٩٩٣م.

الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني ١٨٩دار الفكر، بيروت ــ لبنان، ١٤٢٤هـ ــ ٢٠٠٣م.

(٣) «استرسَلَ، وقيل: اعتدَلَ وتَمَّ وبرزَ». لسان العرب (سبكر) ٦/ ٦.

الرأي الثاني: قيل: هو ملحق باحْرَنْجَمَ[١]، وهذا مذهب سيبويه[٢] وأبي البقاء العكبري[٣]، وابن الحاجب[٤]. وقال الجرمي[٥]: «في هذه الأصلُ تقديم الميم على الهمزة؛ لأن أكثر تصرُّف الكلمة على ذلك، والكثرة دليلٌ على الأصالة»[٦].

وجعل المرادي[٧] (اقشَعَرَّ، واسبَكَرَّ، واطمأَنَّ) من الملحق، فرجّح بذلك مذهب سيبويه، وقول أبي البقاء العكبري، وابن الحاجب.

وصرّح لاختياره بالتعليل بالمصدر بقوله: «ويدلّ على كونه ملحقًا باحرنجمَ مجيء مصدره كمصدره، فتقول: اقشعْرارًا، كما تقول: احرنجامًا، ومثال مطاوعته: فَعْلَلَ: طَأْمنْتُهُ فاطْمَأَنَّ، وكان أصله: اطْأَمَنَّ، ولكنّه قُلبَ» .

والظاهر أن افْعَلَلَّ، نحو اقشَعَرَّ، واسبَكَرَّ ملحق باحْرَنْجَمَ كما ذكر المرادي؛ لمجيء مصدره كمصدره.

---

(١) «فأمَّا اقشعرّ واطمأنّ فَهُوَ رُباعي لقَوْلك: القُشَعْرِيرة والطُّمَأْنينة، إلاّ أنّهم ألحقوه باحرنجم فزادوا في أوّله همزةَ الوصل، وأدغموا الْأَخير، فوزنُه الآنَ: افعَلَلّ، وَلَا يمتنعُ أَن تجعلَ هَذَا بِنَاء ثَالثا فِي زَوَائِد الرباعيّ فتكمل بِهِ العدّة عشْرين وَفِي هَذِه الزوائد مَا هُوَ لإلحاق أصلٍ بأصلٍ آخر وسنبيّن معنى الملحَق وحكَمَه». اللباب في علل البناء والإعراب، ٢/ ٢١٨.

(٢) انظر: كتاب سيبويه ٣/ ٤٦٧.

(٣) العكبري هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله النحوي، الضرير، له: التبيان في إعراب القرآن وشرح الإيضاح العضدي، توفي سنة ٦١٦هـ. انظر: إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب ١٦٣ ــ ١٦٤، الطبعة الأولى، شركة الطباعة العربية السعودية ١٩٨٦م، اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٢١٨.

(٤) «(مثل اقشعر جلده واحرنجما تدحرج الصَّخْرَة عِنْدَمَا رمى)» الشافية في علم التصريف، والوافية نظم الشافية ومعها الوافية نظم الشافية للنيساري، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي، تحقيق حسن أحمد العثمان ٢/ ٢٤، المكتبة المكية ــ مكة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ ــ ١٩٩٥م.

وهو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر، ابن يونس الدوني ثم المصري الفقيه المالكي المعروف بابن الحاجب، الملقب جمال الدين؛ كان والده حاجبًا للأمير عز الدين موسك الصلاحي وكان كرديًّا، توفي سنة ست وأربعين وستمائة انظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي ٣/ ٢٤٨ ــ٢٥٠، الناشر دار صادر ــ بيروت، ١٩٠٠م.

(٥) الجرمي هو أبو عمر صالح بن إسحاق البجلي، أخذ عن أبي الحسن الأخفش ويونس، واللغة عن الأصمعي وأبي عبيدة، وحدث عنه المبرد، مات سنة خمس وعشرين ومائتين. انظر: طبقات النحويين٧٤ــ٧٥، بغية الوعاة ٢/ ٨ ــ ٩.

(٦) ولم أقف على قوله إلا في هذا الموضع.

(٧) انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. ٣/ ١٥١٩.

المبحث الرابع: مسألة في باب التصرف أو عدمه:

مسألة الفعل (وَعِمَ) يَعِمُ من حيث التصرف:

عندما عدَّ ابن مالك الأفعال المتصرفة أهمل ذكر (وَعِمَ يَعِمُ) ، ففي هذه المسألة قال المرادي:

«فهذه ثمانية تُكْسَرُ عين مضارعها وجوبًا، فوَمِقَ بمعنى: أَحَبَّ، ووَثِقَ به: قَوِي اعتماده عليه، ووفِقَ، حَسُنَ، وولِيَ: تبعَ الأمر صار حاكمًا عليه، وورِعَ: صار ذا وَرَعٍ، ووري المُخُّ: اكتنـــزَ من السّمن، وأما: وَرِث، ووَرِمَ العضْوُ فمعناهما مفهوم، قيل: ونقص المصنف: وَعِمَ يَعِمُ، وعذره أنه ذكر في الأفعال التي لا تتصرّف: عِمْ صباحًا، وليس كذلك بل هي متصرّفة»[(١)].

الدراسة:

يتضح من خلال قول المرادي السابق أن الاختلاف في المسألة على رأيين:

الرأي الأول: قول المصنف (وَعِمَ يَعِمُ)[(٢)] من الأفعال التي لا تتصرّف[(٣)]، اسقطها المصنف من قوله: «وَمِق، ووَثِقَ، ووَلِيَ، وورِثَ، ووَرِعَ، ووَرِمَ، ووَرِيَ المُخُّ» .

الرأي الثاني: (وَعِمَ يَعِمُ) من الأفعال التي تتصرّف[(٤)]، عِمْ صباحًا[(٥)].

---

(١) شرح تسهيل الفوائد١/ ٢٤٤.

(٢) «قالوا: وجاء وَعِمَ يَعِمُ، بمعنى نعم يَنْعَم، ومنه عِمْ صَبَاحًا، وقيل: هو من انْعِمْ بحذف النون تشبيهًا». شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب للرضي ١/ ١٣٦.
«قوله: (ألا عم صباحًا) قيل: أصل: عِمْ أنعم من نعم ينعم بكسر العين فيهما أي تنعم حذفت الهمزة والنون تخفيفًا على غير قياس، ويصح أن يكون أمرًا من وعم يعم كوعد يعد بمعنى نعم أي تنعم، وكذا يصح الوجهان في قوله يعمن. ويقال: عم بفتح العين، من نعم ينعم، كعلم يعلم أو من وعم يعم كوضع يضع». حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١/ ٢٢٠ لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت ـــ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

(٣) «قَالَ شَيْخُنَا: جَعَلَ ابْنُ مَالك فِي التَّسْهِيلِ وَشَرحه: عمْ صَبَاحًا منَ الأَفْعَال الَّتِي لاَ تَتَصَرَّفُ، وَوَافَقَهُ عَلَى ذلكَ جَمَاعَاتٌ، وَقَالَ شَارِحُهُ البَدْرُ الدَّمَامينيُّ: وَيُقَالُ: عمِي، وَعمَاَ، وَعمُوا، وَعمْنَ، قَالَ الأَعْلَمُ: وَعَمَ! يَعِمُ، وَنَعِمَ يَنْعِمُ، بمَعْنًى، فَثَبَتَ بِذلكَ تَصَرُّفُه». تاج العروس ٣٤/ ٥٧، «وهو ظَرْفٌ غَيْرُ متمكِّن». الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ١/ ٣٨٠.

(٤) وهي متصرفة عند أبي حيان: «قَوْلهمْ عم صباحا كَأَنَّهُ مَحْذُوف من نعم ينعم بالْكَسْر، وَزعم ابْن مَالك فِي التسهيل أَن عم فعل أَمر غير متصرف قَالَ أَبُو حَيَّان لَيْسَ الْأَمر كَمَا زعم بل هُوَ فعل متصرف وَقد حَكَى يُونُس وعمت الدَّار أَعم أَي قلت لَهَا: انعمي قَالَ الْأَصْمَعِي عم فِي كَلَام الْعَرَب أَكثر من انْعمْ». خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون١/ ٦١، الهيئة المصرية العامة للكتاب ومطبعة المدني، دار الرفاعي ومكتبة الخانجي، القاهرة. الطبعتان الأولى والثانية، ١٩٧٤ ـــ ١٩٨٦م.

(٥) «تواطأت العرب في جاهليتها على ألفاظ للتحية فيما بينهم وأخرى لملوكها، منها:

=

وقد خالف المرادي المصنفَ في هذه المسألة، فهو يرى أن (وَعِمَ يَعِمُ) متصرفة، وابن مالك لا يصرفها، وصرّح لاختياره بعدما عرض رأي المصنف في المسألة بقوله: «وليس كذلك بل هي متصرّفة» .

ونجد المرادي لم يوضح سبب اختياره في هذا الموضع.

ابن عصفور جعلها شاذة[1].

وأرى أن (وَعِمَ يَعِمُ) من الأفعال، المتصرفة حيث إنه يقال فيها: عِمِي، وعِمَا، وعِمُوا، وعِمْنَ.

(أنعم صباحًا). (أنعموا صباحًا). ويقال: (عم صباحًا). (أنعم مساءً). (أنعموا مساءً). ويقال: (عم مساءً). بفتح العين وكسرها في جميع الصيغ المذكورة.

ويخصون الملوك بتحايا، منها». معجم المناهي اللفظية وفوائد في الألفاظ، لبكر بن عبد الله أبو زيد بن محمد بن عبد الله بن بكر بن عثمان ابن يحيى بن غيهب بن محمد ٥٥٧، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م. «وَكَانَتْ تَحِيَّةُ الْمُلُوكِ (عِمْ صَبَاحًا) فَجَعَلَ الْإِسْلَامُ التَّحِيَّةَ كَلِمَةَ (السَّلَامُ عَلَيْكُم)، وَهِي جائية من الحنيفية: ﴿قَالُوا۟ سَلَـٰمًا ۖ قَالَ سَلَـٰمٌ﴾ [هود: ٦٩]، وسماها تَحِيَّة الْإِسْلَام». التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي ١٨/ ٣٠٤، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.

(١) «شذَّ من (فَعِلَ) شيء، فجاء مضارعه على (يَفْعِلُ) بكسر العين، نحو: نَعِم يَنعِمُ، وحَسِبَ يَحسِبُ، ووَمِقَ يَمِقُ، ووَرِثَ يَرِثُ، ووَلِيَ يَلِي، ووَرِعَ يَرِعُ، ووَعِمَ يَعِمُ، ووَغِمَ يَغِمُ، ووَحِرَ يَحِرُ، ووَغِرَ صدرُه يَغِرُ، ووَثِقَ يَثِقُ، ووَفِقَ يَفِقُ، ووَرِيَ الزَّندُ يَرِي، ووَطِئَ يَطَأُ، ووَسِعَ يَسَعُ». الممتع الكبير في التصريف، لعلي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي أبي الحسن المعروف بابن عصفور ص: (١٢١)، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م .

«وقد شذَّت ألفاظ، فجاء المضارع منها على (يَفعِل)، فحُذفَت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة...». الممتع الكبير في التصريف ص: (١٢١ــ ٢٨٤).

المبحث الخامس: مسألة متعلقة بالحذف:

مواضع زيادة الميم:

اختلف في ثبوت الميم في: تَمَنْدَلَ وتَمَدْرَعَ تشبيها لهما في تَمَعْدَدَ، وفي ذلك قال المرادي:

«يعني أنَّ الحكْم بزيادة الألف وما ذكر بعدها إذا صحبت أكثر من أصلينِ مشروط بعدم معارضة دليل الأصالة كملازمة ميم: مَعَدَّ في الاشتقاق، فإنها مصدّرة وقد صحبت أكثر من أصلين فكان ينبغي أن يحكم بزيادتها – لِما تقدَّمَ – لكن عارَض ذلك دليل الأصالة وهو ملازمتها في الاشتقاق فيه، قالوا: تَمَعْدَدَ، فوزنه: تَفَعْلَلَ، ومعناه: صار في قبيلة مَعَدٍّ، وقيل: تشبَّه بمعدٍّ في الخشونة، وقال الراجز:

رَبَّيْتُــه حتـــــى إذا تَمَعْـــــدَدا

فثبت أصالتها بذلك، فإنْ قيل: فهلاَّ حُكِمَ بزيادتها وجُعِلَ ثبوتها في: تَمَعْدَدَ كثبوتها في قولهم: تَمَنْدَلَ وتَمَدْرَعَ؟ فالجواب أنَّ باب: تَمَفْعَلَ قليل، والأجود فيما جاء منه حذف الميم، والأفصح: تَندَّلَ وتَدَرَّعَ»[(١)].

الدراسة:

من خلال قول المرادي السابق نجد الخلاف في ثبوت الميم أو حذفها، فاختلف في المسألة على رأيين:

الرأي الأول: ثبوت الميم في تَمَنْدَلَ وتَمَدْرَعَ، كما في تَمَعْدَدَ[(٢)] فوزنه: تَفَعْلَلَ، ومعناه: صار في قبيلة مَعَدٍّ، وقيل: تشبَّه بمعدٍّ في الخشونة، فاستشهد بقول الراجز:

---

(١) شرح تسهيل الفوائد٢/ ٩١٢.

(٢) «من المجاز: تمعدد الصبي: غلظ وصلب وذهبت عنه رطوبة الصبا». أساس البلاغة لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله، تحقيق: محمد باسل عيون السود٢/ ٢١٩، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م. «أما قولهم: (تَمَعْدَدَ) فهو يشاكل – عند أصحاب الرأي (تَمَكَّن) و (تَمَنْدَل) و (تَمَدْرَعَ) و (تَمَغْفَر) وهي (تَمَفْعَلَ) بلا خلاف، فكما توهموا في (مِسْكين) و (مِنْديل) أنهما (فِعْليل) وفي (مِدْرَعَة) أنها (فِعْلَلَة) وفي (مُغْفُور) أنه (فُعْلُول) للزوم الميم في أوائلها، توهموا في (مَعَدّ) أنه (فَعَلّ) فقالوا: تَمَعْدَدَه». تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، عبد الرزاق بن فراج الصاعدي١/ ٥٠٧، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ــ ٢٠٠٢م.

رَبَّيْتُه حتـــــى إذا تَمَعْـــــدَدا[١]

الرأي الثاني: حذف الميم فتصير: تَندَّلَ وتَدَرَّعَ.

وقد اختار المرادي حذف الميم فتصير: تَندَّلَ وتَدَرَّعَ، وساق المسألة على هيئة حوار، ولم ينسب الأقوال لأصحابها، ونلحظ أنه اختار ورجح بلفظين من ألفاظ الترجيح، وهذا يدل على تأكيد هذا الرأي فقال: «فإنْ قيل: فهلاَّ حُكِمَ بزيادتها، وجُعِلَ ثبوتها في: تَمَعْدَدَ كثبوتها في قولهم: تَمَنْدَلَ وتَمَدْرَعَ؟ فالجواب أنَّ باب: تَمَفْعَلَ قليل، والأجود فيما جاء منه حذف الميم، والأفصح: تَندَّلَ وتَدَرَّعَ» .

وهذا الأكثر والأجود عند ابن السراج[٢]، وهو الراجح عند ابن برّيٍّ[٣] وعند السيرافي شاذ ولا يحمل عليه[٤]، والجيد عند ابن جني (تَنَدَّل)[٥]، وعند ابن عصفور الميم زائدة[٦]،

---

(١) البيت كاملا:

ربيته حتى إذا تمعددا كان جزائي بالعصا أن أُجلدا

والرجز للعجاج في ملحق ديوان رؤبة بن العجاج: تحقيق وليم بن الورد ٢/ ٢٨١، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٦٤م، خزانة الأدب ٨/ ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٢، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك٣/ ١٥١٩، شرح شافية ابن الحاجب للرضي الأستراباذي٤/ ٢٨٥.

«ربيته حتى إذا تمعددا وآض نَهْدًا كالحِصَان أجْرَدا»

انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/ ٣٥٧.

(٢) «قد جاءَ حرفان شَاذان لا يقاسُ عليهما قالوا: تَمَدْرَع من المدرعة يَتَمَدْرَعُ تَمَدْرُعًا، وأكثرُهم: تَدَرعَ يتدرعُ تَدرُّعًا وهو القياسُ وهوَ أكثرُهما وأَجودهما وقالوا: تَمَسْكن يتمسكنُ تَمَسْكُنًا للمسكين، وأكثرهُم يقولُ: تَسَكَّنَ تَسكنًا، وهو أَجودهما وهوَ القياسُ وقالَ: تَمَنْدلَ بالمنديلِ يتمندلُ تَمَنْدلًا إذا مسحَ يدَهُ بالمنديلِ، وأكثرهم يقولُ: تَنَدَّلَ يَتَندلُ تَنَدُّلًا، وهوَ أَجودهما فذلكَ اثنا عشرَ بناءً». الأصول في النحو ٣/ ٢٣٠.

(٣) «والراجح ــ فيما يظهر ــ أن (تَمَعْدَدَ) (تَفَعْلَلَ)؛ وذلك لقلة (تَمَفْعَلَ) ونزارته، وكثرة (تَفَعْلَلَ)، والحكم للأغلب، أما (تَمَسْكَنَ) إذا أظهر المسكنة، و (تَمَدْرَعَ) إذا لبس المدْرَعَة، و (تَمَغْفَرَ)، و (تَمَنْدَلَ)، من المنْدِيل فهو قليلٌ، والجَيِّدُ (تَسَكَّن)، و (تَدَرَّعَ)، و (تَنَدَّلَ)، قال المازنيُّ: هو كلام أكثر العرب، ولولا أن الاشتقاق المحقق دلَّ على زيادة الميم فيها لَمَا حُكِمَ عليها بذلك». آراء ابن بري التصريفية ١/ ٣٧٩ ــ ٣٨٠.

(٤) «تدَرَّعْت مَدْرَعتي وادَّرَعْتها، قَالَ سِيبَوَيْه: وَقَالُوا: تَمَدْرَعْت، قَالَ أَبُو عَليّ: فألْحقُوا الزائدَ بالأصْل فَوفَّقوا بيْنَ مدْرَعة وبينَ مَعَدٍّ حين قَالُوا: تَمَدْرَع كَمَا قَالُوا: تَمَعْدَد، السيرافي، تَمَدْرَع شاذّ وَلَا يُحمَل عَلَيْه تَمعْدَد؛ لِأَن ميمَ مَعَدٍّ أصل». المخصص ١/ ٤٠١.

(٥) «قالوا: تَمَنْدَلَ بالمنديل، وهو تَمَفْعَلَ، والجيدة: تَنَدَّلَ». المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ص (١٠٨).

(٦) «والدليل على زيادتها في الأفعال أنَّ (تمسكنَ) من لفظ المسكين، والميم في مسكين زائدة. وكذلك (تمدرعَ) من لفظ المدرعة، والميم في المدرعة أيضًا زائدة. وأيضًا فإنَّ أكثر كلام العرب: تَسكَّنَ وتَدَرَّعَ. و (تَمَندَلَ) من المنديل، والميم في المنديل زائدة. و (تَمَنطَقَ) من النِّطاق. و (تَمَسلَم) أي: صار يُدعَى مَسلَمة بعد أن كان يدعى بخلاف ذلك. فهو من لفظ مَسلَمة، والميم في مَسلمة زائدة. وكذلك (تَمَولَى علينا) أي: تَعاظَم علينا. فهو من لفظ المولَى، والميم في المولَى زائدة. و (مرحَبك الله =

وكذلك ابن مالك[١]، وابن إياز[٢]، وعند أبي الفداء[٣]، وابن عقيل[٤]، والأشموني[٥].

ويظهر لي زيادة الميم في: تَمَنْدَلَ وتَمَدْرَعَ؛ لأنهما من لفظ المِدرعة والمِنديل، والميم فيهما زائدة، والأكثر: تَنَدَّل يَتَندلُ تَنَدُّلاً، و: تَدَرعَ يتدرعُ تَدرُّعًا.

ومَسهلَك)». الممتع الكبير في التصريف ١٦٣.

(١) انظر: إيجاز التعريف في علم التصريف لمحمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني أبي عبد الله جمال الدين، تحقيق محمد المهدي عبد الحي عماد سالم ٩٣، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ـــ٢٠٠٢م.

(٢) انظر: شرح التعريف بضروري التصريف، ص (٦٧ ـــ٦٨).

(٣) انظر: الكناش ٢/ ٦٠.

(٤) انظر: شرح ابن عقيل ٤/ ٢٦١.

(٥) انظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٤/ ٤٩.

المبحث السادس: مسألة متعلقة بالزيادة:

مسألة : أصل أَسْطاعَ :

اختلف في أصل (أَسْطاعَ) فسيبويه والبصريون يرون أن أصله أَطاعَ، والكوفيين أن أصله: استطاعَ، وفي هذه المسألة قال المرادي:

«وأَمّا: أَسْطاعَ – وهو بهمزة قطع مفتوحة – ففيه قولان: **أحدهما** – وهو مذهب سيبويه والبصريين: أن أصله: أَطاعَ؛ بدليل قَطْع همزته وضمّ مضارعه؛ لقولك: يُسْطِيْعُ – بضم الياء – وزيدت السين؛ لتكون عِوَضا من حركة العين – هذا قولُ سيبويه – واعترضه المبرد بأن حركة العين لم تذهب وإنما نقلت إلى الفاء؛ وذلك لأن أصله: أَطْوَعَ، نقلتْ حركة العين وهي الواو إلى فاء الكلمة فسكَنَتِ العين من بعد أن كانت متحركة، وأجيب بأن التعويض إنما وقع من ذهاب حركة العين من العين لا مِنْ ذهاب الحركة ألبتة، وقال ابن عصفور: (إنما زيدت؛ لتكون عوضًا من العين متى حُذفت، وأَمّا قبل حذف العين فليست بِعِوضٍ) وحَملَ قولَ سيبويه على ذلك، وقال: (أراد بقوله من ذهاب حركة العين، أي: زادوا من أجل ذهاب حركة العين؛ لتكون مُعَدَّةً للعوضية متى سقطت) وإنما قال: (من ذَهاب حركة العين) ؛ لأن السبب في حذف العين إنما هو ذهاب حركة العين فأقامَ السبب مقام المُسَبّب، وقد حمل الشلوبين كلام سيبويه أيضًا على مِثْلِ ذلك – وهو بعيد –.

و**القول الثاني** – وهو مذهب الكوفيين أن أصله: استطاعَ، وهو: استَفْعَلَ، فحذفت تاؤه، ورُدَّ عليهم بأنهّ لو كان اسْتَفَعْلَ لَوُصِلَتْ همزتُهُ وفُتِح أوَّلُ مضارعه، واعتذروا عن ذلك بأنّ التاء لّما حُذِفتْ بَقِي: أَسْطعْتُ شبّهوه بـــ: أَفْعَلْتُ، فقطعوا همزته وضمّوا أَوَّل مضارعِه، فإن قيل: الذي ذكره أهل اللغة أَنَّ أَسطاع بمعنى: استطاعَ، أي: قَدِر لا بمعنى: أطاعَ – وهذا يدلّ على صحة مذهب الكوفيين – فالجواب ما قاله ابن عصفور وهو أنه يمكن أن يكون سيبويه ناقلا ذلك عن العرب فيتلقى بالقبول، وقال ابن الطراوة: (ثبت في كلامهم: أَطاع الرجُلُ بمعنى: انقادَ) فلا يُبعد أن يكون من كلامهم: أَطاعَ غيرَهُ، بمعنى: صَيَّرَهُ مُنْقادًا، فقد آلَ: أَطاعَ إلى معنى: استطاعَ؛ لأنّ القائل إذا قال: أَطَعْتُ، بمعنى: صَيَّرْتُ غيري منقادًا إليَّ، كأنه قال: قَدِرْتُ واستطعتُ»[1].

(١) شرح تسهيل الفوائد٢/ ٩٢١ ــ ٩٢٢ ــ ٩٢٣.

الدراسة:

من خلال العرض السابق للمرادي نرى أن الخلاف جاء على مذهبين: المذهب الأول: مذهب سيبويه[١] والبصريين[٢]: أن أصل أَسْطاعَ: أَطاعَ؛ بدليل قَطْع همزته وضمّ مضارعه؛ لقولك: يُسْطِيْعُ - بضم الياء - وزيدت السين[٣]؛ لتكون عِوَضا من حركة العين[٤].

المذهب الثاني: مذهب الكوفيين[٥] أن أصله: استطاعَ، وهو: استَفْعَلَ، فحذفت تاؤه[٦]. ورُدَّ[٧] عليهم بأنّه لو كان اسْتَفَعْلَ لَوُصِلَتْ همزتُهُ، وفُتِح أوَّلُ مضارعه، واعتذروا[٨] عن ذلك بأنّ التاء لمّا حُذِفتْ بَقِي: أَسْطعْتُ شبّهوه بـــ: أَفْعَلْتُ، فقطعوا همزته وضمّوا أَوَّل مضارعه.

والجدير بالذكر أن المرادي[٩] قد اختار مذهب البصريين وسيبويه، واعتمد في اختياره على التعليل لتقرير وإثبات رأيه في هذه المسائل، واحتج لاختياره بالاعتراضات والرد عليها، فذكر اعتراض المبرد لسيبويه، بعدها وضَّح وأجاب عن هذا الاعتراض، وذكر ما قاله أيضًا

---

(١) انظر: الكتاب لسيبويه ١/ ٢٥، معاني القرآن للأخفش ٢/ ٣٩٩.

(٢) «وسين أسطاع - بقطع الهمزة، وضم أول المضارع - فإن أصله أطاع يطيع، والسين زائدة، هذا مذهب البصريين». توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٥٤٨.

(٣) انظر: التصريف الملوكي لابن جني، ص (١٦) بمطبعة شركة التمدن الصناعية بالغربية بمصر، الطبعة الأولى.
شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق رمضان عبد التواب٢/ ٨٣، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٣٠هـ ــ٢٠٠٩م. همع الهوامع٣/ ٤١٤.

(٤) «وأما (أسْطاع) فالسين عند سيبويه فيه عوض من ذهاب حركة العين منها. وذلك أن أصله (أَطْوَعَ)، فنقلت فتحة الواو إلى الطاء فصار (أَطَوْعَ) ثم قلبت الواو ألفا، لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها في اللفظ. ثم زيدت السين عوضًا من ذهاب الحركة من العين ــ وهي الواو ــ بجعلها على الفاء». الممتع في التصريف١/ ٢٢٤، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢/ ٣٨٠. شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٦٦٨.

(٥) انظر: ليس في كلام العرب للحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ص (١٠٤ ــ١٠٥) مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م، ذكر ركن الدين أن الخلاف في هذه المسألة بين سيبويه والفراء. انظر: شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الأستراباذي ١/ ١٢٠ ــ١٢١.

(٦) حذف تاء الاستفعال، لما كثر الكلام بهذا الحرف، وكان الطاء والتاء من مخرج واحد، وثَقُل موالاتُهما بلا فاصل». شرح كتاب سيبويه للسيرافي لأبي سعيد السيرافي، تحقيق رمضان عبد التواب٢/ ٨٣ ــ٨٤، الطبعة الثانية، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ١٤٣٠هـ -٢٠٠٩م.
«وقال الفراء: أصل أَسْطَاع اسْتَطَاع من باب استفعل؛ فحذفت التاء لما يجيء في الإدغام، فبقى إِسْطَاع- بكسر الهمزة -». شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢/ ٣٨٠.

(٧) انظر: شرح الملوكي في التصريف لابن جني تأليف يعيش بن علي بن يعيش، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ص (٢٠٨)، المطبعة الصليبية، حلب، الطبعة الأولى، ١٩٧٣م.

(٨) ليس في كلام العرب ص (١٠٥).

(٩) انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٥٤٨.

ابن عصفور والشلوبين[١].

واستطرد المرادي في مسألة (أَسْطاعَ) ؛ لأن هذه المسألة تقتضي الإطالة، بعرض المذهبين، وما وجه لهذين المذهبين من اعتراضات وأسئلة قد تشّكك في قبولهما أو ردهما.

فيرد عليها المرادي بأقوال العلماء القوية؛ ليؤيد بذلك اختياره، وقد أطال في بسط القول، وهذا مما استدعته طبيعة هذه المسألة.

فذكر قول المبرد[٢]: «بأن حركة العين لم تذهب وإنما نقلت إلى الفاء؛ وذلك لأن أصله: أَطْوَعَ، نقلتْ حركة العين وهي الواو إلى فاء الكلمة فسكَنَتِ العين من بعد أن كانت متحركة» وأجاب عنه بأن التعويض إنما وقع من ذهاب حركة العين من العين لا مِنْ ذهاب الحركة ألبتة، ثم ذكر قول ابن عصفور: «إنما زيدت؛ لتكون عوضًا من العين متى حُذفت، وأَمّا قبل حذف العين فليست بِعِوضٍ» وحَملَ قولَ سيبويه على ذلك، وقال: «أراد بقوله من ذهاب حركة العين، أي: زادوا من أجل ذهاب حركة العين؛ لتكون مُعَدَّةً للعوضية متى سقطت» وإنما قال: «من ذَهاب حركة العين» ؛ لأن السبب في حذف العين إنما هو ذهاب حركة العين، فأقامَ السبب مقام المُسَبّب، وقد حمل الشلوبين[٣] كلام سيبويه أيضًا على مِثْلِ ذلك – وهو بعيد –.

وذكر المرادي ما ذكره أهل اللغة ليؤكدوا صحة مذهب الكوفيين، بعد ذلك ردَّ عليهم بقول ابن عصفور.

فإن قيل: الذي ذكره أهل اللغة أَنَّ أَسطاع بمعنى: استطاعَ، أي: قَدِر لا بمعنى: أطاعَ – وهذا يدلّ على صحة مذهب الكوفيين.

فاجاب عليهم بقول ابن عصفور[٤] هو أنه يمكن أن يكون سيبويه ناقلاً ذلك عن

---

(١) الشلوبين هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأستاذ أبو عليّ الإشبيليّ الأزديّ المعروف بالشلوبين، مولده سنة ثنتين وستّين وخمسمائة، ومات في العشر الأخير من صفر سنة خمس وأربعين وستمائة. انظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٢/ ٢٢٤ ــ ٢٢٥.

(٢) المبرد هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان بن سُليم بن سعد ابن عبد الله بن يزيد بن مالك بن الحارث بن عامر بن عبد الله بن بلال بن عوف ابن أسلم، إمام نحاة البصرة لعصره، توفي سنة ست وثمانين ومائتين وقيل: خمس وثمانين ومائتين. انظر: طبقات النحويين ص (١٠١-١١٠)، بغية الوعاة١/ ٢٦٩-٢٧١، النحو والنحاة المدارس والخصائص ص (٢٢ ــ ٢٣ــ٢٤).

(٣) و لم أقف على قوله إلا في هذا الموضع.

(٤) انظر: الممتع في التصريف١/ ٢٢٤ ــ ٢٢٥.

العرب فيتلقى بالقبول، وقال ابن الطراوة[١]: «ثبت في كلامهم: أَطاع الرجُلُ بمعنى: انقادَ[٢]» ، فلا يُبعد أن يكون من كلامهم: أَطاعَ غيرَهُ، بمعنى: صَيَّرَهُ مُنْقادًا، فقد آلَ: أَطاعَ إلى معنى: استطاعَ؛ لأنّ القائل إذا قال: أَطَعْتُ، بمعنى: صَيَّرْتُ غيري منقادًا إليَّ، كأنه قال: قَدِرْتُ واستطعتُ.

وعلل أبو البقاء بأنهم زادوا السين في أطاع يطيع؛ ليكون جبرًا لما دخل الكلمة من التغيير؛ لأن أصلها أطوع يطوع[٣]، وذكر السيرافي أربع لغات: أَسْطَاعَ يُسْطِيع وإسْطَاعَةً واستطاع يَسْتَطيع استِطاعَةً واسْطَاعَ يَسْطيعُ اسطاعَةً واستَاعَ يَسْتيعُ اسْتاعَةً[٤].

فالسيرافي يرد ويجيب عمن طعن على سيبويه[٥]، وصوب ابن عصفور مذهب سيبويه[٦]، وذكر ابن يعيش أن ذلك لا يقدح فيما ذهب إليه سيبويه؛ لأن التعويض إنما وقع من ذهاب حركة عين الفعل من العين، لا من ذهاب الحركة ألبتة[٧]، وبهذا قال ابن الحاجب[٨].

---

(١) هو سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي أبو الحسين ابن الطراوة، سمع على الأعلم كتاب سيبويه وعلى عبد الملك بن سراج، وروى عن أبي الوليد الباجي وغيره، وعنه السهيلي والقاضي عياض وخلائق، وله آراء في النحو تفرد بها، وخالف فيها جمهور النحاة، مات سنة ثمان وعشرين وخمسمائة. انظر: بغية الوعاة١/ ٦٠٢.

(٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٣/ ١٢٥٥ ــ ١٢٥٦.

(٣) «(أسطاع بفتح الهمزة) يسطيع بضم الياء (يكون السين زائدا) على غير القياس؛ إذ زيادة السين إنما اطردت في استفعل وذكر أبو البقاء أنهم إنما زادوا السين في أطاع يطيع ليكون جبرا لما دخل الكلمة من التغيير؛ لأن أصلها أطوع يطوع وهذا على قول سيبويه، وأما على قول الفراء فالشاذ فتح الهمزة وجعلها همزة قطع؛ إذ أصله عنده استطاع حذفت التاء استثقالا فمضارعه يستطيع بالفتح، وإنما كان السين زائدا على قول سيبويه (لأن أصله أطاع كالهاء)؛ أي كزيادة الهاء (في أهراق)؛ إذ أصله أراق زيدت الهاء على غير القياس». شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز ص (٩٧)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثالثة، ١٣٧٩هـ ــ ١٩٥٩م.

(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه٢/ ٨٣.

(٥) «في قوله: زادوا السين عوضًا من ذهاب حركة العين، والعين هي الواو في (أَطْوَعَ)؛ لأنها عينُ الفعل؛ فقالوا: الحركة ما ذَهَبَت، وإنما أُلقيت على ما قبلها والجواب عن سيبويه: أنه أراد جعل السين عوضًا من ذهاب حركة العين من العين، والحركة قد ذهبت منها، وإن وُجِدَتْ في غيرها، فكأنّ تَحصيْله أنهم جعلوا السين عِوَضًا من نقل الحركة». شرح كتاب سيبويه للسيرافي٢/ ٨٣.

(٦) قائلا: «والذي ذهب إليه سيبويه صحيح». الممتع في التصريف١/ ٢٢٤.

(٧) انظر: شرح المفصل٤/ ٣٢٩.

(٨) انظر: الإيضاح في شرح المفصل، ١/ ٦٨٣.

وأشهر اللغات عند الرضي استطاع يستطيع[١]، وأبي حيان[٢]، الأشموني[٣]، وكذلك الجندي[٤]، وخالد الأزهري[٥]، وجعل السيوطي السين حرفًا زائدًا[٦].

والذي يظهر لي في هذه المسألة أن أصلَ (أَسْطاعَ) أَطاعَ كما اختاره المرادي، فزيدت السين؛ عوضا من ذهاب حركة العين من أَفْعَلَ.

(١) «وأصله استطاع يستطيع، وهي أشهر اللغات، أعني ترك حذف شيء منه وترك الإدغام، وبعدها إسْطَاع يَسْطِيع، بكسر الهمزة في الماضي وفتح حرف المضارعة وحذف تاء استفعل حين تعذر الإدغام مع اجتماع المتقاربين، وإنما تعذر الإدغام لأنه لو نقلت حركة التاء إلى ما قبلها لتحركت السين التي لاحظ لها في الحركة، ولو لم ينقل لالتقى الساكنان، كما في قراءة حمزة، فلما كثر استعمال هذه اللفظة ـــ بخلاف اسْتَدَانَ ـــ وقصد التخفيف وتعذر الإدغام حذف الأول كما في ظَلت وأَحَسْتُ، والحذف ها هنا أولى؛ لأن الأول ـــ وهو التاء ـــ زائد، قال تعالى: ﴿فَمَا ٱسْطَـٰعُوا۟ أَن يَظْهَرُوهُ﴾[الكهف: ٩٧]، وأما من قال يُسْطِيع ـــ بضم حرف المضارعة ـــ فماضيه أَسْطَاع بفتح همزة القطع، وهو من باب الإفعال». شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣/ ٢٩٢ـــ٢٩٣.

(٢) انظر: المبدع في التصريف، ص (١٢٤).

(٣) انظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٤/ ٧١ ـــ ٧٢.

(٤) «إذ لا تزاد وحدها إلا في (استطاع)». الإقليد شرح المفصل، تأليف تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي، تحقيق الدكتور محمود أحمد علي أبو كتة الدراويش ٤/ ١٩٩٩، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م.

(٥) انظر: شرح التصريح على التوضيح٢/ ٦٧٩.

(٦) همع الهوامع٣/ ٤١٤.

الفصل الثالث

في المشترك بين الأسماء والأفعال

ويشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: المسألة المتعلقة بـــ (الاشتقاق) .

المبحث الثاني: المسألة المتعلقة بـــ (الميزان الصرفي) .

المبحث الثالث: المسألة المتعلقة بـــ (الإبدال) .

المبحث الرابع: المسائل المتعلقة بـــ (الإعلال) .

المبحث الخامس: المسائل المتعلقة بـــ (الإدغام) .

تناولت في هذا الفصل المسائل التي تشترك فيها الأفعال والأسماء، وبنية الميزان الصرفي، والاشتقاق، والإبدال والإعلال والإدغام، فكانت على النحو الآتي:

المبحث الأول: المسألة المتعلقة بـــ(الاشتقاق):

وفيه مسألة واحدة وهي : الاشتقاق الأكبر:

اختلف في الاشتقاق الأكبر من حيث الاطراد، وفي هذه المسألة قال المرادي:

«الاشتقاق ضربان: أكبر وأصغر، فالأكبر: هو عقد تقاليب الكلمة كلها على معنى واحد، كعقد تقاليب: ق ول على معنى الخفة والسرعة، وتقاليب: ك ل م على معنى القوة والشدة، و لم يقل بهذا الاشتقاق الأكبر إلا أبو الفتح، وحكى عن أبي علي أنه كان يأنس به في بعض المواضع، والصحيح أنه غير معول عليه؛ لعدم اطراده»[(١)].

الدراسة:

الملاحظ أن الخلاف في هذا المسألة جاء على رأيين:

الرأي الأول: هو رأي أبي الفتح أنه كان يعول على الاشتقاق الأكبر في معرفة الأصلي والزائد في الكلمة إذا أراد وزنها وزنا صرفيا، وحكى عن أبي علي الذي كان يأنس به في بعض المواضع.

فالاشتقاق ضربان[(٢)]: أكبر وأصغر[(٣)]، فالأكبر[(٤)]: هو عقد تقاليب الكلمة كلها على معنى واحد، كعقد تقاليب: (ق ول) على معنى الخفة والسرعة، وتقاليب: (ك ل م) على معنى القوة والشدة[(٥)].

---

(١) شرح تسهيل الفوائد٢/ ٩٥٣.

(٢) التقسيم الصحيح للاشتقاق: صغير وهو أن يكون بين المشتق والمشتق منه تناسب في الحروف الأصول مع مراعاة ترتيبها فيهما، وكبير وهو الذي سمّاه المرادي، بالأكبر، أما الاشتقاق الأكبر فهو ارتباط بعض الكلمات ببعض المعاني ارتباطًا لم يكن مقيَّدًا بالأصول المؤلفة لها بل بنوعها العام. انظر: الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة اشتقاقًا ودلالة، للدكتور ناصر حسين علي ص (٢٦ – ٢٨) المطبعة التعاونية، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.

(٣) المبدع في التصريف ص (٥٣).

(٤) انظر: الخصائص١/ ٤٩٠، الطبعة الأولى. فقه اللغة العربية للأستاذ الدكتور كاصد ياسر الزيدي، ص (٣١٨) دار الفرقان، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ -٢٠٠٤م. المغني في علم الصرف ص (٢٣). في علم الصرف، حسين حسن سليمان قطناني ومصطفى خليل الكسواني ص (١٧) دار جرير، عمّان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م.

(٥) الخصائص١/ ٤٩٠ الطبعة الأولى.

الرأي الثاني: أن الاشتقاق الأكبر غير معول عليه؛ لعدم اطراده[١].

والمرادي صرّح لاختياره بما يخالف الرأي الأول فاتضح، فقال: «و الصحيح أنه غير معول عليه؛ لعدم اطراده» .

فبذلك ردَّ المرادي مذهب أبي الفتح وأبي علي، وذكر أن الاشتقاق الأكبر لم يقل به إلا أبو الفتح وأبو علي في بعض المواضع، وهذا الحكم يدل على اطلاعه وبحثه وسعة علمه، فقال: «و لم يقل بهذا الاشتقاق الأكبر إلا أبو الفتح وحكى عن أبي علي أنه كان يأنس به في بعض المواضع، والصحيح أنه غير معول عليه؛ لعدم اطراده» .

وفي هذه المسألة نلحظ اهتمام المرادي بتعريف الاشتقاق الأكبر كما عرفه أبو الفتح، ونلحظ أنه سكت عن تعريف الاشتقاق الأصغر الذي عرفه في كتابه: (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك)[٢].

وقد ذكر كاصد ياسر الزيدي أن هذه التقليبات تذكرنا بصنيع الخليل وكذلك بابن السراج[٣].

والذي أراه أن الاشتقاق الأكبر له أثر في تكثير الصيغ المختلفة في المادة الواحدة، ومعرفة المستعمل منها والمهمل، والأصلي والزائد.

---

(١) «وكذلك لصعوبة تطبيقه على كل مواد العربية ومفرداتها التي يصعب حصرها، فهو قليل الشأن إذا ما قورن بالاشتقاقين الصغير والأكبر، وهو الإبدال اللغوي». الصيغ الثلاثية ص (٥٤).

(٢) «والأصغر: هو إنشاء مركب من مادة عليها وعلى معناه كأحمر والحمرة، وهذا هو المعتبر في التصريف، ولا يقبل قول من أنكره». توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٥٢٧.

(٣) «وهذه التقليبات تذكرنا بصنيع الخليل بن أحمد في معجمه (العين)، إذ كان يتوخى بها حصر المواد اللغوية لمعرفة المستعمل منها والمهمل وقد تابعه في هذا المنهج أبو بكر السراج، فأوضح في رسالته (الاشتقاق) هذه التقليبات وأثرها في تكثير الصيغ المختلفة في المادة اللغوية الواحدة». فقه اللغة العربية ص (٣١٨).

المبحث الثاني: المسألة المتعلقة بـــ(الميزان الصرفي):

وفيه مسألة واحدة بنية الميزان الصرفي:

اختلف البصريون والكوفيون في وزن الرباعي والخماسي من الأسماء، ففي هذه المسألة قال المرادي:

«يُسَمَّى أول الأصول فاء، وثانيها عينًا، وثالثها ورابعها وخامسها لامات؛ لمقابلتها في الوزن بهذه الأحرف[١].

هذا اصطلاح البصريين، أما الكوفيون فإنهم ذهبوا إلى أن نهاية أصول الكلمة، ثلاثة، فيزنون الثلاثي بلفظ الفِعل ويحكمون بزيادة ما زاد على الثلاثة في نحو: جعفر وسفرجل، ثم اختلفوا فمنهم مَنْ قال: نزن شيئًا من ذلك فإذا سُئل عن وزنه، قال: لا أدري ومنهم من يزن ثم اختلف هؤلاء فمنهم مَنْ ينطق بلفظ ما زاد على الثالث فيجعل وزنَ: جعفرٍ فَعْلَرًا، ووزن سفرجلٍ فَعَلْجَلاً، نقَلَ ذلك الفرّاءُ عن قوم من النحويين، ومنهم من يجعل الزائد في: جعفر ما قبل الآخِر، فيجعل وزنه فَعْفُلاً، ومنهم مَنْ يزن، نحو: جعفر وسفرجل كوزننا، واعتماده زيادة ما زاد على ثلاثةٍ.

ونُقِلَ عن الفراء أنّه لا يكرر شيئًا، بل إنْ بقي حرفٌ تركه بلفظه، فوزن جعْفر: فَعْلَر إنْ جعلتَ الثلاثة في مقابلة الجيم والعين والفاء، وفَعْفل إنْ جعلْتها في مقابلة الجيم والعين والراء ـــ وهذه مذاهب ضعيفة ـــ وهذا الخلاف لا طائل تحته»[٢].

الدراسة:

يتضح من خلال قول المرادي السابق أن الاختلاف في هذه المسألة على مذهبين:

المذهب الأول: مذهب البصريين[٣] حيث ذهبوا إلى أن أول الأصول فاءٌ، وثانيها عينٌ وثالثها ورابعها وخامسها لاماتٌ[٤]؛ لمقابلتها في الوزن بهذه الأحرف.

---

(١) هذا نص المصنف في التسهيل.

(٢) شرح تسهيل الفوائد٢/ ٨٩٩.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦٥٤.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب للرضي١/ ١٢-١٤، ارتشاف الضرب١/ ٢٨، المغني في علم الصرف ص (٤٦).

المذهب الثاني: مذهب الكوفيين[١] فإنهم ذهبوا إلى أن نهاية أصول الكلمة، ثلاثة، فيزنون الثلاثي بلفظ الفِعل ويحكمون بزيادة ما زاد على الثلاثة في نحو: جعفر الرباعي وسفرجل الخماسي.

وقد اختار المرادي[٢] مذهب البصريين، وصرَّح باختياره ووصف الاختيارات الأخرى بالضعيفة، بقوله: «وهذه مذاهب ضعيفة وهذا الخلاف لا طائل تحته» .

وهذا رأي الرضي[٣]، وأبي حيان[٤]، وناظر الجيش[٥]، ففي هذه المسألة نلحظ اهتمام المرادي بالمصطلحات حيث إنه ذكر اصطلاح الميزان الصرفي عند البصريين والكوفيين و لم يكتف بذلك حيث إنه ذكر أقوال الذين اختلفوا بعد ذلك.

والقول عندي هو ما قاله المرادي وهو اصطلاح البصريين.

(١) ارتشاف الضرب١/ ٢٨.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٥٣١.

(٣) انظر: شرح شافية ابن الحاجب١/ ١٢- ١٤.

(٤) انظر: المبدع في التصريف ص (١٤٠ - ١٤١).

(٥) انظر: شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٠/ ٤٩٠١.

المبحث الثالث: المسألة المتعلقة بـــ(الإبدال):

قلب الواو همزة :

الواو إذا وقعت في صدر الكلمة مكسورة اطرد قلبها همزة، كما هو مذهب الجمهـــور وخولف في النقل عن بعض الصرفيين، وفي هذه المسألة قال المرادي:

«مثال ذلك إسادة، وإعاء، وإجْهَة، فهذا مطّرد عند الجمهور، واختُلِفَ في النقل عـــن المازني والجرمي، فنقل عنهما بعض النحويين القولَ بالاطّراد، وبعضهم قصر ذلـــك علـــى السماع، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور؛ لكثرة ما ورد من ذلك، ومنه مـــا اجتمعـــت العرب عليه، وهو: إِحدَى، ولم ينسب المصنف هذه اللغة إلى مُعَيَّنٍ، ورأيتُ في بعض الكتب نِسْبَتَها إلى هُذَيْل»[(١)].

الدراسة:

يتضح من الفقرة السابقة أنه قد اختلف في إبدال الهمزة من الواو في (إسادة[(٢)]، وإعاء[(٣)]، وإجْهَة) على مذهبين:

المذهب الأول: هو مذهب الجمهور أنها مطردة[(٤)].

---

(١) شرح تسهيل الفوائد٢/ ٩٦٦.

(٢) «وَقَالَ اللَّيْث: يُقَال: وَسَّدَ فلانٌ فلَانا إسَادةً، وتَوَسَّدَ وِسَادَةً: إِذا وضَعَ رأسَه عَلَيْهَا، وجمعُ الوِسادة وَسائِد. والوِساد: كلُّ مَا يُوضَع تَحت الرّأس وَإِن كَانَ من تُرَاب أَو حِجارة.

وَقَالَ عبدُ بنِي الحَسْحاس:

فبِتْنَا وِسادَانَا إِلى عَلَجَانَةٍ وحِقْفٍ تَهادَاهُ الرِّياحُ تَهَادِيَا

وَيُقَال للوِسادة: إِسادة، كَمَا يُقَال وِشاح وإِشاح». انظر: تهذيب اللغة ١٣/ ٢٨.

(٣) «(إِعاءُ) الإِعاءُ: لغة في الوِعاءُ، وقرأَ أَبانُ بنُ تَغْلِب، وعُبَيْدُ بن عُمَيْر، وعيسى بنُ عُمَر، واليَمانِيّ {مِن إِعَاءِ أَخِيهِ} آية٧٦ من سورة يوسف». الشوارد = ما تفرد به بعض أئمة اللغة، لرضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن القرشي الصنعاني، تحقيق: مصطفى حجازي، راجعه: محمد مهدي علام ص (٢٢)، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

(٤) «هذا مطرد عند الجمهور وبعض النحاة، يجعل ذلك مقصورا على السماع». حاشية الصبان٤/ ٢٩٦ المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

المذهب الثاني: ما ذهب إليه المازني[١] والجرمي، ولقد اختُلف في النقل[٢] عنهما، فنقل بعض[٣] النحويين[٤] القول بالاطراد[٥]، وبعضهم قصر ذلك على السماع[٦].

والمرادي قد اختار مذهب الجمهور، واحتج لاختياره بالسماع والإجماع، حيث قال: «والصحيح ما ذهب إليه الجمهور؛ لكثرة ما ورد من ذلك، ومنه ما اجتمعت العرب عليه، وهو: إِحدَى، ولم ينسب المصنف هذه اللغة إلى مُعَيَّنٍ، ورأيتُ في بعض الكتب نِسْبَتَها إلى هُذَيْل» .

ولقد نسب القول الذي اختاره إلى الجمهور، وتتبع أقوال العلماء المخالفين لرأيه، وذكر اختلاف النقل عنهم بالتأيد أو المعارضة، وهذا يدل على دقة نقل المرادي، وسعة علمه، وبحثه عمن يؤيد قوله بعدم ثبوت المعارضة.

---

(١) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان المازني، قرأ على أبي الحسن الأخفش كتاب سيبويه، توفي سنة ست وثلاثين ومائتين وقيل: سنة تسع ــ أو ثمان ــ وأربعين ومائتين. انظر: طبقات النحويين ص (٨٧ــ٨٨ــ٨٩ــ٩٠ــ٩١ــ٩٢ــ٩٣). بغية الوعاة ١/ ٤٦٣ ــ ٤٦٤ ــ ٤٦٥ ــ ٤٦٦.

(٢) المنصف شرح التصريف٢/ ٣٠٩، «وقال المازني وفي نحو إشاح، يعني أن المازني يرى قلب الواو المكسورة المصدرة همزة قياسا أيضا، والأولى كونه سماعيا، نحو: إشاح، وإعاء، وإِلْدَة، وإفادة، في: ولْدَة، ووِفادة، وإنما جاء القلب في المكسورة أيضا؛ لأن الكسرة فيها ثقل أيضا، وإن كان أقل من ثقل الضمة، فاستثقل ذلك في أول الكلمة دون وسطها، نحو طَوِيل وعَوِيل؛ لأن الابتداء بالمستثقل أشنع». شرح شافية ابن الحاجب للرضي٣/ ٧٨- ٧٩.

(٣) شرح الملوكي في التصريف ص (٢٧٥).

(٤) ارتشاف الضرب١/ ٢٥٩.

(٥) «وقد رأى المازني أن الإبدال من المكسورة خاصة مقيس مطرد، وقرأ أُبَيٌّ وسعيد بن جبير: ﴿من إعاء أخيه﴾ [يوسف: ٧٦]؛ أي: (وعاء أخيه)، وأما المكسورة الواقعة حشوًا، نحو: (طويل) فلم تُهمز بوجه». الكناش في النحو والتصريف ٢/ ٢٢١.

(٦) «وزعم المازني أنه لا يجوز همز الواو المكسورة بقياس، بل يُتَّبع في ذلك السماع». الممتع في التصريف١/ ٣٣٣، «فَأَما المكسور فقد اختُلف فيه فبعضهم يطرده وَبَعْضهمْ لَا يطْرده. قَالَ أَبُو عَليّ: ذكر أَبُو بكر عَن أبي الْعَبَّاس أَن أَبَا عَمْرو لَا يرى إِبْدَال الْهمزَة من الْوَاو الْمَكْسُورَة مطَّردًا كَمَا يَقُول غَيره إِذا كَانَت أول حرف، وَيَزْعُم أَن قَوْلهم إسادةٌ، وإشاح، وإفادة، من الشَّواذّ. وَالْقيَاس عِنْدي قَول أبي عَمْرو لأَن الاطِّراد في المضموم إِنَّمَا هُوَ لاشتباهها بالواوين، والمكسورة لَا تشبه الواوين، إِلَّا أَنه يَنْبَغِي فِي الْقيَاس أَن يكون الْبَدَل فيهَا أكثرَ من الْبَدَل فِي الْمَفْتُوحَة؛ لأَن الْيَاء بالْوَاو أشبه، وَإِنَّمَا يَحسُن البدلُ وَلَا يَنْبَغِي أَن يجوز الْبَدَل فِي الْمَكْسُورَة غير أوَّل من حَيْثُ جَازَ فِي الأول؛ لأَن الْبَدَل أوّلًا أقوى لكثرته، يدلُّك على ذَلك امْتنَاع الواوين من الْوُقُوع أَولا وَجَوَاز وقوعهما وسطًا، وَكَأن فِي قَول سِيبَوَيْه أَيْضا فِي هَذَا كالدلالة على مَا يَقُوله أَبُو عَمْرو، من أَنه لَيْسَ بمطَّرد». المخصص ٤/ ٢٠٣، وقال المبرد: «لا يطرد». ارتشاف الضرب١/ ٢٥٩، الكناش في النحو والتصريف٢/ ٢٢١.

ولقد أضاف ما أغفله المصنف من نسبة هذه اللغة إلى هُذَيْل[١]، وذكر أنه وجد ذلك في بعض الكتب، ولكنه لم يذكرها.

وابن عصفور يرد قول المازني بقوله: فاسد قياسًا وسماعًا[٢]، واختار الصبان الاطراد[٣].

والذي أراه اطراد قلب الواو همزة كما في إسادة، وإعاء، وإجْهَة؛ لأن الكسرة فيها ثقل، وهي في أول الكلمة.

(١) «والوِسادة: مَا توسّدته، وَيُقَال: إسادة، وَهِي لُغَة هُذلية». جمهرة اللغة ٢/ ٦٥٠.
«وتقول هذيل للوقاء: إقاء، وللوعاء: إعاء». الكتر اللغوي في اللسان العربي ص (٥٧).

(٢) بقوله: «وزعم المازني أنه لا يجوز همز الواو المكسورة بقياس، بل يُتَّبع في ذلك السماع. وهذا الذي ذهب إليه فاسد قياسًا وسماعًا». الممتع في التصريف١/ ٣٣٣.

(٣) بقوله: «والصحيح اطراده». حاشية الصبان ٤/ ٢٩٦، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

المبحث الرابع: المسائل المتعلقة بـــ(الإعلال):

المسألة الأولى : الإعلال المخصوص بواوين في جمع:

تبدل الواو همزة إذا وقعت إحداهما ثانية حرفي علة بينهما ألف مفاعل أو شبهه، سواء أكان الحرفان متماثلين أم مختلفين، ففي هذا قال المرادي:

«ذهب الأخفش إلى أَنّ الإعلال المشار إليه وهو إبدال الهمزة من ثاني حرفي اللّين مخصوص بواوينِ في جمعٍ، نحو: أَوائل في جمع: أَوَّلٍ، فلو كانا ياءينِ، نحو: عياييل جمع: عَيِّل أو واوًا وياءً، نحو: صَوايدَ جمع: صائدة أو ياءً وواوًا، نحو: سَياوِد جمع: سَيِّد لم يبدل ثانيهما همزةً، وإنما خصّ ذلك بالواوين؛ لأنّ له نظيرًا وهو إبدال أوّل الواوينِ همزةً عند اجتماعهما مصدَّرتينِ، وما ذهب إليه مردود بالسماع، حكى أبو زيد: سِيَقَة وسَيائق ـــ بالهمز ـــ وحكَى الجوهري في تاج اللغة: جَيِّد وجيائد، وحكى أبو عثمان عن الأصمعي في جمع عَيِّل: عَيائل ـــ بالهمز ـــ فأمّا: ضَياوِن فشاذّ - وقد تقدَّم -»[1].

الدراسة:

جاء الاختلاف حول هذه المسألة على رأيين:

الرأي الأول: ما ذهب إليه الأخفش[2] وهو أَنّ الإعلال المشار إليه وهو إبدال الهمزة من ثاني حرفي اللّين مخصوص بواوينِ في جمع، نحو: أَوائل في جمع: أَوَّل، فلو كانا ياءينِ، نحو: عياييل[3] جمع: عَيِّل أو واوًا وياءً، نحو: صَوايدَ جمع: صائدة أو ياءً وواوًا، نحو: سَياوِد جمع: سَيِّد لم يبدل ثانيهما همزةً، وإنما خصّ ذلك بالواوين؛ لأنّ له نظيرًا وهو إبدال أوّل الواوينِ همزةً عند اجتماعهما مصدَّرتينِ.

الرأي الثاني: ردَّ المرادي رأي الأخفش مباشرة، ثم ذكر ما حُكي في ذلك فذكر

---

(١) شرح تسهيل الفوائد٢/ ٩٦٨ ـــ ٩٦٩.

(٢) ارتشاف الضرب ١/ ٢٥٩ ـــ ٢٦٠.

(٣) هكذا ورد عند المرادي ولعل الصحيح: (عيايل) كما ورد في كتاب المساعد على تسهيل الفوائد، للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك ٤/ ٩٦ -٩٧، تحقيق د. محمد كامل بركات، الطبعة الثانية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤/ ٢٩٠ – ٢٩١، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

ماحكاه أبو زيد: سِيَقَة وسَيائق ــ بالهمز ــ وماحكَاه الجوهري في تاج اللغة[١]: جَيِّد وجيائد، وماحكاه أبو عثمان عن الأصمعي[٢] في جمع عَيِّل: عَيائل ــ بالهمز ــ فأمّا: ضَياوِن فشاذّ ــ وقد تقدَّم.

والجدير بالذكر أنه ردَّ رأي الأخفش مباشرة، ولم يذكر الرأي الثاني، لكن أورد ما حُكي من أمثلة بالياء، بقوله: «وما ذهب إليه مردود بالسماع» ، ولقد اعتمد في ردِّه على السماع، فذكر ماحكاه أبو زيد: سِيَقَة وسَيائق ــ بالهمز ــ وماحكَاه الجوهري في تاج اللغة: جَيِّد وجيائد، وماحكاه أبو عثمان عن الأصمعي في جمع عَيِّل: عَيائل ــ بالهمز ــ فأمّا: ضَياوِن فردها بقوله: «شاذّ» .

ومن الملاحظ أنه صرّح بكتاب (تاج اللغة) عندما نقل منه أمثلة عن الجوهري.

والظاهر أن إبدال الهمزة من ثاني حرفي اللّين غير مخصوص بواويين في جمع؛ لورود السماع.

المسألة الثانية : الإعلال المخصوص بجمع:

اختلف في اعتلال الواو في الجمع أو في الجمع والمفرد، وفي هذا ذكر المرادي:

«وذهب الأخفش أيضًا إلى أَنّ الإعلال مخصوص بالجمع، فلو كان الواوان في مفرد لم يُعلَّ أيضا، فتقول في مثل: عُوارِض من القول: قُواوِل ــ بالواو ــ ووافقه الزّجاج، واحتج بأن الاسم مفرد فلم يكثر النّقل، ومذهب سيبويه والجمهور أنه لا فرق في ذلك بين المفرد والجمع، وهذا النوع لم يَشِعْ، لكنّ القياس مذهب سيبويه»[٣].

الدراسة:

من خلال هذا القول يتضح أن الخلاف جاء على رأيين:

الرأي الأول: ما ذهب إليه الأخفش[٤] إلى أنّ الإعلال مخصوص بالجمع، فلو كان

---

(١) تاج اللغة (جود) ١/ ٤٥٨.

(٢) لم أقف على قوله إلا في هذا الموضع.

(٣) شرح تسهيل الفوائد٢/ ٩٦٩.

(٤) «وأما أبو الحسن فكان لا يرى الهمز إلا أن يكتنف الألف واوان، نحو: (أوائل)، وأصلها: (أواول)، وكان يقول في جمع (فَيْعَلٍ) من (قُلتُ: قَياوِلُ)، هكذا يفعل ما لم يجتمع واوان». المنصف شرح التصريف١/ ٤٥.

=

الواوان في مفرد لم يُعلَّ، فتقول في مثل هذا: عُوارِض[١] من القول: قُواوِل ـــ بالواو ـــ ووافقه الزّجاج، واحتج بأن الاسم مفرد فلم يكثر النقل.

الرأي الثاني: ما ذهب إليه سيبويه[٢] والجمهور أنه لا فرق في ذلك بين المفرد والجمع[٣].

ولقد اختار المرادي مذهب سيبويه والجمهور ولكن بطريقة غير مباشرة حيث إنه لم يصّرح لاختياره بألفاظ صريحة فقال: «ومذهب سيبويه والجمهور أنه لا فرق في ذلك بين المفرد والجمع، وهذا النوع لم يَشِعْ، لكن القياس مذهب سيبويه» .

فباختياره وافق رأي المصنف في ذلك، والرضي[٤].

والذي أراه عدم اختصاص اعتلال الواو في الجمع، كما ذكر المرادي.

المسألة الثالثة: صحة الواو والياء في (جَوَلان وسَيَلان) :

اختلف في صحة الواو والياء في جَوَلان وسَيَلان، وفي هذا قال المرادي:

«وقوله: «أو اسمًا خُتِمَ بزيادةٍ تخرجه عن صورة فِعْل خالٍ من علامة تثنية أو موصول بها» مثاله: جَوَلان وسَيَلان؛ لأنهما قد خُتِما بزيادةٍ وهي: الألف والنون أخرَجَتْهما عن صورة فَعِلَ موصوف بما ذكر فصحت الواو والياء فيهما؛ لأن هذه الزيادة مُزِيلة لشبه الاسم بالفِعْل، فما جاء من هذا النوع مُعَلاً عُدَّ شاذًّا، نحو: داران وماهان، وهذا مذهب سيبويه والمازني، وزعم أبو العباس أن القياس: الإعلال وعلى الإعلال جاء: داران ونحوه، والصحيح

«وقال الأخفش: القياس ألاّ يهمز في الياءين، ولا في الياء والواو؛ لأن اجتماعهما ليس كاجتماع الواوين». شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣/ ١٣١. شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٠/ ٥٠٢٣.

(١) ارتشاف الضرب١/ ٢٥٩ ـــ ٢٦٠، «أي مفردا على وزن عُوارض». حاشية الصبان٤/ ٢٩١، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

(٢) التصريف الملوكي ص (٥٣ـــ٥٤ـــ٥٥).

(٣) «قد يقال: مراد المصنف موازن مفاعل في مجرد عدد الحروف والهيئات فيشمل المفرد، ولا ينافيه قول كجمع نيفا، لأن المثال لا يخصص». حاشية الصبان٤/ ٢٩١، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

(٤) «وكان قياس ضَيَاوِن ضَيَائن، بالهمز، لكنه شذ في الجمع كما شذ في المفرد، وليس ذلك بمطرد، ألا ترى أنك تقول: بنات ألْبُبه بفك الإدغام، فإذا جمعت قلت بَنَات ألاَبّه مدغمًا، والمسموع من جميع ذلك ما اكتنف ألف الجمع فيه واوان، وقاس سيبويه الثلاثة الباقية عليه؛ لاستثقال الياءين والياء والواو كاستثقال الواوين». شرح شافية ابن الحاجب للرضي٣/ ١٣٠ـــ١٣١.

مذهب سيبويه؛ لأن الأكثر في كلام العرب صحة الواو والياء في نحو ذلك»[١].

الدراسة:

يتضح من خلال قول المرادي السابق أن الاختلاف في (جَوَلان[٢] وسَيَلان[٣] جاء على مذهبين:

المذهب الأول: هو مذهب سيبويه[٤] والمازني[٥] أنهما صحت الواو والياء فيهما[٦]؛ لأنهما قد خُتِما بزيادةٍ وهي: الألف والنون[٧] فأخرجتهما عن صورة فَعِلَ موصوف[٨] بما ذكر فصحت الواو والياء فيهما؛ لأن هذه الزيادة مُزِيلة لشبه الاسم بالفِعْل، فما جاء هذا من النوع مُعَلاً عُدَّ شاذًّا، نحو: داران[٩] وماهان[١٠].

---

(١) شرح تسهيل الفوائد٢/ ١٠١٨.

(٢) «جولان: مَوضع بالشَّام». جمهرة اللغة ١/ ٥٦٦.
«يُقَالُ لصغَارِ الْمَالِ: جَوَلَانٌ، ذَلِكَ أَنَّهُ يَجُولُ بَيْنَ الْجلَّة. وَقَالَ الْفَرَّاءُ: مَا لفُلَان جُولٌ، أَيْ مَالَهُ رَأْيٌ. وَهَذَا مُشْتَقٌّ مِنَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، لِأَنَّ صَاحِبَ الرَّأْيِ يُدِيرُ رَأْيَهُ وَيُعْمِلُهُ. فَأَمَّا الْجَوْلَانُ فَبَلَدٌ؛ وَهُوَ اسْمُ مَوْضِعٍ. قَالَ:
فَآبَ مُضِلُّوهُ بِعَيْنٍ جَلِيَّةٍ وَغُودِرَ بِالْجَوْلَانِ حَزْمٌ وَنَائِلُ».
انظر: مقاييس اللغة ١/ ٤٩٦.

(٣) «س ي ل سال الماء في مسيله ومسايله، وأسلته وسيلته، ونزلنا بواد نبته ميال، وماؤه سيال. ولبعضهم:
النبت ميال على رملاته والماء سيال على أحجاره
وطول سيلان السيف والسكين، وهو ذنبه الداخل في النصاب. وكأن ثغرها شوك السيال، وهو شجر الخلاف بلغة اليمن.
ومن المجاز: سالت عليه الخيل. وقال:
أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا وسالت بأعناق المطي الأباطح»
انظر: أساس البلاغة ١/ ٤٨٩.

(٤) «وقد قال بعضهم في فعلان وفعلى كما قالوا في فعل ولا زيادة فيه، جعلوا الزيادة في آخره بمنـــزلة الهاء، وجعلوه معتلًا كاعتلاله، ولا زيادة فيه، وذلك قولهم: داران من دار يدور، وحادانٌ من حاد يحيد، وهامان ودالان وهذا ليس بالمطرد، كما لا تطرد أشياء كثيرة ذكرناها». كتاب سيبويه ٤/ ٣٦٣.

(٥) «وذهب سيبويه، والمازني إلى أن الإعلال لا يطرد، والتصحيح أكثر». ارتشاف الضرب١/ ٢٩٨.

(٦) «شذ الإعلال في: مَاهَان، ودَارَان)، والأصل: (مَوَهَان، ودَوَرَان) هذا قول سيبويه، والمازني». شرح التصريح على التوضيح٢/ ٧٣٤.

(٧) «واختصاص ذلك بالاسم دون الفعل، و (ماهان، وداران) عنده شاذ والقياس: (موهان، ودَوَرَان)». شرح التعريف بضروري التصريف ص (٢٠٥).

(٨) هكذا ورد عند المرادي ولعل الصحيح (فعْلٍ) كما ورد في كتاب ارتشاف الضرب «أو اسمًا خُتم بزيادة تُخرِجُهُ عن صَورَةِ فعْلٍ خال من علامة تثنية أو موصول بها نَحوَ: الجوَلان، والسَّيلان». ارتشاف الضرب١/ ٢٩٨.

(٩) (موضعٌ) انظر: لسان العرب (دور) ٥/ ٣٨٧.
«وَقَالَ سيبويه:! دَارَانُ: مَوضعٌ، وإنما اعتَلَّت الواوُ فيه: لأَنَّهُم جَعلوا الزِّيَادَةَ فِي آخره بمَنْزِلَة مَا فِي آخره الهاءُ، وجَعَلُوه مُعتَلًا كاعْتلاله، وَلَا زِيَادَةَ فيه، وإلاَّ فقد كَانَ حُكْمُه أَن يَصِحّ كَمَا صَحَّ الجَولانُ». تاج العروس ١١/ ٣٤١.

(١٠) «وماهانُ: اسْم، قَالَ ابْن جَني: لَو كَانَ ماهانُ عَرَبيا فَكَانَ من لفظ (هَوَمَ أَو هَيَمَ) لَكَانَ لعفان، وَلَو كَانَ من لفظ الوَهْمِ =

المذهب الثاني: ما ذهب[١] إليه أبو العباس[٢] أن القياس[٣]: الإعلال وعلى الإعلال جاء: داران ونحوه.

فاختار المرادي[٤] مذهب سيبويه والمازني، واعتمد للاحتجاج باختياره على السماع من كلام العرب ويتضح ذلك في قوله: «والصحيح مذهب سيبويه؛ لأن الأكثر في كلام العرب صحة الواو والياء في نحو ذلك» .

فباختياره ردّ رأي أبي العباس بقوله: «وزعم أبو العباس» .

وأما ابن مالك فقد ذكر في شرح الكافية الشافية صحتهما، وما جاء معلاً يعد شاذًّا[٥]، وكذلك ابن هشام[٦]، والرضي[٧]، والأشموني[٨]، والحملاوي[٩].

والقول ما قاله المرادي وهو صحة الواو والياء في جَوَلان وسَيَلان؛ لأن الأكثر في كلام العرب كما ذكر سيبويه صحة الواو والياء.

المسألة الرابعة : تصحيح الواو أو الياء إذا وقعتا عينا في باب الإفعال والاستفعال:

إذا وقعت الواو أو الياء عينا للإفعال أو الاستفعال حدث إعلال بالنقل والحذف ثم

لَكَانَ لفعان، وَلَو كَانَ من لفظ (هَمى) لَكَانَ علفان، وَلَو وجد فِي الْكَلَام تركيب». المحكم والمحيط الأعظم ٤/ ٤٤٦.

(١) «المبرد زعم أن الإعلال هو القياس، وعليه جَاءَ: دَارَن، وحَادَان، وهَامَان». ارتشاف الضرب١/ ٢٩٨، شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٧٣٤ ــ ٧٣٥.

(٢) المقتضب ١/ ٢٦٠.

(٣) «لجعله الألف والنون كالتاء غير مُخْرِج للكلمة عن وزن الفعل». شرح شافية ابن الحاجب للرضي٣/ ١٠٦.

«أي لأن الألف والنون لا يخرجان الاسم عن مشابهة الفعل؛ لكونهما في تقدير الانفصال، قال الفارسي: ويؤيد قولهم: في زعفران: زعيفران فبقيا في التصغير ولم يحذفا...». حاشية الصبان٤/ ٣١٧- ٣١٨، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٦٠١.

(٥) «لما كان الإعلال فرعًا والفعل فرع كان أجدى به من الاسم؛ فلهذا إذا كان آخر الاسم زيادة تختص بالاسم صححت فيه الواو والياء المتحركتان المنفتح ما قبلهما كــ (الجَوَالَان) و (الهَيَمَان)؛ لأن هذه الزيادة مزيلة لشبه الاسم بالفعل. فما جاء من هذا النوع معلًا [عد شاذا] كــ (مَاهَان) و (دَارَن)». شرح الكافية الشافية ٣/ ٢١٣٢ - ٢١٣٣. جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.

(٦) انظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك ٤/ ٣٩٨.

(٧) انظر: شرح شافية ابن الحاجب٣/ ١٠٦.

(٨) انظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٤/ ١١٨ - ١١٩.

(٩) انظر: شذا العرف في فن الصرف ص (١٣٣).

التعويض عن المحذوف بتاء التأنيث، وهذا على خلاف في المحذوف أهو العين أم ألف الإفعال والاستفعال، ولا يجوز التصحيح دون حذف عند جميع الصرفيين، فإن صحح كان شاذا لا يقاس عليه، ففي هذه المسألة قال المرادي:

«سُمِعَ من ذلك: أَحْوَذ إِحْواذًا، وأَعْوَلَ إِعْوالاً، وأَغْيَمَتِ السماءُ إِغيَامًا، وأَغْيَلَتِ المرأة إغيالاً، واستَغْيَلَ الصَّبيُّ، واستحْوَذَ عليهم، واستَنْوَقَ، واسْتَصْوَيْتُ رأيَهُ، واستَتْيَسَتِ الشاة، وهذا عند جميع اللغويين شاذ لا يقاس عليه، ورَأَى أبو زيد أن هذه الألفاظ جملة يصح القياس عليها، حكى الجوهري أن أبا زيد حكى عنهم تصحيح أَفْعَلَ واستَفْعَلَ، نحو: أَطْوَلَ الشيء واستَصْوَبْتُهُ تصحيحًا مطّردًا، وقال الجوهري في موضع آخر: (إن تصحيح هذه الأشياء لغة فصيحة صحيحة) والصحيح المَنْعُ؛ لأن هذه الألفاظ بالنسبة لما جاء عن العرب معلولاً كنقطة من بحر، وفَصَّلَ المصنف، فقال: (إذا كان: استَفْعَلَ ليس له ثلاثيّ كاستَنْوَقَ فهو غير مطرد؛ لأنهم لم يبينوا من ذلك فِعْلاً ثلاثيًّا، بخلاف نحو: استقامَ فإنه له ثلاثي وهو: قام) وتفصيلُهُ قولٌ ثالثٌ»[١].

الدراسة:

جاء الخلاف إذا وقعت الواو أو الياء عينا للإفعال أو الاستفعال من حيث القياس على ثلاثة آراء:

الرأي الأول: عند جميع اللغويين[٢] أن الألفاظ السابقة شاذة لا يقاس عليه[٣].

الرأي الثاني: رأى أبو زيد[٤] أن هذه الألفاظ جملة يصح القياس عليها، حكى الجوهري[٥] أن أبا زيد حكى عنهم تصحيح أَفْعَلَ واستَفْعَلَ، نحو: أَطْوَلَ الشيء، واستَصْوَبْتُهُ تصحيحًا مطّردًا، وقال الجوهري[٦] في موضع آخر: «إن تصحيح هذه الأشياء لغة فصيحة

(١) شرح تسهيل الفوائد٢/ ١٠٣٠-١٠٣١.

(٢) ليس في كلام العرب ص (١١٣ - ١١٤)، «وأما (أغيل) فلا يحفظ فيه كافة النحويين إلا التصحيح». الممتع في التصريف٢/ ٤٨٢.

(٣) «وهذا عند النحاة شاذ يحفظ ولا يقاس عليه». شرح الأشموني ٤/ ١٢٥.

(٤) «حكى (أغيلت المرأة) و (أغالت) بالتصحيح والإعلال» الممتع في التصريف٢/ ٤٨٢.

(٥) انظر: تاج اللغة وصحاح العربية ١/ ١٦٥.

(٦) تاج اللغة ٣/ ١٢٦.

صحيحة» .

الرأي الثالث: أضاف المرادي تفصيل المصنف في هذه المسألة، واعتبره رأيًا ثالثًا، فالمصنف يرى أنه إذا كان: استَفْعَلَ ليس له ثلاثيّ كاستَنْوَقَ فهو غير مطرد؛ لأنهم لم يبنوا من ذلك فِعلا ثلاثيًّا، أما إذا كان فعلاً ثلاثيًّا نحو: استقامَ وهو: قام فهو مطرد.

والجدير بالذكر أن المرادي اختار رأي جميع اللغويين، وعلل لذلك بالنُدْرة ويتبين ذلك من قوله: «والصحيح المنع؛ لأن هذه الألفاظ بالنسبة لما جاء عن العرب معلولاً كنقطة من بحر»[١].

ولقد وافق رأي المصنف[٢]، وذكر تفصيل المصنف في هذه المسألة، بل وعده قولاً ثالثًا، فقال: «إذا كان: استَفْعَلَ ليس له ثلاثيّ كاستَنْوَقَ فهو غير مطرد؛ لأنهم لم يبينوا من ذلك فِعلا ثلاثيًا بخلاف، نحو: استقامَ فإنه له ثلاثي وهو: قام (وتفصيله قولٌ ثالثٌ)» .

وهذا رأي الحملاوي[٣]، والتفتازاني[٤].

والظاهر منع القياس كما قال المرادي؛ فهذه الألفاظ تحفظ ولا يقاس عليها.

ويرى بعض اللغويّين المحدثين أنّ التصحيح في (استفعل) إنّما يعود إلى الركام اللغويّ، أو البقايا اللغويّة «وهذه البقايا الصرفيّة من النظام القديم، تبدو في صورة الشواذ في داخل النظام الجديد، ونؤثر أن نسمّيها (بالركام اللغويّ)»[٥].

ويرى الدكتور حسين عباس الرفايعة[٦] أنّ اللبس لا يكمن في المعنى؛ لأنّ الدلالة قبل التصحيح وبعده واحدة، بل يكمن بين الفعل المأخوذ من الاسم الجامد، وغيره، فاستنوق

---

(١) شرح تسهيل الفوائد٢/ ١٠٣٠-١٠٣١.

(٢) ارتشاف الضرب١/ ٣٠٩.

(٣) «وورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما، نحو أعوَل إعوالا، واستحوذ استِحْواذًا، وهو إذن سماعيّ أيضًا». شذا العرف في فن الصرف ص (١٣٧).

(٤) «أَحْيَلَتْ، وأَغْيَلَتْ، وأَغْيَمَتْ، وأَطْيَبَتْ، وأحوش، وأطول وأحول، من الشواذ جيء بها للتنبيه على الأصل، وكذا سائر تصاريفهما». شرح مختصر التصريف العزّي في فن التصريف، لمسعود بن عمر سعد الدين التفتازاني، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ص (١٢٧- ١٢٨)، المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الثامنة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

(٥) التطوّر اللغوي للدكتور رمضان عبد التوّاب، ص (١٢)، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.

(٦) ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي ص (٢٩٠).

مأخوذ من (الناقة) ، واستصوب من (الإصابة) ، واستتيست الشاة من (التيس) ، واستراح من (الراحة) ، واستحوذ من (الحَوْذ) ، واستطيب من (الطيب) ؛ لذا صحّحت، ولو لم تؤخذ من هذا الأسماء الجامدة لأعلّت، وجرت على القياس.

المسألة الخامسة : في اجتماع لينين في كلمة واحدة:

في كتابة كلمة اجتمع فيها همزتان كما في قرأأ، قال المرادي:

«وقوله: (إن لم تفتح الأولى كـــ: قَرَأَا وقارِئَيْنِ) إنما ثبت في مثل هذا؛ لئلا يلتبس فِعْلُ الاثنين بفعْل الواحد والتثنية بالجمع، وذهب قوم: إلى أنَّ مثْلَ: قَرَأَا يكتبُ بألف واحدةٍ مسندًا إلى ألف الاثنين، وبه قال أحمد بن يحيى، والأوَّلُ هو المختار»[(١)].

الدراسة:

جاء الاختلاف في هذه المسألة على مذهبين:

المذهب الأول: وهو إن لم تفتح الأولى كـــ: (قَرَأَا وقارِئَيْنِ) إنما ثبت في مثل هذا؛ لئلا يلتبس فِعْلُ الاثنين بفعْل الواحد والتثنية بالجمع.

المذهب الثاني: ما ذهب إليه قوم: إلى أنَّ مثْلَ: قَرَأَا يكتبُ بألف واحدةٍ مسندًا إلى ألف الاثنين، وبه قال[(٢)] ثعلب[(٣)].

ولقد اختار المرادي الرأي الأول معتمدًا على اختياره على أمن اللبس بقوله: «والأول هو المختار» .

ولكنه لم ينسب هذين المذهبين لأصحابهما.

---

(١) شرح تسهيل الفوائد ٢/ ١٢٠٧.

(٢) الخطّ لمحمد بن السّريّ السّرّاج، تحقيق الدكتور عبد الحسين محمد، ص (١٢٠)، المجلد الخامس، العدد الثالث، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٦م، «فإذا قيل: ابن من قرأ مثل جعفر؛ لم تقل: قَرْأَأ، لثقل اجتماع الهمزتين، بل تخفف بإبدال الأخيرة ياء، وتقلب الياء ألفًا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فتقول: قَرْأَى» انظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٤/ ٧٤. الطبعة الثانية.

(٣) هو أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني النحوي بن يزيد، أبو العباس مولى بني شيبان، المعروف بثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة، حفظ كتب الفراء فلم يشذ منها حرف، لازم ابن الأعرابي بضع عشرة سنة، توفي سنة إحـــدى وتسعين ومائتين. انظر: طبقات النحويين١٤١-١٥٠، بغية الوعاة١/ ٣٩٦- ٣٩٨.

وهذا رأي ركن الدين الأستراباذي[١]، والأشموني[٢].

والظاهر كتابتها (قَرَأَا وقارِئَيْنِ) كما ذكر المرادي؛ لئلا يلتبس فِعْلُ الاثنين بفعْل الواحد والتثنية بالجمع.

التحليل العام: في المسائل المتعلقة بـــ (الإعلال) :

من خلال دراستي لاختيارات المرادي التصريفية في باب الإعلال، وجدتُ أن المرادي جعل الإعلال المشار إليه وهو إبدال الهمزة من ثاني حرفي اللّين غير مخصوص بواويين في جمع، فلا فرق عنده بين المفرد والجمع.

وصحت عنده الواو والياء في (جَوَلان وسَيَلان) ؛ لأنهما قد خُتِما بزيادةٍ وهي: الألف والنون فأخرجتهما عن صورة فَعِلَ موصوف بما ذكر؛ لأن هذه الزيادة مُزِيلة لشبه الاسم بالفِعْل، فما جاء من هذا النوع مُعَلاً عُدَّ شاذًّا، نحو: داران وماهان.

وجعل (أَحْوَذ إِحْواذًا، وأَعْوَلَ إِعْوالاً، وأَغْيَمَتِ السماءُ إِغيَامًا، وأَغْيَلَتِ المرأة إغيالاً، واستَغْيَلَ الصَّبيُّ، واستحْوَذَ عليهم، واستَنْوَقَ واسْتَصْوَيْتُ رأيَهُ، واستَتْيَسَتِ الشاة) شاذًّا لا يقاس عليه، والجدير بالذكر أنه ذكر تفصيلاً للمصنف في هذه المسألة واعتبره رأيًا ثالثًا، فالمصنف يرى أنه إذا كان: استَفْعَلَ ليس له ثلاثيّ كاستَنْوَقَ فهو غير مطرد؛ لأنهم لم يبنوا من ذلك فِعلا ثلاثيًّا، أما إذا كان فعلاً ثلاثيًّا نحو: استقامَ وهو: قام فهو مطرد.

وفي مسألة اجتماع لينين في كلمة واحدة اختار إن لم تفتح الأولى كـــ: (قَرَأَا وقارِئَيْنِ)

---

(١) «قرأا، يقرأان، فإنهم كتبوا ذلك بألفين؛ خوف اللبس». شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الأستراباذي ٢/ ١٠١١.

(٢) «فتقول في الأول: قرأى على وزن: سلمى، والأصل: قرأأ، فأبدلت الهمزة الأخيرة ياء، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وتقول في الثاني: قرء، على وزن: هند والأصل: قرئئ أبدلت الهمزة الأخيرة ياء ثم أعل إعلال قاض. وتقول في الثالث (قرء) على وزن جمل، والأصل قرؤؤ، أبدلت الهمزة الأخيرة ياء، ثم أعل إعلال أيد، أي سكنت الياء وأبدلت الضمة قبلها كسرة؛ فهذا والذي قبلها منقوصان، كل منهما على وزن رفعا وجرا، وتعود له الياء في النصب؛ فيقال: رأيت قرئيا وقرئيا. وتقول في الرابع (قرأى) والأصل قرأأ بهمزتين ساكنة فمتحركة، وأبدلت المتحركة ياء، وسلمت؛ لسكون ما قبلها، وإنما أبدلت الهمزة الأخيرة ياء و لم تبدل واوا، قال في شرح الكافية: لأن الواو الأخيرة لو كانت أصلية ووليت كسرة أو ضمة لقلبت ياء ثالثة فصاعدا، وكذلك تقلب رابعة فصاعدا بعد الفتحة، فلو أبدلت الهمزة الأخيرة واوا فيما نحن بصدده لأبدلت بعد ذلك ياء فتعينت الياء». شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٤/ ١٠١.

وذكر أنه ثبت ذلك لأمن اللبس.

ولقد اعتمد المرادي على السماع في المسائل الأخرى، ونقل من الكتب حيث إنه صرّح باسم الكتاب الذي نقل منه قول الجوهري في كتابه (تاج اللغة) .

المبحث الخامس: المسائل المتعلقة بـــ(الإدغام):

المسألة الأولى : (عَب الشمسِ) من حيث الإدغام أو الحذف:

اختلف في أصل عَب الشمسِ، ففي هذه المسألة قال المرادي:

«مَثّلَ المصنف ذلك في بعض النسخ المقروءة عليه، بقوله: (عَبُّشَمْس) أصله عنده: عَبْد شَمْس، فأدغم الدال في الشين ونقل حركة الدال إلى الباء فرارًا من الجمع بين ساكنين، وهذا مذهب الفراء، أجاز الإدغام في مثل: عَبْد شمس على وجهين:

أحدهما: على النقل ـــ كما سبق ـــ.

والآخر: على الجمع بين ساكنين، وكلا الوجهين لا يجوز على مذهب البصريين، وزعم البصريون أنَّ معنى: عَب الشمسِ: ضوء الشمس، وأنَّ أصله: عَبْءُ الشمس ثم حذفت الهمزة ونُقِلتْ حركتُها إلى الباء، فليس من باب الإدغام، ويدلّ عليه ما أنشده ابن دريد:

إذا ما رأَتْ شَمْسًا عَبُ الشمسِ شَمَّرَتْ إلى رَمْلِها والجـــارِمِيُّ عَمِيْـــدُها

ـــ بكسر السين من غير تنوين ـــ قال بعضهم: (الصحيح في عِبْدْ شَّمْس الإدغامُ) وقد أثبته الفارسي في الإيضاح، وما قاله البصريون أيضًا صحيح»[(١)].

الدراسة:

الاختلاف في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: ما ذهب إليه الفراء وهو جواز الإدغام في مثل: عَبْد شمس وذلك على وجهين:

أحدهما ـــ على النقل والآخر ـــ على الجمع بين ساكنين.

المذهب الثاني: وهو مذهب البصريين وهو أنَّ معنى: عَب الشمسِ: ضوء الشمس[(٢)]،

---

(١) شرح تسهيل الفوائد ٢/ ١١٣٣ ـــ ١١٣٤.

(٢) «وأمَّا (العَبُ)، بتخفيف الباء، مثل الدمِ، فهو ضَوْءُ الشمسِ وحُسْنُها. ومن ذلك: عَبُ شَمْسٍ، فيمن خَفَّفَ. ومَنْ ثَقَّلَ قالَ: هذه عَبُّ الشمسِ، ورأيتُ عَبَّ الشمسِ: يريد: عَبْدَ شَمْسٍ، فأدغمَ الدالَ في الشين، كما تقولُ: ثلاثةُ دراهِمَ، فتُدغم التاء في الدال.

وبعضُهُم يقولُ: هؤلاءِ عَبَ الشمسِ، بالفتح، في كلِّ وَجْه، قالَ الشاعرُ:

(إذا ما رأتْ شمسًا عَبَ الشمسِ إلى أهلِها والجُلْهِمِيُّ عَميدُها)»

انظر: الأزمنة وتلبية الجاهلية، لمحمد المستنير بن أحمد، أبي علي الشهير بقطرب، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، =

وأنَّ أصله: عَبْءُ الشمس ثم حذفت الهمزة ونُقِلتْ حركتُها إلى الباء[١]، فليس من باب الإدغام، ويدلّ عليه ما أنشده ابن دريد[٢]:

إذا ما رأَتْ شَمْسًا عَبُ الشمسِ شَمَّرَتْ إلى رَمْلِها والجارِمِيّ عَمِيْــدُها[٣]

المذهب الثالث: ما ذهب إليه بعض من قال: «الصحيح في عِبْدْ شَّمْس[٤] الإدغامُ» وقد أثبته الفارسي في الإيضاح.

وقد اختار المرادي مذهب البصريين، واحتج لاختياره بقوله: «وما قاله البصريون أيضًا صحيح» .

ونلحظ اهتمامه بالمخطوطات من خلال ذكره للنسخ وذلك عندما أشار إلى بعض النسخ المقروءة على المصنف والتي مثل بها ويتضح ذلك من قوله: (عَبُّشَمْس) أصله عنده: عَبْد شَمْس، فأدغم الدال في الشين ونقل حركة الدال إلى الباء فرارًا من الجميع بين ساكنين، فبذلك خالف المرادي المصنف.

ولقد رجع إلى (الإيضاح) فذكر ما أثبته الفارسي منه، بقوله: «وقد أثبته الفارسي في الإيضاح» .

والذي أراه أن أصل معنى: عَب الشمسِ: ضوء الشمس، وأنَّ أصله: عَبْءُ الشمس ثم حذفت الهمزة ونُقِلتْ حركتُها إلى الباء، فليس من باب الإدغام، كما ذكر المرادي.

١/ ١٥، مؤسسة الرسالة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٣/ ٩٤١. تاج العروس١٦/ ١٧٣.

(١) «أصله عب شمس بتشديد الباء أي فخفف بحذف الباء الثانية وليس من باب النحت، وقوله: وقال ابن الأعرابي أصله عبء شمس لعله بكسر العين مع الهمزة آخر، واحد الأعباء فخفف بقلب الكسرة فتحة وحذف الهمزة، وليس من باب النحت على هذا أيضا». حاشية الصبان٤/ ١٩٣، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

(٢) هو محمد بن الحسن بن دريد، انتهت إليه لغة البصريين، له: جمهرة اللغة والمجتنى، توفي سنة ٣٢١هـ انظر: بغية الوعاة ١/ ٧٦ -٨١.

(٣) البيت من الطويل لم أعثر على قائله، جمهرة اللغة لمحمد بن الحسن بن دريد، (جرم) ٢/ ٨٤. الأزمنة والأمكنة، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني، ٢٨٩، دار الكتب العلمية ـــ بيروت، الطبعة الأولى -١٤١٧هـ.

(٤) هكذا ورد عند المرادي ولعل الصحيح (عَبْدُ شَمْس) كما ورد في كتاب تاج العروس١/ ٣٣٨.

المسألة الثانية : إدغام الراء في اللام :

اختلف الصرفيون في إدغام الراء في اللام فأجازه الرؤاسي والكسائي والفراء ومنعه الخليل وسيبويه، وفي هذا قال المرادي:

«وبه قرأ أبو عمرو ويعقوب، وأجازه الكسائي والفَرّاء وحكياه سماعًا، وأجازه أيضًا وسمعه من العرب أبو جعفر الرّؤاسي ـــ وهو إمام اللغة والعربية من الكوفيين ـــ، ومذهب الخليل وسيبويه وأصحابه أنه لا يجوز إدغام الراء في اللام من أجل التكرير الذي فيها، والصحيح الجواز؛ لأن إدغام الراء في اللام يذهب التكرار فيكون اللفظ أسهل، وأيضًا فإن التكرار هل هو صفة دائمة للراء أولا؟ وكان بعض العلماء إذا نطق بها لا يبقي فيها شيئًا من التكرار وفي بعض النسخ: (إدغام الراء في اللام محفوظ)»[(١)].

الدراسة:

يتضح من خلال قول المرادي السابق أن الاختلاف في هذه المسألة على مذهبين:

المذهب الأول: جواز إدغام الراء في اللام[(٢)] وهذا ما ذهب إليه الكسائي والفراء وأبو جعفر الرّؤاسي ـــ وهو إمام اللغة والعربية من الكوفيين ـــ وبه قرأ[(٣)] أبو عمرو[(٤)] ويعقوب[(٥)].

---

(١) شرح تسهيل الفوائد٢/ ١١٢١.

(٢) «وأجاز الكسائيّ والفراء إدغام الراء في اللام قياسا كراهة لتكرير اللام». شرح شافية ابن الحاجب للرضي٣/ ٢٧٤.
«وأجاز الكسائي والفراء إدغام الراء في اللام والحجة في ذلك أن الراء إذا أدغمت في اللام صارت لاما ولفظ اللام أسهل وأخف من أن تأتي براء فيها تكرير وبعدها لام، وهي مقاربة للفظ الراء فيصير كالنطق بثلاثة أحرف من موضع واحد، قال أبو بكر بن مجاهد لم يقرأ بذلك أحد علمناه بعد أبي عمر وسواه فاعرفه». شرح المفصل٤/ ٥٢٦، المبدع في التصريف ص (٢٨٠).

(٣) «ما روي عن يعقوب الحضرمي من إدغام الراء في اللام، وكذلك أيضا روى أبو بكر بن مجاهد عن أبي عمرو أنه كان يدغم الراء في اللام، متحركة كانت الراء أو ساكنة: ﴿فَٱغۡفِرۡ لَنَا﴾[آل عمران: ١٦]، وروى أبو بكر بن مجاهد عن أحمد بن يحيى عن أصحابه عن الفراء أنه قال: كان أبو عمرو يروي عن العرب إدغام الراء في اللام، وقد أجازه الكسائي أيضا». الممتع في التصريف٢/ ٧٢٤ – ٧٢٥.

(٤) هو أبو عمرو بن العلاء، وفي بعض الروايات اسمه زبان بن العلا بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحصين التيمي المازني، وهو بصري، أخذ عن ابن أبي إسحاق، وكان أوسع علما بكلام العرب ولغاتها وغريبها من عبد الله بن أبي إسحاق، أحد القراء السبعة المشهورين، مات سنة أربع وخمسين ومائة، وقيل: تسع وخمسين. انظر: طبقات النحويين٣٥–٤٠، بغية الوعاة ٢/ ٢٣١ – ٢٣٢، أخبار النحويين البصريين، الحسن بن عبد الله بن المرزبان الفارسي أبو سعيد، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم ١/ ٢٣خفاجي، مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٣هـ – ١٩٦٦م.

(٥) هو يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق، قال أبو حاتم: وكان أعلم من أدركنا ورأينا بالحروف، والاختلاف في القرآن وتعليله ومذاهبه، ومذاهب النحو في القرآن، وأروى الناس لحروف القرآن وحديث الفقهاء، وليعقوب =

المذهب الثاني: ما ذهب إليه الخليل وسيبويه[١] وأصحابه أنه لا يجوز[٢] إدغام الراء في اللام[٣] من أجل التكرار[٤] الذي فيها.

والمرادي قد اختار ما ذهب إليه الكسائي والفراء وأبو جعفر الرّؤاسي، وبه قرأ أبو عمرو[٥] ويعقوب.

وقد صرّح وعلل لاختياره قائلا: «والصحيح الجواز؛ لأن إدغام الراء في اللام يذهب التكرار فيكون اللفظ أسهل، وأيضًا فإن التكرار هل هو صفة دائمة للراء أولا؟ وكان بعض

كتاب سماه (الجامع)، توفي سنة خمس ومائتين. انظر: طبقات النحويين ص (٥٤).

(١) كتاب سيبويه ٤/ ٤٤٨.

«وكذلك ابن عصفور». مسائل التصريف في البحر المحيط٢/ ٩١٥.

(٢) «ومن ذلك الراء الساكنة عند اللام، نحو: ﴿نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ﴾[البقرة: ٥٨]، و﴿يُغۡفَرۡ لَهُم﴾[الأنفال: ٣٨]، و﴿وَٱغۡفِرۡ لَنَا﴾[البقرة: ٢٨٦]، و﴿يَنشُرۡ لَكُمۡ﴾[الكهف: ١٦]، و﴿وَٱصۡطَبِرۡ لِعِبَٰدَتِهِۦ﴾[مريم: ٦٥] ونحوه.

وجملة ما في القرآن منه اثنان وخمسون موضعا، أجمع القراء على الإظهار فيها لما في الإدغام من الإخلال بالصفة، إلا ما رووا عن أبي عمرو من الإدغام في كل ذلك، في الكبير والصغير، على أن أبا زيد روي عنه الإظهار كالجماعة، وهي رواية ابن جبير عن اليزيدي عنه، وهو مذهب سيبويه، وإليه رجع ابن مجاهد أخيرا، كما حدثنا عبد الرحمن بن محمد بن عتاب، حدثنا مكي بن أبي طالب، حدثنا أبو الطيب قال: أخبرنا أبو سهل أن ابن مجاهد كان قديما يأخذ بالإدغام في قراءة أبي عمرو، يعني إدغام الراء في اللام، ثم رجع إلى الإظهار قبل موته. قال أبو الطيب: فذاكرت أبا الفتح بن بدهن بما عرفني به أبو سهل فقال: هو كما قال.

وحدثنا أبو داود، حدثنا أبو عمرو، حدثنا محمد بن أحمد، حدثنا ابن مجاهد عن أصحابه، عن اليزيدي، عن أبي عمرو بالإدغام، ولم يذكر خلافا ولا اختيارا، وبالإدغام يأخذ القراء، وكأن المسهل له قرب المخرج، وامتنع عند سيبويه لما فيه من إذهاب التكرير» الإقناع في القراءات السبع، أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبو جعفر، المعروف بابن الباذش، ص (٦٩) دار الصحابة للتراث.

(٣) «موقف البصريين ومن تبعهم: أنكر البصريون إدغام الراء في اللام، وسلكوا في ذلك سبيلين:

أحدهما: إنكار القراءة والرواية، وتخطيء الرواي، قال الزمخشري: (ومُدغم الراء في اللام مخطِئٌ خطأ فاحشًا، وروايه عن أبي عمرو مخطِئٌ مرتين؛ لأنه يلحن وينسب إلى أعلم الناس بالعربية ما يُؤذِنُ بجهل عظيم)». الكشاف١/ ١٧٠.

(٤) الممتع في التصريف ٢/ ٧٢٤. شرح المفصل٤/ ٥٢٥. تذكرة النحاة لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن، ص (٢٤) الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(٥) انظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، أبو عمرو بن العلا، تأليف الدكتور عبد الصبور شاهين، ص (١٤٧- ١٤٨)، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

العلماء إذا نطق بها لا يبقي فيها شيئًا من التكرار» .

ونلحظ أنه أشار إلى ما قُرئ في بعض النسخ، بقوله: «وفي بعض النسخ:» وهذا يدل على دقة نقل المرادي وسعة علمه وإطلاعه وبحثه، وعدم الاكتفاء بالكتب المطبوعة، فهو يرجع إلى النسخ ويقابلها، ويقارن بينها وينقل منها.

ولقد أجاز ذلك المبرد على قبحه(١)، وكذلك الفارسي(٢)، وابن عصفور قدم رأى سيبويه(٣)، وذكر أن إدغام اللام بالراء وجيه من حيث القياس(٤)، وبهذا قال ابن الحاجب(٥)، وذكر ركن الدين الأستراباذي أن الأفصح ألا تدغم لما فيها من التكرير والمجوز اغتفر ذهاب التكرير لشدة التقارب(٦)، وجعل أبو حيان الإدغام وجهًا من القياس(٧)، وذكر مؤمن بن صبري غنام في كتابه (منهج الكوفيين في الصرف) أن للكوفيين حُجتين(٨)، وذكر أيضًا

---

(١) «والراء لا تدغم فيها ولا شيء مما تدغم فيه يدغم فيها إلا اللام، وذلك قبيح وقد ذكرته لك». المقتضب ١/ ٣٥٣.

(٢) «أي لو أدغمت الراء في اللام أو في النون لقلبت إلى إحداهما، فذهب التكرير ونقص الصوت». التعليقة على كتاب سيبويه ٥/ ١٧٥.

(٣) بقوله: «وهو القياس، ولم يحفظ سيبويه الإدغام في ذلك». الممتع في التصريف٢/ ٧٢٤.

«وأمّا الراء: فلا تدغم في شيء، وقد حكى إدغامها في اللام، نحوُ: ﴿وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]، آية ٧١من سورة الأحزاب آيه١٢من سورة الصف، آية ٥ من سورة نوح، إلا أنَّ ذلك شاذٌّ ولا يُدْغَم فيها إلا اللام والنون؛ وقد تقدم ذِكْرُ ذلك». المقرب ومعه مثل المقرب ص (٤١٢).

(٤) وذكر أن إدغام اللام بالراء وُجيه من القياس بقوله: «وهو أن الراء إذا أدغمت في اللام صارت لاما، ولفظ اللام أسهل من الراء لعدم التكرار فيها، وإذا لم تدغم الراء كان في ذلك ثقل؛ لأن الراء فيها تكرار فكأنها راءان، واللام قريبة من الراء، فتصير كأنك قد أتيت بثلاثة أحرف من جنس واحد». الممتع في التصريف٢/ ٧٢٥.

(٥) «وأدغمت الراء في اللام في قوله: ﴿وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]، آية ٧١من سورة الأحزاب آيه١٢من سورة الصف، آية ٥ من سورة نوح». الإيضاح في شرح المفصل٢/ ٤٩٥.

(٦) «ولا تدغم الراء في اللام، في الأفصح؛ لما فيها من التكرير، والمجوز اغتفر ذهاب التكرير لشدة التقارب. وقال صاحب المفصل: وإدغام الراء في اللام حسن». شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الأستراباذي ٢/ ٩٥٠.

(٧) «اعتبر أبو حيان الإدغام وجها من القياس». مسائل التصريف في البحر المحيط٢/ ٩١٥.

(٨) «للكوفيين حُجتان: ١- القراءة كما سبق. ٢- النقل، وذلك أنّ الراء إذا أدغمت في اللام صارت لامًا، ولفظ اللام أسهل وأخف من أنْ يُؤتى براءٍ فيها تكرير وبعدها لام، وهي مقاربة للراء فيصير كالنطق بثلاثة أحرف من مخرج واحد، فيطلب التخفيف بالإدغام». منهج الكوفيين في الصرف لمؤمن صبري غنام ٢/ ٦٩٧، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م.

دفاع أبي حيان عن مذهب الكوفيين منكرًا على البصريين تغليط القرَّاء[١]، وذكر الآلوسي أن القراء الكوفيين ليسوا بمنحطين عن قراء البصرة، وقد أجازوه عن العرب فوجب قبوله والرجوع فيه إلى علمهم ونقلهم[٢].

ويظهر لي جواز إدغام الراء في اللام؛ لقراءة كبير البصريين ورأسهم أبو عمرو بن العلاء، ويعقوب الحضرمي، وكبراء أهل الكوفة الرُّؤاسي والكسائي والفراء، ولأن الإدغام يذهب التكرار.

المسألة الثالثة : (إخفاء الحركة):

اختلف الصرفيون في إدغام الضاد في الشين وقد رُوِي عن بعض القُرّاء فحملوه على أنه

---

(١) «وقد دافع أبو حيان عن مذهب الكوفيين منكرًا على البصريين تغليط القراء والكوفيين لمجرد مخالفتهم قواعدَ البصريين، أو لأن البصريين لم يسمعوا ما رواه غيرهم، قال: (فإنّ لسان العرب ليس محصورًا فيما نقله البصريون فقط، والقراءات لا تجيء على ما علمه البصريون ونقلوه، بل القراء من الكوفيين يكادون يكونون مثل قراء البصرة. وقد اتفق على نقل إدغام الراء في اللام كبير البصريين ورأسهم أبو عمرو بن العلاء، ويعقوب الحضرمي، وكبراء أهل الكوفة الرُّؤاسي والكسائي والفراء، وأجازوه ورَوَوْه عن العرب، فوجب قبوله، والرجوع فيه إلى علمهم ونَقلهم، إذ من علِم حجة على من لم يعلم) أما من جهة القياس فرده من وجهين، أحدهما: ما احتج به الكوفيون من كون الراء تصبح بإدغامها في اللام لامًا، الآخر: أنهم اختلفوا في صفة التكرار للراء: هل هي من الصفات الذاتية فيها أم لا؟ فكان بعض العلماء ينطق بها من غير تكرار، ثم إنّ التكرار عارضٌ فيها لا يكون إلا في الوقف. وبذلك تضعف حجة من منع الإدغام لعلة تكرار الراء». منهج الكوفيين في الصرف٢/ ٦٩٨ ــ ٦٩٩.

(٢) «وروي عن أبي عمرو إدغام الراء في اللام، وطعن الزمخشري- على عادته في الطعن- في القراءات السبع إذا لم تكن على قواعد العربية، ومن قواعدهم أن الراء لا تدغم إلا في الراء؛ لما فيها من التكرار الفائت بالإدغام في اللام، وقد يجاب بأن القراءات السبع متواترة والنقل بالمتواتر إثبات علمي، وقول النحاة نفي ظني ولو سلم عدم التواتر فأقل الأمر أن تثبت لغة بنقل العدول، وترجح بكونه إثباتا ونقل إدغام الراء في اللام عن أبي عمرو من الشهرة والوضوح بحيث لا مدفع له -وممن روي ذلك عنه- أبو محمد اليزيدي وهو إمام في النحو إمام في القراءات إمام في اللغات، ووجهه من حيث التعليل ما بينهما من شدة التقارب حتى كأنهما مثلان بدليل لزوم إدغام اللام في الراء في اللغة الفصيحة، إلا أنه لمح تكرار الراء فلم يجعل إدغامه في اللام لازما على أن منع إدغام الراء في اللام مذهب البصريين، وقد أجازه الكوفيون وحكوه سماعا، منهم الكسائي، والفراء، وأبو جعفر الرواسي، ولسان العرب ليس محصورا فيما نقله البصريون فقط، والقراء من الكوفيين ليسوا بمنحطين عن قراء البصرة وقد أجازوه عن العرب فوجب قبوله والرجوع فيه إلى علمهم ونقلهم؛ إذ من علم حجة على من لم يعلم». روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي، تحقيق علي عبد الباري عطية ٢/ ٦٤، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

إخفاء حركة الضاد لا إدغام. وكذلك في تقدّم ساكن صحيح، ففي هذه المسألة قال المرادي:

«الإشارة إلى الإخفاء ويعني به إخفاء الحركة وهو الذي يُعبَّرُ عنه بالاختلاس، وهو ألاَّ تشبع الحركة بل يُنْطَقُ بها مختلسة بسرعة بحيث لا يكون تسكينٌ، وذلك في كُلّ حرف امتنع إدغامه إمّا لِوصفٍ فيه مانع له من الإدغام، كإدغام الضاد في الشين فإنه لا يجوز وإنْ كان قد رُوِي عن بعض القُرّاء فحملوه على أنه إخفاء حركة الضاد لا إدغام. وإمّا لتقدّم ساكن صحيح، نحو: ﴿ٱلرُّعۡبَ بِمَآ﴾[آل عمران: ١٥١] ، فلا يجوز الإدغام؛ لأنَّ في ذلك جمعًا بين ساكنين على غير حدّه ــ هذه طريق البصريين ــ والمختار أنّ ما ثبت قراءةً وصَحّ روايةً وجب المصير إليه، ومَن حفظ حجةٌ على مَنْ لم يحفظ»[(١)].

الدراسة:

الملاحظ في المسألة السابقة أن الخلاف جاء على مذهبين:

المذهب الأول: مذهب البصريين أنه لا يجوز إدغام كُلّ حرف امتنع إدغامه إمّا لِوصفٍ فيه مانع له من الإدغام، كإدغام الضاد في الشين وإنْ كان قد رُوِي عن بعض القُرّاء فحملوه على أنه إخفاء حركة الضاد لا إدغام[(٢)]، وكذلك لا يجوز الإدغام إذا تقدّم ساكن صحيح، نحو: ﴿ٱلرُّعۡبَ بِمَآ﴾[(٣)][آل عمران: ١٥١] .

المذهب الثاني: هو الذي يجوز أصحابه الإدغام[(٤)].

ولقد اختار المرادي المذهب الثاني، وصرَّح لاختياره بـــ (المختار) ، فهو يحتج بالقراءات القرآنية ويردُّ أقوال بعض الصرفيين متى تعارضت معها، ويتضح ذلك من قوله: «والمختار أنّ

---

(١) شرح تسهيل الفوائد٢/ ١١٣٢ - ١١٣٣.

(٢) الكتاب لسيبويه ٤/ ٤٦٦، إدغام القُرّاء لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق الدكتور محمد علي الرديني، ص (٤٦) دار الشهاب، باتنة، الطبعة الثانية، الجزائر ١٩٨٥م.

(٣) «أدغم أبو عمرو بن العلاء: ﴿ٱلرُّعۡبَ بِمَآ﴾ [آل عمران: ١٥١]». إدغام القُرّاء ص (٣). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. ٣/ ٤٤٥.

(٤) «أدغم أبو عمرو الداني الضادَ في الشين: ﴿لِبَعۡضِ شَأۡنِهِمۡ﴾ [النور: ٦٢]». مسائل التصريف في البحر المحيط لأبي حيان٢/ ٩٢٧.

ما ثبت قراءةً وصَحّ روايةً وجب المصير إليه، ومَن حفظ حجةٌ على مَنْ لم يحفظ» .

والجدير بالذكر أن المرادي كان يهتم بالتعريفات حيث إنه عرّف الاختلاس[١] بقوله: «الإشارة إلى الإخفاء، ويعني به إخفاء الحركة وهو الذي يُعبَّرُ عنه بالاختلاس، وهو ألا تشبع الحركة، بل يُنْطَقُ بها مختلسة بسرعة بحيث لا يكون تسكين» .

ولقد ادغم أبو شعيب[٢].

والذي اختاره كما اختار المرادي أنّ ما ثبت قراءةً وصَحّ روايةً وجب المصير إليه، ومَن حفظ حجةٌ على مَنْ لم يحفظ.

التحليل العام لمسائل الإدغام:

من خلال دراستي حول الإدغام لاحظتُ أن المرادي اختار في معنى (عَب الشمسِ) ضوء الشمس، وأنَّ أصله: عَبْءُ الشمس فحذفت الهمزة ونقلت حركتها إلى الباء، فليس من باب الإدغام وفي اختياره وافق مذهب البصريين، وخالف رأي المصنف وما مَثّلَ في

---

(١) «معنى الاختلاس: النطق بالحركة سريعة، وهو ضد الإشباع». الإقناع في القراءات السبع ص (٢٣٨).

«الاخْتِلاَس: وهو الإتيان بحركة خفية». اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص سراج الدين عمر بن على بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض٢/ ٨٠، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

«الاختلاس، وهو إسراع بالحركة ليحكم السامع بذهابها، وهي كاملة الوزن، والصفة». القواعد والإشارات في أصول القراءات، لأحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا الحموي الحلبي، تحقيق الدكتور عبد الكريم بن محمد الحسن بكار، ص (٥٢)، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

«وأما الاختلاس فهو عبارة عن الإسراع بالحركة، إسراعًا يحكم السامع له أن الحركة قد ذهبت، وهي كاملة في الوزن». التمهيد في علم التجويد لشمس الدين أبي الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، تحقيق الدكتور علي حسين البواب ص (٥٩)، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.

(٢) «﴿لِبَعۡضِ شَأۡنِهِمۡ﴾[النور: ٦٢]، ﴿وَٱلۡأَرۡضِ شَيۡـٔٗا﴾[النحل: ٧٣]، أدغمهما أبو شعيب، كذا قال الخزاعي عنه بالإدغام فيهما.

وقال عثمان بن سعيد: لا أعلم خلافا بين أهل الأداء في إظهار: ﴿وَٱلۡأَرۡضِ شَيۡـٔٗا﴾[النحل: ٧٣]، وقال غيره نحوه في ﴿ثُمَّ شَقَقۡنَا ٱلۡأَرۡضَ شَقّٗا ٢٦﴾[عبس: ٢٦]: وذكر الأهوازي عن ابن المنادي عن الصواف عن ابن غالب عن شجاع إدغام الضاد في الشين في ذلك كله، وعن أبي شعيب في: ﴿لِبَعۡضِ شَأۡنِهِمۡ﴾[النور: ٦٢] فقط. ولم يختلف عن أبي شعيب في هذا الحرف؛ لأنه نص عليه». الإقناع في القراءات السبع (ص: ٨٤).

بعض النسخ المقروءة عليه، بقوله: (عَبُّشَمْس) أصله عنده: عَبْد شَمْس، فأدغم الدال في الشين ونقل حركة الدال إلى الباء فرارًا من الجميع بين ساكنين.

وقد أجاز إدغام الراء في اللام وبه قرأ أبو عمرو ويعقوب فوافق باختياره الكسائي والفَرّاء وأبا جعفر الرّؤاسي.

وفي مسألة إخفاء الحركة أجاز ذلك، فتبين موقف المرادي من الاحتجاج بالقراءات القرآنية، فيتمثَّلُ في الموافقة على اعتبارها والاحتجاج بها، بل رَدَّ أقوال بعض الصرفيين متى تعارضت معها، وقد ظهر اهتمامه بالمصطلحات عندما عرف معنى الاختلاس كما سبق.

وفي هذه المسائل وثق من (الإيضاح) ، ولقد رجع إلى بعض النسخ وقارن بينها.

القسم الثاني

منهج المرادي في الاختيار

يضم هذا القسم الفصول الآتية:

الفصل الأول: طريقته في عرض الخلاف والاختيار.

الفصل الثاني: أدلة الاحتجاج لاختياراته.

الفصل الثالث: مصادره في اختياراته.

الفصل الرابع: موقفه من اختيارات سابقيه.

الفصل الخامس: تقويم منهجه في اختياراته.

الفصل الأول

طريقته في عرض الخلاف والاختيار

ويَشْتمل على أربعة مباحث وهي:

المبحث الأول: كيفية عرض مسائل الخلاف.

المبحث الثاني: أسلوبه في الاختيار.

المبحث الثالث: أسلوبه في الاحتجاج لاختياره.

المبحث الرابع: نسبة الأقوال.

يدرس هذا الفصل الطريقة التي اتبعها المرادي وكيفية عرض المسائل التي تحتوي على الخلاف، مع إبراز المصطلحات التي استعملها لتوضيح اختياره، وكذلك منهجه في نسبة الأقوال إلى العلماء الذين ذكر الخلاف بينهم، وكيفية ترجيحه للرأي الذي اختاره معتمدًا على الأسس النحوية مع استدلاله بالشواهد التي تدعم قوله.

المبحث الأول: كيفية عرض مسائل الخلاف:

بدأ المرادي بالشرح على طريقة ابن مالك عارضًا مذاهب النحاة وآرائهم وخلافاتهم، وقد يكون الخلاف بين مذهبين كالبصريين والكوفيين، أو بين مذهب وقول كمذهب الكوفة وسيبويه، أو مذهب البصرة وأحد علماء الكوفة، أو بين قولين كسيبويه والمبرد...وغيرهما.

وكان غالبًا ما يبدأ برأي البصريين ثم يعقبه برأي الكوفيين، وأحيانًا العكس، مصرحًا غالبًا بالمذاهب وبأسماء العلماء وأحيانا يكتفي بنسبة قول دون الآخر، وأحيانا يعرض الآراء دون نسبتها، وقد ينسب أحد الآراء بشكل عام كأن يقول النحويين، أو اللغويين أو الجمهور أو المتأخرين.

فنلاحظ تنوع طريقته في عرض الآراء فأحيانًا يعرض مذهبًا أو قولاً ويذكر تعليلاتهم وأدلتهم، ثم يعرض الرأي المخالف ويؤيده بالأدلة، وأحيانًا يبدأ بالرأي الذي اختاره ويذكر حجته في اختياره، ثم يعقبه بالرأي المخالف، وقد يذكر أدلتهم أو لا يذكرها، وقد يختار المرادي ويصرّح لاختياره ولا يذكر سببًا لاختياره، وأحيانًا يصرح باختيار المصنف، ثم يعقب ذلك باختياره وشرحه الوافي المختصر، مرجحًا لاختياراته بألفاظ مختلفة، معتمدًا على القياس، والسماع، والإجماع، والاستصحاب، وأمن اللبس، ومعللاً أحيانا لسبب اختياره، مستشهدًا بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وأشعار العرب.

والشارح يذكر أسماءَ النحاة من مختلف المدارس النحويةِ ممن تقدموه، ونلحظ أنه لم يكتف بالنحاة فحسب بل يذكرُ أهلَ اللغة، والأدب، وأصحاب القراءات.

المبحث الثاني: أسلوبه في الاختيار:

سأدرس في هذا العنصر الأساليب التي اتبعها المرادي في اختيار الآراء المفضلة عنده، فنلحظ أنه قد استعمل عدة أساليب لكل منها ألفاظٌ خاصة بها، فاستخدم أسلوبًا يحتوي على ألفاظ صريحة لرأيه، واستخدم أسلوبَ الرد على الرأي المخالف له ويحتوي على ألفاظ خاصة به، وكذلك استخدم أيضًا أسلوب الترجيح بين مذهبين أو رأيين فاستخدم ألفاظ الترجيح والمفاضلة بينها، والجدير بالذكر أن المرادي استخدم أسلوبًا غير صريح لاختياراته، كأن يرد قولاً ويسكت عن القول الثاني، وكل هذه الأساليب تبين قبوله للمذهب أو القول، أو رده ومعارضته له، وأحيانًا يوضح العلة في قبوله أو رده، مدعمًا اختياره بالاستشهاد.

(أ) استخدم ألفاظ خاصة باختياراته وأهمها ما يأتي:

صرّح المرادي لاختياراته بعدة ألفاظ وأحيانًا لا يصرح لاختياره، فالمسائل التي صرّح فيها كانت هي محل الدراسة، حيث إنه استخدم ألفاظًا كثيرة وهي:

وليس كذلك[١] والصحيح[٢] ووهذا شاذ[٣] وأشذ[٤] وشذوذ[٥] وغريب[٦] وليس بجيِّد[٧] ويدل على صحته[٨] والمختار[٩] ليس بصحيح[١٠] وضعيف[١١] وخطأ[١٢] والأصح[١٣]

---

(١) انظر الصفحتين رقم [٩٨]، [١٠٦] من البحث.
(٢) انظر الصفحتين رقم [٧٥]، [٤٠] من البحث.
(٣) انظر الصفحة رقم [٩٢] من البحث.
(٤) انظر الصفحة رقم [٩٣] من البحث.
(٥) انظر الصفحة رقم [٩٩] من البحث.
(٦) انظر الصفحة رقم [٩٦] من البحث.
(٧) انظر الصفحة رقم [٣٧] من البحث.
(٨) انظر الصفحة رقم [١١١] من البحث.
(٩) انظر الصفحتين رقم [١٣٢]، [١٤٠] من البحث.
(١٠) انظر الصفحتين رقم [٤٦]، [٥٣] من البحث.
(١١) انظر الصفحتين رقم [٦٣]، [١٢٠] من البحث.
(١٢) انظر الصفحتين رقم [٨١]، [٩٧] من البحث.
(١٣) انظر الصفحة رقم [٥٠] من البحث.

وغلط[١] ورجح مذهب[٢] والأفصح[٣] وما ذهبوا إليه دعوى[٤] والظاهر[٥] والجواب[٦] ولا يصح[٧] ومردود[٨] وأولى[٩] ونادر[١٠] والأجود[١١] والأقرب[١٢].

(ب) أنواع الألفاظ التي استخدمها:

تنوعت الألفاظ التي اختارها المرادي، والتي تبين اختياره على الأوجه الآتية:

أولا: الألفاظ المستخدمة في الاختيارات الصحيحة:

المرادي صرح لاختياراته بثلاثة أساليب، وكل أسلوب له ألفاظه الخاصة به، حيث إنه استخدم أسلوب التصريح، وأسلوب ردِّ القول المخالف، وأسلوب المفاضلة، ويتبين ذلك في المسائل الآتية:

أ- التصريح برأيه:

والمقصود بذلك أن يُصَرِّح برأيه تصريحًا لا احتمال فيه، كأن يقول: «المختار أو المشهور، فالجواب، أولى، أو الفصحى، أو يصف القول بأنه هو الصواب، أو يصفه بأنه هو الصحيح، ويدل على صحته» ، وهذه الألفاظ كثرت في اختياراته، وهي على النحو الآتي:

أولاً: التعبير عن اختياره بلفظ (الصحيح ومشتقاته) :

لاحظت أن المرادي أكثر من استعمال مصطلح (الصحيح) ومشتقاته، وندرك ذلك في

---

(١) انظر الصفحة رقم [٥٢] من البحث.
(٢) انظر الصفحة رقم [٦٥] من البحث.
(٣) انظر الصفحتين رقم [٨٤]، [١٠٨] من البحث.
(٤) انظر الصفحة رقم [٥٥] من البحث.
(٥) انظر الصفحة رقم [٦٩] من البحث.
(٦) انظر الصفحة رقم [١١١] من البحث.
(٧) انظر الصفحة رقم [٧٢] من البحث.
(٨) انظر الصفحة رقم [١٢٥] من البحث.
(٩) انظر الصفحة رقم [٥٣] من البحث.
(١٠) انظر الصفحة رقم [٣٥] من البحث.
(١١) انظر الصفحة رقم [١٠٨] من البحث.
(١٢) انظر الصفحة رقم [٣٩] من البحث.

اختياراته كما يأتي:

المسألة الأولى: مسألة (القياس مع ورود السماع) :

«...أنَّ فَعْلاً مقيس في المتعدّي من فَعَلَ ــ بفتح العين مطلقًا ــ سواء أكان مِنْ عَمَلِ الفم، نحو: أَكَلَ أَكْلاً أم من غيره، نحو: ضَرَبَ ضَرْبًا، وسواء أكان مضارعه على يَفْعَلُ، أم يَفْعِلُ، هذا مذهب سيبويه والجمهور- وهو الصحيح - ومِنْ: فَعِلَ المُفْهِمِ عملاً بالفم، نحو: شَرِبَ شَرْبًا، ولَقِمَ لَقْمًا ولَحِسَ لَحْسًا...»[1].

التحليل:

صرَّح المرادي لاختياره لمذهب سيبويه والجمهور بـــ (الصحيح) .

المسألة الثانية: تكثير المصدر:

«التَّفْعال، نحو التَّرْدَاد، والتَّطْوَاف، والتَّجْوال، وكلام المصنفِ يُشْعِرُ بقلّته، قيل: وظاهر كلام النحويين أنه مقيس، وقد نصّ بعضهم: ذهب الفراء وغيره من أهل الكوفة إلى أن التَّفْعال بمنـــزلة التَّفْعِيل، ويرى الفراء ومن قال بقوله أن الترداد مِنْ: رَدَّد، وأن التَّطْوَاف من: طَوَّفَ بتشديد العين ــ وذهب سيبويه إلى أنَّ التَّفْعال تكثير للمصدر الذي هو للفعل الثلاثي، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه؛ لأنه يقال: التَّلْعاب، ولا يقال: التَّلْعِيب، فلو كان التَّفْعال مصدرًا لِفَعَّلَ - المشدَّد - لسُمِعَ فيه: التلعيب»[2].

التحليل:

نلحظ أن المرادي صرَّح لاختياره مذهب سيبويه وهو أنَّ التَّفْعال تكثير للمصدر الذي هو للفعل الثلاثي بقوله: «والصحيح ما ذهب إليه سيبويه؛ لأنه يقال: التَّلْعاب، ولا يقال: التَّلْعِيب، فلو كان التَّفْعال مصدرًا لِفَعَّلَ ــ المشدَّد ــ لسُمِعَ فيه: التلعيب».

المسألة الثالثة: (رَكْب) اسم جمع لا جمع تكسير:

«فَــ: رَكْبٌ ونحوه كــ: طَيْرٍ وصَحْب - عند الأخفش ــ جَمْعُ راكِب وطائر

(١) انظر الصفحة رقم [٣٣] من البحث.

(٢) انظر الصفحة رقم [٣٧] من البحث.

وصاحب، والصحيح أنه اسمُ جَمْعٍ بدليل أنهم صغروها على لفظها...»[١].

التحليل:

اختار المرادي في (رَكْب ونحوه كـــ: طَيْرٍ وصَحْب) أنها اسمُ جَمْعٍ، ولقد صرَّح لاختياره بـــ (الصحيح) .

هذا على سبيل المثال لا الحصر، حيث إن المرادي استخدم لفظ (الصحيح) في أغلب اختياراته[٢].

ثانيًا: التعبير عن اختياره بلفظ (يدل على...) :

كما في مسألة وزن الفعل افْعَلَلَّ، نحو (اقشَعَرَّ، واسبَكَرَّ، واطمأَنَّ) :

«افْعَلَلَّ، نحو اقشَعَرَّ، واسبَكَرَّ، واطمأَنَّ ويدلّ على كونه ملحقًا باحرنجمَ مجيء مصدره كمصدرِه، فتقول: اقشِعْرارًا، كما تقول: احرنجامًا، ومثال مطاوعته: فَعْلَلَ: طَأْمَنْتُهُ فاطْمَأَنَّ، وكان أصله: اطْأَمَنَّ، ولكنّه قُلِبَ، وهذا مذهبُ سيبويه؛ لأنَّ المجرّد أصل للمزيد...»[٣].

التحليل:

صرَّح المرادي بإلحاقه افْعَلَلَّ، نحو (اقشَعَرَّ، واسبَكَرَّ، واطمأَنَّ) باحرنجمَ، ويتضح ذلك من قوله: «يدل على كونه ملحقًا باحرنجمَ مجيء مصدره كمصدرِه، فتقول: اقشِعْرارًا، كما تقول: احرنجامًا» .

ثالثًا: التعبير عن اختياره بلفظ (أولى) :

في مسألة (تفرع جَنَدل) :

فقال: «وأما فَعَلِلٌ، فنحو: جَنَدِلٍ: للمكان الكثير الحجارة، وذهب البصريون إلى أنه فرعٌ على فَعالِل، فَجَنَدِلٌ ـــ عندهم ـــ فرعٌ على جَندِل، وذهب الفراء وأبو علي إلى أنه فرعٌ على فَعَلِيْلٍ لا فَعالِل، فـــ: جَنَدِلٌ ـــ عندهما ـــ فرع على جَنَدِيْل لا جَنادِل، واختاره

---

(١) انظر الصفحة رقم [٤٦] من البحث.

(٢) انظر الصفحتين رقم [٨٧]، [١٢٧] من البحث.

(٣) انظر الصفحة رقم [١٠٤] من البحث.

المصنف؛ لأن جَنَدِلاً مفردٌ وكذا ما أشبهه وجَنادِل جمعٌ فتفريعه على: جَنَدِيْل أَوْلَى...»[١].

التحليل:

اختار المرادي في فَعَلِلٌ أنه فرعٌ على فَعَلِيْلٍ لا فَعالِل، فباختياره وافق ما ذهب إليه الفراء وأبو علي والمصنف، وصرَّح بقوله: «أَوْلَى» .

رابعًا: التعبير عن اختياره بلفظ (الظاهر) :

مسألة أصل (إِنْقَحْل، وإِنْزَهْو، وَيَنْجَلِب، وإِستَبْرَق) :

«وجهُ شذوذ الثلاثة الأُوَلِ زيادة حرفين قبل فائها؛ لأنها من القَحْل والزُّهُوِّ والجَلَبِ، وزعم بعض النحويين أن الهمزة والنون في: إِنْقَحْلٌ أصليتانِ، وأنَّ وزنه: فِعْلَلٌّ، نحو: جِرْدَحْل، والظاهر ما قاله المصنف...»[٢].

التحليل:

نلحظ أن المرادي اختار ما قاله المصنف في زيادة حرفين قبل فائها في (إِنْقَحْل، وإِنْزَهْو، وَيَنْجَلِب) وزيادة ثلاثة أحرف قبل الفاء في (إِستَبْرَق) ولقد صرَّح لاختياره بقوله: «والظاهر ما قاله المصنف» .

خامسًا: التعبير عن اختياره بلفظ (المختار) :

المسألة الأولى: مسألة (اجتماع لينين في كلمة واحدة) :

«وقوله: (إن لم تفتح الأولى كـــ: قَرَأَا وقارِئَيْنِ) إنما ثبت في مثل هذا؛ لئلا يلتبس فِعْلُ الاثنين بفعْل الواحد والتثنية بالجمع، وذهب قوم: إلى أنَّ مثْلَ: قَرَأَا يكتبُ بألف واحدةٍ مسندًا إلى ألف الاثنين، وبه قال أحمد بن يحيى، والأول هو المختار»[٣].

التحليل:

صرَّح المرادي بلفظ (المختار) عندما اختار الأول: إن لم تفتح الأولى كـــ: قَرَأَا

---

(١) انظر الصفحة رقم [٥٥] من البحث.

(٢) انظر الصفحة رقم [٦٩] من البحث.

(٣) انظر الصفحة رقم [١٣٢] من البحث.

وقارِئَيْنِ.

المسألة الثانية: إخفاء الحركة:

«كإدغام الضاد في الشين فإنه لا يجوز وإنْ كان قد رُوِي عن بعض القُرّاء فحملوه على أنه إخفاء حركة الضاد لا إدغام. وإمّا لتقدّم ساكن صحيح، نحو: ﴿ٱلرُّعۡبَ بِمَآ﴾[آل عمران: ١٥١] ، فلا يجوز الإدغام؛ لأنَّ في ذلك جمعًا بين ساكنين على غير حدّه ــ هذه طريق البصريين ــ والمختار أنّ ما ثبت قراءةً وصَحّ روايةً وجب المصير إليه ومَن حفظ حجةٌ على مَنْ لم يحفظ»[(١)].

التحليل:

نلحظ أن المرادي اختار كل قراءةٍ ثبتت وروايةٍ صحت، وصرَّح لاختياره بلفظ (المختار) .

ب) الألفاظ المستخدمة في رد القول المخالف:

قد يعبر المرادي عن رأيه بردِّ قول الآخرين، كأن يكون في المسألة رأيان أو أكثر فيردّ ما لا يُرَجِّحه بأي وجهٍ من وجوه الردِّ أو الاعتراض، كأن يقول: غريب، أو ليس كذلك، أو ولا يصح، أو وليس بصحيح، أو نادر أو هذا شاذ، أو مردود، أو ضعيف، أو خطأ، أو غلط، أو ما ذهبوا إليه دعوى.

أولاً: لفظا (ليس كذلك ــ ليس بصحيح) :

التعبير عن رده بقوله (ليس كذلك) :

المسألة الأولى: صيغة (استَفْعَلَ) للإغناء عن المجرد:

«والإغناء عن المجرد استعانَ بمعنى: حَلَّقَ عانتَهُ، واستَنْكَفَ، ومثّلَ المصنف هذا النوع باستَحْيا ــ وليس كذلك ــ بل سُمِعَ فيه: حَيِيَ، فهو للمجرّد وقد ذكر المصنف في شرحه لباب التعجُّب سماع: حَيِيَ»[(٢)].

---

(١) انظر الصفحة رقم [١٤٠] من البحث.

(٢) انظر الصفحة رقم [٩٨] من البحث.

التحليل:

من الملاحظ أن المرادي ردَّ رأي المصنف بتمثيله عن الإغناء عن المجرد بـــ (استَحْيا) ، بقوله: «وليس كذلك» .

المسألة الثانية: مسألة الفعل (وعِمَ يَعِمُ) من حيث التصرف:

بقوله «قيل: ونقص المصنف: وَعِمَ يَعِمُ، وعذره أنه ذكر في الأفعال التي لا تتصرّف: عِمْ صباحًا، وليس كذلك، بل هي متصرّفة»[(١)].

التحليل:

نلحظ أن المرادي ردَّ ما نقصه المصنف (وعِمَ يَعِمُ) والذي كان عذره في تنقيصها بأنها من الأفعال التي لا تتصرّف، بقوله: «وليس كذلك، بل هي متصرّفة» .

التعبير عن رده بقوله: «ليس بصحيح» :

كما في مسألة (فَعَلُل وفُعَلِل وفَعَلِلٌ) بين الأصالة والحذف:

«أورد بعضهم هذه الأوزان الثلاثة على أنها من الأبنية الأصول وليست محذوفة؛ وليس بصحيح؛ لأنه عُلِمَ بالاستقراء أنه لا تجتمع أربع حركات متوالية في كلمة، فظهر بذلك أن هذه الأوزان محذوف منها...»[(٢)].

التحليل:

نلحظ أن المرادي ردَّ ما قاله البعض في أن هذه الأوزان الثلاثة (فَعَلُل وفُعَلِلَ وفَعَلِلٌ) على أنها من الأبنية الأصول وليست محذوفة بقوله: «وليس بصحيح» .

ثانيًا: التعبير عن رده بلفظ (نادر) :

المسألة الأولى: مسألة (فاعَلَ مُفاعَلَةً فيما فاؤه ياء) :

«وندر الفِعالُ فيما فاؤُهُ ياء، قالوا: ياوَمَهُ مُياوَمةً ويِوامًا، حكاهُ ابن سيده ـــ وهو نادر

(١) انظر الصفحة رقم [١٠٦] من البحث.

(٢) انظر الصفحة رقم [٥٣] من البحث.

ـــ لاستثقالهم الياء المكسورة...»[(١)].

التحليل:

نلحظ أن المرادي ردَّ الفِعال فيما فاؤُهُ ياء، ولقد صرَّح ذلك بقوله: «وهو نادر» .

ثالثًا: التعبير عن رده بلفظ (شاذ ومشتقاته) :

المسألة الأولى: حركة عين مضارِعِ (خاصَمني فخصَمْتُه أَخْصُمُهُ) :

«وشذّ لفظ فجاء بالكسر لا بالضمّ وهو: خاصَمني فخصَمْتُه أَخْصِمُهُ، ولا يجيز البصريون إلاّ: أَخْصُمُهُ ـــ بالضم ـــ»[(٢)].

التحليل:

نلحظ أن المرادي ردَّ مذهب من يكسر عين مضارِعِ خاصَمني، بقوله: «وشذّ لفظ فجاء بالكسر لا بالضمّ وهو: خاصَمني فخصَمْتُه أَخْصِمُهُ» .

المسألة الثانية: حمْل: (يَذْهَبُ) على: (يَعْلَمُ) :

«وجْه حمْل: يَذْهَبُ على: يَعْلَمُ أَنه أشبهه في فتح عين مضارعه وإن كان الماضي مختلفًا، وأشذّ من هذا قراءة زيد بن علي، ويحيى بن وثّاب، وعبيد بن عمير ﴿إيّاكَ نِعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] ـــ بكسر النون ـــ وماضيه ـــ بفتح العين ـــ ومضارعه ـــ بضمّها ـــ»[(٣)].

التحليل:

نلحظ أن المرادي عندما حكم على قراءة زيد بن علي ويحيى بن وثّاب وعبيد بن عمير ﴿إيّاكَ نِعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] ـــ بكسر النون ـــ وماضيه ـــ بفتح العين ـــ ومضارعه ـــ بضمّها بقوله: «وأشذّ من هذا» ، تبين لنا أن حمْلَ: يَذْهَبُ على: يَعْلَمُ أَنه أشبهه في فتح عين مضارعه وإن كان الماضي مختلفًا شاذٌّ.

---

(١) انظر الصفحة رقم [٣٥] من البحث.

(٢) انظر الصفحة رقم [٩٢] من البحث.

(٣) انظر الصفحة رقم [٩٣] من البحث.

رابعًا: التعبير عن رده بلفظ (مردود) :

مسألة الإعلال المخصوص بواوين في جمع:

«ذهب الأخفش إلى أَنّ الإعلال المشار إليه وهو إبدال الهمزة من ثاني حرفي اللّين مخصوص بواوينِ في جمع، نحو: أَوائل جمع: أَوَّلٍ، فلو كانا ياءينِ، نحو: عياييل جمع: عَيِّل أو واوًا وياءً، نحو: صَوايدَ جمع: صائِدة أو ياءً وواوًا، نحو: سَياوِد جمع: سَيِّد لم يبدل ثانيهما همزةً، وإنما خصّ ذلك بالواوين؛ لأنّ له نظيرًا وهو إبدال أوّل الواوينِ همزةً عند اجتماعهما مصدَّرتينِ، وما ذهب إليه مردود بالسماع...»[(١)].

التحليل:

نلحظ أن المرادي ردَّ ما ذهب إليه الأخفش من أَنّ الإعلال المشار إليه وهو إبدال الهمزة من ثاني حرفي اللّين مخصوص بواوينِ في جمع، نحو: أَوائل في جمع: أَوَّلٍ، فلو كانا ياءينِ، نحو: عياييل جمع: عَيِّل أو واوًا وياءً، نحو: صَوايدَ جمع: صائِدة أو ياءً وواوًا، نحو: سَياوِد جمع: سَيِّد لم يبدل ثانيهما همزةً، وإنما خصّ ذلك بالواوين؛ لأنّ له نظيرًا وهو إبدال أوّل الواوينِ همزةً عند اجتماعهما مصدَّرتينِ، ولقد صرَّح بلفظ: (مردود) .

خامسًا: التعبير عن رده بلفظ (ضعيف) :

المسألة الأولى: إذا (وقعت الألف مجانسة وهي منقلبة عن أصل بعد حرف مشدَّدٍ، نحو مُعَلَّى ومُثَنَّى ومُعَمَّى) :

«إذا وقعت الألف مجانسة وهي منقلبة عن أصل بعد حرف مشدَّدٍ، نحو مُعَلَّى ومُثَنَّى ومُعَمَّى، ففيه خلافٌ، مذهب سيبويه والجمهور: الحذف كحالها وليس قبلها مشدّد، نحو: مُشْتَرِي، فإنه لا خلافَ فيه في حذفها، مذهب يونس جعله مثلَ: مَلْهَى، فيجيز فيه القلب ـــ فإنه ضعيف...»[(٢)].

التحليل:

اختار المرادي الحذف وهو مذهب سيبويه والجمهور، ورد مذهب يونس وهو جواز

(١) انظر الصفحة رقم [١٢٥] من البحث.

(٢) انظر الصفحة رقم [٦٣] من البحث.

القلب بقوله: «فإنه ضعيف» .

المسألة الثانية: بنية الميزان الصرفي:

«يُسَمَّى أول الأصول فاء، وثانيها عينًا، وثالثها ورابعها وخامسها لامات؛ لمقابلتها في الوزن بهذه الأحرف[١].

هذا اصطلاح البصريين، أما الكوفيين فإنهم ذهبوا إلى أن نهاية أصول الكلمة، ثلاثة، فيزنون الثلاثي بلفظ الفِعل ويحكمون بزيادة ما زاد على الثلاثة في نحو: جعفر وسفرجل ثم اختلفوا...وهذه مذاهب ضعيفة وهذا الخلاف لا طائل تحته»[٢].

التحليل:

نلحظ أن المرادي اختار اصطلاح البصريين، وردَّ مذهب الكوفيين والذين اختلفوا بقوله: «وهذه مذاهب ضعيفة» .

سادسًا: التعبير عن رده بلفظ (خطأ) :

المسألة الأولى: صيغة (انْفَعَلَ) أو: (افتَعَلَ) الذي بمعناه مطاوع لـــ: فَعَلَ إذا كان لا يدلّ على معاينة وتأثير:

«مثال مطاوعة: فَعَلَ علاجًا: انصرَفَ وانكشَفَ وانقسَمَ، فلو لم يدلّ على معاينة وتأثير كعَرَف وجَهِلَ وسَمِعَ ورَأَى لم يَجُزْ أنْ يصاغ منه: انْفَعَلَ ولا افتَعَلَ الذي بمعناه؛ لذلك كان قولهم: انْبَصَرَ خطأ...»[٣].

التحليل:

من الملاحظ أن المرادي لم يَجزْ أنْ يصاغ على (انْفَعَلَ وافتَعَلَ) الذي بمعناه، إذا لم يدلّ على معاينة وتأثير كعَرَف وجَهِلَ وسَمِعَ ورَأَى؛ لذلك ردَّ من قال: «انْبَصَرَ» ، بلفظ (خطأ) .

---

(١) هذا كلام المصنف في التسهيل.

(٢) انظر الصفحة رقم [١٢٠] من البحث.

(٣) انظر الصفحة رقم [٩٧] من البحث.

المسألة الثانية: الجمع الذي استعمل واحده:

بقوله: «مثال ما استعمل واحده: فَرائض وكُتُب وقَلانِس، فتقول: فَرَضِيّ، وكِتابِيٌّ، وقَلَنْسِيٌّ، وقول الناس: فرائِضيّ، وكُتُبِيٌّ، وقَلانِسِيٌّ، خطأ، فأجاز ذلك قومٌ»[١].

التحليل:

المرادي ردَّ قول الناس في النسب إلى ما استعمل واحده (فَرائض، وكُتُب، وقَلانِس) على (فرائِضيّ، وكُتُبِيٌّ، وقَلانِسِيٌّ) ، ولقد صرَّح بلفظ (خطأ) .

سابعًا: التعبير عن رده بلفظ (وغلط) :

المسألة الأولى: جمع صفة المذكر الذي لا يعقل على (فواعل) :

«صفة مذكّر غير عاقل، نحو: نَجْمٍ طالِعٍ، ونُجومٍ طَوالِعٍ، فـ: فَواعِل مطرِدٌ في ذلك، وغَلطَ بعض المتأخرين فزعم أنَّ صفة المذكر الذي لا يعقل، نحو: نجم طالع لا يَطّردُ جَمْعُها على: فَواعِل، ونص سيبويه على اطّراده وإنما الشاذّ جمعُ فاعلٍ صفة لمذكّر عاقل - وهو الذي أخرجه المصنف-»[٢].

التحليل:

نلحظ أن المرادي ردَّ ما زعمه بعض المتأخرين من أن صفة المذكر الذي لا يعقل، نحو: نجم طالع لا يطرد جمعها على: فَواعِل، ولقد صرَّح لرده بلفظ (وغَلطَ) .

المسألة الثانية: (إصار) من حيث الجمع والإفراد:

«إِصار جمْع: أَيْصَر، فالياء في: أَيْصَر زائدة؛ لسقوطها في جمعه وهو: إِصار، والظاهر أنّ هذا غلط فإنّ إصارا ليس بجمعِ أَيْصَر؛ لأنَّ فَيْعَلا لا يُجمَعُ على: فِعالٍ، وإنما هو مفرد بمعناه...»[٣].

التحليل:

ردَّ المرادي من قال: إن إِصار؛ جمْع: أَيْصَر، فالياء في: أَيْصَر زائدة؛ لسقوطها في جمعه

(١) انظر الصفحة رقم [٨١] من البحث.
(٢) انظر الصفحة رقم [٥٢] من البحث.
(٣) انظر الصفحة رقم [٥٨] من البحث.

وهو: إِصار، ولقد صرَّح المرادي لرده بلفظ: «والظاهر أنّ هذا غلط» .

ثامنًا: التعبير عن رده بقول: «وما ذهبوا إليه دعوى لا دليل عليها» :

في مسألة وزن (دَمَكْمَك وصمحمح) :

«دَمَكْمَك وصمحمح، وزنه عند البصريين: فَعَلْعَلٌ ــ بتكرير العين واللام ــ وعند الكوفيين أنّ وزنه: فَعَلَّلٌ، وأصله: صَمَحَّحٌ، فأبدلوا الحاء الوسطى ميمًا؛ لتوالي الأمثال، كما في نحو: كبْكِبوا، وما ذهبوا إليه دعوى لا دليل عليها...»[(١)].

التحليل:

نلحظ أن المرادي ردَّ مذهب الكوفيين في وزن (دَمَكْمَك وصَمَحْمَح) على فَعَلَّلٌ، ولقد صرَّح المرادي في رده بلفظ: «وما ذهبوا إليه دعوى لا دليل عليها» .

ج) الألفاظ المستخدمة في تقوية قول على قول:

وذلك بأن يُرَجِّح قولا على قولٍ، ذاكرًا سبب الترجيح أحيانًا بقوله: (ويؤيد مذهب...ورجح مذهب...) أو يستخدم ألفاظ المفاضلة كـ (الأظهر، والأصح، والأفصح، أو الأجود، أو الأقرب) .

أولاً: التعبير بقول «ورجح مذهب» :

كما في جمع (مُقْعَنْسس) وتصغيره:

«مذهب سيبويه حذف المماثل وإبقاء الميم، فتقول: مَقاعِس، ووجهه أن الميم مصدرة، وهي لمعنى يخص الاسم فكانت أولى بالبقاء، ومذهب المبرد حذف الميم، فتقول: قَعاسِس، ووجه أن السين تضاهي الأصلي، فتبقيها كما تبقي الأصلي، كما لو كسرت مُدَحْرِجًا، قلت: دَحارِجٍ ــ بحذف الميم ــ ورجح مذهب سيبويه؛ لأن الزائد يترجح بدلالته على معنى، والميم كذلك، ولا تخرج السين عن حكم الزائد ولو ضاهت الأصلي، والقولان أيضًا في التصغير»[(٢)].

---

(١) انظر الصفحة رقم [٥٥] من البحث.

(٢) انظر الصفحة رقم [٦٥] من البحث.

التحليل:

نلحظ أن المرادي اختار مذهب سيبويه، وذكر أنه يترجح على مذهب المبرد بقوله: «ورَجَّح مذهب سيبويه؛ لأن الزائد يترجح بدلالته على معنى، والميم كذلك، ولا تخرج السين عن حكم الزائد ولو ضاهت الأصلي».

ثانيًا: ألفاظ المفاضلة:

استخدم المرادي ألفاظ التفضيل[١] ليصرَّح لاختياره بالأفضل لديه، ويتبين ذلك على النحو الآتي:

التعبير بقوله: «الأقرب» :

في مسألة: (حمل وزن على وزن آخر) :

«مثال فُعال، قولهم: مُديْةٌ هُذام وجُراز - حكاها سيبويه- وقال: «جعلوا فُعالاً بمنـــزلة أختها فَعِيل» ، ظاهر كلام المصنف أن ذلك محمول على: فَعِيل بمعنى: مَفْعُولٍ، ظاهر كلام سيبويه أنه محمول على: فَعِيْل بمعنى: فاعِلٍ المشبه بـــ: فُعال، فإنه قال: (ألا ترى أنك تقول: طَويل وطَوال، وبعيد وبُعاد، وشجيع وشُجاع، وخفيف وخُفاف) انتهى - وهو الأقرب - لأنهما أَخَوَانِ...»[٢].

التحليل:

من الملاحظ أن المرادي في معني حمل (فُعال على فَعِيْل) فضل ظاهر كلام سيبويه بأنه محمول على: فَعِيْل بمعنى: فاعِلٍ المشبه بـــ: فُعال، على ظاهر كلام المصنف أن ذلك محمول على: فَعِيل بمعنى: مَفْعُولٍ، ولقد فضل المرادي بلفظ (الأقرب) بعدما ذكر نصّ قول سيبويه.

«فإنه قال: (ألا ترى أنك تقول: طَويل وطُوال، وبعيد وبُعاد، وشجيع وشُجاع، وخفيف وخُفاف) انتهى - وهو الأقرب» .

والجدير بالذكر أن المرادي وضح اختياره عن بعض المسائل بأكثر من لفظ كما في هذه المسائل:

---

(١) «اسم التفضيل: ما اشتق من فعل لموصوف بزيادةٍ على غيره». التعريفات (ص: ٢٦).

(٢) انظر الصفحة رقم [٣٩] من البحث.

المسألة الأولى: افْعَنْلَى: (اسلَنْقَى) من حيث التعدية:

«مثال افْعَنْلَى: اسلَنْقَى، ومذهب سيبويه أنَّ هذا البناء لا يتعدَّى. وزعم أبو عبيد وأبو الفتح أنه قد يجيء متعدِّيًا، نحو: اغْرَنْدَى واسْرَنْدَى، قال الراجز:

قَــدْ جَعَــلَ النُّعــاسُ يَغْرَنْــدِيني

ادفَعُــــهُ عــــني ويَــــسْرَندِيني[1]

ولم يُسْمَعْ متعدّيًا إلاّ في هذا الرجز، قال الزبيدي: «أَحسَبُ البيتينِ مصنوعينِ» والاسرنداءُ والاغْرِنداءُ واحدٌ، وهو: الاعتلاء واقْعَنْسَسَ واسْحَنْكَكَ، وإلحاقُ ما سواهما به نادر، قال المصنف: (كاحْبَنْطَأَ، واحْوَنْصَلَ) ، قيل: أمّا: احْبَنْطَأ فالمعروف فيه: افْعَنْلَى كاحْرَنْبَى، فيحتمل أن تكون الهمزة بدلاً من ألف الإلحاق، فليس وزنه: افْعَنْلَلَ، وأمّا: احْوَنْصَلَ فلم ينقله أحد إلاّ صاحب كتاب العين، فلا يلتفَتُ إليه»[2].

التحليل:

عبر المرادي عن اختياره بطريقتين: الطريقة الأولى: استخدم أسلوبًا غير صريح لاختياره، ويتضح ذلك عندما علق على بيت الراجز بقوله: «ولم يُسْمَعْ متعدّيًا إلاّ في هذا الرجز» ، الطريقة الثانية: استخدم لفظ صريح لاختياره بقوله: «و إلحاقُ ما سواهما به نادر» .

ولقد رد قول صاحب كتاب العين في (احْوَنْصَلَ) بقوله: «وأمّا: احْوَنْصَلَ فلم ينقله أحد إلاّ صاحب كتاب العين، فلا يلتفَتُ إليه» .

المسألة الثانية: مواضع زيادة الميم:

«قالوا: تَمَعْدَدَ، فوزنه: تَفَعْلَلَ، ومعناه: صار في قبيلة مَعَدٍّ، وقيل: تشبَّه بمعدٍّ في الخشونة، وقال الراجز

رَبَّيْته حتـــــى إذا تَمَعْـــــدَدا[3] ... ...

(١) سبق تخريجه في الصفحة رقم [١٠١] من البحث.

(٢) انظر الصفحة رقم [١٠٠] من البحث.

(٣) سبق تخريجه في الصفحة رقم [١٠٩] من البحث.

فثبت أصالتها بذلك، فإنْ قيل: فهلاَّ حُكِمَ بزيادتها وجُعِلَ ثبوتها في: تَمَعْدَدَ كثبوتها في قولهم: تَمَنْدَلَ وتَمَدْرَعَ؟ فالجواب أنَّ باب: تَمَفْعَلَ قليل، والأجود فيما جاء منه حذف الميم، والأفصح: تَندَّلَ وتَدَرَّعَ»[(١)].

التحليل:

نلحظ أن المرادي اختار حذف الميم في (تَمَنْدَلَ وتَمَدْرَعَ) ، ولقد صرّح لاختياره بمصطلحين من ألفاظ المفاضلة رجح بهما قوله وأكد الرأي الذي اختاره، ويتضح ذلك في قوله: «والأجود فيما جاء منه حذف الميم» ، وكذلك قوله: «والأفصح: تَندَّلَ وتَدَرَّعَ» .

المسألة الثالثة: مسألة (فَعِيْل وفُعال) من حيث نوع الجمع:

«واختُلِفَ في: فَعِيْل وفُعال المذكورين، فقيل: هما اسما جَمْعٍ، وقيل: جمعا تكسير – وهو الأصحُّ ــ ويدلُّ على صحته أنهما لا يُذَكَّرانِ، تقول: هي الكَلِيبُ وهي الظُّؤارُ، ولا تقول: هو الكليبُ ولا هو الظُّؤار...»[(٢)].

التحليل:

عبر المرادي بطريقتين ليؤكد اختياره: الطريقة الأولى أسلوب الترجيح فنجد أنه استخدم مصطلح المفاضلة بين القولين، ويتضح ذلك من قوله: «وهو الأصح» ، والطريقة الثانية صرحَّ بقوله: «ويدل على صحته» ، فصرح بمصطلحين من أسلوب التصريح برأيه فنجده رجَّح قول على قول بمصطلح (الأصح) ، وبـــ (يدل على صحته) .

هذا على سبيل المثال لا الحصر[(٣)].

ثانيًا: طرق التعبير عن الاختيارات غير الصريحة:

هي الاختيارات التي اختارها المرادي، لكنه لم يصّرح لها بألفاظ صريحة واضحة تدرك من أول وهلة، فيكون اختياره للقول إما بإضافة ما نقصه المصنف، أو رّد قولين في المسألة والسكوت عن القول الثالث دون تعليق أو اختيار، أو بالقياس أو السماع، أو بالاعتراض أو

---

(١) شرح تسهيل الفوائد٢/ ٩١٢.

(٢) شرح تسهيل الفوائد ٢/ ٨٠٣.

(٣) انظر الصفحتين رقم [٦١]، [٧٢] من البحث.

ذكر أقوال العلماء الذين يؤيدون ذلك والتعليق عليها.

المسألة الأولى: (أصل اسْطاعَ) :

«فإن قيل: الذي ذكره أهل اللغة أَنَّ اسطاعَ بمعنى: استطاعَ، أي: قَدِر لا بمعنى: أطاعَ ــ وهذا يدلّ على صحة مذهب الكوفيين ــ فالجواب ما قاله ابن عصفور هو أنه يمكن أن يكون سيبويه ناقلا ذلك عن العرب فيتلقى بالقبول...»[(١)].

التحليل:

اختار المرادي مذهب البصريين وسيبويه، واحتج لاختياره بالاعتراض.

المسألة الثانية: مسألة الإعلال المخصوص بالجمع:

«ذهب الأخفش أيضًا إلى أَنّ الإعلال مخصوص بالجمع، فلو كان الواوان في مفرد لم يُعلَّ أيضا، فتقول في مثل: عُوارِض من القول: قُواوِل ــ بالواو ــ ووافقه الزّجاج، واحتج بأن الاسم مفرد فلم يكثر النّقل، مذهب سيبويه والجمهور أنه لا فرق في ذلك بين المفرد والجمع، وهذا النوع لم يَشِعْ، لكنّ القياس مذهب سيبويه»[(٢)].

التحليل:

نلحظ أن المرادي لم يصرَّح لاختياره، لكنه عندما ذكر أن مذهب سيبويه والجمهور لم يَشِعْ أشار إلى أنه هو القياس، ويتضح ذلك من قوله: «ومذهب سيبويه والجمهور أنه لا فرق في ذلك بين المفرد والجمع، وهذا النوع لم يشع، لكن القياس مذهب سيبويه» .

التحليل العام:

تبين لنا من خلال دراسة اختيارات المرادي التصريفية، أن المرادي استخدم مصطلحات كثيرة ومتنوعة لتوضيح اختياراته، وانقسمت اختياراته إلى اختيارات صريحة وذلك كأن يصرح لاختياره بـــ (الصحيح، أو المشهور، أو الجواب، أو المختار، أو أولى، أو الظاهر) ، أو يستخدم مصطلحات يرد فيها القول المخالف كـــ (نادر، أو شاذ، أو مردود، أو ليس بصحيح، أو ضعيف، أو خطأ، أو غلط، أو لا دليل عليه) أو يتبع طريقة تقوية قول على

(١) انظر الصفحة [١١١] من البحث.

(٢) انظر الصفحة [١٢٦] من البحث.

قول فيستخدم ألفاظ المفاضلة (الأفصح، أو الأجود، أو الأصح، أو الأقرب، أو الأظهر) أو يقول (يؤيد مذهب...، أو رجح مذهب...) .

وقد يجمع المرادي بين مصطلحين ليؤيد اختياره للمسألة.

والجدير بالملاحظة كثرة استخدام المرادي لمصطلح (الصحيح ومشتقاته)

كما نلحظ أنه قد يختار بعض المسائل لكنه لم يصّرح لاختياره بألفاظ صريحة، كأن يختار القول، أما برّد قولين في المسألة والسكوت عن الثالث دون تعليق أو اختيار، أو بالقياس أو السماع أو بالاعتراض أو ذكر أقوال العلماء الذين يؤيدون ذلك والتعليق عليها.

المبحث الثالث: أسلوبه في الاحتجاج لاختياره:

استخدم المرادي في احتجاجه لاختياره أسلوبًا علميًّا دقيقًا، نابعًا عن ثقة لاختياره، ويدل على سعة اطلاعه ومعرفته بأقوال العلماء وآرائهم، وما أجمعوا عليه، مع تقصي لآخر أقوال العلماء وما وقفوا عنده.

ولقد اعتمد في تقوية وتدعيم حجته على أصول النحو من سماع وقياس، وإجماع واستصحاب ونلحظ أنه أكثر من التعليل، وذكر العلل لاختياره، وكذلك أمن اللبس، وقد يحتج بحجج وأدلة المذاهب والعلماء الذين اختار آراءهم ووافقهم وهما على النحو الأتي:

أ) استعماله للعلل:

العلة لغة: يقال: اعتلّ: إذا تمسَّك بحجّةٍ، وأعلّه: جعله ذا عِلّةٍ، وهي عبارة عن معنى يحلّ بالمحِلّ، فيتغيّر به حالُ المحِلّ بلا اختيار، ومنه يسمّى المرضُ علة؛ لأنه بحلوله يتغّير حال الشخص من القوّة إلى الضعف[١].

والعلة اصطلاحًا: هي ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجًا مؤثِّرًا فيه، وعِلّة الشيء: ما يتوقّف عليه ذلك الشيء، وهي دليلُ الحُكْم بِجعْلِ جاعلٍ، أي باحث الصرف[٢].

التعليل: تقرير ثبوت المؤثِّر؛ لإثبات الأثر[٣]، وقد ذكر أن العلل ثلاثة أنواع: قياسية، وتعليمية، وجدلية[٤].

ولقد رصد الدكتور محمد عيد أسباب وجود التعليل في رأى النحاة، وقد استعمل المرادي التعليل في بعض المسائل التي اختارها كما في المسائل الآتية:

المسألة الأولى: وزن الفعل افْعَلَلَّ، نحو (اقشَعَرَّ، واسبَكَرَّ، واطمأَنَّ) :

«ويدلّ على كونه ملحقًا باحرنجمَ مجيء مصدره كمصدرِه، فتقول: اقشِعْرارًا، كما تقول:

---

(١) التعريفات للجرجاني ص (٨٨).

(٢) المصدر السابق ص (٨٨).

(٣) المصدر السابق ص (٨٩).

(٤) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، للدكتور: محمد سمير نجيب اللبدي ص (١٥٨)، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

احرنجامًا، ومثال مطاوعته: فَعْلَلَ: طَأْمَنْتُهُ فاطْمَأَنَّ، وكان أصله: اطْأَمَنَّ، ولكنّه قُلِبَ...»[١].

التحليل:

من الملاحظ أن المرادي اختار في افْعَلَلَّ، نحو (اقشَعَرَّ، واسبَكَرَّ، واطمأَنَّ) إلحاقها باحْرَنَجَمَ) ولقد علل لاختياره بـــ (علّة تشابه المصدر) ويتضح ذلك من قوله: «ويدلّ على كونه ملحقًا باحرنجمَ مجيء مصدره كمصدرهِ» .

المسألة الثانية: حمل (وزن على وزن آخر) :

«ظاهر كلام سيبويه أنه محمول على: فَعِيْل بمعنى: فاعِلٍ المشبه بـــ: فُعال، فإنه قال: (ألا ترى أنك تقول: طَويل وطُوال، وبعيد، وبُعاد، وشجيع وشُجاع، وخفيف وخُفاف) انتهى – وهو الأقرب – لأنهما أَخَوَانِ...»[٢].

التحليل:

نلحظ أن المرادي اختار ظاهر كلام سيبويه أنه محمول على: فَعِيْل بمعنى: فاعِلٍ المشبه بـــ: فُعال، ولقد علل ليبين صحة اختياره بـــ (علة التشبيه) ، ويتضح ذلك من قوله: «ـــ وهو الأقرب ـــ لأنهما أَخَوَانِ» .

المسألة الثالثة: (فَعِيْل وفُعال) من حيث نوع الجمع:

يقول عنهما: إنهما «جمعا تكسير – وهو الأصح – ويدل على صحته أنهما لا يذكران، تقول: هي الكَلِيبُ، وهي الظُّؤارُ، ولا تقول: هو الكليبُ، ولا هو الظُّؤار...»[٣].

التحليل:

اختار المرادي في (فَعِيْل وفُعال) أنهما جمع تكسير، ولقد علل بـــ (علّة عدم التذكير) ويتضح ذلك من قوله: «ويدل على صحته أنهما لا يذكران» .

---

(١) انظر الصفحة [١٠٤] من البحث.

(٢) انظر الصفحة [٣٩] من البحث.

(٣) انظر الصفحة [٥٠] من البحث.

المسألة الرابعة: (إصار) من حيث الجمع والإفراد:

«فإنّ إِصارًا ليس بجمعِ أَيْصَر؛ لأنَّ فَيْعَلا لا يُجمَعُ على: فِعالٍ، وإنما هو مفرد بمعناه...»[1].

التحليل:

نلحظ أن المرادي اختار في (إصار) أنها ليست بجمع أَيْصَر، وإنما هو مفردٌ بمعناه، ولقد علل بـــ (علّة الوزن) ، ويتبين ذلك بقوله: «لأنَّ فَيْعَلا لا يُجمَعُ على: فِعالٍ، وإنما هو مفرد بمعناه»

المسألة الخامسة: فَعَلُل وفُعَلِل وفَعَلِل بين الأصالة والحذف وتفريع (جَنَدلٍ) :

«أورد بعضهم أن هذه الأوزان من الثلاثة على أنها من الأبنية الأصول وليست محذوفة؛ لأنه عُلِمَ بالاستقراء أنه لا تجتمع أربع حركات متوالية في كلمة، فظهر بذلك أن هذه الأوزان محذوف منها، أما فَعَلُلٌ، نحو: عَرَتُنٍ وهو نبت يصبغ به، أصله: عَرَنْتُنُ، وذلك أنه قيل: عَرَنْتُن – على الأصل- فَعُلِمَ أنه فَرْعُهُ فلم يثبت فيه: فَعَلُلٌ، وأما فُعَلِلٌ، نحو: عُلَبِطٍ، أصله عُلابط، فحذفت الألف؛ لأن ما جاء على فُعَلِلٍ يجوز فيه فُعالِلُ، وأما فَعَلِلٌ، فنحو: جَنَدِلٍ: للمكان الكثير الحجارة، وذهب البصريون إلى أنه فرعٌ على فَعالِلَ، وذهب الفراء وأبو علي إلى أنه فرعٌ على فَعَلِيْلٍ واختاره المصنف؛ لأن جَنَدِلاً مفردٌ وكذا ما أشبهه وجَنادِل جمعٌ فتفريعه على: جَنَدِيْل أَوْلَى؛ لأنه مفرد، وثبت في نسخةٍ عليها خطّ المصنف بدَلَ قوله: (وفاقًا للفراء وأبي عليّ) : (خلافًا للبصريين)»[2].

التحليل:

استخدم المرادي في هذه المسألة تعليلين: التعليل الأول (علل بالاستقراء) ، وذلك عندما أراد أن يبين أن هذه الأبنية الأصول محذوف منها بقوله: «لأنه عُلِمَ بالاستقراء أنه لا تجتمع أربع حركات متوالية في كلمة، فظهر بذلك أن هذه الأوزان محذوف منها» .

التعليل الثاني: علل (بعلة الإفراد والتشبيه) ، وذلك عندما اختار ما ذهب إليه الفراء وأبو علي والمصنف في تفريع (جَنَدِل) على فَعَلِيْلٍ لا فَعالِل، فـــ: جَنَدِلٌ ـــ عندهما ـــ فرع

(١) انظر الصفحة [٥٨] من البحث.

(٢) انظر الصفحة [٥٣] من البحث.

على جَنَدِيْل لا جَنادِل، واختاره المصنف؛ لأن جَنَدِلاً مفردٌ وكذا ما أشبهه وجَنادِل جمعٌ فتفريعه على: جَنَدِيْل أَوْلَى؛ لأنه مفرد، وثبت في نسخةٍ عليها خطّ المصنف بدَلَ قوله: «وفاقًا للفراء وأبي عليّ» : «خلافًا للبصريين» .

المسألة السادسة: تنوين العوض في (جَوارِيَ وأُعَيْمِيَ ويَغْزُوَ ويَرْمِيَ) :

«نحو: رأيتُ جَوارِيَ وأُعَيْمِيَ ويَغْزُوَ ويَرْمِيَ، والتنوين في جميع ذلك تنوين العِوَض وهو عوض من الياء المحذوفة بحركتها، وإنما حذفت الياء أولاً للتخفيف، وذهب المبرد إلى أنه عوض من حركة الياء لما حذفوا الضمة والكسرة عوضوا منها التنوين، فحذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين، والصحيح مذهب سيبويه؛ لأنه لو كان عوضًا من الحركة لكان ذو الألف أولى به من ذي الياء؛ لأن حركته متعذرة، والمتعذر أشدّ حاجةً إلى التعويض، وذهب بعضهم إلى أن تنوين: جَوارٍ ونحوه تنوين صَرْفٍ؛ لأن الياء لما حذفت صار الاسمُ كَجَناح ــ وهو ضعيف ــ؛ لأنها حذفتْ تخفيفًا، وثبوتها منويٌّ؛ ولهذا بقيت الكسرة دليلاً عليها»[1].

التحليل:

استخدم المرادي تعليلين في المسألة ليدعم صحة اختياره، فالتعليل الأول: علل بـــ (التعذر) عندما اختار مذهب سيبويه فنجده علل لاختياره بقوله: «لأنه لو كان عوضًا من الحركة لكانَ ذو الألف أَوْلَى به من ذي الياء؛ لأن حركته متعذرة، والمتعذر أشدّ حاجةً إلى التعويض» .

التعليل الثاني: علل بـــ (علّة التخفيف) وذلك عندما ردَّ المذهب الثالث وعلل لرده بقوله: «وهو ضعيف؛ لأنها حذفتْ تخفيفًا، وثبوتها منويٌّ؛ ولهذا بقيت الكسرة دليلاً عليها» .

المسألة السابعة: إذا وقعت الألف مجانسة وهي منقلبة عن أصل بعد حرف مشدَّدٍ (نحو مُعَلَّى ومُثَنَّى ومُعَمَّى) :

«إذا وقعت الألف مجانسة وهي منقلبة عن أصل بعد حرف مشدَّدٍ، نحو مُعَلَّى ومُثَنَّى ومُعَمَّى، ففيه خلافٌ، مذهب سيبويه والجمهور: الحذف كحالها وليس قبلها مشدّد، نحو:

(١) انظر الصفحة [٦١] من البحث.

مُشْتَرِي، فإنه لا خلافَ فيه في حذفها، مذهب يونس جعله مثلَ: مَلْهَى، فيجيز فيه القلب ــ فإنه ضعيف وشبهته أن وقوعها خامسة لم يكن إلا بتضعيف اللام، والمضعف بإدغام في حُكْم حرف واحد، فكأن ألف: فُعَلَّى وشبهه رابعة»[(١)].

التحليل:

اختار المرادي في (مُعَلَّى ومُثَنَّى ومُعَمَّى) : الحذف وردَّ مذهب يونس وهو جواز القلب، وعلل بـــ (علّة التضعيف) .

ويتضح ذلك من قوله: «فإنه ضعيف وشبهته أن وقوعها خامسة لم يكن إلا بتضعيف اللام، والمضعف بإدغام في حُكْم حرف واحد، فكأن ألف: فُعَلَّى وشبهه رابعة» .

المسألة الثامنة: في جمع نحو (مُقْعَنْسس) وتصغيره:

«مذهب سيبويه حذف المماثل وإبقاء الميم، فتقول: مَقاعِس، ووجهه أن الميم مصدرة، وهي لمعنى يخص الاسم فكانت أولى بالبقاء، ومذهب المبرد حذف الميم، فتقول: قَعاسِس، ووجه أن السين تضاهي الأصلي، فتبقيها كما تبقي الأصلي كما لو كسرت مُدَحْرِجًا، قلت: دَحارِجٍ ــ بحذف الميم ــ ورجح مذهب سيبويه؛ لأن الزائد يترجح بدلالته على معنى، والميم كذلك، ولا تخرج السين عن حكم الزائد ولو ضاهت الأصلي، والقولان أيضًا في التصغير»[(٢)].

التحليل:

رجح المرادي مذهب سيبويه في (مُقْعَنْسس) بحذف المماثل وإبقاء الميم، فتقول: مَقاعِس، ولقد علل لترجيحه (استنادًا على دلالة المعنى) ويتضح ذلك من قوله: «لأن الزائد يترجح بدلالته على معنى، والميم كذلك، ولا تخرج السين عن حكم الزائد ولو ضاهت الأصلي، والقولان أيضًا في التصغير»

المسألة التاسعة: أصل (إِنْقَحْلٌ وإِنْزَهْوٌ وَيَنْجَلِبٌ) :

«وجهُ شذوذ الثلاثة الأُوَلِ زيادة حرفين قبل فائها؛ لأنها من القَحْل والزُّهُوِّ والجَلَبِ،

---

(١) انظر الصفحة [٦٣] من البحث.

(٢) انظر الصفحة [٦٥] من البحث.

وزعم بعض النحويين أن الهمزة والنون في: إِنْقَحْلٌ أصليتان، وأنَّ وزنه: فِعْلَلٌّ، نحو: جِرْدَحْل، والظاهر ما قاله المصنف؛ لأنّ الإِنْقَحْل هو الشيخ الكبير، فالاشتقاق يدلّ على أنه من: قَحَلَ النبتُ، إذا يَبِسَ»[1].

التحليل:

نلحظ أن المرادي اختار قول المصنف في زيادة حرفين قبل فاء (**إِنْقَحْلٌ وإِنْزَهْوٌ وَيَنْجَلِبٌ**) ولقد علل بـــ (علّة الاشتقاق) ويتضح ذلك من قوله: «والظاهر ما قاله المصنف؛ لأنّ الإِنْقَحْل هو الشيخ الكبير، فالاشتقاق يدلّ على أنه من: قَحَلَ النبتُ، إذا يَبِسَ» .

المسألة العاشرة: تصحيح الواو والياء إذا وقعتا عينا في باب الإفعال والاستفعال:

«سُمِعَ من ذلك: أَحْوَذ إِحْواذًا، وأَعْوَلَ إِعْوالاً، وأَغْيَمَت السماءُ إِغيَامًا، وأَغْيَلَت المرأة إغيالاً، واستَغْيَلَ الصَّبيُّ، واستحْوَذَ عليهم، واستَنْوَقَ، واسْتَصْوَيْتُ رأيَهُ، واستَتْيَسَت الشاة، وهذا عند جميع اللغويين شاذ لا يقاس عليه، ورَأَى أبو زيد أن هذه الألفاظ جملة يصح القياس عليها، حكى الجوهري أن أبا زيد حكى عنهم تصحيح أَفْعَلَ واستَفْعَلَ، نحو: أَطْوَلَ الشيء واستَصْوَبْتُهُ تصحيحًا مطّردًا، وقال الجوهري في موضع آخر: (إن تصحيح هذه الأشياء لغة فصيحة صحيحة) والصحيح المَنْعُ؛ لأن هذه الألفاظ بالنسبة لما جاء عن العرب معلولاً كنقطة من بحر»[2].

التحليل:

من الملاحظ أن المرادي جعل (أَحْوَذ إِحْواذًا، وأَعْوَلَ إِعْوالاً، وأَغْيَمَت السماءُ إِغيَامًا، وأَغْيَلَت المرأة إغيالا) شاذًّا لا يقاس عليها، ولقد علل بـــ (**علّة النُدْرة**) ، ويتضح ذلك برده للرأي الآخر بقوله: «والصحيح المنع؛ لأن هذه الألفاظ بالنسبة لما جاء عن العرب معلولاً كنقطة من بحر» .

المسألة الحادية عشرة: إدغام الراء في اللام:

«ومذهب الخليل وسيبويه وأصحابه أنه لا يجوز إدغام الراء في اللام من أجل التكرير

---

(١) انظر الصفحة [٦٩] من البحث.

(٢) انظر الصفحة [١٢٩] من البحث.

الذي فيها، والصحيح الجواز؛ لأن إدغام الراء في اللام يذهب التكرار فيكون اللفظ أسهل، وأيضًا فإن التكرار هل هو صفة دائمة للراء أولا؟ وكان بعض العلماء إذا نطق بها لا يبقي فيها شيئًا من التكرار...»[١].

التحليل:

اختار المرادي جواز إدغام الراء في اللام، وعلل بـــ (علّة السهولة) ، ويتضح ذلك من قوله: «والصحيح الجواز؛ لأن إدغام الراء في اللام يذهب التكرار فيكون اللفظ أسهل، يبقي فيها شيئًا من التكرار وفي بعض النسخ: (إدغام الراء في اللام محفوظ)» .

ب) أمن اللبس:

تردد أَمْنُ اللَّبْسِ في عدّة مواضع من المسائل التصريفية التي اختارها المرادي، ويُسَمَّى أيضًا: قاعدة الإفادة، ويُعَدُّ من أكبر القواعد الأصلية، ومعناه: الأصل في الكلام أن يوضع للفائدة، ثم يليها في الأهمية تلك القواعد التي تدور حول ما تتحقق به الإفادة من القرائن[٢].

ويُغني أمن اللبس عن القرائن، فإذا أمكن الوصول إلى المعنى بلا لبس مع عدم توفر إحدى القرائن اللفظية الدالّة على هذا المعنى فإن العرب كانت تترخّص ـــ أحيانًا ـــ في هذه القرينة الإضافية؛ لأنَّ أمن اللبس بوجودها وعدمه[٣].

فالعلاقة واضحة بين أمن اللبس والقرائن، فإذا خِيْفَ الوقوع في اللبس جيء بقرينة أو أكثر؛ للدلالة على المعنى المطلوب؛ لأنه يمثّل مرحلة أَسبق من قاعدة القرائن التي تأتي بعد القيود والتفريعات.

وأمن اللبس يعد أصلاً من أصول الاختيار عند المرادي.

كما في مسألة اجتماع لينين في كلمة واحدة:

«و قوله: (إن لم تفتح الأولى كـــ: قَرَأَا وقارِئَيْنِ) إنما ثبت في مثل هذا؛ لئلا يلتبس فِعْلُ الاثنين بفعْل الواحد، والتثنية بالجمع. وذهب قوم قالوا: إلى أنَّ مثْلَ: قَرَأَا يكتبُ بألف

---

(١) انظر الصفحة [١٣٧] من البحث.

(٢) الأصول للدكتور تّمام حسان ص (١٣١)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٧م.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها، للدكتور تمام حسان، ص (٢٣٣)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٩م.

واحدةٍ مسندًا إلى ألف الاثنين، وبه قال أحمد بن يحيى، والأول هو المختار»[١].

التحليل:

نلحظ أن المرادي اختار إن لم تفتح الأولى كـــ: قَرَأَا وقارِئَيْنِ، واعتمد على اختياره بأمن اللبس ويتضح ذلك من قوله: «و قوله: (إن لم تفتح الأولى كـــ: قَرَأَا وقارِئَيْنِ) إنما ثبت في مثل هذا؛ لئلا يلتبس فِعْلُ الاثنين بفعْل الواحد والتثنية بالجمع...» .

ج) استعماله للأصول النحوية:

كان المرادي يحتج لاختياراته غالبًا بالأصول النحوية من سماع، وقياس، وإجماع، مستشهدًا بشواهد من القرآن الكريم وقراءاته والشعر.

ويُعدّ النقلُ أساسًا من أُسس الاختيار عند المرادي كما في مسألة التَّفْعال مصدر (فَعَّلَ) :

«...والصحيح ما ذهب إليه سيبويه؛ لأنه يقال: التَّلْعاب، ولا يقال: التَّلْعِيب، فلو كان التَّفْعال مصدرًا لِفَعَّلَ - المشدَّد - لسُمِعَ فيه: التلعيب»[٢].

التحليل:

نلحظ المرادي اعتمد في اختياره مذهب سيبويه في هذه المسألة على السماع، فبين ذلك بقوله: «...لأنه يقال: التَّلْعاب، ولا يقال: التَّلْعِيب، فلو كان التَّفْعال مصدرًا لِفَعَّلَ - المشدَّد - لسُمِعَ فيه: التلعيب» .

وكذلك القياس كما في مسألة الإعلال المخصوص بالجمع:

«ذهب الأخفش أيضًا إلى أَنّ الإعلال مخصوص بالجمع، فلو كان الواوان في مفردٍ لم يُعلَّ أيضًا، فتقول في مثل: عُوارِض من القول: قُواوِل - بالواو - ووافقه الزّجاج، واحتج بأن الاسم مفرد فلم يكثر النّقل، مذهب سيبويه والجمهور أنه لا فرق في ذلك بين المفرد والجمع، وهذا النوع لم يَشِعْ، لكنّ القياس مذهب سيبويه»[٣].

---

(١) انظر الصفحة [١٣٢] من البحث.

(٢) انظر الصفحة [٣٧] من البحث.

(٣) انظر الصفحة [١٢٦] من البحث.

التحليل:

نلحظ اعتماد المرادي على القياس كما في مذهب سيبويه، وذلك عندما اختار مذهب سيبويه والجمهور بعدم اختصاص الإعلال بواوين في جمع بقوله: «مذهب سيبويه والجمهور أنه لا فرق في ذلك بين المفرد والجمع، وهذا النوع لم يَشِعْ، لكنّ القياس مذهب سيبويه» .

ويتضح ذلك عند الحديث عن الأسس التي بنى عليها المرادي اختياراته في الفصل الثاني من القسم الثاني.

المبحث الرابع: نسبة الأقوال:

تنوع منهج المرادي في نسبة الأقوال أو عدم نسبتها، حيث كان ينسبها أحيانًا، ويتركها غُفلا أحيانًا أخرى، أو ينسب بعضها دون الآخر، ويكتفي بقوله: «قيل»[١]، أو «زعم»[٢]، أو «فتقول ، وقول»[٣].

ويتضح ذلك على النحو الآتي:

أ/ اختيارات نسب الأقوال إلى أصحابها:

المرادي في هذه المسائل نسب المذاهب والأقوال إلى أصحابها، بل نجده تحرى الدقة في نسبتها، ويتضح ذلك من خلال تتبعه لبعض العلماء الذين رجعوا عن أقوالهم، أو تصريحه بأسماء الكتب التي نقل منها هذا الاختلاف ويتضح ذلك على النحو الآتي:

المسألة الأولى: مسألة: صيغة (أَفْعَل) مطاوع فَعَلَ:

«و لم يذكر سيبويه كون: أَفْعَلَ يُطاوِعُ: فَعَلَ ــ وهو غريب ــ وذكره ابن جني»[٤].

التحليل:

نلحظ أنه جاء الخلاف في معاني صيغة (أَفْعَلَ) بأنه يُطاوِعُ: فَعَلَ على رأيين، ولقد نسبهما المرادي إلى صاحبيهما، فالرأي الأول: رأي سيبويه والذي لا يذكر أن من معانيها المطاوعة لــ (فَعَلَ) ، والرأي الثاني: رأي ابن جني الذي ذكر هذه المطاوعة.

المسألة الثانية: مسألة افْعَنْلَى (اسلَنْقَى) من حيث التعدية:

«مثال افْعَنْلَى: اسلَنْقَى، ومذهب سيبويه أنَّ هذا البناء لا يتعدَّى. وزعم أبو عبيد وأبو الفتح أنه قد يجيء متعدِّيًا، نحو: اغْرَنْدَى، واسْرَنْدَى، قال الراجز:

قَــدْ جَعَــلَ النُّعــاسُ يَغْرَنْــدِيني
أدفَعُــــهُ عــــني ويَــــسْرَندِيني

---

(١) انظر الصفحتين رقم [٥٠]، [١٠٦] من البحث.

(٢) انظر الصفحتين رقم [٥٢]، [٦٩] من البحث.

(٣) انظر الصفحة رقم [٨١] من البحث.

(٤) انظر الصفحة [٩٦] من البحث.

و لم يُسْمَعْ متعدّيًا إلاّ في هذا الرجز، قال الزبيدي: (أَحسَبُ البيتينِ مصنوعينِ)»[١].

التحليل:

نلحظ أن الخلاف في: افْعَنْلَى نحو (اسلَنْقَى) من حيث التعدية جاء على مذهبين نسبهما المرادي إلى أصحابهما، المذهب الأول: مذهب سيبويه أنّه لا يتعدى، والمذهب الثاني: ما ذهب إليه أبو عبيد وأبو الفتح بأنه متعدي.

هذا على سبيل المثال لا الحصر[٢].

ب) اختيارات نسب بعضها إلى أصحابها ولم ينسب بعضها الآخر:

المرادي في هذه المسائل نسب بعض المذاهب والأقوال إلى أصحابها وبعضها لم ينسبها، والجدير بالذكر أنه قد يختار مذهبًا أو قولاً دون نسبته لصاحبه، ويتبين ذلك على النحو الآتي:

المسألة الأولى: حركة عين مضارِعِ (خاصَمني فخصَمْتُه أَخْصُمُهُ) :

«وشذّ لفظ فجاء بالكسر لا بالضمّ وهو: خاصَمني فخصَمْتُه أَخْصِمُهُ، ولا يجيز البصريون إلاّ: أَخْصُمُهُ ــ بالضم ــ»[٣].

التحليل:

من الملاحظ أن الخلاف جاء على مذهبين، ونجد المرادي لم ينسب المذهب الأول، أما المذهب الثاني وهو الذي اختاره عندما ردَّ المذهب الأول نسبه للبصريين بقوله: «وشذّ لفظ فجاء بالكسر لا بالضمّ وهو: خاصَمني فخصَمْتُه أَخْصِمُهُ» .

المسألة الثانية: حمْل: (يَذْهَبُ) على: (يَعْلَمُ) :

«وجْه حمْل: يَذْهَبُ على: يَعْلَمُ أنه أشبهه في فتح عين مضارعه وإن كان الماضي مختلفًا، وأشذّ من هذا قراءة زيد بن علي ويحيى بن وثّاب وعبيد بن عمير: ﴿إيّاكَ نِعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] ــ بكسر النون ــ وماضيه ــ بفتح العين ــ ومضارعه ــ بضمّها ــ»[٤].

---

(١) انظر الصفحة رقم [١٠٠] من البحث.

(٢) انظر الصفحتين رقم [٧٥]، [١٢٧] من البحث.

(٣) انظر الصفحة رقم [٩٢] من البحث.

(٤) انظر الصفحة [٩٣] من البحث.

التحليل:

نلحظ أن المرادي لم ينسب من يرى حمْل: يَذْهَبُ على: يَعْلَمُ أَنه أشبهه في فتح عين مضارعه وإن كان الماضي مختلفًا، ولم يذكر من يمنع ذلك، ولكنه عندما حكم على قراءة زيد بن علي ويحيى بن وثّاب وعبيد بن عمير: ﴿إِيّاكَ نِعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] ــ بكسر النون ــ بــ (أشذّ) ، تبين لنا أن حمْل: يَذْهَبُ على: يَعْلَمُ أَنه أشبهه في فتح عين مضارعه وإن كان الماضي مختلفًا شاذ عنده.

والجدير بالذكر أن القراءة التي اختارها وهي: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[الفاتحة: ٥] ــ بفتح النون ــ لم ينسبها إلى أصحابها.

هذا على سبيل المثال لا الحصر(١).

ج) اختيارات لم ينسب الأقوال إلى أصحابها:

نلحظ أن المرادي في هذه المسائل صرَّح برأيه واختار ما يراه صحيحًا لكن دون نسبته إلى صاحبه، ولم يذكر مع من وافق في اختياره، ويتضح ذلك على النحو الآتي:

المسألة الأولى: مواضع زيادة الميم:

«قالوا: تَمَعْدَدَ، فوزنه: تَفَعْلَلَ، ومعناه: صار في قبيلة مَعَدٍّ، وقيل: تشبَّه بمعدٍّ في الخشونة، وقال الراجز:

رَبَّيْــه حتـــى إذا تَمَعْـــدَدا ... ...

فثبت أصالتها بذلك، فإنْ قيل: فهلاَّ حُكِمَ بزيادتها وجُعِلَ ثبوتها في: تَمَعْدَدَ كثبوتها في قولهم: تَمَنْدَلَ وتَمَدْرَعَ؟ فالجواب أنَّ باب: تَمَفْعَلَ قليل، والأجود فيما جاء منه حذف الميم، والأفصح: تَندَّلَ وتَدَرَّعَ»(٢).

التحليل:

من خلال قول المرادي السابق نجد الخلاف في ثبوت الميم أو حذفها، فذكر أنه جاء الخلاف على رأيين، لكنه لم ينسبهما إلى صاحبيهما فقال في الرأي الأول: «فثبت أصالتها

(١) انظر الصفحتين رقم [١٠٤]، [٦١] من البحث.

(٢) انظر الصفحة رقم [١٠٨] من البحث.

بذلك، فإنْ قيل: فهلاَّ حُكِمَ بزيادتها وجُعِلَ ثبوتها في: تَمَعْدَدَ كثبوتها في قولهم: تَمَنْدَلَ وتَمَدْرَعَ» .

وقال في الرأي الثاني: «حذف الميم» .

المسألة الثانية: (فَعِيْل وفُعال) من حيث نوع الجمع:

«واختُلِفَ في: فَعِيْل وفُعال المذكورين، فقيل: هما اسما جَمْعٍ، وقيل: جمعا تكسير – وهو الأصح – ويدل على صحته أنهما لا يذكران، تقول: هي الكَلِيبُ وهي الظُّؤارُ، ولا تقول: هو الكليبُ ولا هو الظُّؤار»[(١)].

التحليل:

في هذه المسألة جاء الخلاف على رأيين لم ينسبهما المرادي إلى صاحبيهما، فقال في الرأي الأول: «فقيل: هما اسما جَمْعٍ» ، وقال في الرأي الثاني: «وقيل: جمعا تكسير» .

هذا على سبيل المثال لا الحصر[(٢)].

ج) ما ورد منسوبًا بشكل عام دون تسمية:

نجد المرادي أحيانًا ينسب الرأي إلى فئة بشكل عام دون تخصيص، كأن ينسب إلى المتأخرين، أو النحويين، أو الجمهور، أو اللغويين، وذلك على النحو التالي:

أولا: ما نسب إلى المتأخرين:

جمع صفة المذكر الذي لا يعقل على (فواعل) :

«...صفة مذكر غير عاقل، نحو: نَجْمٍ طالِعٍ، ونُجومٍ طَوالِعٍ، فـــ: فَواعِل مطرِدٌ في ذلك، وغلط بعض المتأخرين فزعم أن صفة المذكر الذي لا يعقل، نحو: نجم طالع لا يطرد جمعها على: فَواعِل، ونصّ سيبويه على اطّراده...»[(٣)].

التحليل:

لقد نسب المرادي من قال بعدم اطراد صفة المذكر الذي لا يعقل، نحو: نجم طالع لا

---

(١) انظر الصفحة رقم [٥٠] من البحث.

(٢) انظر الصفحتين رقم [٥٨]، [٨١] من البحث.

(٣) انظر الصفحة رقم [٥٢] من البحث.

يطرد جمعها على: فَواعِل إلى بعض المتأخرين، ويتضح ذلك في قوله: «وغلط بعض المتأخرين فزعم أن صفة المذكر الذي لا يعقل، نحو: نجم طالع لا يطرد جمعها على: فَواعِل» .

أما الرأي الثاني فنسبه إلى سيبويه فقال: «ونص سيبويه على اطّراده» .

ثانيًا: ما نسب إلى النحويين:

كما في مسألة أصل (إِنْقَحْل وإِنْزَهْو وَيَنْجَلِب وإِستَبْرَق) :

«وجهُ شذوذ الثلاثة الأُوَلِ زيادة حرفين قبل فائها؛ لأنها من القَحْل، والزُّهُوِّ، والجَلَب، وزعم بعض النحويين أن الهمزة والنون في: إِنْقَحْل أصليتانِ، وأنَّ وزنه: فِعْلَلٌّ، نحو: جِرْدَحْل، والظاهر ما قاله المصنف؛ لأنّ الإِنْقَحْل هو الشيخ الكبير، فالاشتقاق يدلّ على أنه من: قَحَلَ النبتُ، إذا يَبِسَ، ونُوزِع المصنف في ذكرِه: يَنجَلب معها؛ لأن النحويين ذكروا أنَّ يَنْجلبًا منقول من الفعل، وذكروا أَنّ النقل يكون في أسماء الأجناس في الأعلام...»[1].

التحليل:

نلحظ أن المرادي ذكر الرأي الأول ولكن دون أن ينسبه إلى أصحابه، ولكنه أشار في نهاية القول بعدما ذكر الرأي الثاني الذي نسبه بشكل عام إلى بعض النحويين أنه قاله المصنف عندما رجح قوله، ويتضح ذلك من قوله: «وجهُ شذوذ الثلاثة الأُوَلِ زيادة حرفين قبل فائها؛ لأنها من القَحْل، والزُّهُوِّ، والجَلَب، وزعم بعض النحويين أن الهمزة والنون في: إِنْقَحْل أصليتانِ، وأنَّ وزنه: فِعْلَلٌّ، نحو: جِرْدَحْل، والظاهر ما قاله المصنف» .

أما الرأي الثاني فلم ينسبه، بل أشار إلى أنه قول بعض النحويين، ويتضح ذلك من قوله: «وزعم بعض النحويين أن الهمزة والنون في: إِنْقَحْل أصليتانِ، وأنَّ وزنه: فِعْلَلٌّ، نحو: جِرْدَحْل»

ثالثًا: ما نسب إلى الجمهور:

قلب الواو همزة:

«مثال ذلك: إسادة، وإعاء، وإجْهَة، فهذا مطّرد عند الجمهور، اختلف في النقل عن

(١) انظر الصفحة رقم [٦٩] من البحث.

المازني والجرمي فنقل بعض النحويين القول بالاطراد، وبعضهم قصر ذلك على السماع، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور؛ لكثرة ما ورد من ذلك، ومنه ما اجتمعت العرب عليه، وهو: إِحدَى...»[(١)].

التحليل:

الملاحظ في هذه المسألة أن الخلاف جاء على مذهبين، ونجد المرادي لم ينسب المذهب الأول الذي اختاره، ولكنه أشار إلى أنه مذهب الجمهور، فقال: «مثال ذلك إسادة، وإعاء، وإجْهَة، فهذا مطّرد عند الجمهور» .

ونسب المذهب الثاني إلى المازني والجرمي وذكر أنه اختُلِفَ في النقل، فقال: «واختُلِفَ في النقل عن المازني والجرمي، فنقل عنهما بعض النحويين القول بالاطّراد، وبعضهم قصر ذلك على السماع» .

والجدير بالذكر أن هناك بعض المسائل نسبها إلى الجمهور وسيبويه، ذكرت سابقًا مع المسائل المنسوبة.

رابعًا: ما نسب إلى اللغويين:

تصحيح الواو والياء إذا وقعتا عينا في باب الإفعال والاستفعال:

«سُمِعَ من ذلك: أَحْوَذ إِحْواذًا، وأَعْوَلَ إِعْوالاً، وأَغْيَمَت السماءُ إِغيَامًا، وأَغْيَلَت المرأة إغيالاً، واستَغْيَلَ الصَّبيُّ، واستحْوَذَ عليهم، واستَنْوَقَ واسْتَصْوَيْتُ رأيَهُ، واستَتْيَسَت الشاة، وهذا عند جميع اللغويين شاذ لا يقاس عليه، ورَأَى أبو زيد أن هذه الألفاظ جملة يصح القياس عليها»[(٢)].

التحليل:

الملاحظ أن الخلاف في هذه المسألة جاء على رأيين، الرأي الأول أشار المرادي إلى أصحابه بشكل عام فقال: «وهذا عند جميع اللغويين شاذ لا يقاس عليه» .

أما الرأي الثاني فنسبه إلى أبي زيد فقال: «ورَأَى أبو زيد أن هذه الألفاظ جملة يصح

---

(١) انظر الصفحة رقم [١٢٢] من البحث.

(٢) انظر الصفحة رقم [١٢٩] من البحث.

القياس عليها» .

فالجدير بالذكر أن المرادي لم ينسب الرأي الذي اختاره، ولكنه أشار إلى إجماع اللغويين عليه.

التحليل العام:

من خلال دراستي لاختيارات المرادي التصريفية لاحظت تنوع طريقة المرادي في نسبته للمذاهب والآراء.

فوجدته في أغلب الأحيان ينسب المذاهب أو الأقوال إلى أصحابها، وأحيانًا ينسب أحدهما دون الآخر، وأحيانًا لا ينسب كلا القولين.

والجدير بالذكر أنه اختار بعض الأقوال دون نسبتها إلى أصحابها، فبالتالي لا يعرف من وافق في اختياره في هذه المسائل.

وأحيانًا يذكر أن ذلك قول المصنف دون أن ينسبه إلى غيره.

وقد ينسب إلى فئة بشكل عام، وذلك عندما نسب إلى اللغويين والجمهور والمتأخرين والنحويين.

الفصل الثاني

أدلة الاحتجاج لاختياراته

ويشتمل على:

المبحث الأول: النقل:

- استشهاده بالقرآن الكريم.
- استشهاده بالقراءات.
- استشهاده بالشعر.

المبحث الثاني: القياس.

المبحث الثالث: الإجماع.

المرادي بنى اختياراته وترجيحاته، وكذلك قبوله لبعض الآراء أو ردّها على أسس علمية ثابتة، تسمى (الأصول النحوية)[١].

فعند الحديث عن هذه الأسس، لابد من توضيح معنى (الأصول) عند علماء النحو، فأصول النحو عند ابن الأنباري هي: «أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعه وفصوله»[٢]، وعند السيوطي هي: «علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل»[٣].

وله أربعة أعمدة هي: النقل، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال.

فنجد المرادي تعرض إلى النقل، والقياس، والمطرد من ذلك، والمقيسِ من كلام العرب، وغير المقيسِ، والشاذِّ، والإجماع، واستصحاب الحال.

فالسماع عنده يظهر من خلال ما صرّح به من كثرة النقل من كلام العرب، أو الاستشهاد بالآيات القرآنية، والحديث الشريف، وكلام العرب من الشعر.

وكذلك اعتنى بالأقيسة النحوية، والإجماع، فالمرادي في كثير من المسائل الصرفية علق عليها بإجماع النحاة، أو الجمهور مثل قوله: وهذا رأى الجمهور، وغير ذلك من العبارات التي تدل على إجماع أهل العلم.

وهذه الكثرة تعكس عمق الثقافة التي كان يتمتع بها المرادي، وهذه الأسس نلحظها من خلال عرض المسائل الآتية:

---

(١) «كان ابن الأنباري أول من اعتبر علم أصول النحو أي مناهج البحث النحوي علمًا قائمًا بذاته، وقد ألف فيه محتذيًا حذو المؤلفين في علم أصول الفقه. علم اللغة العربية محمود فهمي حجازي ص (٦٩)، دار غريب.

(٢) لمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني ص (٨٠) مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م.

(٣) الاقتراح في علم أصول النحو لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم ص (١٢٤) مطبعة السعادة، القاهرة الطبعة الأولى، ١٩٧٦م، الإصباح في شرح الاقتراح، للدكتور محمود فجال، ص (٢٥) دار القلم، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

المبحث الأول: النقل:

السماع هو أول أصول النحو، وأكثرها أهمية، ويُقصد به كل ما ورد من الأساليب الفصيحة المنقولة نقلاً صحيحًا عن العرب[١].

وقد سماه الأنباري النقل[٢]، وعرّفه بأنه: «الكلام العربي الفصيح، المنقول النقل الصحيح، الخارج من حد القلَّة إلى حدِّ الكثرة»[٣].

ويعرف صاحب الاقتراح السماع بقوله: «ما ثبت من كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله وهو القرآن، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظمًا ونثرًا عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لابد في كل منها من الثبوت»[٤].

«كان السماع هو الأصل الأول في مباحث النحاة المتقدمين وفي تنفيذاتهم، فقد كان أداة جمع اللغة واستقصاء قوانين بنائها، وكان للنحاة في ذلك سبيلان:

أحدهما: النقل، أو الرواية.

الثاني: مشافهة الأعراب في البوادي»[٥].

«وهو مرجع الأدلة كلها عند الصرفيين؛ لأن القياس إنما يكون على ما جاء به السماع، فلا يجوز القياس عندهم على ما لم يسمع؛ لأن إجماع النحويين لا يكون حجة إلا إذا أسند إلى دليل من السماع»[٦]. والمرادي يهتم بالسماع ويزخر شرحه بالعبارات الدالة على هذا الاهتمام، وذلك على النحو الآتي:

---

(١) أصول النحو عند ابن مالك، تأليف خالد سعد شعبان، ص (١٨) مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

(٢) «ولعله آثر أيضًا مصطلح النقل؛ لأن السَّماع قد يشعر بأن ما نقله الناقل قد سمعه من مصدره الأصلي دون فاصل أو فواصل، فالنقل أعم بهذا المعنى وأشمل؛ إذ يشمل السماع المباشر وغير المباشر». أصُول النحو العربي للدكتور محمُود أحمد نحَّلة ص (٣١) دار المعرفة الجامعية، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، جامعة بيروت العربية.

(٣) لمع الأدلة في أصول النحو ص (٨١).

(٤) الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ص (٤٨).

(٥) الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، تأليف د. علي مزهر محمد الياسري، تقديم د. عبد الله الجبوري. ١٧٦، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان. الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م - ١٤٢٣هـ.

(٦) مناهج الصرفيين ومذاهبهم قي القرنين الثالث والرابع من الهجرةص (٩١).

المسألة الأولى: صيغة (استَفْعَلَ) للإغناء عن المجرد:

«والإغناء عن المجرد استعانَ بمعنى: حَلَقَ عانتَهُ، واستَنْكَفَ، ومثّلَ المصنف لهذا النوع باستَحْيا – وليس كذلك – بل سُمِعَ فيه: حَيِيَ، فهو للمجرّد، وقد ذكر المصنف في شرحه لباب التعجُّب سماع: حَيِيَ»[(١)].

التحليل:

نلحظ أن المرادي في صيغة (استَفْعَلَ) للإغناء عن المجرد ردَّ رأي المصنف معتمدًا على السماع، ويتضح ذلك في قوله: «ومثّلَ المصنف لهذا النوع باستَحْيا – وليس كذلك – بل سُمِعَ فيه: حَيِيَ، فهو للمجرّد» ، والجدير بالذكر أنه أشار إلى أن المصنف ذكر حَيِيَ بقوله: «وقد ذكر المصنف في شرحه لباب التعجُّب سماع: حَيِيَ» .

المسألة الثانية: تكثير المصدر:

«...والصحيح ما ذهب إليه سيبويه؛ لأنه يقال: التَّلْعاب، ولا يقال: التَّلْعِيب، فلو كان التَّفْعال مصدرًا لِفَعَّلَ – المشدَّد – لسُمِعَ فيه: التلعيب»[(٢)].

التحليل:

نلحظ أن المرادي اعتمد في اختياره مذهب سيبويه في هذه المسألة على السماع، فبين ذلك بقوله: «...لأنه يقال: التَّلْعاب، ولا يقال: التَّلْعِيب، فلو كان التَّفْعال مصدرًا لِفَعَّلَ – المشدَّ– لسُمِعَ فيه: التلعيب» .

المسألة الثالثة: النسب إلى وزن فَعُولة: (حَمُولة ورَكُوبة) :

«ومثال فَعُولة: حَمُولة ورَكُوبة، فتقول فيهما: حَمَلِيٌّ ورَكَبِيٌّ، تحذف الواو وتفتح عين الكلمة، هذا مذهب سيبويه – وهو أحد المذاهب الثلاثة، والثاني: مذهب الأخفش والمبرد، وهو أن تنسب إلى ذلك على لفظه، فتقول: حَمُولِيٌّ وركُوبِيٌّ، والثالث: مذهب ابن الطراوة أنك تحذف الواو وتترك ما قبلها مضمومًا، فتقول: حَمُلِيٌّ ورَكُبِيٌّ والصحيح مذهب سيبويه؛ لأن السماع إنما ورد به، قالوا: شَنَئِيٌّ في شَنُوْءَة، ولم يسمع في النسب إلى: فَعُولة

(١) انظر الصفحة رقم [٩٨] من البحث.

(٢) انظر الصفحة رقم [٣٧] من البحث.

غير هذا اللفظ»[١].

التحليل:

اعتمد المرادي في النسب إليها بـــ (حَمَلِيٌّ ورَكَبِيٌّ) على السماع، وذلك يتضح من قوله: «والصحيح مذهب سيبويه؛ لأن السماع إنما ورد به، قالوا: شَنَئِيٌّ في شَنُوْءَة، ولم يسمع في النسب إلى: فَعُولة غير هذا اللفظ» .

هذا على سبيل المثال لا الحصر[٢].

ويشمل النقل على ثلاثة أقسام هي: القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب (نثرًا ونظمًا) .

ونلحظ أن المرادي استشهد: بالقرآن الكريم، والشعر.

استشهاده بالقرآن الكريم:

استقر الرأي بين جمهور العلماء من القدماء على أن نصوص القرآن الكريم يحتج بها في تقعيد قواعد اللغة، ولا خلاف بينهم في ذلك، فهو كتابُ الله المنـــزل بلغةٍ عربية سليمة: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾[يوسف: ٢] .

وهو المصدر الأول لشواهد النحاة واللغويين؛ لأنه يمثل الغايةَ في البلاغة والفصاحة.

والمرادي من العلماء الذين استشهدوا بالقرآن الكريم إجلالاً له، وكان يضعه في المرتبة الأولى؛ لأنه أبلُغ كلام نزل، وأوثقُ نص وصل؛ ولأنه يمثل العربية الأصلية.

وقد أولى المرادي عناية خاصة بنصوص القرآن ـــ من حيث الاحتجاج بذلك ـــ ولا غرابة؛ فإنه بالإضافة إلى اشتغاله بالنحو والصرف والتأليف فيهما، فإنه ألف في إعراب القرآن وتفسيره، وفي القراءات القرآنية، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

المسألة الأولى: حمل (وزن على وزن آخر) :

«ومثال فَيْعِل، قوله تعالى: ﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا﴾[ق: ١١] ، وليس بـــ: فَعِيْل، وإنما هو فَيْعِلٌ – مخفف – كهَيْن ولَيْن، ومن ذلك، قولهم: ناقَةٌ رَيِّضٌ – وهي الصعبة – جعلوه

(١) انظر الصفحة رقم [٧٥] من البحث.

(٢) انظر الصفحتين رقم [٧٨]، [١٢٧] من البحث.

بمنـــزلة: جديد»[١].

التحليل:

استشهد المرادي من القرآن الكريم وذلك عندما مثل لـــ (فَيْعِلٌ) ، بقوله تعالى: ﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا ﴾[ق: ١١] .

استشهاده بالقراءات:

يقصد بالقراءات لغة ما يلي: «قرأت الشيء قرآنا: جمعته وضممت بعضه إلى بعض، ومنه قولهم: ما قرأت هذه الناقة سلى قط وما قرأت جنينا، أي لم تضم رحمها على ولد. وقرأت الكتاب قراءة وقرآنا، ومنه سمِّي القرآن. وقال أبو عبيدة: سمِّي القرآن لأنه يجمع السُّوَرَ فيضمها. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٧] أي جمعه وقراءته، ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٨] أي قراءته. قال ابن عبَّاس: ((فإذا بيَّنَّاه لك بالقراءة فاعمل بما بيَّنَّاهُ لك)) . وفلان قرأ عليك السلام وأقراك السلامَ، بمعنًى. وأقرأه القرآن فهو مُقْرِئٌ، وجمع القارئ قَرَأَة مثال كافر وكفرة. والقَرَّاء: الرجل المتنسِّك، وقد تَقَرَّأَ، أي تنسَّكَ، والجمع القُرَّاءونَ»[٢].

وفي الاصطلاح: «علم بكيفيات أداء كلمات (القرآن الكريم) من تخفيف، وتشديد، واختلاف ألفاظ الوحي في الحرف»[٣].

أو هي: «عِلْمٌ بكيفيّةِ أَدَاء كلمات القرآن واختلافها بِعَزْوِ النّاقلة»[٤].

«فالقراءات من المصادر المهمّة لمعرفة لغات العرب، وليس اختلاف هذه القراءات إلاَّ صورة تعكس اختلاف هذه اللغُّات. وذلك أنَّ العرب لّما كانوا قبائل شتَّى، وكان لكلِّ قبيلةٍ منهم لغتُها التي استمرأَت النُّطْقَ بها، وليس يسهل على مَنْ تسلّطتْ عليه لغتُه أَنْ يفارقَها إلى

---

(١) انظر الصفحة رقم [٣٩] من البحث.

(٢) انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ١/ ٦٥.

(٣) لمحات في علوم القرآن، لمحمد الصباغ ص (١٠٧) بيروت، ١٩٧٤م. القراءات وأثرها في علوم العربية، لمحمد سالم محيسن، ١/ ٩ مكتبة الكليات الأزهرية، الصنادقية، الأزهر، القاهرة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

(٤) منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري، تحقيق محمد حبيب الله الشنقيطي، وأحمد محمد شاكر، ص (٣)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠هـ.

غيرها، أَقْرَأَ النَّبيُّ ﷺ أصحابَه الكتابَ العزيز على غير ما وجه في غيرِ قليلٍ من كلماته، تيسيرًا على النّاس ورحمةً ولُطْفًا بهم»[(١)].

قال ابن قتيبة: «ولو أن كل فريق من هؤلاء، أمر أن يزول عن لغته، وما جرى عليه اعتياده طفلا وناشئا وكهلا- لاشتد ذلك عليه، وعظمت المحنة فيه، ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة، وتذليل للّسان، وقطع للعادة. فأراد الله، برحمته ولطفه، أن يجعل لهم متّسعا في اللغات، ومتصرّفا في الحركات، كتيسيره عليهم في الدّين»[(٢)].

ولقد استشهد المرادي بالقراءات القرآنية، فيمثل في الموافقة على اعتبارها والاحتجاج بها، بل رَدَّ أقوال بعض الصرفيين متى تعارضت معها. ونجد ذلك في هاتين المسألتين:

المسألة الأولى: مسألة إدغام الراء في اللام:

«وبه قرأ أبو عمرو ويعقوب وأجازه الكسائي والفرّاء وحكياه سماعًا، وأجازه أيضا وسمعه من العرب أبو جعفر الرّؤاسي ـــ وهو إمام اللغة والعربية من الكوفيين»[(٣)].

التحليل:

نلحظ أن المرادي اختار جواز إدغام الراء في اللام، معتمدًا في اختياره على قراءات القرّاء.

المسألة الثانية: إخفاء الحركة:

بقوله: «الإشارة إلى الإخفاء ويعني به إخفاء الحركة وهو الذي يُعبَّرُ عنه بالاختلاس، وهو ألاَّ تشبع الحركة بل يُنْطَقُ بها مختلسة بسرعة بحيث لا يكون تسكين، وذلك في كُلّ حرف امتنع إدغامه إمّا لِوصفٍ فيه مانع له من الإدغام، كإدغام الضاد في الشين فإنه لا يجوز، وإنْ كان قد رُوِي عن بعض القُرّاء فحملوه على أنه إخفاء حركة الضاد لا إدغام. وإمّا لتقدّم ساكن صحيح، نحو: ﴿ٱلرُّعْبَ بِمَآ﴾، فلا يجوز الإدغام؛ لأنَّ في ذلك جمعًا بين

(١) الأصول النحوية والصرفية في (الحجة) لأبي علي الفارسي، للدكتور محمد عبد الله قاسم ١/ ٣٦٥- ٣٦٦، دار البشائر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

(٢) تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق إبراهيم شمس الدين ١/ ٣٢، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الأصول النحوية والصرفية في (الحجة) لأبي علي الفارسي، ١/ ٣٦٦.

(٣) انظر الصفحة رقم [١٣٧] من البحث.

ساكنين على غير حدّه ــ هذه طريق البصريين ــ والمختار أنّ ما ثبت قراءةً وصَحّ روايةً وجب المصير إليه ومَن حفظ حجةٌ على مَنْ لم يحفظ»[١].

التحليل:

نرى أن المرادي صرَّح باعتماده على القراءات بقوله: «والمختار أنَّ ما ثبت قراءةً وصَحَّ رواية وجب المصير إليه، ومن حَفِظَ حجةٌ على مَنْ لم يحفظْ» .

ردَّ قراءة بعض القرّاء، وحكم عليها بالشذوذ:

مسألة قراءة (نَعْبُدُ) بكسر النون:

«وجْه حمْل: يَذْهَبُ على: يَعْلَمُ أنه أشبهه في فتح عين مضارعه وإن كان الماضي مختلفًا، وأشذّ من هذا قراءة زيد بن علي ويحيى بن وثّاب وعبيد بن عمير: ﴿إِيّاكَ نِعْبُدُ﴾ ــ بكسر النون ــ وماضيه بفتح العين ومضارعه بضمّها»[٢].

التحليل:

نلحظ أن المرادي ردَّ قراءة زيد بن علي، ويحيى بن وثّاب، وعبيد بن عمير في قراءتهم: ﴿إِيّاكَ نِعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] ، ــ بكسر النون ــ، وحكم على قراءتهم بالشذوذ، بقوله: «وأشذّ من هذا قراءة زيد بن علي، ويحيى بن وثّاب، وعبيد بن عمير: ﴿إِيّاكَ نِعْبُدُ﴾ ــ بكسر النون ــ وماضيه بفتح العين ومضارعه بضمّها» .

استشهاده بالشعر:

زخرت كتب النحو والصرف واللغة بالشواهد الشعرية، فإنَّ الشعر ديوان العرب انفردت به العربية ــ دون سائر الأمم.

وأغلب الأشعار المستشهد بها قيلت في زمنٍ يسبقُ جمعَ المواد اللغوية وتقعيدها بزمن بعيد.

وكان الشعر في الجاهلية عند العرب ديوان علْمهم، ومنتهى حكْمهم، به يأخذون وإليه

---

(١) انظر الصفحة رقم [١٤٠] من البحث.

(٢) انظر الصفحة رقم [٩٤] من البحث.

يصيرون...قال عمر بن الخطاب: ((كان الشعر عِلْم قَومٍ لم يكن لهم عِلمٌ أصحَّ منه))[١].

ولما كان المرادي معنيًّا باستقصاء الآراء ومناقشة القضايا الصرفية والمسائل الخلافية فيها ــ بصفة خاصة ــ احتاج إلى إثبات ما ذهب إليه إلى كثير من الشواهد الشعرية.

ونحن نلحظ أن المرادي عندما يستشهد بالشواهد الشعرية جعل إيرادها لغرضين، وهما على النحو الآتي:

أ) شواهد استشهد فيها المرادي ليدعم بها اختياره:

وهي الشواهد التي استشهد بها المرادي ليؤكد صحة اختياره، ويرجح قوله على غيره بكلام العرب الموثوق بهم، ومن ذلك ما يأتي:

كما في (رَكْب) اسم جمع لا جمع تكسير:

«والصحيح أنه اسمُ جَمْعٍ بدليل أنهم صغروها على لفظها، فقالوا: رُكَيْب، قال:

أَخْـــــشَى رُكَيْبًـــــا ورُجَـــــيْلا عادِيـــــا

فَــ: رُكيبًا تصغير: رَكْبٍ، ورُجَيْلاً يحتمل أن يكون تصغير: رَجْل ــ اسم جَمْع ــ كــ: رَكْبٍ أو تصغير: رَجُل مقابل امرأةٍ»[٢].

التحليل:

المرادي عندما جعل (رَكْبًا وطَيْرًا وصَحْبًا) اسم جمع احتج لاختياره بالتعليل واستدل بالسماع حيث استشهد بالشعر، فقال: «إنه اسمُ جَمْعٍ؛ بدليل أنهم صغروها على لفظها، فقالوا: رَكيْب، قال:

أَخْـــــشَى رُكَيْبًـــــا ورُجَـــــيْلا عادِيـــــا[٣]»

والملاحظ أنه لم يذكر البيت كاملاً بل اكتفى بذكر الشطر الثاني الذي يحتوي على موضع الشاهد، وكذلك لم ينسب البيت إلى قائله.

---

(١) طبقات في فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي، تحقيق محمود محمد شاكر ١/ ٢٤، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٧٤م.

(٢) انظر الصفحة رقم [٤٦] من البحث.

(٣) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٤٨] من البحث.

ب) شواهد المذهب أو الرأي المخالف للمرادي:

هي الشواهد التي استشهد بها المرادي للرأي المخالف له ساقها، ليبين عدم مناسبة الاستشهاد بها، وبعد ذلك يذكر اختياره وما يؤيد اختياره من الأدلة الواضحة والأقوى من هذه الشواهد.

المسألة الأولى: افْعَنْلَى (اسلَنْقَى) من حيث التعدية:

«مثال افْعَنْلَى: اسلَنْقَى، ومذهب سيبويه أنَّ هذا البناء لا يتعدَّى. وزعم أبو عبيد وأبو الفتح أنه قد يجيء متعدِّيًا، نحو: اغْرَنْدَى واسْرَنْدَى، قال الراجز[(١)]:

قَــدْ جَعَــلَ النُّعــاسُ يَغْرَنْــدِيني
ادفَعُــــهُ عــــني ويَــــسْرَندِيني

و لم يُسْمَعْ متعدّيًا إلاّ في هذا الرجز، قال الزبيدي: (أَحسَبُ البيتينِ مصنوعينِ) ...»[(٢)].

التحليل:

نلحظ أن المرادي استشهد لرأي أبي عبيد وأبو الفتح بكون (افْعَنْلَى: اسلَنْقَى) متعدِّيًا، بعد ذلك علق بقوله: «و لم يُسْمَعْ متعدّيًا إلاّ في هذا الرجز» .

المسألة الثانية: مواضع زيادة الميم (تَمَنْدَل وتَمَدْرَعَ) :

«قالوا: تَمَعْدَدَ، فوزنه: تَفَعْلَلَ، ومعناه: صار في قبيلة مَعَدٍّ، وقيل: تشبَّه بمعدٍّ في الخشونة، وقال الراجز:

رَبَّيْــه حتــــى إذا تَمَعْــــدَدا ... ...

فثبت أصالتها بذلك، فإنْ قيل: فهلاَّ حُكِمَ بزيادتها وجُعِلَ ثبوتها في: تَمَعْدَدَ كثبوتها في قولهم: تَمَنْدَلَ وتَمَدْرَعَ؟ فالجواب أنَّ باب: تَمَفْعَلَ قليل، والأجود فيما جاء منه حذف الميم، والأفصح: تَندَّلَ وتَدَرَّعَ»[(٣)].

---

(١) سبق تخريجه في الصفحة رقم [١٠١] من البحث.

(٢) انظر الصفحة رقم [١٠٠] من البحث.

(٣) انظر الصفحة رقم [١٠٨] من البحث.

التحليل:

استشهد المرادي للرأي المخالف له والذي يرى إثبات أصالة الميم في (تَمَنْدَلَ وتَمَدْرَعَ) كما في (تَمَعْدَدَ) فقال: «قالوا: تَمَعْدَدَ، فوزنه: تَفَعْلَلَ، ومعناه: صار في قبيلة مَعَدٍّ، وقيل: تشبَّه بمعدٍّ في الخشونة، وقال الراجز:

رَبَّيْه حتـــــى إذا تَمَعْـــــدَدا[١]» ... ...

والجدير بالذكر أن المرادي لم يذكر البيت كاملاً، بل اكتفى بذكر الشطر الأول الذي يتضمن موضع الشاهد، وكذلك لم ينسب البيت لقائله.

المسألة الثالثة: وزن (فَعُوْلَي) من الأوزان المشتركة بين المقصور والممدود:

«...وإلى اختصاصه بالممدود ذهب ابن عصفور، قال: (وأَما تَنُوْفَى، من قول الشاعر:

كـــأَنَّ دِثـــارًا حَلَّقَـــتْ بِلَبُونـــهِ عُقابُ تَنُـــوفَى لا عُقـــابُ القَواعِـــلِ

والمحفوظ: تَنُوف - بغير ألف - فيمكن أن يكون الألف إشباعًا - وهو أَولَى مِنْ جعْلها من نفْس الكلمة؛ لأنه لم يثبت من كلامهم: فَعُولَى وذهب ابن القوطية وابن القطاع إلى إثبات فَعُوْلَى) ...»[٢].

التحليل:

نلحظ أن المرادي ذكر بيت الشعر الذي يؤيد قول ابن عصفور والذي خالفه هو باختياره فقال: «وإلى اختصاصه بالممدود ذهب ابن عصفور، قال: (وأَما تَنُوْفَى، من قول الشاعر:

كـــأَنَّ دِثـــارًا حَلَّقَـــتْ بِلَبُونـــهِ عُقابُ تَنُوفَى لا عُقـــابُ القَواعِـــلِ[٣]»

والجدير بالذكر أنه ذكر البيت كاملاً، ولكنه لم ينسب البيت إلى قائله ولم يذكر أي تعليق على هذا البيت.

---

(١) سبق تخريجه في الصفحة رقم [١٠٩] من البحث.

(٢) انظر الصفحة رقم [٤٠] من البحث.

(٣) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٤١] من البحث.

المبحث الثاني: القياس:

القياس هو الدليل الثاني من أدلة النحاة.

معناه في اللغة: التقدير، وهو من قولهم: «قاس الشيء يقيسه قيسًا، وقياسًا واقتاسه إذا قدره على مثاله»(١).

ومعناه في الاصطلاح: عند الأصوليين هو: «عبارة عن الاستواء بين الفرع والأصل في العلة المستنبطة من حكم الأصل»(٢).

قيل في حده: (النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب) ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ولا نعلم أحدًا من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة»(٣).

وقيل: «هو حَمْلُ غير المنقول على المنقول إذا كان بمعناه، وهو معظم أدلة النحو، والمُعَوَّلُ عليه في غالب مسائله»(٤).

«ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعلة، وحكم»(٥).

وفي القياس على كلام العرب: «يتلخص منهج نحاة البصرة في القياس بأنه إنما يكون على كلام العرب، وأن ما يقاس على كلامهم يُعَدُّ منه، ولا يجوز القياس على ما لم يرد عن العرب، وينبغي أن يكون القياس على الأكثر، والأقل نوادر تحفظ ولا يقاس عليها، ولا يعترض بالشاذ والرواية الضعيفة على السماع الصحيح والقياس المطرد...»(٦).

والكوفيون يقبلون القياس على الأمثلة القليلة، و «إذا دققنا البحث في كتب نحاة الكوفة ألفيناهم يقيسون على المثال الواحد والمثالين والأمثلة القليلة، غير أنهم لا يلتزمون بهذا المنهج،

---

(١) لسان العرب لابن منظور ٦/ ١٨٧ مادة (قيس).

(٢) الإحكام في أصول الأحكام، سيف الدين الآمدي ٣/ ١٧٤ القاهرة ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.

(٣) لمع الأدلة في أصول النحو لأبي البركات الأنباري ص (٩٥).

(٤) الإصباح في شرح الاقتراح للسيوطي ص (١٧٥).

(٥) الإغراب في جدل الإعراب لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، ص (٩٣)، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ١٩٥٧م.

(٦) مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة ص (٢٦٠).

وثمة أمثلة صالحة العِدّة تدل على أنهم لا يجعلون القياس على الشاذ أصلاً لا ينكسر»[١].

فالقياس عند المرادي له أهمية كبيرة، وهذا يتضح من خلال المسائل التصريفية التي تناولتها بالدراسة فنجده من حيث القياس، اتبع طريقتين:

الطريقة الأولى: يعتمد على القياس:

نجد المرادي اعتمد على القياس للدلالة على صحة اختياره ومن المسائل التي اعتمد فيها عليه ما يأتي:

المسألة الأولى: القياس مع ورود السماع:

«...إنَّ فَعْلاً مقيس في المتعدّي من فَعَلَ ــ بفتح العين مطلقًا ــ سواء أكان مِنْ عَمَلِ الفم، نحو: أَكَلَ أَكْلاً أم من غيره، نحو: ضَرَبَ ضَرْبًا، وسواء أكان مضارعه على: يَفْعَلُ أم: يَفْعِلُ، هذا مذهب سيبويه والجمهور - وهو الصحيح - ومِنْ: فَعِلَ المُفْهِمِ عملاً بالفم، نحو: شَرِبَ شَرْبًا، ولَقِمَ لَقْمًا ولَحِسَ لَحْسًا.

ولم يقيّدْهُ سيبويه والأخفش بأن يُفْهِمَ عملاً بالفم بل أَطْلَقَا، وفي القياس، قولان: مذهب سيبويه والأخفش أنه إنّما يُقاس: فَعْلٌ فيما ذكِر فيه عدَمُ سماعِ غيره، فإنْ سُمِعَ غيرُهُ وُقِفَ عنده، وقيل: يجوز القياس مع ورود السماع بغيره وهو ظاهر قول الفراء، وذهب أبو زيد وأحمد بن سهل إلى أن مصادر الفعل الثلاثي لا تدرك إلا بالسماع، فلا يُقاسُ على: فَعِلٍ - ولو عُدِمَ السماع»[٢].

التحليل:

من الملاحظ أن المرادي اعتمد على القياس في اختياره هذه المسألة فقال: «إنَّ فَعْلاً مقيس في المتعدّي من فَعَلَ ــ بفتح العين مطلقًا ــ سواء أكان مِنْ عَمَلِ الفم، نحو: أَكَلَ أَكْلاً أم من غيره، نحو: ضَرَبَ ضَرْبًا، وسواء أكان مضارعه على: يَفْعَلُ أم: يَفْعِلُ».

المسألة الثانية: الإعلال مخصوص بجمع:

«ذهب الأخفش أيضًا إلى أَنّ الإعلال مخصوص بالجمع، فلو كان الواوان في مفردٍ لم

---

(١) مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة ص (٢٥٠).

(٢) انظر الصفحة رقم [٣٣] من البحث.

يُعلّ أيضًا، فتقول في مثل: عُوارِض من القول: قُواوِل ـــ بالواو ـــ ووافقه الزّجاج، واحتج بأن الاسم مفرد فلم يكثر النّقل، مذهب سيبويه والجمهور أنه لا فرق في ذلك بين المفرد والجمع، وهذا النوع لم يَشِعْ، لكنّ القياس مذهب سيبويه»[(١)].

التحليل:

نلحظ اعتماد المرادي على القياس كما في مذهب سيبويه، وذلك عندما اختار مذهب سيبويه والجمهور بعدم اختصاص الإعلال بواوين في جمع بقوله: «مذهب سيبويه والجمهور أنه لا فرق في ذلك بين المفرد والجمع، وهذا النوع لم يَشِعْ، لكنّ القياس مذهب سيبويه» .

الطريقة الثانية: مسائل رفض فيها القياس:

تصحيح الواو والياء إذا وقعتا عينا في الإفعال والاستفعال:

«سُمِعَ من ذلك: أَحْوَذ إِحْواذًا، وأَعْوَلَ إِعْوالاً وأَغْيَمَت السماءُ إِغيَامًا وأَغْيَلَت المرأة إغيالاً، واستَغْيَلَ الصَّبيُّ، واستحْوَذَ عليهم، واستَنْوَقَ، واسْتَصْوَيْتُ رأيَهُ، واستَتْيَسَت الشاة، وهذا عند جميع اللغويين شاذ لا يقاس عليه، ورَأَى أبو زيد أن هذه الألفاظ جملة يصح القياس عليها، حكى الجوهري أن أبا زيد حكى عنهم تصحيح أَفْعَلَ واستَفْعَلَ، نحو: أَطْوَلَ الشيء واستَصْوَبْتُهُ تصحيحًا مطّردًا، وقال الجوهري في موضع آخر: (إن تصحيح هذه الأشياء لغة فصيحة صحيحة) ، والصحيح المَنْعُ؛ لأن هذه الألفاظ بالنسبة لما جاء عن العرب معلولاً كنقطة من بحر»[(٢)].

التحليل:

الجدير بالذكر أن المرادي ردَّ القياس في هذه المسألة وذلك عندما اختار ما قال به جميع اللغويين بقوله: «وهذا عند جميع اللغويين شاذ لا يقاس عليه» ، ولقد علل رده بالنُدْرة بقوله: «والصحيح المنع؛ لأن هذه الألفاظ بالنسبة لما جاء عن العرب معلولاً كنقطة من بحر».

---

(١) انظر الصفحة رقم [١٢٦] من البحث.

(٢) انظر الصفحة رقم [١٢٩] من البحث.

المبحث الثالث: الإجماع:

يأتي الإجماع في اللغة على معنيين:

أحدهما: «جمع أمره وأجمعه وأجمع عليه: عزم عليه»[١].

الثاني: «الإجماع: الاتفاق»[٢].

وأما في اصطلاح الأصوليين: فـــهو: «الإجماع عبارة عن اتفاق جملة أهل الحل والعقد من أمة محمد في عصر من الأعصار على حكم واقعة من الوقائع. هذا إذا قلنا: إن العامّيّ لا يعتبر في الإجماع، وإلا فالواجب أن يقال: الإجماع عبارة عن اتفاق المكلفين من أمة محمد، إلى آخر الحد المذكور»[٣].

يقول ابن جني: «هو حجة إذا لم يخالف المنصوص، ولا المقيس على المنصوص، وإلا فلا، لأنه لم يرد في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء النص عن رسول الله ﷺ من قوله: ((أمتي لا تجتمع على ضلالة)) ، وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة»[٤].

قال السيوطي: «الإجماع: بأن يجمع أهل العربية على أن علة هذا الحكم كذا، كإجماعهم على أن تقدير الحركات في المقصور التعذر، وفي المنقوص الاستثقال»[٥].

وللإجماع خمسة أنواع: أولها: إجماع العرب[٦]، وثانيها: إجماع البلدين[٧]، وثالثهما: الإجماع السكوتي[٨]، ورابعها: إجماع القرّاء[٩]، وخامسها: إجماع الرواة[١٠].

---

(١) القاموس المحيط للفيروز آبادي٣/ ١٥ مادة (جمع). مصطفى البابي الحلبي بمصر - ١٣٧١هـ-١٩٥٢م.

(٢) المصدر السابق ٣/ ١٥ مادة (جمع).

(٣) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي١/ ١٨٠.

(٤) الخصائص لابن جني ١/ ٢١٦ الطبعة الأولى، الاقتراح في أصول النحو وجدله ٢٠٥، فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح لأبي عبد الله محمد بن الطيب الفارسي، تحقيق د. محمود فجّال. ص (٦٩٩ – ٧٠٠)، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي.

(٥) الاقتراح في أصول النحو وجدله ص (٦٦).

(٦) أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق، لعصام عيد فهمي أبي غربيَّة ص (٤٠٨)، الهيئة المصرية العامة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.

(٧) انظر: الخصائص ١/ ٢١٦ الطبعة الأولى.

(٨) الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه١٦٤، «وهو أن يتكلم العربي بشيء يبلغهم ويسكتون عليه» وهذا من صور الإجماع التي ذكرها السيوطي. انظر: الاقتراح في أصول النحو وجدله ٢٠٧.

(٩) وأضاف السيوطي إجماع القّراء: «وهو اتفاق القّراء على القراءة، وهو حجة، لأن القراءة لا تخالف القرآن والسنة». أصول النحو عند السيوطي بين النظرية ص (٤١٢ ــ ٤١٤).

(١٠) «وذلك بأن يتفقوا على رواية معيّنة». أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق ص (٤١٣). «ويكون =

فلقد «حَظِيَ الإجماع بمزيد من الاهتمام عند كلٍّ من ابن جنى، والسيوطي من بعده، وللعلماء المحدثين ـــ فيه ـــ وجهتا نظر: حيث يرى بعضهم أن هناك إجماعًا في اللغة، ويرى آخرون أنه ليس هناك مسألة أجمع عليها النحاة.

وعندي أن الإجماع ليس أصلا تُبْنَى عليه القواعد، وإنما هو دليلٌ على الالتزام بالقواعد والمحافظة عليها»[(١)].

فالمرادي احتجَّ بالإجماع في بعض المسائل، فهو إلى جانب اعتماده على السماع والقياس قد اتخذ من الإجماع دليلا دَعَّم به جملة من آرائه، وجعل منه أداة يستند إليها في مناقشاته الصرفية وليقوي به حجته عند اختياره.

والإجماع عنده يأتي في المرتبة التي تلي السماع والقياس من حيثُ الأهمية، وقد عَبَّر عنه بعبارات مختلفة.

ونجد ذلك في هذه المسائل على النحو الآتي:

كما في مسألة تصحيح الواو والياء إذا وقعتا عينا في باب الإفعال والاستفعال:

«سُمِعَ من ذلك: أَحْوَذ إِحْواذًا، وأَعْوَلَ إِعْوالاً، وأَغْيَمَت السماءُ إِغيَامًا، وأَغْيَلَت المرأة إغيالاً، واستَغْيَلَ الصَّبيُّ، واستحْوَذَ عليهم، واستَنْوَقَ، واسْتَصْوَيْتُ رأيَهُ، واستَتْيَسَت الشاة، وهذا عند جميع اللغويين شاذ لا يقاس عليه، ورَأَى أبو زيد أن هذه الألفاظ جملة يصح القياس عليها...»[(٢)].

التحليل:

الجدير بالذكر أن المرادي صرَّح بالرأي الذي اختاره في منع القياس على هذه الألفاظ بأنه أجمع عليه اللغويون، بقوله: «سُمِعَ من ذلك: أَحْوَذ إِحْواذًا، وأَعْوَلَ إِعْوالاً، وأَغْيَمَت السماءُ إِغيَامًا، وأَغْيَلَت المرأة إغيالاً، واستَغْيَلَ الصَّبيُّ، واستحْوَذَ عليهم، واستَنْوَقَ، واسْتَصْوَيْتُ رأيَهُ، واستَتْيَسَت الشاة، وهذا عند جميع اللغويين شاذ لا يقاس عليه» .

باتفاق الرواة على رواية معينة لشاهد من الشواهد». أصُول النحو العربي، للدكتور مُحمود أحمد نحْلَة ص (٧٩) دار المعرفة الجامعية.

(١) أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق ص (٤١٤).

(٢) انظر الصفحة رقم [١٢٩] من البحث.

التحليل العام

من خلال دراستي لاختيارات المرادي التصريفية، لاحظت أن المرادي في بعض المسائل جمع فيها بين أساسين من أسس الاختيار، ويتبين ذلك على النحو الآتي:

كما في مسألة: قلب الواو همزة:

«مثال ذلك: إسادة، وإعاء، وإجْهَة، فهذا مطّرد عند الجمهور، واختُلِفَ في النقل عن المازني والجرمي، فنقل عنهما بعض النحويين بالقول بالاطّراد، وبعضهم قصر ذلك على السماع، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور؛ لكثرة ما ورد من ذلك، ومنه ما اجتمعت العرب عليه، وهو: إِحدَى، ولم ينسب المصنف هذه اللغة إلى مُعَيَّنٍ، ورأيتُ في بعض الكتب نِسْبَتَها إلى هُذَيْل»[(١)].

التحليل:

نلحظ أن المرادي جمع بين أساسين من الأسس التي اعتمد عليها في اختياراته في هذه المسألة، وهما السماع والإجماع، ليدلل على صحة اختياره معتمدًا على السماع، ويتضح ذلك من قوله: «والصحيح ما ذهب إليه الجمهور؛ لكثرة ما ورد من ذلك»، وقال ممثلاً ما اجتمع عليه العرب: «ومنه ما اجتمعت العرب عليه، وهو: إِحدَى».

(١) انظر الصفحة رقم [١٢٢] من البحث.

الفصل الثالث

مصادر المرادي في اختياراته

ويشتمل على ما يلي:

المبحث الأول: مصادره من الرجال:

١) الرجال الذين أخذ المرادي عنهم مباشرة.

٢) الرجال الذين أخذ المرادي عنهم بواسطة:

أ- الرجال الذين نقل المرادي آراءَهم نصًّا.

ب- الرجال الذين نقل المرادي آراءهم بتصرف.

المبحث الثاني: الكتب:

١) كتب صرّح بأسمائها.

٢) كتب لم يصرح بأسمائها.

المبحث الثالث: المخطوطات.

المرادي في اختياراته وترجيحاته في مسائل الخلاف، يرجع إلى مصادر ينهل منها ما يوضح رأيه، ويقوي حجته، ويؤكد صحة اختياره، وهذه المصادر على النحو الآتي:

المبحث الأول: مصادره من الرجال:

يقصد بذلك العلماء الذين ذكر آراءهم وأقوالهم في المسائل، سواءٌ أيد المرادي هذه الأقوال أو خالفها، ويمكن تقسيم مصادره من الرجال إلى قسمين:

١) الرِّجال الذين أخذ المرادي عنهم مباشرة:

والمراد بَمَن أخذ عنهم مباشرة العلماء الذين التقى بهم، أو تعلم منهم، أو مشايخه الذين تتلمذ على أيديهم، ونقل أقوالهم، ولم أجد المرادي يُصَرِّح بأخذه مباشرةً عن أحدٍ من العلماء في المسائل التصريفية التي تناولتها بالدراسة، والمرادي استخدم كلمة: (قيل) كثيرًا في أثناء الشرح وكان يقصد بها ـــ غالبًا ـــ شيخه أبا حيان[١]، مما دعا السيوطي إلى القول[٢]: «وتلك عادته في أبحاث شيخه أبي حيان» .

٢) الرِّجال الذين أخذ عنهم بوساطة:

والمراد بَمَن أخذ عنهم بوساطة العلماء الذين لم يلتق بهم؛ بسبب البُعْد الزمني بينه وبينهم، وهؤلاء كثيرٌ، متناثرون في البحث، وتكون استفادته منهم إمَّا عن طريق ما خَلَّفوه من تراث علميٍّ، أي أنه يأخذ من كتبهم، وإن لم يكن لهم كُتُب فإنه ينقل آراءهم من كتبٍ احتوت على آرائهم وإن لم يُصَرِّح بأنه نَقَلَ آراءهم من كتاب مُعَيَّن، فنجد المرادي نقل من القرّاء والنحويين والصرفيين.

ومن هؤلاء: عبيد بن عمير[٣]، ويحيى بن وثّاب[٤]، وزيد بن علي[٥]، وأبو عمرو[٦]،

---

(١) شرح تسهيل الفوائد١/ ٢١٥.

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/ ٢٣٥.

(٣) انظر الصفحة رقم [٩٣] من البحث.

(٤) انظر الصفحة رقم [٩٣] من البحث.

(٥) انظر الصفحة رقم [٩٣] من البحث.

(٦) انظر الصفحة رقم [١٣٧] من البحث.

والخليل[١]، ويونس[٢]، وسيبويه[٣]، وهو أبرز من نقل عنهم المرادي فتردّد اسمه في هذا القسم الذي درسته من (شرح التسهيل) في مواضع عديدة، والكسائي[٤] وأبو جعفر الرّؤاسي[٥] ويعقوب[٦] والفراء[٧] وكذا الأخفش الأوسط سعيد أبو الحسن[٨] وأبو زيد[٩] أبو عبيد[١٠] والجرمي[١١] وأبو عثمان المازني[١٢] وأبو العباس المبرد[١٣] وأحمد بن يحيى[١٤] وابن دريد[١٥]والزبيدي[١٦] وأحمد بن سهل[١٧] وابن القوطية[١٨]وعن أبي عليّ الفارسي[١٩] وأبي الفتح ابن جني[٢٠] والجوهري[٢١] وابن سيده[٢٢] وابن القطاع[٢٣] وابن الطراوة[٢٤] وعن

(١) انظر الصفحة رقم [١٣٧] من البحث.
(٢) انظر الصفحة رقم [٦٣] من البحث.
(٣) انظر الصفحتين رقم [٨٧]، [٩٦] من البحث.
(٤) انظر الصفحتين رقم [٢٣٩]، [٩٢] من البحث.
(٥) انظر الصفحة رقم [١٣٧] من البحث.
(٦) انظر الصفحة رقم [١٣٧] من البحث.
(٧) انظر الصفحة رقم [٥٣] من البحث.
(٨) انظر الصفحتين رقم [٣٣]، [٧٨] من البحث.
(٩) انظر الصفحتين رقم [١٢٥]، [١٢٩] من البحث.
(١٠) انظر الصفحة رقم [١٠٠] من البحث.
(١١) انظر الصفحتين رقم [٩٢]، [١٢٢] من البحث.
(١٢) انظر الصفحتين رقم [١٢٢]، [١٢٧] من البحث.
(١٣) انظر الصفحتين رقم [٦١]، [٦٥] من البحث.
(١٤) انظر الصفحة رقم [١٣٢] من البحث.
(١٥) انظر الصفحة رقم [١٣٥] من البحث.
(١٦) انظر الصفحة رقم [١٠٠] من البحث.
(١٧) انظر الصفحة رقم [٣٣] من البحث.
(١٨) انظر الصفحة رقم [٤٠] من البحث.
(١٩) انظر الصفحتين رقم [٥٣]، [١١٨] من البحث.
(٢٠) انظر الصفحتين رقم [٩٦]، [١١٨] من البحث.
(٢١) انظر الصفحتين رقم [٥٨]، [٩٢] من البحث.
(٢٢) انظر الصفحة رقم [٣٥] من البحث.
(٢٣) انظر الصفحة رقم [٤٠] من البحث.
(٢٤) انظر الصفحتين رقم [٧٥]، [١١١] من البحث.

ابن عصفور[١] وابن الحاجب[٢] والشلوبين[٣].

هؤلاء أشهر من نقل عنهم، وكان في أغلب الأحيان لا ينص على ذكر آرائهم.

وأحيانًا ينقل عنهم نصًّا دون الإشارة إلى اسم كتبهم ومن ذلك:

أ- الرجال الذين نقل المرادي آراءهم نصًّا:

أ) نقل المرادي عن سيبويه من (الكتاب) :

يتضح أن الكتاب هو المصدر الأول للمرادي، من خلال كثرة الاستشهاد به والنقل منه، وذكر ما قال سيبويه، ولكن على الرغم من كثرة هذا النقل نجد المرادي لم يصرّح باسم (الكتاب) في المسائل التصريفية التي قمت بدراستها، وربما يرى المرادي أنه الكتاب لا يخفى على أي قارئ، فهو غني عن التصريح ويكتفي بالإشارة إليه، وفيما يلي المسائل التي نقل المرادي قول سيبويه نصًّا، وهي على النحو الآتي:

المسألة الأولى: حمل (وزن على وزن آخر) :

«مثال فُعال، قولهم: مُديْةٌ هُذام وجُراز - حكاها سيبويه- وقال: «جعلوا فُعالاً بمنـــزلة أختها فَعِيل ظاهر كلام المصنف أن ذلك محمول على: فَعِيل بمعنى: مَفْعُولٍ، وظاهر كلام سيبويه أنه محمول على: فَعِيْل بمعنى: فاعِلٍ المشبه بـــ: فُعال، فإنه قال: (ألا ترى أنك تقول: طَويل وطُوال، وبعيد وبُعاد، وشجيع وشُجاع، وخفيف وخُفاف) انتهى - وهو الأقرب - لأنهما أَخَوَانِ...»[٤].

التحليل:

اختار المرادي ظاهر كلام سيبويه في أنه محمول على فَعِيْل بمعنى: فاعِلٍ، ولقد نقل قولين عن سيبويه في هذه المسألة، فقال: «مثال فُعال، قولهم: مُديْةٌ هُذام وجُراز - حكاها

(١) انظر الصفحتين رقم [٤٠]، [١١١] من البحث.

(٢) انظر الصفحة رقم [١٠٤] من البحث.

(٣) انظر الصفحة رقم [١١١] من البحث.

(٤) انظر الصفحة رقم [٣٩] من البحث.

سيبويه[١]-وقال: (جعلوا فُعالاً بمنـــزلة أختها فَعِيل بمعنى: مَفْعُولٍ) ، قوله في ذلك: فإنه قال: (ألا ترى أنك تقول: طَوِيل وطُوال، وبعيد وبُعاد، وشجيع وشُجاع، وخفيف وخُفاف) انتهى...»[٢].

المسألة الثانية: النسب إلى الثلاثي محذوف اللام:

«فتقول في النسب إلى: يَدٍ ودَمٍ وغَدٍ وحِرٍ ــ على مذهب الجمهور ــ: يَدَوِيٌّ، ودَمَوِيٌّ، وغَدَوِيٌّ، وحِرَحِيٌّ، بالفتح ــ وعلى مذهب الأخفش يَدْيِيٌّ، ودَمْيِيٌّ، وغَدْوِيٌّ، وحِرْحِيٌّ، فتردَّ العين إلى أصلها من السكون، وما ذهب إليه سيبويه هو الصحيح؛ لورود السماع به، قالوا في النسب إلى غَدٍ: غَدَوِيٌّ ــ بفتح الدال ــ وَغَدٌ أصله السكون، حكى سيبويه: (آتِيكَ غَدْوًا) ــ على الأصل ــ، وقد رجع الأخفش في الأوسط إلى مذهب سيبويه، وذكره سماعًا من العرب»[٣].

التحليل:

نقل المرادي ما قاله سيبويه عن غَدٍ: غَدَوِيٌّ، فقال: «حكى سيبويه: (آتِيكَ غَدْوًا)»[٤].

ب) نقل عن الزبيدي:

نقل المرادي عن الزبيدي، دون أن يذكر المصدر أو الكتاب الذي أخذ منه ويتبين ذلك في المسألة الآتية:

مسألة افعَنْلَى (اسلَنْقَى) من حيث التعدية:

«مثال افْعَنْلَى: اسلَنْقَى، ومذهب سيبويه أنَّ هذا البناء لا يتعدَّى. وزعم أبو عبيد وأبو الفتح أنه قد يجيء متعدِّيًا، نحو: اغْرَنْدَى واسْرَنْدَى، قال الراجز:

قَــدْ جَعَــلَ النُّعــاسُ يَغْرَنْــدِيني
ادفَعُـــهُ عـــني ويَـــسْرَندِيني

(١) الكتاب لسيبويه ٣/ ٦٣٨.

(٢) كتاب سيبويه٣/ ٦٣٤.

(٣) انظر الصفحة رقم [٧٨] من البحث.

(٤) كتاب سيبويه ٣/ ٢٩٤- ٣٥٨.

و لم يُسْمَعْ متعدّيًا إلاّ في هذا الرجز، قال الزبيدي: (أَحسَبُ البيتينِ مصنوعين...)»[١].

التحليل:

نلحظ أن المرادي عندما اختار في افْعَنْلَى (اسلَنْقَى) وهذا مذهب سيبويه بعدم التعدَّية، ورَّد ما زعمه أبو عبيد وأبو الفتح من التعدية وما استشهد به من الشعر، ذكر ما قاله الزبيدي في البيتين بقوله: «قال الزبيدي: (أَحسَبُ البيتينِ مصنوعين)» .

د) نقل عن ابن عصفور من كتاب (الممتع في التصريف) :

نقل المرادي عن ابن عصفور نصًّا من كتابه الممتع في التصريف، ويتضح ذلك في المسائل الآتية:

المسألة الأولى: وزن (فَعُوْلَى) من الأوزان المشتركة بين المقصور والممدود:

«...ذهب ابن عصفور، قال: (وأَما تَنُوْفَى، من قول الشاعر:

كـــأَنَّ دِثـــارًا حَلَّقَـــتْ بِلَبُونـــهِ عُقابُ تَنُوفَى لا عُقابُ القَواعِـــل

والمحفوظ: تَنُوف ــ بغير ألف ــ فيمكن أن يكون الألف إشباعًا ــ وهو أَولَى مِنْ جعْلها من نفْس الكلمة؛ لأنه لم يثبت من كلامهم: فَعُولَى) ...»[٢].

التحليل:

نقل المرادي ما ذهب إليه ابن عصفور، ولقد نص عليه بقوله: «ذهب ابن عصفور، قال: (وأَما تَنُوْفَى، من قول الشاعر:

كـــأَنَّ دِثـــارًا حَلَّقَـــتْ بِلَبُونـــهِ عُقابُ تَنُوفَى لا عُقـــابُ القَواعِـــل)»[٣]

المسألة الثانية: في أصل (أَسْطاعَ) :

«وأَمّا: أَسْطاعَ ــ وهو بهمزة قطع مفتوحة ــ ففيه قولان: أحدهما: وهو مذهب سيبويه والبصريين: أن أصله: أَطاعَ؛ بدليل قَطْع همزته وضمّ مضارعه؛ لقولك: يُسْطِيْعُ ــ

(١) انظر الصفحة رقم [١٠٠] من البحث.

(٢) انظر الصفحة رقم [٤٠] من البحث.

(٣) الممتع في التصريف١/ ١٠٤.

بضم الياء ـــ وزيدت السين؛ لتكون عِوَضا من حركة العين ـــ هذا قولُ سيبويه ـــ واعترضه المبرد بأن حركة العين لم تذهب، وإنما نقلت إلى الفاء؛ وذلك لأن أصله: أَطْوَعَ، نقلتْ حركة العين وهي الواو إلى فاء الكلمة فسكَنَت العين من بعد أن كانت متحركة، وأجيب بأن التعويض إنما وقع من ذهاب حركة العين من العين لا مِنْ ذهاب الحركة البتة، وقال ابن عصفور: (إنما زيدت؛ لتكون عوضًا من العين متى حُذفت، وأَمّا قبل حذف العين فليست بِعِوضٍ...)»[(١)].

التحليل:

نقل المرادي ما قاله ابن عصفور في حركة العين بقوله: «وقال ابن عصفور (إنما زيدت؛ لتكون عوضًا من العين متى حُذفت وأما قبل حذف العين فليست بِعِوَضٍ)»[(٢)].

د) نقل عن ابن الطراوة:

نقل المرادي عن ابن الطراوة لكنني لم أقف على قوله، فلا أعلم من أي كتبه نقل هذا الكلام ويتبين ذلك فيما يلي:

أصل أَسْطاعَ:

«و**القول الثاني**: وهو مذهب الكوفيين أن أصله: استطاعَ، وهو: استَفْعَلَ، فحذفت تاؤه، ورُدَّ عليهم بأنهّ لو كان اسْتَفَعْلَ لَوُصِلَتْ همزتُهُ وفُتِح أوَّلُ مضارعه، واعتذروا عن ذلك بأنّ التاء لّما حُذِفتْ بَقِي: أَسْطعْتُ شبّهوه بـــ: أَفْعَلْتُ، فقطعوا همزته وضمّوا أَوَّل مضارعِه، فإن قيل: الذي ذكره أهل اللغة أَنَّ أَسطاع بمعنى: استطاعَ، أي: قَدِر لا بمعنى: أطاعَ ـــ وهذا يدلّ على صحة مذهب الكوفيين ـــ فالجواب ما قاله ابن عصفور هو أنه يمكن أن يكون سيبويه ناقلا ذلك عن العرب فيتلقى بالقبول، وقال ابن الطراوة: (ثبت في كلامهم: أَطاع الرجُلُ بمعنى: انقادَ) ، فلا يبعد أن يكون من كلامهم: أَطاعَ غيرَهُ، بمعنى: صَيَّرَهُ مُنْقادًا، فقد آلَ: أَطاعَ إلى معنى: استطاعَ؛ لأنّ القائل إذا قال: أَطَعْتُ، بمعنى: صَيَّرْتُ

(١) انظر الصفحة رقم [١١١] من البحث.

(٢) الممتع في التصريف ١/ ٢٢٤ـــ٢٢٥.

غيري منقادًا إليَّ، كأنه قال: قَدِرْتُ واستطعتُ»[١].

التحليل:

نقل المرادي عن ابن الطراوة ما ثبت في كلامهم: أطاع الرجُلُ، ويتبين ذلك من قوله: «وقال ابن الطراوة: (ثبت في كلامهم: أَطاعَ الرجُلُ بمعنى: انقادَ)» .

٥) – نقل عن الجوهري من كتابه (تاج اللغة وصحاح العربية) :

نقل المرادي من كتب اللغة وكان غالبًا ما ينقل من كتاب تاج اللغة للجوهري، ويتضح ذلك على النحو الآتي:

المسألة الأولى: في مسألة (إصار) من حيث الجمع والإفراد:

«إِصار جمْع: أَيْصَر، فالياء في: أَيْصَر زائدة؛ لسقوطها في جمعه وهو: إِصار، والظاهر أنّ هذا غلط؛ فإنّ إصارا ليس بجمعِ أَيْصَر؛ لأنَّ فَيْعَلا لا يُجمَعُ على: فِعالٍ، وإنما هو مفرد بمعناه، قال الجوهري: (الإصار والأيصر: حَبْلٌ قصير يشدّ به في أسفل الخباء...والإصار والأَيصر أيضًا هو الحشيشُ) ...»[٢].

التحليل:

نقل المرادي معنى كلمتي (الإصار والأيصر) من الجوهري، ويتبين ذلك بقوله: «قال الجوهري: (الإصار والأيصر: حَبْلٌ قصير يشدّ به في أسفل الخباء...والإصار والأَيصر أيضًا هو الحشيشُ)»[٣].

المسألة الثانية: تصحيح الواو والياء إذا وقعتا عينا في باب الإفعال والاستفعال:

«سُمِعَ من ذلك: أَحْوَذ إِحْواذًا، وأَعْوَلَ إِعْوالاً وأَغْيَمَتِ السماءُ إِغيَامًا وأَغْيَلَتِ المرأة إغيالاً، واستَغْيَلَ الصَّبيُّ، واستحْوَذَ عليهم واستَنْوَقَ واسْتَصْوَيْتُ رأيَهُ، واستَتْيَسَتِ الشاة، وهذا عند جميع اللغويين شاذ لا يقاس عليه، ورَأَى أبو زيد أن هذه الألفاظ جملةٌ يصح القياس عليها، حكى الجوهري أن أبا زيد حكى عنهم تصحيح أَفْعَلَ واستَفْعَلَ، نحو: أَطْوَلَ

(١) انظر الصفحة رقم [١١١] من البحث.

(٢) انظر الصفحة رقم [٥٨] من البحث.

(٣) تاج اللغة وصحاح العربية ٢/ ٥٧٩.

الشيء، واستَصْوَبْتُهُ تصحيحًا مطّردًا، وقال الجوهري في موضع آخر: (إن تصحيح هذه الأشياء لغة فصيحة صحيحة) ...»[١].

التحليل:

نقل المرادي ما قاله الجوهري في تصحيحه لـــ (أَحْوَذ إِحْواذًا، وأَعْوَلَ إِعْوالاً، وأَغْيَمَتِ السماءُ إِغيَامًا، وأَغْيَلَتِ المرأة إغيالا) ، ويتبين ذلك بقوله: «وقال الجوهري في موضع آخر: (إن تصحيح هذه الأشياء لغة فصيحة صحيحة)»[٢].

ب- الرجال الذين نقل المرادي آراءهم بتصرف:

المرادي غالبًا ما ينقل آراء العلماء بالمعنى، فنجده يذكر رأيه أو على أي مذهب دون ذكر نص كلامه، ومن ذلك ما نقل عن ابن القوطية وابن القطاع في مسألة إثبات فَعُولَى[٣]: «وذهب ابن القوطية وابن القطاع إلى إثبات فَعُولَى، وأَوردا: سَنُوطَى: اسم أو لقب» .

وكذلك عندما نقل رأي الأخفش في (ركْب وطَيْر وصَحْب) بقوله:[٤] «فركْب ونحوه كطَيْر وصَحْب ـــ عند الأخفش ـــ جمعُ: راكب وطائر» .

هذه الأمثلة على سبيل الإشارة إلى عدد منها لا على سبيل الحصر.

وأحيانًا يكتفي المرادي في النقل، بذكر ألفاظ، نحو: «وزعم بعضهم» ، أو «وقال بعضهم» ، أو «قال بعض المتأخرين» ، أو «قيل» ، أو يسوق القول دون ذِكر صاحبه من قريب أو بعيد.

ويتضح ذلك من الأمثلة الآتية:

في مسألة النسب إلى الجمع الذي استعمل واحده، بقوله: «مثال ما استعمل واحده: فَرائض وكُتُب وقَلانِس، فتقول: فَرَضِيّ، وكِتابِيٌّ، وقَلَنْسِيٌّ، وقول الناس: فرائِضيّ، وكُتُبِيٌّ، وقَلانِسِيٌّ، خطأ، فأجاز ذلك قومٌ»[٥].

---

(١) انظر الصفحة رقم [١٢٩] من البحث.

(٢) تاج اللغة ١/ ١٦٥، ٣/ ١٢٦.

(٣) انظر الصفحة رقم [٤٠] من البحث.

(٤) انظر الصفحة رقم [٤٦] من البحث.

(٥) انظر الصفحة رقم [٨١] من البحث.

وفي مسألة فَعِيْل وفُعال من حيث نوع الجمع، بقوله: «واختُلِفَ في: فَعِيْل وفُعال المذكورين، فقيل: هما اسما جَمْعٍ، وقيل: جمعا تكسير -وهو الأصح- ويدل على صحته أنهما لا يذكران، تقول: هي الكَلِيبُ، وهي الظُّؤارُ، ولا تقول: هو الكليبُ، ولا هو الظُّؤار»[(١)].

وفي (إِصار) من حيث الجمع والإفراد، بقوله: «إِصار؛ جمْع: أَيْصَر، فالياء في: أَيْصَر زائدة؛ لسقوطها في جمعه وهو: إِصار، والظاهر أنّ هذا غلط فإنّ إصارا ليس بجمعِ أَيْصَر؛ لأنَّ فَيْعَلا لا يُجمَعُ على: فِعالٍ، وإنما هو مفرد بمعناه»[(٢)].

(١) انظر الصفحة رقم [٥٠] من البحث.

(٢) انظر الصفحة رقم [٥٨] من البحث.

المبحث الثاني: الكتب التي اعتمد عليها:

اهتم المرادي في شرحه للتسهيل بالآراء المختلفة، فكان يستقصيها من مظانها؛ مما دفعه إلى الاطلاع على أغلب الكتب الصرفية والنحوية، وكتب القراءات، والأدب والمعاجم، وغيرها من علوم العربية مما وقع تحت يديه.

و لم يقتصر على الكتب بل تعداها إلى المخطوطات، والمقارنة بين النسخ، وكذلك تتبع المرادي الآراء المضطربة عند ابن مالك في كتبه، ورجّح واختار ما يراه أقرب للصواب وعليه أغلب العلماء، وكذلك تتبع أقوال العلماء المضطربة، وذكر آخر أقوالهم، وهذا يدل على سعة علمه واطلاعه، ولكنه لم يكن يُصَرِّح باسم الكتب التي يأخذ منها في كل موضع.

فكانت طريقة المرادي في توثيق الكتب التي رجع إليها، على النحو الآتي:

أ) كتب صرّح بأسمائها:

المرادي يصرّح أحيانًا باسم الكتب التي رجع إليها وأخذ منها، ولكن دون ذكر أصحابها، وهذه هي الكتب التي اعتمد عليها المرادي وذكرها في كتابه، وهي على النحو الآتي*:

أولاً: كتب في النحو والصرف:

١: كتاب (شرح الكافية الشافية) لابن مالك:

لم يكتف المرادي في شرحه على كتاب شرح التسهيل ليبين آراء ابن مالك، بل تعداه إلى كتبه الأخرى، فنجده رجع إلى كتابِه (شرح الكافية) ونقل منه، وأحيانًا يقارن بين آرائه، ويتضح ذلك في المسائل الآتية:

المسألة الأولى: مسألة (فَعَلَى وفُعْلَى وفَعْلَلَى) من حيث القصر والمد:

يقول: «وذكر في شرح الكافية أن: فَعَلَى وفُعْلَى وفَعْلَلَى من الأبنية المختصة بالمقصور، والصحيح ما ذكره هنا»(١).

---

* رتبتُ الكتب على أساس كثرة استعمالها عند المرادي.

(١) انظر الصفحة رقم [٤٣] من البحث.

التحليل:

الجدير بالذكر أن المرادي تتبع آراء ابن مالك في مسألة (فَعَلَى وفُعْلَى وفَعْلَلَى) ، ووجد الاختلاف بين قوليه في كتابيه (شرح التسهيل) و (شرح الكافية الشافية) ، ولقد اختار رأيه في شرح التسهيل، ويتضح ذلك من قوله: «وذكر في شرح الكافية[١] أن: فَعَلَى وفُعْلَى وفَعْلَلَى من الأبنية المختصة بالمقصور».

المسألة الثانية: في مسألة (فِعِلَّى) من حيث القصر والمد:

يقول: «وذكر في الكافية أن: فِعِلَّى من أبنية المقصورة، والصحيح ما ذكره هنا»[٢].

التحليل:

نلحظ أن المرادي ذكر كتاب (شرح الكافية الشافية) في مسألة (فِعِلَّى) عندما لاحظ اختلاف قولَيْ ابن مالك في شرح الكافية وشرح التسهيل، وقد اختار رأيه في شرح التسهيل، ويتضح ذلك من قوله: «و ذكر في الكافية[٣] أن: فِعِلَّى من أبنية المقصورة».

٢: كتاب (الأوسط) للأخفش:

كما في مسألة النسب إلى الثلاثي محذوف اللام:

«وما ذهب إليه سيبويه هو الصحيح؛ لورود السماع به، قالوا في النسب إلى غَدٍ: غَدَوِيٌّ ـــ بفتح الدال ـــ وَغَدٌ أصله السكون، حكى سيبويه: (آتِيكَ غَدْوًا) - على الأصل - وقد رجع الأخفش في الأوسط إلى مذهب سيبويه، وذكره سماعًا من العرب»[٤].

التحليل:

أشار المرادي إلى كتاب (الأوسط) عندما ذكر أن الأخفش رجع عن رأيه في النسب إلى (يَدٍ ودَمٍ وغَدٍ وحِرٍ) ، ووافق مذهب سيبويه بقوله: «وقد رجع الأخفش في الأوسط إلى مذهب سيبويه، وذكره سماعًا من العرب» .

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٤٣ ـــ ١٧٤٤. دار المأمون للتراث.

(٢) انظر الصفحة رقم [٤٥] من البحث.

(٣) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٤٧. دار المأمون للتراث.

(٤) انظر الصفحة رقم [٧٨] من البحث.

٣: كتاب (الإيضاح) للفارسي:

في مسألة (عَب الشمسِ) من حيث الإدغام:

«زعم البصريون أنَّ معنى: عَب الشمسِ: ضوء الشمس، وأنَّ أصله: عَبْءُ الشمس ثم حذفت الهمزة ونقلت حركتها إلى الباء، فليس من باب الإدغام، ويدل عليه ما أنشده ابن دريد:

إذا ما رأَتْ شَمْسًا عَبُ الشمسِ شَمَّرَتْ إلى رَمْلِهـــا والجـــارِمِيّ عَمِيْـــدُها[1]

ـــ بكسر السين من غير تنوين ـــ قال بعضهم: (الصحيح في عِبْد شَّمْس الإدغامُ) وقد أثبته الفارسي في الإيضاح، وما قاله البصريون أيضًا صحيح»[2].

التحليل:

نلحظ أن المرادي ذكر كتاب (الإيضاح) في مسألة معنى: عَب الشمس من حيث الإدغام، وذلك عندما ذكر أن رأي الفارسي الإدغام، وقد أثبته في الإيضاح بقوله: «مذهب بعض من قال: (الصحيح في عِبْد شَّمْس الإدغامُ) ، وقد أثبته الفارسي في الإيضاح» .

٤: كتاب الغرة (الغرة في شرح اللمع) لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان:

في مسألة النسب إلى وزن فَعُولة (حَمُولة ورَكُوبة) :

«والصحيح مذهب سيبويه؛ لأن السماع إنما ورد به، قالوا: شَنَئِيٌّ في شَنُوْءَة، ولم يسمع في النسب إلى: فَعُولة غير هذا اللفظ، فإن قيل: كيف جعلها سيبويه قياسًا ولم يرد غيرها؟ فالجواب أنه لم يرد عنهم ما يخالفها، ووقع في الغرة أن سيبويه والأخفش يحذفانِ الواو ويقرّانِ ضمَّ النون في: شنوءة، ونسبةُ ذلك لهما وَهْمٌ فاحِشٌ»[3].

التحليل:

ذكر المرادي كتاب (الغرة) عندما ذكر ما نقل عن سيبويه والأخفش في (شنوءة)

---

(١) سبق تخريجه في الصفحة رقم [١٣٦] من البحث.

(٢) انظر الصفحة رقم [١٣٥] من البحث.

(٣) انظر الصفحة رقم [٧٥] من البحث.

بقوله: «ووقع في الغرة* أن سيبويه والأخفش يحذفان الواو ويقرّان ضم النون في: شنوءة، ونسبةُ ذلك لهما وهم فاحش» .

ثانيًا: كتب في اللغة:

١: كتاب (العين) للخليل:

في مسألة: افْعَنْلَى (اسلَنْقَى) من حيث التعدية:

«والاسرنداءُ والاغْرِنداءُ واحدٌ، وهو: الاعتلاء واقْعَنْسَسَ واسْحَنْكَكَ، وإلحاقُ ما سواهما به نادر، قال المصنف: (كاحْبَنْطَأَ، واحْوَنْصَلَ) ، قيل: أمّا: احْبَنْطَأَ فالمعروف فيه: افْعَنْلَى كاحْرَنْبَى، فيحتمل أن تكون الهمزة بدلاً من ألف الإلحاق، فليس وزنه: افْعَنْلَلَ، وأمّا: احْوَنْصَلَ فلم ينقله أحد إلاّ صاحب كتاب العين، فلا يلتفَتُ إليه»[(١)].

التحليل:

نلحظ أن المرادي في (احْوَنْصَلَ) على وزنه: افْعَنْلَلَ، ذكر أنه لم يقل بذلك إلا الخليل، فلا يعد على هذا الوزن.

والجدير بالذكر أنه نسب هذا القول إلى كتابه (العين)[(٢)] دون ذكر اسم الخليل، ويتضح ذلك من قوله: «وأمّا: احْوَنْصَلَ فلم ينقله أحد إلاّ صاحب كتاب العين، فلا يلتفَتُ إليه» .

٢: كتاب (تاج اللغة) للجوهري:

الإعلال المخصوص بواوين في جمع:

«ذهب الأخفش إلى أَنّ الإعلال المشار إليه وهو إبدال الهمزة من ثاني حرفي اللّين مخصوص بواوينِ في جمع...وما ذهب إليه مردود بالسماع، حكى أبو زيد: سِيَقَة وسَيائق

---

* الغرة في شرح اللمع من أول باب (إن وأخواتها إلى آخر باب العطف): لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان، مع دراسة لفكره النحوي، دراسة وتحقيق الدكتور فريد بن عبد العزيز الزّامل السُّليم، الطبعة الأولى، دار التدمرية، الرياض، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

(١) انظر الصفحة رقم [١٠٠] من البحث.

(٢) العين ٣/ ١١٧.

ـــ بالهمز ـــ، وحكَى الجوهري في تاج اللغة: جَيِّد وجيائد، وحكى أبو عثمان عن الأصمعي في جمع عَيِّل: عَيائل ـــ بالهمز ـــ فأمّا: ضَياوِن فشاذّ ـــ وقد تقدَّم ـــ»[١].

التحليل:

يلحظ القارئ أن المرادي في مسألة عدم اختصاص الإعلال بواوين في جمع، نقل قول الجوهري من كتابه (تاج اللغة) ، فنلحظ أنه في هذه المسألة صرَّح باسم الكتاب وصاحبه، ويتضح ذلك من قوله: «حكَى الجوهري في تاج اللغة[٢]: جَيِّد وجيائد» .

ب) كتب لم يصّرح بأسمائها:

من الملاحظ أن المرادي رجع إلى كتب ونقل منها، وقد أشار إلى ذلك، ولكنه لم يصّرح بأسمائها، ويتضح ذلك في المسائل الآتية:

المسألة الأولى: مجيء (فُعَالٌ وفُعُلٌ) بمعنى واحد من حيث القياس:

«(وفي فُعال) ، نحو: كُراع وكُرُعٍ، وقُراد وقُرُدٍ وذكر المصنف في غير هذا الكتاب أنه مقيس، والصحيح ما ذكره هنا، فلا يقال في غُرابٍ: غُرُبٌ ولا عقاب: عُقُبٌ»[٣].

التحليل:

يلاحظ أن المرادي تتبع آراء ابن مالك في مسألة (فُعال) ، فوجد الاختلاف بين قوليه في كتابيه: (شرح التسهيل) وكتاب (شرح الكافية الشافية) والذي لم يصرَّح باسمه في هذا الموضع، وقد اختار رأيه في شرح التسهيل، ويتضح ذلك من قوله: «(وفي فُعال) ، نحو: كُراع وكُرُعٍ، وقُراد وقُرُدٍ، وذكر المصنف في غير هذا الكتاب[٤] أنه مقيس، والصحيح ما ذكره هنا» .

المسألة الثانية: قلب الواو همزة:

«فهذا مطّرد عند الجمهور، واختلف في النقل عن المازني والجرمي فنقل بعض النحويين

---

(١) انظر الصفحة رقم [١٢٥] من البحث.

(٢) تاج اللغة (جود) ١/ ٤٥٨.

(٣) انظر الصفحة رقم [٤٩] من البحث.

(٤) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٣٢. دار المأمون للتراث.

بالقول بالاطراد، وبعضهم قصر ذلك على السماع، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور؛ لكثرة ما ورد ذلك، ومنه ما اجتمعت العرب عليه، وهو: إِحدَى، ولم ينسب المصنف هذه اللغة إلى مُعَيَّنٍ، ورأيتُ في بعض الكتب نِسْبَتَها إلى هُذَيْل»[1].

التحليل:

نلحظ أن المرادي نسب الذين يبدلون الهمزة من الواو كما في (إسادة وإعاء وإجْهَة) إلى لغة هُذَيْل، والتي لم ينسبها المصنف، ولقد ذكر أنه وجد هذه النسبة في بعض الكتب ولكنه لم يصرَّح بأسمائها، ويتضح ذلك من قوله: «ولم ينسب المصنف هذه اللغة إلى مُعَيَّنٍ، ورأيتُ في بعض الكتب نِسْبَتَها إلى هُذَيْل» .

(١) انظر الصفحة رقم [١٢٢] من البحث.

المبحث الثالث: المخطوطات التي نقل منها المرادي لكن لم يسمّها:

ولقد نقل المرادي من المخطوطات، وقارن بين النسخ، وهذا يدل على سعة علم المرادي واطلاعه، ودقته في صحة نقل الأقوال، حتى تكون اختياراته وترجيحاته مُوفقة وموافقة للصواب.

ويتضح ذلك من خلال المسائل الآتية:

المسألة الأولى: تفريع (جَندل) :

«وأما فَعَلٌ، فنحو: جَنَدلٍ: للمكان الكثير الحجارة، وذهب البصريون إلى أنه فرعٌ على فَعالٍ، وذهب الفراء وأبو علي إلى أنه فرعٌ على فَعَلْيلٍ واختاره المصنف؛ لأن جَنَدلاً مفردٌ وكذا ما أشبهه وجَنادِل جمعٌ فتفريعه على: جَنَدِيْل أَوْلَى؛ لأنه مفرد، وثبت في نسخةٍ عليها خطّ المصنف بدَلَ قوله: (وفاقًا للفراء وأبي عليّ) : (خلافًا للبصريين)»[1].

التحليل:

نلحظ أن المرادي في هذه المسألة قارن بين النسخ، ويتضح ذلك عندما أشار أنه قرأ نسخة عليها خط المصنف بقوله: «وثبت في نسخةٍ عليها خطّ المصنف بدَلَ قوله: (وفاقًا للفراء وأبي عليّ) : (خلافًا للبصريين)» .

المسألة الثانية: (عَب الشمسِ) من حيث الإدغام أو الحذف:

«مَثّلَ المصنف لذلك في بعض النسخ المقروءة عليه، بقوله: (عَبُّشَمْس) أصله عنده: عَبْد شَمْس، فأدغم الدال في الشين ونقل حركة الدال إلى الباء فرارًا من الجمع بين ساكنين، وهذا مذهب الفراء، أجاز الإدغام في مثل: عَبْد شمس على وجهين:

أحدهما: على النقل ــ كما سبق ــ والآخر: على الجمع بين ساكنين، وكلا الوجهين لا يجوز على مذهب البصريين...»[2].

---

(١) انظر الصفحة رقم [٥٣] من البحث.

(٢) انظر الصفحة رقم [١٣٥] من البحث.

التحليل:

الجدير بالذكر أن المرادي ذكر أن المصنف مَثّلَ بـــ (عَبُّشَمْس) في بعض النسخ المقروءة عليه ويتضح ذلك، من قوله: «مَثّلَ المصنف ذلك في بعض النسخ المقروءة عليه، بقوله: (عَبُّشَمْس) أصله عنده: عَبْد شَمْس، فأدغم الدال في الشين ونقل حركة الدال إلى الباء فرارًا من الجمع بين ساكنين» .

المسألة الثالثة: مسألة إدغام الراء في اللام:

«وبه قرأ أبو عمرو ويعقوب، وأجازه الكسائي والفَرّاء وحكياه سماعًا، وأجازه أيضًا وسمعه من العرب أبو جعفر الرّؤاسي ـــ وهو إمام اللغة والعربية من الكوفيين ـــ، ومذهب الخليل وسيبويه وأصحابه أنه لا يجوز إدغام الراء في اللام من أجل التكرار الذي فيها.

والصحيح الجواز؛ لأن إدغام الراء في اللام يذهب التكرار فيكون اللفظ أسهل، وأَيضًا فإنّ التكرار هل هو صفة دائمة للراء أَوْ لا؟ وكان بعض العلماء إذا نطق بها لا يُبقِي فيها شيئًا من التكرار وفي بعض النسخ: (إدغام الراء في اللام محفوظ)»[1].

التحليل:

نلحظ أن المرادي في مسألة إدغام الراء في اللام رجع إلى النسخ ونقل منها، ويتضح ذلك من قوله: «وفي بعض النسخ: (إدغام الراء في اللام محفوظ)» .

(١) انظر الصفحة رقم [١٣٧] من البحث.

الفصل الرابع

موقفه من اختيارات سابقيه

ويتضمن ما يأتي:

المبحث الأول: موقفه من البصريين وسيبويه.

المبحث الثاني: موقفه من الكوفيين.

المبحث الثالث: موقفه من ابن مالك.

المبحث الرابع: موقفه من الصرفيين.

المبحث الخامس: موقفه من اللغات.

تطور النحو والتصريف على أيدي العلماء حتى ظهرت مدرستان مختلفتان من حيث الاتساع في الرواية وعدمها، ومن حيث بسطُ القياس وقبضه، ومن حيث وضع بعض المصطلحات الجديدة، ومن حيث رسم العوامل والمعمولات إلى غير ذلك من أوجه الاختلاف بينهما.

وهما مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة، ثم ظهرت بعدهما مدارس كالبغدادية والأندلسية والمصرية والمغربية.

فوجدت أن أغلب نقل المرادي من المذهب البصري والكوفي، ولقد كان يميل غالبًا للمذهب البصري، وهذا يتضح من اختياره وترجيحه لمذهبهم وآرائهم وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: موقفه من البصريين وسيبويه:

البصرة أول مدينة عنيت بالنحو والتصريف واللغة تدوينا، وبقواعدها اختراعا، وتبدأ مدرسة البصرة[١] بأبي الأسود الدؤلي الذي توفي سنة ٦٧هـ.

فقد سبقت البصرة الكوفة بهذه الدراسة التي كانت عملا من الأعمال القرآنية، ثم أخذت تستقلّ شيئا فشيئا، حتى أصبح موضوع دراستها: الكلام العربي، سواء أكان قرآنا أم غير قرآن، وسواء أكان شعرا أم نثرا، وظلّت البصرة تقوم بعبء هذا العمل زمنا طويلا[٢].

ويُعدُّ كتاب سيبويه أعظمَ إنتاج مدرسة البصرة.

وكان المرادي بصري النـــزعة في الصرف يذهب مذهب سيبويه وينهج منهج البصريين، ويقتفي أثرهم، فكان متعصبا للبصريين عامة ولسيبويه خاصة، ولكن مع هذا التعصب لم يكن يتبع رأيا إلا بدليله، ولا قضية إلا بشواهدها، ولا مسألة إلا بحججها.

فنجد المرادي أكثر من استعمال العلل، ليبين سبب اختياره وترجيحه لهذا المذهب وهذا الرأي دون غيره، ويوضح سبب اختياره بالأصول النحوية من سماع وقياس وإجماع واستصحاب.

ومع هذا كان له بعض المسائل التي رد فيها مذهب البصريين وسيبويه، فكان موقفه على اتجاهين وهما على النحو الآتي:

أ) المسائل التي وافق فيها المرادي مذهب البصريين:

وفي عرض المسائل الصرفية التي صرّح بها المرادي لاختياره، يتضح ميله للبصريين ومن ذلك اختياراته للمسائل الآتية:

المسألة الأولى: حركة عين مضارِع (خاصَمني فخصَمْتُه أَخْصُمُهُ) :

«فتقول: فاهمَني فَفَهَمْتُهُ أَفْهُمُهُ، وفاقهني فَفَقَهْتُهُ أَفْقُهُهُ، وأجاز الكسائي فتح عين مضارِع هذا النوع قياسًا، وحكى الجوهري: واضَأَني فَوَضَأْتُهُ أَوْضَؤُهُ ـــ بالفتح، قال: (وذلك بسبب الحرف الحلْقيّ (وروى غيرُهُ: شاعَرني فشَعَرْتُه أشْعَرُهُ وفاخرني فَفَخَرْتُهُ

(١) المدارس النحوية ص (١٣ـــ ١٤).

(٢) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، للدكتور مهدي المخزومي، ص (٦٥)، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ ـــ١٩٨٦ م.

أَفخَرُهُ، ورواية أبي زيد ــ بالضّمّ ــ وشذّ لفظ فجاء بالكسر لا بالضمّ وهو: خاصَمني فخصَمْتُه أَخْصِمُهُ، ولا يجيز البصريون إلاّ: أَخْصُمُهُ ــ بالضم ــ)»[1].

التحليل:

نلحظ أن المرادي اختار مذهب البصريين في عدم جواز كسر عين مضارِع خاصَمني، ويتضح ذلك من ردِّه المذهب الأول الذي لم ينسبه بقوله: «وشذّ لفظ فجاء بالكسر لا بالضمّ وهو: خاصَمني فخصَمْتُه أَخْصِمُهُ، ولا يجيز البصريون إلاّ: أَخْصُمُهُ ــ بالضم ــ» .

المسألة الثانية: وزن (دَمَكْمَك وصمحمح) :

«...عند البصريين أن وزنه: فَعَلْعَلٌ ــ بتكرير العين واللام ــ وعند الكوفيين أن وزنه: فَعَلَّلٌ، وأصله: صَمَحَّحٌ فأبدلوا الحاء الوسطى ميمًا؛ لتوالي الأمثال، كما في نحو: كَبْكِبوا، وما ذهبوا إليه دعوى لا دليل عليها، أو فاء وعين مع مباينة اللام، نحو: مَرْمَرِيس ومَرْمَرِيت ــ ولا يحفظ من هذا النوع غيرهما ــ»[2].

التحليل:

وافق المرادي مذهب البصريين، فوزن دَمَكْمَك وصمحمح بـــ فَعَلْعَل ــ بتكرير العين واللام، ورد مذهب الكوفيين، وعبر لرده بقوله: «وما ذهبوا إليه دعوى لا دليل عليها» .

وهذا على سبيل المثال لا الحصر[3].

أما المسائل التي وافق فيها المرادي سيبويه فهي كثيرة ومنها:

المسألة الأولى: في جمع نحو (مُقْعَنْسس) وتصغيره:

«مذهب سيبويه في نحو مُقْعَنْسس مما أحد زائديه ميم والآخر مماثل لأصل تعيين حذف المماثل وإبقاء الميم، فتقول: مَقاعِس، ووجهه أن الميم مصدرة، وهي لمعنى يخص الاسم فكانت أولى بالبقاء، مذهب المبرد حذف الميم، فتقول: قَعاسِس، ووجهه أن السين تضاهي الأصلي، فتبقيها كما تبقي الأصلي كما لو كسرت مُدَحْرِجًا، قلت: دَحارِجٌ ــ بحذف الميم

(١) انظر الصفحة رقم [٩٢] من البحث.

(٢) انظر الصفحة رقم [٥٥] من البحث.

(٣) انظر الصفحتين رقم [١٢٠]، [١٣٥] من البحث.

ـــ ورجح مذهب سيبويه؛ لأن الزائد يترجح بدلالته على معنى، والميم كذلك، ولا تخرج السين عن حكم الزائد ولو ضاهت الأصلي»[(١)].

التحليل:

وافق المرادي مذهب سيبويه في (مُقْعَنْسس) مما أحد زائديه ميم والآخر مماثل لأصل، تعيين حذف المماثل وإبقاء الميم، فتقول: مَقاعِس، فبموافقته رد مذهب المبرد، ويتضح ذلك من قوله: «ورجح مذهب سيبويه؛ لأن الزائد يترجح بدلالته على معنى، والميم كذلك، ولا تخرج السين عن حكم الزائد ولو ضاهت الأصلي» .

ففي هذه المسألة عرض المرادي المذهبين ثم رجح واختار وعلل لاختياره.

المسألة الثانية: النسب إلى وزن فَعُولة: (حَمُولة ورَكُوبة) :

«ومثال فَعُولة: حَمُولة، ورَكُوبة، فتقول فيهما: حَمَلِيٌّ ورَكَبِيٌّ، تحذف الواو وتفتح عين الكلمة، هذا مذهب سيبويه – وهو أحد المذاهب الثلاثة –. **والثاني**: مذهب الأخفش والمبرد: وهو أن تنسب إلى ذلك على لفظه، فتقول: حَمُولِيٌّ، وركُوبِيٌّ. **والثالث**: مذهب ابن الطراوة: أنك تحذف الواو وتترك ما قبلها مضمومًا، فتقول: حَمُلِيٌّ ورَكُبِيٌّ. والصحيح مذهب سيبويه؛ لأن السماع إنما ورد به، قالوا: شَنَئِيٌّ في شَنُوْءَة، ولم يسمع في النسب إلى: فَعُولة غير هذا اللفظ، فإن قيل: كيف جعلها سيبويه قياسًا ولم يرد غيرها؟ فالجواب أنه لم يرد عنهم ما يخالفها، ووقع في الغُرَّة أن سيبويه والأخفش يحذفانِ الواو ويقرّانِ ضمَّ النون في شنوءة، ونسبةُ ذلك لهما وَهْمٌ فاحِشٌ»[(٢)].

التحليل:

وافق المرادي مذهب سيبويه في النسب إلى فَعُولة: (حَمُولة ورَكُوبة) ، فنسبها على حَمَلِيٌّ ورَكَبِيٌّ، بحذف الواو وفتح عين الكلمة، فبموافقته ردَّ مذهب الأخفش والمبرد، ومذهب ابن الطراوة، ويتبين ذلك من قوله: «والصحيح مذهب سيبويه؛ لأن السماع إنما ورد به، قالوا: شَنَئِيٌّ في شَنُوْءَة، ولم يسمع في النسب إلى: فَعُولة غير هذا اللفظ» ، ولقد

(١) انظر الصفحة رقم [٦٥] من البحث.

(٢) انظر الصفحة رقم [٧٥] من البحث.

اعتمد باختياره على السماع.

ونلحظ أنه ذكر استفسارات وتساؤلات حول رأي سيبويه، ورد عليها بقوله: «فإن قيل: كيف جعلها سيبويه قياسًا ولم يرد غيرها؟ فالجواب أنه لم يرد عنهم ما يخالفها» .

وكذلك ذكر ما نسب إلى سيبويه والأخفش في كتاب (الغُرَّة) ، ولقد ردَّ المرادي ذلك بقوله: «ما نسب إليهما وَهْمٌ فاحِشٌ» .

هذا على سبيل المثال لا الحصر[١].

ب) المسائل التي خالف فيها المرادي مذهب البصريين:

وبالرغم من كثرة موافقة المرادي للبصريين، لكن نلحظ أنه ردَّ مذهبهم في بعض المسائل، بما يراه موافقًا لقواعد اللغة العربية، وأقرب للصواب ويتبين ذلك في المسألة الآتية:

مسألة إخفاء الحركة:

«الإشارة إلى الإخفاء ويعني به إخفاء الحركة وهو الذي يُعبَّرُ عنه بالاختلاس، وهو أنْ لا تشبع الحركة بل يُنْطَقُ بها مختلسة بسرعة بحيث لا يكون تسكين، وذلك في كُلّ حرف امتنع إدغامه إمّا لِوصفٍ فيه مانع له من الإدغام، كإدغام الضاد في الشين فإنه لا يجوز وإنْ كان قد رُوِي عن بعض القُرّاء فحملوه على أنه إخفاء حركة الضاد لا إدغام. وإمّا لتقدّم ساكن صحيح، نحو: ﴿ٱلرُّعۡبَ بِمَآ﴾، فلا يجوز الإدغام؛ لأنَّ في ذلك جمعًا بين ساكنين على غير حدّه ـــ هذه طريق البصريين ـــ والمختار أنّ ما ثبت قراءةً وصَحّ روايةً وجب المصير إليه ومَن حفظ حجةٌ على مَنْ لم يحفظ»[٢].

التحليل:

نلحظ أن المرادي ردَّ مذهب البصريين الذي لا يجيز الإدغام بحكم عام على كل قراءة ورواية بقوله: «والمختار أنّ ما ثبت قراءةً وصَحّ روايةً وجب المصير إليه، ومَن حفظ حجةٌ على مَنْ لم يحفظ» .

---

(١) انظر الصفحتين رقم [٧٨]، [٨٧] من البحث.

(٢) انظر الصفحة رقم [١٤٠] من البحث.

المبحث الثاني: موقفه من الكوفيين:

شادت البصرة صرح النحو ورفعت أركانه، بينما كانت الكوفة مشغولة بقراءات الذكر الحكيم، ورواية الشعر، والأخبار، ولقد بدأ النحو الكوفي بدءًا حقيقيًّا بالكسائي وتلميذه الفراء، فهما اللذان رسما صورة هذا النحو ووضعا أسسه وأصوله، وأعدَّاه بحذقهما وفطنتهما لتكون له خواصُّه التي يستقل بها عن النحو البصري(١).

فأجمع القدماء على أن نحو الكوفيين يشكِّل مذهبًا مستقلا أو مدرسة مستقلة عن البصريين.

وقد كان المرادي معارضًا للكوفيين في كثير من المسائل: ويرد عليهم بقول البصريين أو برأي سيبويه مبينا ترجيحَه لرأي البصريين إما بالسماع أو القياس أو الإجماع أو يوضح ويعلل لاختياره، ولكنه مع ذلك وافق مذهب الكوفيين في بعض المسائل، وهي على النحو الآتي:

المسائل التي وافق فيها المرادي مذهب الكوفيين:

المرادي وافق رأي الكوفيين في بعض المسائل، وبين سبب موافقته وتأييده لهم، ولكنه وافقهم في بعض المسائل وهي على النحو التالي:

المسألة الأولى: تصغير ما ثانيه حرف لين (بيت وشيخ وناب) :

«فتقول ــ على هذا ــ في بيت وشيخ: بُوَيْت وشُوَيْخ ــ بإبدال الياء واوًا ــ وإنْ كان الأَفصحُ إقرارَها، فتقول: بُيَيْت وشُيَيْخ، وتقول أيضًا في ناب الذي يُراد به: السنُّ: نُوَيْبٌ، وإن كان الأَفصح: نُيَيْبٌ، وهذا مذهب الكوفيين ــ أعني قلب الياء والألف المنقلبة عنها واوًا، وتبعهم المصنف، وسُمعَ: بُوَيْضة، فقاس عليها الكوفيون، وبُوَيضة عند البصريين شاذٌّ، ومذهبهم في نحو: شيخ وناب إقرار الياء مع كسر الأول وضمّه»(٢).

التحليل:

وافق المرادي مذهب الكوفيين والمصنف، في تصغير بيت وشيخ وناب، فهم يجيزون

---

(١) المدارس النحوية ص (١٥٤).

(٢) انظر الصفحة رقم [٨٤] من البحث.

تصغيرها على بُوَيْت وشُوَيْخ ونُوَيْب بإبدال الياء واوًا، وبُيَيْت وشُيَيْخ وإن كان الإقرار هو الأفصح وهو مذهب البصريين، ويتضح ذلك من قوله: «فتقول ـــ على هذا ـــ في بيت وشيخ: بُوَيْت وشُوَيْخ ـــ بإبدال الياء واوًا وإنْ كان الأفصح إقرارها، فتقول: بُيَيْت وشُيَيْخ، وتقول أيضًا في: ناب الذي يُراد به: السنُّ: نُوَيْبٌ، وإن كان الأَفصح: نُيَيْبٌ» .

المسألة الثانية: إدغام الراء في اللام:

«وبه قرأ أبو عمرو ويعقوب وأجازه الكسائي والفراء وحكياه سماعًا وأجازه أيضًا وسمعه من العرب أبو جعفر الرّؤاسي ـــ وهو إمام اللغة والعربية من الكوفيين ـــ، مذهب الخليل وسيبويه وأصحابه أنه لا يجوز إدغام الراء في اللام من أجل التكرار الذي فيها.

والصحيح الجواز؛ لأن إدغام الراء في اللام يذهب التكرار فيكون اللفظ أسهل...»[1].

التحليل:

وافق المرادي باختياره رأي أبي عمرو ويعقوب، والكسائي والفراء اللذين حكياه سماعًا، ووافق أيضا أبا جعفر الرّؤاسي، في جواز إدغام الراء في اللام ويتضح ذلك من قوله: «والصحيح الجواز» ، وردَّ مذهب الخليل وسيبويه وأصحابه، ولقد علل لاختياره بأن إدغام الراء في اللام يذهب التكرار فيكون اللفظ أسهل، ويتساءل المرادي عن هذا التكرار، هل هو صفة دائمة للراء أو لا؟ وأجاب بأن بعض العلماء إذا نطق بها لا يبقي فيها شيئًا من التكرار، ولقد أشار أنه اطلع على بعض النسخ فوجد أن «إدغام الراء في اللام محفوظ» .

(١) انظر الصفحة رقم [١٣٧] من البحث.

المبحث الثالث: موقفه من ابن مالك:

يمكن القول: إنَّ كلّ ما شرحه المرادي من تسهيل الفوائد، و لم يخالف فيه ابنَ مالك يُعدُّ موافقًا له، والجدير بالذكر أننا نلحظ في بعض المسائل أنه إذا خالف مذهب البصريين أو سيبويه نجد المصنف قد خالفهما أيضًا. ونلاحظ أيضًا أنه في بعض المسائل قد خالف فيها ابن مالك، وهذه المسائل هي التي أظهرت شخصية المرادي.

فالمرادي في موقفه من ابن مالك على موقفين:

أحدهما: موافقته إياه: فيتمّ ما كان ناقصًا، ويثبت ما أهمله مما يحتاج إليه موضوع البحث، وينبّه على ما فاته، وإمّا أن يرجّح ما ذهب إليه ابن مالك ويقوّيه ببعض الشواهد والآراء.

الثاني: مخالفته إياه: حيث إن المرادي خالف آراء ابن مالك في بعض المسائل، وردّها وأثبت الصحيحَ بالرجوع إلى الأقوال الموثقة عند الصرفيين.

وتتضح هذه الموافقة أو المخالفة في المسائل الآتية:

أولاً: موافقة المرادي لابن مالك:

المرادي وافق آراء ابن مالك في أغلب المسائل، ورجّح قوله وصّرح لاختياره بألفاظ صريحة، ويتبين ذلك في المسائل الآتية:

المسألة الأولى: أصل (أَسْطاعَ) :

قول ابن مالك: «وسبق: قُدْمُوس وأَسْطاعَ في: القدم والطاعة» .

قول المرادي: «مذهب سيبويه والبصريين: أن أصله: أَطاعَ؛ بدليل قَطْع همزته وضمّ مضارعه؛ لقولك: يُسْطِيْعُ – بضم الياء – وزيدت السين؛ لتكون عِوَضا من حركة العين ـــ هذا قولُ سيبويه ـــ واعترضه المبرد بأنَّ حركة العين لم تذهب وإنما نقلتْ إلى الفاء؛ وذلك لأن أصله: أَطْوَعَ، نقلتْ حركة العين وهي الواو إلى فاء الكلمة فسكَنَتِ العين من بعد أن كانت متحركةً، وأجيب بأن التعويض إنما وقع من ذهاب حركة العين من العين لا مِنْ ذهاب الحركة ألبتة، وقال ابن عصفور: «إنما زيدت؛ لتكون عوضًا من العين متى حُذفت وأَمّا قبلَ حذف العين فليست بِعِوَضٍ ...» ، **والقول الثاني:** وهو مذهب الكوفيين أن أصله: استطاعَ، وهو: استَفْعَلَ، فحذفت تاؤه، ورُدَّ عليهم بأنهّ لو كان اسْتَفَعْلَ لَوُصِلَتْ

همزتُهُ وفُتِح أوَّلُ مضارعه، واعتذروا عن ذلك بأنّ التاء لّما حُذِفتْ بَقِي: أَسْطعْتُ شبّهوه بـــ: أَفْعَلْتُ، فقطعوا همزته وضمّوا أَوَّل مضارعِهِ...»[(١)].

التحليل:

وافق المرادي ابن مالك بأن أصل (أَسْطاعَ: أَطاعَ) وذكر لاختياره تعليلاً وهو «دليل قَطْع همزته وضمّ مضارعه؛ لقولك: يُسْطِيْعُ ـــ بضم الياء ـــ وزيدت السين؛ لتكون عِوَضا من حركة العين» ، وباختيارهما وافقا سيبويه والبصريين، وردَّا مذهب الكوفيين.

المسألة الثانية: فاعَلَ مُفاعَلَة فيما فاؤه ياء:

قال ابن مالك: «ومصدرُ: فاعَلَ: مفاعَلَةٌ وفِعالٌ، ونَدَرَ فيما فاؤُهُ ياء» .

وقال المرادي: «وندر فيما فاؤُهُ ياء، قالوا: ياوَمَهُ مُياوَمةً ويِوامًا، حكاهُ ابن سيده ـــ وهو نادر ـــ لاستثقالهم الياء المكسورة، ألا ترى أن بعضهم زعم أنه ليس في كلام العرب ياء مكسورة أول الكلمة إلاّ قولهم: يِسارُ، ويِعَارُ جَمْعُ: يَعْر وهو: الجَدْيُ»[(٢)].

التحليل:

وافق المرادي ابن مالك في: فاعَلَ مُفاعَلَةً فيما فاؤه ياء، فندر عندهما فيما فاؤُهُ ياء، فردَّا ما حكاه ابن سيده، وعلل المرادي لاختياره بالندرة: «لاستثقالهم الياء المكسورة» .

وهذا على سبيل المثال لا الحصر[(٣)].

ثانيًا: مخالفته إياه:

الآراء التي اختلف فيها المرادي مع ابن مالك تبرُز شخصية المرادي جليّة، فلم يكن تابعًا أو موافقًا للمصنف على كل ما يقول به، فقد وضَّح واستقصى الآراء ورجّح بعبارة واضحة، فإن خالفت آراء ابن مالك قواعدَ العربية في الصرف ـــ مثلاً ـــ ردّها وأثبت الصحيحَ بالرجوع إلى الأقوال الموثقة عند الصرفيين، حتى يصل بالدليل الثابت إلى ما يراه صوابًا، وهي على النحو التالي:

---

(١) انظر الصفحة رقم [١١١] من البحث.

(٢) انظر الصفحة رقم [٣٥] من البحث.

(٣) انظر الصفحتين رقم [٥٥]، [١٢٢] من البحث.

المسألة الأولى: مسألة: صيغة (أَفْعَل) مطاوع فَعَلَ:

قال ابن مالك: «من مُثُلِ المزيد فيه: أَفْعَلَ، هو: للتعدية، أو للكثرة، أو للصيرورة، أو للإعانة، أو للتعريض، أو للسلب، أو لإلفاء الشيء بمعنى: ما صِيغ منه، أو لجعله صاحبه بوجهٍ ما، أو لبلوغ عدد أو زمان أو مكان، أو موافقة ثلاثي أو لإغنائه عنه، أو لمطاوعة: فَعَلَ» .

قال المرادي: «ولم يذكر سيبويه كون: أَفْعَلَ يُطاوِعُ: فَعَلَ ــ وهو غريب ــ وذكره ابن جني»[(١)].

التحليل:

نلحظ أن المرادي خالف ابن مالك في هذه المسألة فابن مالك يرى أن أَفْعَلَ يطاوع فَعَلَ، والمرادي ذكر أن ذلك غريب ولم يذكره سيبويه، ويتضح ذلك من قوله: «ولم يذكر سيبويه كون: أَفْعَلَ يُطاوِعُ: فَعَلَ ــ وهو غريب» .

المسألة الثانية: صيغة (استَفْعَلَ) للإغناء عن المجرد:

قال ابن مالك: «ومنها: استَفْعَلَ: للطَّلَبَ، والتحوُّل، والاتّخاذ، ولإلفاء الشيء، بمعنَى: ما صِيغَ منه، أو لعَدّه كذلك، ولمطاوعة: أَفْعَلَ ولموافقتِه وموافقة تَفَعَّلَ وافتَعَلَ، والمجرّد، والإغْناء عنه وعن: فَعَّلَ» .

قال المرادي: «والإغناء عن المجرد استعانَ بمعنى: حَلَقَ عانتَهُ، واستَنْكَفَ، ومثّلَ المصنف لهذا النوع باستَحْيا ــ وليس كذلك ــ بل سُمِعَ فيه: حَيِيَ، فهو للمجرّد وقد ذكر المصنف في شرحه لباب التعجُّب سماع: حَيِيَ»[(٢)].

التحليل:

نلحظ أن المرادي ردَّ المصنف عندما مثَّل لــ (استَفْعَلَ) للإغناء عن المجرد باستَحْيا، ويتضح ذلك من قوله: «ومثّلَ المصنف لهذا النوع باستَحْيا ــ وليس كذلك ــ بل سُمِعَ فيه: حَيِيَ، فهو للمجرّد» .

---

(١) انظر الصفحة رقم [٩٦] من البحث.

(٢) انظر الصفحة رقم [٩٨] من البحث.

ولقد تتبع المرادي المصنف وذكر أنه سمع: حَيِيَ، ويتضح ذلك من قوله: «وقد ذكر المصنف في شرحه لباب التعجُّب سماع: حَيِيَ» .

وهذا على سبيل المثال لا الحصر[١].

ثالثًا: موافقة المرادي لابن مالك في (كتاب التسهيل) ورده في كتبه الأخرى:

لم يقتصر تتبّع المرادي لآراء ابن مالك في كتابه تسهيل الفوائد فحسب، بل تعدّاه إلى كتبه الأخرى، فنجده يرجّح ما جاء في التسهيل ويردُّ ما جاء في كتابه (شرح الكافية الشافية) .

ونلحظ أنه يشير إلى اسم الكتاب الذي يفيد منه ـــ أحيانًا ـــ، خاصة ما نقله من شرح الكافية الشافية ـــ وقد يكتفي بقوله: «ذكر المصنف في بعض كتبه» دون تحديدٍ فمما نقله من شرح الكافية الشافية:

المسألة الأولى: (فَعَلَى وفُعْلَى وفَعْلَلَى) من حيث المد والقصر:

قال ابن مالك: «ويشتركان في فَعَلَى وفُعْلَى وفَعْلَلَى» .

قال المرادي: «والممدود لا يكون إلاّ اسمًا، نحو: حَرْمَلاء، وعَقْرَباء: مكانان ذكرهما سيبويه، وذكر في شرح الكافية أن: فَعَلَى، وفُعْلَى، وفَعْلَلَى، من الأبنية المختصة بالمقصورة، والصحيح ما ذكره هنا»[٢].

التحليل:

وافق المرادي ابن مالك في كتابه (شرح التسهيل) بأن فَعَلَى، وفُعْلَى، وفَعْلَلَى من أبنية الممدود والمقصور، وردَّه في كتابه (شرح الكافية)[٣] بأن: فَعَلَى، وفُعْلَى، وفَعْلَلَى، من الأبنية المختصة بالمقصورة.

المسألة الثانية: (فِعلَّى) من حيث القصر والمد:

قال ابن مالك: «ويشتركان في فَعَلَى، وفُعْلَى، وفَعْلَلَى...فِعلَّى»

---

(١) انظر الصفحتين رقم [٣٧]، [١٣٥] من البحث.

(٢) انظر الصفحة رقم [٤٣] من البحث.

(٣) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٤٣ ـــ ١٧٤٤. دار المأمون للتراث.

قال المرادي: «و أما فِعِلَّى فالمقصور، نحو: الزِّمِكَّى، والزِّمِجَّى، وهو: أَصل ذَنَبِ الطائر والممدودة: الزِّمِكَّاء والزِّمِجّاء، أيضًا تُمَدَّانِ وتُقْصَرانِ. وذكر في الكافية أَنّ: فِعِلَّى من أبنية المقصورة، والصحيح ما ذكره هنا»[(١)].

التحليل:

وافق المرادي ابن مالك في كتابه (شرح التسهيل) على أن فِعِلَّى من أبنية المقصور والممدود، ورده في كتابه (شرح الكافية)[(٢)]، بأن فِعِلَّى من الأبنية المختصة بالمقصور.

المسألة الثالثة: مجيء (فُعَالَ وفُعُلٌ) بمعنى واحد من حيث القياس:

قال ابن مالك: «وندر: عُنُنٌ، ووُطُطٌ، ويُحفظُ في: فَعْلٍ، وفَعِلٍ، وفَعِيْلَة مطلقًا، وفي: فَعِيْل، وفاعِل، وفَعْلٍ، وفَعال، وفِعال، وفُعْلة، أوصافًا وفي: فُعال، وفَعَلة، وفِعْلٍ، أسماءً» .

قال، المرادي: «وفي فُعال «، نحو: كُراع وكُرُعٍ، وقُراد وقُرُدٍ، وذكر المصنف في غير هذا الكتاب أنه مقيس، والصحيح ما ذكره هنا، فلا يقال في غُرابٍ: غُرُبٌ ولا عقاب: عُقُبٌ» »[(٣)].

التحليل:

وافق المرادي ابن مالك في كتابه (شرح التسهيل) على أن فُعال، نحو (كُراع وكُرُعٍ، وقُراد وقُرُدٍ) غير مقيس، وخالفه في غير هذا الكتاب[(٤)] بأنه مقيس.

حيث إنه ذكر في كتاب (شرح الكافية) أنه مقيس، ونلحظ أنه لم يصرّح باسم كتابه في هذا الموضع، فربما لأنه ذكر اسم هذا الكتاب الذي رجع إليه في عدة مسائل، فأصبح غنيًّا عن التعريف.

رابعًا: المسائل التي صرَّح فيها المرادي بالمصنف:

المرادي كان يهتم برأي المصنف في مسائل الخلاف، فكان ينصّ على لفظ (المصنف) ،

---

(١) انظر الصفحة رقم [٤٥] من البحث.

(٢) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٤٧. دار المأمون للتراث.

(٣) انظر الصفحة رقم [٤٩] من البحث.

(٤) شرح الكافية الشافية٤/ ١٨٣٢. دار المأمون للتراث.

كأن يشير إليه ليبين أنه لم يذكر بعض الألفاظ، أو يصرَّح برأيه، أو ينقل كلام المصنف من مؤلفاته الأخرى، أو يذكر أن المصنف أخرج هذا القول، وقد يشير إلى ذكر المصنف مرتين في مسألة واحدة.

أولاً: ما لم يذكره المصنف:

المرادي ذكر في بعض المسائل أن المصنف أخرج بعض الألفاظ، ولم يوافق غيره بها، ولقد أشار إلى ذلك، كما يتبين في المسائل الآتية:

المسألة الأولى: مسألة الفعل (وعِمَ) يَعِمُ من حيث التصرف:

«فهذه ثمانية تُكْسَرُ عين مضارعها وجوبًا، فوَمِقَ بمعنى: أَحَبَّ، ووَثِقَ به: قَوِي اعتماده عليه، ووفِقَ، حَسُنَ، وولِيَ: تبعَ الأمر صار حاكمًا عليه، وورعَ: صار ذا وَرَعٍ، ووري المُخُّ: اكتنـــزَ من السّمن، وأما: وَرِث، ووَرِمَ العضْوُ فمعناهما مفهوم، قيل: ونقص المصنف: وَعِمَ يَعِمُ، وعذره أنه ذكر في الأفعال التي لا تتصرّف: عِمْ صباحًا، وليس كذلك بل هي متصرّفة»[(١)].

التحليل:

صرَّح المرادي بلفظ (المصنف) عندما ذكر أن المصنف لم يذكر (وعِمَ يَعِمُ) مع الأبنية الثمانية التي تُكْسَرُ عين مضارعها وجوبًا، ويتضح ذلك من قوله: «ونقص المصنف: وَعِمَ يَعِمُ» .

المسألة الثانية: قلب الواو همزة:

«مثال ذلك إسادة وإعاء وإجْهَة، فهذا مطّرد عند الجمهور، واختُلِفَ في النقل عن المازني والجرمي، فنقل عنهما بعض النحويين بالقول بالاطّراد، وبعضهم قصر ذلك على السماع، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور؛ لكثرة ما ورد من ذلك، ومنه ما اجتمعت العرب عليه، وهو: إِحدَى، ولم ينسب المصنف هذه اللغة إلى مُعَيَّنٍ، ورأيتُ في بعض الكتب نِسْبَتَها إلى هُذَيْل»[(٢)].

---

(١) انظر الصفحة رقم [١٠٦] من البحث.

(٢) انظر الصفحة رقم [١٢٢] من البحث.

التحليل:

نلحظ أن المرادي ذكر لفظ (المصنف) في هذه المسألة، عندما أراد أن يبين أنه لم ينسب إبدال الهمزة من الواو إلى لغة معينة، ويتضح ذلك من قوله: «ولم ينسب المصنف هذه اللغة إلى مُعَيَّنٍ، ورأيتُ في بعض الكتب نِسْبَتَها إلى هُذَيْل» .

ثانيًا: صرَّح برأي المصنف:

المرادي أحيانًا يصرَّح برأي المصنف في بعض المسائل ويذكر قوله في مسائل الخلاف.

المسألة الأولى: تكثير المصدر:

«التَّفْعال، نحو التَّرْداد، والتَّطْوَاف، والتَّجْوال، وكلام المصنفِ يُشْعِرُ بقلّته، قيل: وظاهر كلام النحويين أنه مقيس، وقد نصّ بعضهم: ذهب الفراء وغيره من أهل الكوفة إلى أن التَّفْعال بمنـــزلة التَّفْعِيل، ويرى الفراء ومن قال بقوله أن الترداد مِنْ: رَدَّد، وأن التَّطْوَاف من: طَوَّفَ بتشديد العين ــ وذهب سيبويه إلى أنَّ التَّفْعال تكثير للمصدر الذي هو للفعل الثلاثي، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه...»[(١)].

التحليل:

أشار المرادي بلفظ (المصنف) عندما ذكر أن التَّفْعال، نحو: (التَّرْداد، والتَّطْوَاف، والتَّجْوال) تكثير للمصدر، ويتضح ذلك من قوله: «وكلام المصنفُ يُشْعِرُ بقلّته» .

المسألة الثانية: حمل (وزن على وزن آخر) :

«مثال فُعال، قولهم: مُديْةٌ هُذام وجُراز - حكاها سيبويه - وقال: جعلوا فُعالاً بمنـــزلة أختها فَعِيل، ظاهر كلام المصنف أن ذلك محمول على: فَعِيل بمعنى: مَفْعُولٍ، ظاهر كلام سيبويه أنه محمول على: فَعِيْل بمعنى: فاعِلٍ المشبه بـــ: فُعال، فإنه قال: (ألا ترى أنك تقول: طَويل وطُوال، وبعيد وبُعاد، وشجيع وشُجاع، وخفيف وخُفاف) انتهى - وهو الأقرب...»[(٢)].

---

(١) انظر الصفحة رقم [٣٧] من البحث.

(٢) انظر الصفحة رقم [٣٩] من البحث.

التحليل:

الجدير بالذكر أن المرادي صرَّح برأي المصنف بحمله على: فَعِيل بمعنى: مَفْعُولٍ، ويتضح ذلك من قوله: «ظاهر كلام المصنف أن ذلك محمول على: فَعِيل بمعنى: مَفْعُولٍ» .

المسألة الثالثة: مسألة تفريع (جَنَدِل) :

«وأما فَعَلِلٌ، فنحو: جَنَدِلٍ: للمكان الكثير الحجارة، وذهب البصريون إلى أنه فرعٌ على فَعالِل، فَجَنَدِلٌ ــ عندهم ــ فرعٌ على جَنادِل، وذهب الفراء وأبو علي إلى أنه فرعٌ على فَعَلِيْلٍ لا فَعالِل، فـ: جَنَدِلٌ ــ عندهما ــ فرع على جَنَدِيْل لا جَنادِل، واختاره المصنف؛ لأن جَنَدِلاً مفردٌ وكذا ما أشبهه وجَنادِل جمعٌ فتفريعه على: جَنَدِيْل أَوْلَى؛ لأنه مفرد، وثبت في نسخةٍ عليها خطّ المصنف بدَلَ قوله: «وفاقًا للفراء وأبي عليّ» : «خلافًا للبصريين»[(١)].

التحليل:

نلحظ أن المرادي أشار إلى لفظ (المصنف) ، عندما تتبع آراء ابن مالك حتى في النسخ وقارن بينها، ولقد ذكر أنه وجد في أحد النسخ خطّ المصنف، بقوله: «وثبت في نسخةٍ عليها خطّ المصنف بدَلَ قوله: (وفاقًا للفراء وأبي عليّ) : (خلافًا للبصريين)» .

وهذا على سبيل المثال لا الحصر[(٢)].

ثالثًا: نقل كلام المصنف من غير كتاب التسهيل:

المرادي في بعض المسائل ينقل عن المصنف في مؤلفاته الأخرى، وقد ينص على أسمائها وأحيانًا يغفل ذلك، ويتبين ذلك في المسائل الآتية:

المسألة الأولى: مجيء (فُعَالٌ وفُعُلٌ) بمعنى واحد من حيث القياس:

«...وفي فُعال، نحو كُراع وكُرُعٍ وقُراد وقُرُدٍ، وذكر المصنف في غير هذا الكتاب أنه مقيس، والصحيح ما ذكره هنا، فلا يقال في غُرابٍ: غُرُبٌ ولا عقاب: عُقُبٌ»[(٣)].

---

(١) انظر الصفحة رقم [٥٣] من البحث.

(٢) انظر الصفحتين رقم [٨٤]، [٨٧] من البحث.

(٣) انظر الصفحة رقم [٤٩] من البحث.

التحليل:

نلحظ أن المرادي أشار إلى لفظ (المصنف) عندما تتبع رأيه في فُعال، نحو: (كُراع وكُرُعٍ، وقُراد وقُرُدٍ) من حيث القياس في كتاب آخر، ويتضح ذلك من قوله: «وذكر المصنف في غير هذا الكتاب[1] أنه مقيس» .

المسألة الثانية: عَب الشمسِ من حيث الإدغام:

«مَثّلَ المصنف ذلك في بعض النسخ المقروءة عليه، بقوله: (عَبُّشَمْس) أصله عنده: عَبْد شَمْس، فأدغم الدال في الشين ونقل حركة الدال إلى الباء فرارًا من الجمع بين ساكنين، وهذا مذهب الفراء، أجاز الإدغام في مثل: عَبْد شمس على وجهين:

أحدهما: على النقل ـــ كما سبق ـــ.

والآخر: على الجمع بين ساكنين، وكلا الوجهين لا يجوز على مذهب البصريين...»[2].

التحليل:

أشار المرادي في مسألة (عَب الشمس) من حيث الإدغام إلى لفظ (المصنف) وذلك عندما ذكر أنه وجد في بعض النسخ المقروءة على ابن مالك تمثيلاً له، ويتضح ذلك من قوله: «مَثّلَ المصنف ذلك في بعض النسخ المقروءة عليه، بقوله: (عَبُّشَمْس) أصله عنده: عَبْد شَمْس، فأدغم الدال في الشين ونقل حركة الدال إلى الباء فرارًا من الجمع بين ساكنين» .

رابعًا: ما أضافه المصنف:

المرادي في هذه المسائل ذكر ما أضافه المصنف من أمثلة أو رأي، حيث إنه تتبع المصنف في كتبه الأخرى وأضاف في شرحه ما قاله المصنف، ويتضح ذلك في المسائل الآتية:

المسألة الأولى: **مثال** افْعَنْلَى (اسلَنْقَى) من حيث التعدية:

«مثال افْعَنْلَى: اسلَنْقَى، ومذهب سيبويه أنَّ هذا البناء لا يتعدَّى. وزعم أبو عبيد وأبو

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٣٢. دار المأمون للتراث.

(٢) انظر الصفحة [١٣٥] من البحث.

الفتح أنه قد يجيء متعدِّيًا، نحو: اغْرَنْدَى واسْرَنْدَى، قال الراجز:

قَــدْ جَعَــلَ النُّعــاسُ يَغْرَنْــدِيني

ادفَعُــــهُ عــــني ويَــــسْرَندِيني

ولم يُسْمَعْ متعدّيًا إلاّ في هذا الرجز، قال الزبيدي: (أَحسَبُ البيتينِ مصنوعينِ) والاسرنداءُ والاغْرِنداءُ واحدٌ، وهو: الاعتلاء واقْعَنْسَسَ واسْحَنْكَكَ، وإلحاقُ ما سواهما به نادر، قال المصنف: (كاحْبَنْطَأَ، واحْوَنْصَلَ) ، قيل: أمّا: احْبَنْطَأ فالمعروف فيه: افْعَنْلَى كاحْرَنْبَى، فيحتمل أن تكون الهمزة بدلاً من ألف الإلحاق، فليس وزنه: افْعَنْلَلَ، وأمّا: احْوَنْصَلَ فلم ينقله أحد إلاّ صاحب كتاب العين، فلا يلتفَتُ إليه»[1].

التحليل:

نلحظ أن المرادي ذكر ما مثل به المصنف بقوله: «قال المصنف: (كاحْبَنْطَأَ، واحْوَنْصَلَ)» .

المسألة الثانية: تصحيح الواو والياء إذا وقعتا عينا في باب الإفعال والاستفعال:

«سُمِعَ من ذلك: أَحْوَذ إِحْواذًا، وأَعْوَلَ إِعْوالاً، وأَغْيَمَت السماءُ إِغيَامًا، وأَغْيَلَت المرأة إغيالاً، واستَغْيَلَ الصَّبيُّ، واستحْوَذَ عليهم، واستَنْوَقَ، واسْتَصْوَيْتُ رأيَهُ، واستَتْيَسَت الشاة، وهذا عند جميع اللغويين شاذ لا يقاس عليه، ورَأَى أبو زيد أن هذه الألفاظ جملة يصح القياس عليها، حكى الجوهري أن أبا زيد حكى عنهم تصحيح أَفْعَلَ واستَفْعَلَ، نحو: أَطْوَلَ الشيء واستَصْوَبْتُهُ تصحيحًا مطّردًا، وقال الجوهري في موضع آخر: (إن تصحيح هذه الأشياء لغة فصيحة صحيحة) والصحيح المَنْعُ؛ لأن هذه الألفاظ بالنسبة لما جاء عن العرب معلولاً كنقطة من بحر، وفَصَّلَ المصنف، فقال: (إذا كان: استَفْعَلَ ليس له ثلاثيّ كاستَنْوَقَ فهو غير مطرد؛ لأنهم لم يبنوا من ذلك فِعْلاً ثلاثيًّا بخلاف، نحو: استقامَ فإنه له ثلاثي وهو: قام) وتفصيلُهُ قولٌ ثالثٌ»[2].

التحليل:

نلحظ أن المرادي أشار إلى لفظ (المصنف) عندما ذكر أن المصنف فَصَّلَ في هذه المسألة

---

(١) انظر الصفحة [١٠٠] من البحث.

(٢) انظر الصفحة [١٢٩] من البحث.

فصار قولاً ثالثًا، ويتضح ذلك من قوله: «وفَصَّلَ المصنف، فقال: (إذا كان: استَفْعَلَ ليس له ثلاثيّ كاستَنْوَقَ فهو غير مطرد؛ لأنهم لم يبنوا من ذلك فِعْلاً ثلاثيًّا بخلاف، نحو: استقامَ فإنه له ثلاثي وهو: قام) وتفصيلُهُ قولٌ ثالثٌ» .

خامسًا: ما أخرجه المصنف:

المرادي صرَّح في هذه الموضع برأي المصنف وما أخرجه من آراء، ويتضح ذلك في المسائل الآتية:

مسألة جمع صفة المذكر الذي لا يعقل على (فواعل) :

«...صفة مذكّر غير عاقل، نحو: نَجْمٍ طالِعٍ، ونُجومٍ طَوالِع، فـــ: فَواعِل مطرِدٌ في ذلك، وغَلطَ بعض المتأخرين فزعم أنَّ صفة المذكر الذي لا يعقل، نحو: نجم طالع لا يَطّرِدُ جَمْعُها على: فَواعِل، ونص سيبويه على اطّراده وإنما الشاذّ جمعُ فاعلٍ صفة لمذكّر عاقل – وهو الذي أخرجه المصنف–»[1].

التحليل:

أشار المرادي إلى لفظ (المصنف) وذلك عندما ذكر اطراد صفة المذكّر غير العاقل، نحو: نَجْمٍ طالِعٍ، ونُجومٍ طَوالِعٍ، بـــ (فَواعِل) ، ولقد بين أن الشاذّ جمعُ فاعلٍ صفة لمذكّر عاقل، وذكر أن المصنف ذكر ذلك بقوله: «وإنما الشاذّ جمعُ فاعلٍ صفة لمذكّر عاقل – وهو الذي أخرجه المصنف ـــ» .

سادسًا: ما أورد المرادي بلفظ (المصنف) مرتين:

المرادي أحيانًا يشير إلى لفظ المصنف مرتين، ويتضح ذلك في المسائل الآتية:

المسألة الأولى: صيغة (استَفْعَلَ) للإغناء عن المجرد:

«والإغناء عن المجرد استعانَ بمعنى: حَلَقَّ عانتَهُ، واستَنْكَفَ، ومثّلَ المصنف هذا النوع باستَحْيا ـــ وليس كذلك ـــ بل سُمِعَ فيه: حَيِيَ، فهو للمجرّد وقد ذكر المصنف في شرحه لباب التعجُّب سماع: حَيِيَ»[2].

---

(١) النظر الصفحة رقم [٥٢] من البحث.

(٢) انظر الصفحة رقم [٩٨] من البحث.

التحليل:

نلحظ أن المرادي صرَّح بلفظ (المصنف) في هذه المسألة، مرتين: المرة الأولى: عندما ذكر تمثيل المصنف لصيغة (استَفْعَلَ) للإغناء عن المجرد بـــ (استَحْيا) ، ويتضح ذلك من قوله: «ومثّلَ المصنف هذا النوع باستَحْيا» .

والمرة الثانية عندما وجد المرادي في باب التعجب من كتاب (شرح التسهيل) أن المصنف ذكر سماع حَيِيَ، ويتضح ذلك من قوله: «وقد ذكر المصنف في شرْحه لباب التعجُّب سماع: حَيِيَ» .

المسألة الثانية: أصل (إِنْقَحْل وإِنْزَهْو وَيَنْجَلِب وإِستَبْرَق) :

«وجهُ شذوذ الثلاثة الأُوَلِ زيادة حرفين قبل فائها؛ لأنها من القَحْل والزُّهُوِّ والجَلَبِ، وزعم بعض النحويين أن الهمزة والنون في: إِنْقَحْل أصليتان، وأنَّ وزنه: فِعْلَلٌّ، نحو: جِرْدَحْل، والظاهر ما قاله المصنف؛ لأنّ الإِنْقَحْل هو الشيخ الكبير، فالاشتقاق يدلّ على أنه من: قَحَلَ النبتُ، إذا يَبِسَ، ونُوزِع المصنف في ذكرِه: يَنجَلب معها؛ لأن النحويين ذكروا أنَّ يَنْجلبًا منقول من الفعل، وذكروا أَنّ النقل يكون في أسماء الأجناس في الأعلام...»[1].

التحليل:

ومن الملاحظ أن المرادي ذكر لفظ (المصنف) في مسألة زيادة الحرفين في (إِنْقَحْل وإِنْزَهْو وَيَنْجَلِب) وثلاثة أحرف في (إِستَبْرَق) ، ففي المرة الأولى صرَّح برأي المصنف بقوله: «والظاهر ما قاله المصنف» ، وفي المرة الثانية أشار إلى لفظ (المصنف) عندما برر للمصنف ذكره (ينجلب) في هذا الموضع، ويتضح ذلك من قوله: «ونُوزِع المصنف في ذكرِه: يَنجَلب معها؛ لأن النحويين ذكروا أنَّ يَنْجلبًا منقول من الفعل، وذكروا أَنّ النقل يكون في أسماء الأجناس في الأعلام» .

سابعًا: إضافات المرادي على ما جاء عند ابن مالك:

المرادي أضاف في شرحه إضافات لم يذكرها ابن مالك، ويتضح ذلك في المسائل الآتية:

---

(١) انظر الصفحة رقم [٦٩] من البحث.

أ) نسبة اللغات:

اهتم المرادي بنسبة اللغات التي أغفلها ابن مالك، ومن ذلك:

مسألة قلب الواو همزة:

«مثال ذلك: إسادة وإعاء وإجْهَة، فهذا مطّرد عند الجمهور، اختلف في النقل عن المازني والجرمي فنقل عنهما بعض النحويين بالقول بالاطراد، وبعضهم قصر ذلك على السماع، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور؛ لكثرة ما ورد من ذلك، ومنه ما اجتمعت العرب عليه، وهو: إِحدَى، ولم ينسب المصنف هذه اللغة إلى مُعَيَّنٍ، ورأيتُ في بعض الكتب نِسْبَتَها إلى هُذَيْل»[(١)].

التحليل:

نسب المرادي من يرون إبدال الهمزة واوًا كما في (إسادة، وإعاء، وإجْهَة) إلى لغة هُذَيْل، وقد ذكر أن المصنف لم ينسبها بقوله: «ولم ينسب المصنف هذه اللغة إلى مُعَيَّنٍ، ورأيتُ في بعض الكتب نِسْبَتَها إلى هُذَيْل» .

ب) تفسير المفردات الغريبة:

اهتم المرادي في تفسير بعض المفردات الغريبة التي لم يفسرها ابن مالك، ومن ذلك:

المسألة الأولى: افْعَنْلَى (اسلَنْقَى) من حيث التعدية:

«مثال افْعَنْلَى: اسلَنْقَى، ومذهب سيبويه أنَّ هذا البناء لا يتعدَّى. وزعم أبو عبيد وأبو الفتح أنه قد يجيء متعدِّيًا، نحو: اغْرَنْدَى واسْرَنْدَى، قال الراجز:

قَـــدْ جَعَـــلَ النُّعـــاسُ يَغْرَنْـــدِيني
ادفَعُـــــهُ عـــــني ويَـــــسْرَندِيني

ولم يُسْمَعْ متعدّيًا إلاّ في هذا الرجز، قال الزبيدي: (أَحسَبُ البيتينِ مصنوعينِ) والاسرنداءُ والاغْرِنداءُ واحدٌ، وهو: الاعتلاء واقْعَنْسَسَ واسْحَنْكَكَ، وإلحاقُ ما سواهما به نادر...»[(٢)].

---

(١) انظر الصفحة رقم [١٢٢] من البحث.

(٢) انظر الصفحة رقم [١٠٠] من البحث.

التحليل:

من الملاحظ أن المرادي فسر معنى: (الاسرنداءُ، والاغْرِنداءُ) ، ويتضح ذلك من قوله: «والاسرنداءُ والاغْرِنداءُ واحدٌ، وهو: الاعتلاء» .

المسألة الثانية: فاعَلَ مُفاعَلَةً فيما فاؤه ياء:

«وندر الفِعال فيما فاؤه ياء، قالوا: ياوَمَهُ مُياوَمةً ويِوامًا، حكاهُ ابن سيده – وهو نادر– لاستثقالهم الياء المكسورة، ألا ترى أن بعضهم زعم أنه ليس في كلام العرب ياء مكسورة أول الكلمة إلا قولهم: يِسارُ ويِعَار جَمْعُ: يَعْر وهو: الجَدْيُ»[(١)].

التحليل:

نلحظ أن المرادي فسر كلمة (يعار) ، ويتضح ذلك من قوله: «يعَار جَمْعُ: يَعْر وهو: الجَدْيُ» .

هذا على سبيل المثال لا الحصر[(٢)].

---

(١) انظر الصفحة رقم [٣٥] من البحث.

(٢) انظر الصفحتين رقم [٤٠]، [٦٩] من البحث.

المبحث الرابع: موقفه من الصرفيين الآخرين:

في هذا الموضع نتناول موقف المرادي من العلماء الصرفيين، ولقد مر بنا مخالفته لبعض العلماء في أثناء الحديث عن موقفه من البصريين، والكوفيين، وسيبويه، وابن مالك، إذْ كانوا أحد أطراف الخلاف فلا داعي من ذكرها هنا خوفًا من الإطالة، وفي هذا الموضع اقتصرتُ على المسائل التي كان الخلاف فيها بين العلماء، فيمكن تقسيم موقفه إلى قسمين:

القسم الأول: موافقته للصرفيين وغيرهم مِمّن نقَل عنهم:

المرادي في بعض المسائل وافق الصرفيين وصرّح بموافقته لهم، ويتبين ذلك في المسائل الآتية:

المسألة الأولى: وزن (فَعُوْلَى) من الأوزان المشتركة بين المقصور والممدود:

«ذهب ابن عصفور، قال: (وأَما تَنُوْفَى، من قول الشاعر:

كـــأَنَّ دِثـــارًا حَلَّقَـــتْ بِلَبُونـــه عُقابُ تَنُوفَى لا عُقابُ القَواعِـــلِ

والمحفوظ: تَنُوف ــ بغير ألف ــ فيمكن أن يكون الألف إشباعًا، وهو أَولَى مِنْ جعْلها من نفْس الكلمة؛ لأنه لم يثبت من كلامهم: فَعُولَى)» .

ذهب ابن القوطية وابن القطاع إلى إثبات فَعُوْلَى وأوردا: سَنُوْطَى: اسمٌ أو لقَبٌ وحَضُورى: موضع، ودَبُوقَى: العَذِرة، ودَقوقى: قرية بالبحرين، وقَطوْرَى: قبيلة في جُرْهَم، «وما ذهبا إليه هو الصحيح»[1].

التحليل:

وافق المرادي مذهب ابن القوطية وابن القطاع في إثبات (فَعُوْلَى) ، وردَّ مذهب ابن عصفور في عدم إثباتها، فباختياره يثبت بعض الصيغ والمفردات الغريبة.

المسألة الثانية: مسألة تفريع (جَنَدِل) :

«...وذهب البصريون إلى أنه فرعٌ على فَعالِل، فَجَنَدِلٌ ــ عندهم ــ فرعٌ على جَنادِل، وذهب الفراء وأبو علي إلى أنه فرعٌ على فَعَلِيْلٍ لا فَعالِل، فــ: جَنَدِلٌ ــ عندهما ــ فرع على جَنَدِيْل لا جَنادِل، واختاره المصنف؛ لأن جَنَدِلاً مفردٌ وكذا ما أشبهه وجَنادِل

(١) انظر الصفحة رقم [٤٠] من البحث.

جمعٌ فتفريعه على: جَنَدِيْل أَوْلَى؛ لأنه مفرد، وثبت في نسخةٍ عليها خطّ المصنف بدَلَ قوله: (وفاقًا للفراء وأبي عليّ) : (خلافًا للبصريين)»[1].

التحليل:

وافق المرادي ما ذهب إليه الفراء وأبو علي في جعل (جَنَدِلٌ) فرعٌ على فَعَلِيْلٍ لا فَعالِل فتكون جَنَدِيْل لا جَنادِل، والجدير بالذكر أن هذا هو اختيار المصنف، ولقد صرح بذلك معللا لاختياره، ويتضح ذلك من قوله: «و اختاره المصنف؛ لأن جَنَدِلاً مفردٌ وكذا ما أشبهه وجَنادِل جمعٌ فتفريعه على: جَنَدِيْل أَوْلَى؛ لأنه مفرد» .

القسم الثاني: مخالفته للصرفيين:

المرادي يخالف من عارض ـــ في رأيه ـــ قواعدَ الصرف، ويثبت خلافه مستعينًا بالشواهد، أو بأقوال صرفيين آخرين أو بهما معًا، ويتضح ذلك في المسائل الآتية:

المسألة الأولى: وزن (يَحْيَى) :

«مثال ما صُدِّر من ياء وبعدها حرف لين: يَحْيَى – اسم النبي عليه السلام، فتترجح فيه زيادة الياء على زيادة الألف، قال بعض النحويين: لأن الياء أولا يقضى عليها بالزيادة؛ للكثرة عند سيبويه. وما نسب إلى الكسائي أو غيره من أن وزنه: فَعْلَى لا يصح»[2].

التحليل:

نلحظ أن المرادي في (يَحْيَى) خالف ما نسب إلى الكسائي من أن وزنها على فَعْلَى، ولقد اختار زيادة الياء على زيادة الألف مستعينًا بقول بعض النحويين بقوله: «لأن الياء أولا يقضى عليها بالزيادة؛ للكثرة عند سيبويه» .

المسألة الثانية: الاشتقاق الأكبر:

«الاشتقاق ضربان: أكبر وأصغر، فالأكبر: هو عقد تقاليب الكلمة كلها على معنى واحد، كعقد تقاليب: (ق و ل) على معنى الخفة والسرعة، وتقاليب: (ك ل م) على معنى

---

(١) انظر الصفحة رقم [٥٣] من البحث.

(٢) انظر الصفحة رقم [٧٢] من البحث.

القوة والشدة، ولم يقل بهذا الاشتقاق الأكبر إلا أبو الفتح وحكَى عن أبي علي أنه كان يأنس به في بعض المواضع، والصحيح أنه غير معول عليه؛ لعدم اطراده»[١].

التحليل:

خالف المرادي أبا الفتح وأبا علي في الاشتقاق الأكبر، فهما يريان اطراده، وهو يرى عدم الاطراد.

وهذا على سبيل المثال لا الحصر[٢].

التحليل العام:

من خلال دراستي لاختيارات المرادي التصريفية لاحظت أن المرادي لم ينحز لعالم محدد، فهو يوافق العالم في مسألة وقد يخالفه في مسألة أخرى، وهذه الموافقة أو المخالفة قائمة على أُسس علمية وحجج قوية.

(١) انظر الصفحة رقم [١١٨] من البحث.

(٢) انظر الصفحتين رقم [١٢٩]، [١٣٢] من البحث.

المبحث الخامس: موقف المرادي من اللغات:

اهتم المرادي باللغات، حيث إنه ينسب أحيانًا ما يغفله المصنف، وأحيانًا يغفل المرادي نسبة اللغات، وذلك على النحو التالي:

في مسألة قلب الواو همزة:

«مثال ذلك إسادة، وإعاء، وإجْهَة، فهذا مطّرد عند الجمهور، واختُلِفَ في النقل عن المازني والجرمي، فنقل عنهما بعض النحويين بالقول بالاطّراد، وبعضهم قصر ذلك على السماع، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور؛ لكثرة ما ورد من ذلك، ومنه ما اجتمعت العرب عليه، وهو: إِحدَى، ولم ينسب المصنف هذه اللغة إلى مُعَيَّنٍ، ورأيتُ في بعض الكتب نِسْبَتَها إلى هُذَيْل»[1].

التحليل:

أشار المرادي إلى أن الذين يبدلون الهمزة واوًا كما في (إسادة وإعاء، وإجْهَة) هم هُذَيْل والتي أغفل نسبتها المصنف، ويتضح ذلك من قوله: «ولم ينسب المصنف هذه اللغة إلى مُعَيَّنٍ، ورأيتُ في بعض الكتب نِسْبَتَها إلى هُذَيْل» ، لكنه لم يصرح باسم هذه الكتب.

التحليل العام:

يبدو من اختيارات المرادي وترجيحاته، أنه كان يميل للمذهب البصري وسيبويه، وهذا يتضح من ردِّه للكوفيين، والآراء الأخرى في أكثر الأحيان.

وكان المرادي ينهج منهج البصريين، ويقتفي أثرهم، ويكبرُهم، ويرى أن آراءهم هي الراجحةُ في كثير من الأحيان.

ورغم هذا الإكبار وهذا الولاءِ للبصريين نراه يعارضُهم ولا يذهبُ إلى ما ذهبوا إليه في عدة مسائل.

والجدير بالملاحظة أن المسائل التي لم يوافق فيها مذهب البصريين وسيبويه، ووافق فيها مذهب الكوفيين أو علماء الكوفيين، يكون المصنف أيضًا خالف فيها البصريين ووافق فيها الكوفيين.

---

(١) انظر الصفحة رقم [١٢٢] من البحث.

فالمرادي يعتد برأي المصنف ويوافقه في أكثر المسائل، ويصرّح أحيانًا برأيه، ويضيف ويشرح ويمثل على ما جاء به المصنف، فلم يخالفه إلا في القليل النادر كما مرَّ علينا من موقف المرادي من ابن مالك.

الفصل الخامس

تقويم منهجه في اختياراته

يتضمن ما يأتي:

المبحث الأول: صحة الفهم.

المبحث الثاني: سلامة النقل.

المبحث الثالث: تناقض الآراء.

المبحث الرابع: شمول الأدلة.

المبحث الخامس: الإنصاف والتحيز.

المبحث الأول: صحة الفهم:

كان المرادي يعتمد على الموضوعية والتنسيق، والتنظيم العقلي للمسألة موضع التحليل، مع الاعتماد على المقدمات والنتائج، فقد كان دقيقًا في شرحه للنصوص المنقولة، وفي عرضه للمسائل الخلافية، وكذلك في نسبة أقوال العلماء الذين رجعوا عن آرائهم، فانعكس ذلك على اختياراته وترجيحاته التي بناها على أسس نحوية، وما أورده من تعليلات لتوضح سبب اختياره، وهذا كله قائم على أساس دقة فهمه للمسائل، كما يتجلى ذلك في عبقريته في تناول فقرات متن كتاب (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) حيث إنه اتّبع طريقة تجزئة المتن، وشرح كُلّ جزءٍ منها شرحًا استوفى فيه جميع جزيئات المسألة، مع ذكر ما يلزم من آراء العلماء، ثم هو يرجح ويستدل متى ما رأى الحاجة لذلك، وهذه في تقييم البعض أحسن من طريقة مزج الشرح بالمتن، فلا يعود المتن يَبِيْنُ عن الشرح، وحتى يسهل فهمه ويستوفي كل جزء منه بالشرح والتوضيح.

ويتضح ذلك فيما يلي:

أصل أَسْطاعَ:

«وأَمّا: أَسْطاعَ – وهو بهمزة قطع مفتوحة – ففيه قولان: **أحدهما** – وهو مذهب سيبويه والبصريين: أن أصله: أَطاعَ؛ بدليل قَطْع همزته وضمّ مضارعه؛ لقولك: يُسْطِيْعُ – بضم الياء – وزيدت السين؛ لتكون عِوَضا من حركة العين – هذا قولُ سيبويه – واعترضه المبرد بأن حركة العين لم تذهب وإنما نقلت إلى الفاء؛ وذلك لأن أصله: أَطْوَعَ، نقلتْ حركة العين وهي الواو إلى فاء الكلمة فسكَنَتِ العين من بعد أن كانت متحركة، وأجيب بأن التعويض إنما وقع من ذهاب حركة العين من العين لا مِنْ ذهاب الحركة ألبتة، وقال ابن عصفور: «إنما زيدت؛ لتكون عوضًا من العين متى حُذفت، وأَمّا قبل حذف العين فليست بِعِوضٍ» وحَملَ قولَ سيبويه على ذلك، وقال: «أراد بقوله من ذهاب حركة العين، أي: زادوا من أجل ذهاب حركة العين؛ لتكون مُعَدَّةً للعوضية متى سقطت» ، وإنما قال: «من ذَهاب حركة العين» ؛ لأن السبب في حذف العين إنما هو ذهاب حركة العين فأقامَ السبب مقام المُسَبّب، وقد حمل الشلوبين كلام سيبويه أيضًا على مِثْلِ ذلك – وهو بعيد –.

والقول الثاني – وهو مذهب الكوفيين أن أصله: استطاعَ، وهو: استَفْعَلَ، فحذفت

تاؤه، ورُدَّ عليهم بأنهّ لو كان اسْتَفَعْلَ لَوُصِلَتْ همزتُهُ وفُتِح أوَّلُ مضارعه، واعتذروا عن ذلك بأنّ التاء لّما حُذِفتْ بَقِي: أَسْطعْتُ شبّهوه بـــ: أَفْعَلْتُ، فقطعوا همزته وضمّوا أَوَّل مضارعِه، فإن قيل: الذي ذكره أهل اللغة أَنَّ أَسطاع بمعنى: استطاعَ، أي: قَدِر لا بمعنى: أطاعَ – وهذا يدلّ على صحة مذهب الكوفيين – فالجواب ما قاله ابن عصفور وهو أنه يمكن أن يكون سيبويه ناقلا ذلك عن العرب فيتلقى بالقبول، وقال ابن الطراوة: «ثبت في كلامهم: أَطاع الرجُلُ بمعنى: انقادَ» فلا يُبعد أن يكون من كلامهم: أَطاعَ غيرَهُ، بمعنى: صَيَّرَهُ مُنْقادًا، فقد آلَ: أَطاعَ إلى معنى: استطاعَ؛ لأنّ القائل إذا قال: أَطَعْتُ، بمعنى: صَيَّرْتُ غيري منقادًا إليَّ، كأنه قال: قَدِرْتُ واستطعتُ»[1].

التحليل:

تتبين دقة فهم المرادي للمسائل كما في أصل أَسْطاعَ، حيث إنه ذكر أصلها عند البصريين وسيبويه وعند الكوفيين وما استدلوا به.

وما وجه لهذين المذهبين من اعتراضات وأسئلة والتي رد عليها عن فهم بالمسألة معتمدًا على أقوال العلماء.

(١) انظر الصفحة رقم [١١١] من البحث.

المبحث الثاني: سلامة النقل:

كان المرادي دقيقًا في نقله من العلماء سواء من كتبهم وعمَّن نقل عنهم، وتتضح دقته أكثر بنقله من النسخ والمقارنة بينها، ولقد أشار المحققان لكتابه (شرح التسهيل) إلى ذلك.

فقال المحقق ناصر حسين علي: «كان يتحرّى الدقة في ضبط النص المشروح بمقابلته بين عدة نسخ من تسهيل الفوائد، ويؤكد على النسخة المقروءة على المصنف أو التي عليها خطه، وعلى نسخة بهاء الدين الرّقّي ــ وهو أحد تلامذة ابن مالك ممن وُصفوا بالدقة وصحة النقل...كان هدفه من الرجوع إلى أكثر من نسخةٍ التثبُّتَ من صحة النص وإثبات السّقْط، وحذْف الزائد على النص؛ لِيخرِج كلام المصنف كما هو، وهذا العملُ يشبه مقابلة النسخ عند تحقيق المخطوطات في الوقت الحاضر»[(١)].

وقال المحقق محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد: «كان المرادي ــ رحمه الله ــ شديد التحري والدقة، ومن المعنيين بضبط النسخ ومقابلتها، يظهر ذلك واضحًا في إثباته باب التحذير، وفي نسختها الإغراء وما يلحق بهما على الرغم من أنه ليس في النسخة المشروحة لابن مالك، وقد علق محققا الكتاب بأن هذا الباب ليس موجودًا في النسخ التي حققوا عنها الكتاب، ولكن المرادي ذكر هذا الباب في شرحه فقال: (لم يثبت هذا الباب في النسخة التي شرحها المصنف، ولا شرحه، وقد ثبت في بعض النسخ التي عليها خطه...ولعلّ هذا التحري الشديد، والدقة في المنهج مما دعا المرادي لذكره ــ في شرحه ــ زيادات النسخ الأخرى ويثبته في نسخته)»[(٢)].

وقد لاحظت ذلك في دراستي لكتابه، وتبين لي أن له في نقله عمن سبقه طريقتين: الطريقة الأولى: أنه ينقل بالنصّ، أي: يتطابق نقْلهُ مع نصّ الكتاب المنقول عنه دون زيادة أو نقصان، فنجد أنه يحدد نهاية النصّ بقوله: «انتهى» نحو:

في مسألة حمل (وزن على وزن آخر) : «مثال فُعال، قولهم: مُديْةٌ هُذام وجُراز – حكاها سيبويه – وقال: (جعلوا فُعالاً بمنـــزلة أختها فَعِيل، ظاهر كلام المصنف أن ذلك محمول على: فَعِيل بمعنى: مَفْعُولٍ، ظاهر كلام سيبويه أنه محمول على: فَعِيْل بمعنى: فاعِلٍ

(١) شرح تسهيل الفوائد١/٥١ ــ٥٢.

(٢) شرح التسهيل للمرادي ص(١١ ــ ١٢).

المشبه بـــ: فُعال، فإنه قال: «ألا ترى أنك تقول: طَويل وطُوال، وبعيد وبُعاد، وشجيع وشُجاع، وخفيف وخُفاف)[١] انتهى»[٢].

ومن الأقوال التي نقلت نصًّا ما يأتي:

عندما نقل عن سيبويه:

كما في مسألة النسب إلى الثلاثي محذوف اللام[٣]:

حكى سيبويه[٤]: «آتِيكَ غَدْوًا» .

وغيرها من الأقوال التي ذكرت نصًّا وسبق الإشارة إليها في الفصل الثالث عندما تكلمت عن مصادر المرادي من العلماء.

الطريقة الثانية: النقل بالمعنى، أي: عدم التقيّد بالنصوص، بل تكفي الإشارة إليها فحسب، وهذا الأكثر في صنيعه.

ومما يدل على دقته أيضًا اهتمامه برصد آراء النحويين وتتبعها، ويتبين ذلك عندما تتبع آراء ابن مالك في كتبه، وسجّل الآراء المختلفة، مرجحًا لأحدها.

ولم يكتف باختلاف أقوال ابن مالك، فوجدته تتبع أيضًا أقوال العلماء ومنهم: الأخفش ورجّح أحد أقواله مبينًا أنه آخر أقواله، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على دقته في النقل وسعة علمه واطلاعه على الكتب.

وقد نبّه في مواضع إلى إغفال المصنفين لهذا، والاكتفاء بعرض رأي واحد للعالم وترك الآخر، أمّا من حيث طريقته في نسبة الأقوال لأصحابها، فوجدته مرة يذكر أسماء مَن ينقل عنهم، ومرة يغفل ذكر هذه الأسماء ولقد تناولت ذلك بالتفصيل في الفصل الأول من القسم الثاني.

---

(١) كتاب سيبويه٣/ ٦٣٤.

(٢) انظر الصفحة رقم [٣٩] من البحث.

(٣) انظر الصفحة رقم [٧٨] من البحث.

(٤) كتاب سيبويه ٣/ ٣٥٨، ٣/ ٢٩٤.

المبحث الثّالث: تناقض الآراء:

كانت آراء المرادي واضحة، وتدل على اتجاه محدد، بعيدة كل البعد عن الغموض والتناقض، فهو صرّح ورجّح لآرائه بألفاظ صريحة، لا يخالطها أي أدنى شّك، داعمًا لآرائه بالاستشهاد من القرآن، والحديث، والشعر، والتعليل، ليؤكد صحة اختياره.

فلم أجد تناقضًا بين شواهده التي استشهد بها ليؤيد اختياره في المسائل التي عرضها وتكلم عنها.

ولقد اطلعت على كتابه (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك) فلم أجد تناقضًا بين الكتابين في آرائه، لكن لاحظت في هذا الكتاب أحيانًا أنه لا يصرح باختياره.

وعلى سبيل المثال: النسب إلى وزن فَعُولة (حَمُولة ورَكُوبة) :

«ومثال فَعُولة: حَمُولة ورَكُوبة، فتقول فيهما: حَمَلِيٌّ ورَكَبِيٌّ، تحذف الواو وتفتح عين الكلمة، وهذا مذهب سيبويه -وهو أحد المذاهب الثلاثة - والثاني - مذهب الأخفش والمبرد وهو أن تنسب إلى ذلك على لفظه، فتقول: حَمُوليٌّ وركُوبيٌّ، والثالث ـــ ومذهب ابن الطراوة أنك تحذف الواو وتترك ما قبلها مضمومًا، فتقول: حَمُلِيٌّ ورَكُبِيٌّ والصحيح مذهب سيبويه؛ لأن السماع إنما ورد به، قالوا: شَنَئِيٌّ في شَنُوْءَة، ولم يسمع في النسب إلى: فَعُولة غير هذا اللفظ، فإن قيل: كيف جعلها سيبويه قياسًا ولم يرد غيرها؟ فالجواب أنه لم يرد عنهم ما يخالفها، ووقع في الغُرَّة أن سيبويه والأخفش يحذفانِ الواو ويقرّانِ ضمَّ النون في شنوءة، ونسبةُ ذلك لهما وَهْمٌ فاحِشٌ»[(١)].

وقال في كتابه توضيح المقاصد: «الرابع: لم يذكر الناظم هنا فعولة نحو شنوءة والنسب إليها فعلي كالنسب إلى حنيفة فيقال: شنئي -بالشرطين المذكورين- هذا مذهب سيبويه، وذهب المبرد والأخفش إلى أن النسب (إلى) ذلك على لفظه، فيقال في حمولة: حمولي.

وذهب ابن الطراوة إلى أنك تحذف الواو وتترك ما قبلها مضموما، فتقول: حملي.

والصحيح مذهب سيبويه؛ لورود السماع في شئوءة، وفي الغرة: نسبة هذا المذهب إلى سيبويه والأخفش، وهو وهم»[(٢)].

---

(١) انظر الصفحة رقم [٧٥] من البحث.

(٢) ٣/ ١٤٥٦.

المبحث الرابع: شمول الأدلة:

المرادي استخدم في اختياراته وترجيحاته ـــ غالبًا ـــ أدلة ليؤيد رأيه، فلاحظت أنه تناول جملة من الأدلة انتصارًا لما ذهب إليه، غير أن منهجه يختلف من موضع لآخر بحسب الخلاف في المسألة، ويتضح ذلك في المسائل الآتية:

المسألة الأولى: (إصار) من حيث الجمع والإفراد:

«فإنّ إِصارًا ليس بجمعٍ أَيْصَر؛ لأنَّ فَيْعَلا لا يُجمَعُ على: فِعالٍ، وإنما هو مفرد بمعناه...»[(١)].

التحليل:

نلحظ أن المرادي اختار في (إصار) أنها ليست بجمع أَيْصَر، وإنما هو مفردٌ بمعناه، ولقد استدل لاختياره بـــ (علّة الوزن) ، ويتبين ذلك بقوله: «لأنَّ فَيْعَلا لا يُجمَعُ على: فِعالٍ، وإنما هو مفرد بمعناه»

المسألة الثانية: فَعَلُل وفُعَلِل وفَعَلِل بين الأصالة والحذف وتفريع (جَنَدل) :

«أورد بعضهم أن هذه الأوزان من الثلاثة على أنها من الأبنية الأصول وليست محذوفة؛ لأنه عُلِمَ بالاستقراء أنه لا تجتمع أربع حركات متوالية في كلمة، فظهر بذلك أن هذه الأوزان محذوف منها، أما فَعَلُلٌ، نحو: عَرَتُنٍ وهو نبت يصبغ به، أصله: عَرَنْتُنُ، وذلك أنه قيل: عَرَنْتُن – على الأصل– فَعُلِمَ أنه فَرْعُهُ فلم يثبت فيه: فَعَلُلٌ، وأما فُعَلِلٌ، نحو: عُلَبِط، أصله عُلابط، فحذفت الألف؛ لأن ما جاء على فُعَلِلٍ يجوز فيه فُعالِلُ، وأما فَعَلِلٌ، فنحو: جَنَدِلٍ: للمكان الكثير الحجارة، وذهب البصريون إلى أنه فرعٌ على فَعالِلَ، وذهب الفراء وأبو علي إلى أنه فرعٌ على فَعَلِيْلٍ واختاره المصنف؛ لأن جَنَدِلاً مفردٌ وكذا ما أشبهه وجَنادِل جمعٌ فتفريعه على: جَنَدِيْل أَوْلَى؛ لأنه مفرد، وثبت في نسخةٍ عليها خطّ المصنف بدَلَ قوله: (وفاقًا للفراء وأبي عليّ) : (خلافًا للبصريين)»[(٢)].

التحليل:

استدل المرادي لاختياره في هذه المسألة بتعليلين: التعليل الأول (علل بالاستقراء) ،

---

(١) انظر الصفحة رقم [٥٨] من البحث.

(٢) انظر الصفحة رقم [٥٣] من البحث.

وذلك عندما أراد أن يبين أن هذه الأبنية الأصول محذوف منها بقوله: «لأنه عُلِمَ بالاستقراء أنه لا تجتمع أربع حركات متوالية في كلمة، فظهر بذلك أن هذه الأوزان محذوف منها» .

التعليل الثاني: علل (بعلة الإفراد والتشبيه) ، وذلك عندما اختار ما ذهب إليه الفراء وأبو علي والمصنف في تفريع (جَنَدِل) على فَعَلِيْلٍ لا فَعالِل، فـ: جَنَدِلٌ ـــ عندهما ـــ فرع على جَنَدِيْل لا جَنادِل، واختاره المصنف؛ لأن جَنَدِلاً مفردٌ وكذا ما أشبهه وجَنادِل جمعٌ فتفريعه على: جَنَدِيْل أَوْلَى؛ لأنه مفرد، وثبت في نسخةٍ عليها خطّ المصنف بدَلَ قوله: «وفاقًا للفراء وأبي عليّ» : «خلافًا للبصريين» .

المبحث الخامس: الإنصاف والتحيز:

من خلال دراستي لآراء المرادي التصريفية في شرحه للتسهيل لاحظت أن المرادي ينحاز في كثير من الأحيان لمذهب البصريين ولسيبويه.

ولكنه كان يُبرر هذا الانحياز بما يراه متفقًا مع قواعد العربية، فلم يكن تبعيًّا أو متحيزًا بغير حق، بل كان يستشهد، ويعلل، ويوضح سبب ترجيحه واختياره لهذا المذهب أو هذا الرأي.

بل ونجده ردّهم في بعض المسائل ووافق مذهب الكوفيين وغيرهم من العلماء، بل ردَّ ابن مالك نفسه في بعض المسائل، وتتبع آراءه في كتبه واختار منها ما وجده صحيحًا وعليه الجمهور، فهو يهتم برأي الجماعة وما أجمعوا عليه.

ويتبين ذلك كما مرّ علينا في الفصل الرابع من القسم الثاني تحت عنوان: موقفه من المذاهب ومن الصرفيين وابن مالك.

ومن مظاهر إنصاف المرادي أنه لا يغفل رأي الخصم فإن من منهجه أنه يذكر أشهر استدلالاته ويناقشها أحيانًا، كما في المسائل الآتية:

المسألة الأولى: وزن (فَعُولَى) من الأوزان المشتركة بين المقصور والممدود:

«ذهب ابن عصفور قال: (وأَما تَنُوْفَى، من قول الشاعر:

كـــأَنَّ دِثـــارًا حَلَّقَـــتْ بِلَبُونـــهِ عُقابُ تَنُوفَى لا عُقابُ القَواعِلِ[1]

والمحفوظ: تَنُوف – بغير ألف – فيمكن أن يكون الألف إشباعًا – وهو أَولَى مِنْ جعْلها من نفْس الكلمة؛ لأنه لم يثبت من كلامهم: فَعُولَى) . وذهب ابن القوطية وابن القطاع إلى إثبات فَعُوْلَى وأوردا سَنُوْطَى: اسمٌ أو لقَبٌ وحَضُورى: موضع، ودَبُوقَى: العَذِرة، ودَقوقى: قرية بالبحرين، وقَطوْرَى: قبيلة في جُرْهَم، (وما ذهبا إليه هو الصحيح)»[2].

---

(١) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٤١] من البحث.

(٢) انظر الصفحة رقم [٤٠] من البحث.

التحليل:

من الملاحظ أن المرادي ذكر ما استدل به ابن عصفور من الشعر، على الرغم من أنه لم يختر ما ذهب إليه، وهذا يدل على أمانته العلمية، وثقته باختياره.

المسألة الثانية: مواضع زيادة الميم في (تَمَنْدَل وتَمَدْرَعَ) :

«قالوا: تَمَعْدَدَ، فوزنه: تَفَعْلَلَ، ومعناه: صار في قبيلة مَعَدٍّ، وقيل: تشبَّه بمعدٍّ في الخشونة، وقال الراجز:

رَبَّيْتُـــــــــه حتـــــــــى إذا تَمَعْـــــــــدَدا[1]

فثبت أصالتها بذلك، فإنْ قيل: فهلاَّ حُكِمَ بزيادتها وجُعِلَ ثبوتها في: تَمَعْدَدَ كثبوتها في قولهم: تَمَنْدَلَ، وتَمَدْرَعَ؟ فالجواب أنَّ باب: تَمَفْعَلَ قليل، والأجود فيما جاء منه حذف الميم، والأفصح: تَندَّلَ وتَدَرَّعَ»[2].

التحليل:

نلحظ أن المرادي ذكر ما استدل به الرأي المخالف له، والذي يثبت أصالة الميم في (تَمَنْدَل، وتَمَدْرَعَ) كما في (تَمَعْدَد) .

---

(١) سبق تخريجه في الصفحة رقم [١٠٩] من البحث.

(٢) انظر الصفحة [١٠٨] من البحث.

الخاتمة

وتشتمل على ما يأتي:

أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة.

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات، وتكمل المكرمات، وتذلل العقبات، أحمده تعالى وأشكره أن أتم عليَّ إنجاز هذا البحث والذي توصلت فيه إلى هذه النتائج التي ظهرت لي من خلالِ هذه الدراسة، وهي:

١- أثبتت الدراسة أن المرادي، يُعَدُّ واحدا من علماء الصرف المتميزين بسعَة عِلْمه، وانتشار مؤلفاته في القرن الثامن الهجري، ويعد كتابه (شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) من الكتب الأصول والأمهات في ميدان النحو والصرف، فهو شرح لكتاب من أهم كتب ابن مالك التي ذاع صيتها.

٢- كشفت الدراسة تأثر المرادي بمن سبقه من شارحي تسهيل الفوائد وخاصة بابن مالك وبشيخه أبي حيان، ولقد أثر شرْحه فيمن تأخر عنه في الزمن، فأخذوا عنه وأشاروا إليه ووافقوه وعارضوه.

٣- أبرزت الدراسة كيف أفاد المرادي من المصادر التي سبقته، وقد يذكر هذه المصادر بالاسم، وقد يتجاهل ذكرها أحيانًا.

حيث إنه أفاد من عدد من الأعلام، ما بين نحوي، ولغوي، وقارئ، وشاعر، ومحدّث، وغيرهم بعضهم ذكرهم بالاسم، وهناك أعلام استفاد منهم ولم يذكرهم بالاسم.

٤- كشفت الدراسة دقة المرادي العلمية حيث إنه رجع إلى النسخ لكي يتثبت من صحة النص وإثبات السّقْط وحذْف الزائد على النص؛ لِيخرِج كلام المصنف كما هو.

٥- اهتم المرادي بالمسائل الخلافية، استقصاءً، وتوثيقًا، مع ترجيح ما يراه قويا عنده وتأييد ذلك بالحجج، والبراهين، والعلل المختلفة، فشرحه هذا جدير بأن يعد من الكتب التي عنيت بالمسائل الخلافية.

٦- تفنّن المرادي في أساليب الاختيار، ولكل أسلوب صرّح بعدة ألفاظ ليبين اختياره للمسائل التصريفية، ونلحظ أنه أكثر من استخدام مصطلح ــ الصحيح ومشتقاته ــ في اختياراته، وقد يجمع بين أسلوبين ليؤكد اختياره.

٧- لم يقتصر المرادي في شرحه لكتاب (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) على آراء ابن مالك فيها، بل تعداها إلى كتبه الأخرى، فكان يقارن بين أقواله، ويذكر الآراء التي عدل عنها.

٨- تميز المرادي بالدقة في معرفة آخر الرأيين للعالم الذي له في المسألة قولان مشهوران، وهذا بلا شك درجة عالية في التتبع والتصحيح، بل إنه عاب على بعض العلماء عزوهم القول للعالم مع أنه تراجع عنه لقول ثانٍ، فوجه لهم النقد على عدم توضيحهم ذلك.

٩- تميز منهج المرادي بالتنوع وعدم الثبات في طريقته في عرض الخلاف، وفي النقل من العلماء، ونسبة الأقوال لأصحابها، وقد استخدام غالبًا لفظ: (مذهب أو ما ذهب إليه) عندما ينسب الخلاف إلى العلماء، وقد ينسب بشكل عام إلى المتأخرين، أو النحويين، أو الجمهور، أو اللغويين.

١٠- تميز أسلوب المرادي في عرضه للمسائل الصرفية ما بين الميل إلى الاختصار غالبا، وبين الإطالة أحيانًا.

١١- كان موقف المرادي موقف المؤيد المؤازر في معظم الآراء، لآراء البصريين، وخالفهم في قليل منها.

١٢- ظهر جليًّا من خلال المسائل الخلافية ميل المرادي إلى رأي سيبويه في أغلب المسائل، وقد يعارضه إذا وجد غيره أقرب إلى الصواب.

١٣- سار في معظم منهجه على خطا ابن مالك، حيث اعتمد آراءه في أكثر مناقشاته وتبع طريقته في الشّرح، ولقد تأثر به تأثرًا ملحوظًا، ومن تأثره أنه أحيانًا يرد مذهب البصريين أو سيبويه ويختار مذهب الكوفيين موافقًا باختياره المصنف لكنه يعتمد على أساس من الأسس النحوية في ردّه.

١٤- وافق المرادي ابن مالك في أغلب المسائل، وقد يعارضه إذا وجد غيره أقرب إلى الصواب، فالمسائل التي خالف فيها المصنف هي التي أظهرت شخصية المرادي على أنه ليس متابعًا، ولا موافقًا له على كل ما يقوله حيث دعم اختياره بأقوال الصرفيين وبالأدلة، وقد تأثر بها وتناقلها الشراح والنحويون من بعده.

١٥- تأثَّر المرادي في المسائل الخلافية بعددٍ من سابقيه حيث وافق الكسائي، والرّؤاسي، والفراء، والأخفش، والمبرد، وابن القوطية، والفارسي، وابن القطاع، وأبا البقاء العكبري، وابن الحاجب.

١٦- نلحظ أن المرادي لم ينحز لعالم محدد، فنجده يوافق عالمًا في مسألة وقد يخالفه في مسألة أخرى، وهذه الموافقة أو المخالفة قائمة على أسس علمية وحجج قوية.

١٧- انقسمت آراؤه بين التفرّد، والترجيح، والتقليد.

١٨- بنى المرادي اختياراته على الأُسس والأصول النحوية وهي: النقل، والقياس، والإجماع، وقد يجمع بين أساسين في مسألةٍ واحدةٍ.

١٩- احتج المرادي في بعض اختياراته بأمن اللبس، وهذه ميزة جيدة اتّصف بها في هذا الشرح.

٢٠- استعمل المرادي العلّة في آرائه بأنواعها.

٢١- الاستقراء أساس للاختيار عند المرادي، كما عند غيره من الصرفيين.

٢٢- تعددت شواهد المرادي، فاستشهد بالقرآن الكريم والقراءات، والشعر.

٢٣- أغفل المرادي نسبة أكثر الأبيات إلى قائليها، ولم يتمّ أغلب الشواهد، فقد كان يكتفي بموضع الشاهد ـــ غالبًا ـــ كما هي طريقة النحويين والصرفيين في ذلك.

٢٤- الشواهد الشعرية عند المرادي نوعان: شواهد يستشهد بها ليرجح بها اختياره، وشواهد للرأي المخالف ذكرها للأمانة العلمية، وليبين عدم مناسبة الاستشهاد بها فليست محلاً للاحتجاج.

٢٥- أثبت المرادي بعض الصيغ والمفردات الغريبة، متبعًا بذلك ابن القطاع وابن القوطية.

٢٦- اهتم المرادي بالتعريفات والحدود، وتفسير المفردات الغامضة، وكذلك نسبة اللغات، التي أغفلها المصنف.

٢٧- المرادي من العلماء الذين خلفوا آثارًا قيمةً في علوم اللغة والقراءات والتفسير، منها المطبوع وغير المطبوع، وهي جديرة بالدراسة والتحقيق.

هذا ما ظهر لي بعد البحث في اختيارات المرادي.

وفي الختام أسأل الله أن أكون قد وُفِّقْتُ إلى الصواب، وأن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

وصلى الله وسلم على خير خلقه

نبينا محمد وعلى آله

وصحبه.

فهرس المصادر والمراجع

١- **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة:** عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق الدكتور طارق الجنابي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢- **أبنية الأسماء والأفعال والمصادر:** لابن القطاع الصقلي، تحقيق ودراسة: أ. د. أحمد محمد عبد الدايم، الطبعة الثانية، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

٣- **أبو الحسين ابن الطراوة وآراؤه في النحو والصرف:** للدكتور مزيد إسماعيل نعيم، مجلة جامعة تشيرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد ٢٧، العدد ٢/ ٢٠٠٥.

٤- **أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي أبو عمرو بن العلاء:** للدكتور عبد الصبور شاهين، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٥- **الإجماع في الدراسات النحوية:** الدكتور حسين رفعت حسين، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٦- **الإحكام في أصول الأحكام:** سيف الدين الآمدي، القاهرة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٧- **أخبار النحويين البصريين:** للحسن بن عبد الله بن المرزبان الفارسي أبي سعيد، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٣هـ - ١٩٦٦م.

٨- **اختيارات ابن يعيش النحوية والتصريفية:** لعبد الرحمن بن أحمد الإمام، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ -٢٠١١م.

٩- **اختيارات المرادي في تراثه الصرفي**: للدكتور أحمد محمد السوداني، جامعة الأزهر، ٢٠٠٦.

١٠- **إدغام القُرّاء**: لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق الدكتور محمد علي الرديني، الطبعة الثانية، دار الشهاب، باتنة، الجزائر ١٩٨٥م.

١١- **آراء ابن بري التصريفية**: إعداد د. فراج بن ناصر بن محمد الحمد، الطبعة الأولى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

١٢- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان، مراجعة د رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

١٣- **الأزمنة والأمكنة**: لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

١٤- **الأزمنة وتلبية الجاهلية**: لمحمد المستنير بن أحمد، أبي علي الشهير بقطرب، تحقيق: د حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٥- **أساس البلاغة**: لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٦- **أسرار العربية**: تأليف الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن أبي سعيد الأنباري النحوي، تحقيق بركات يوسف هبود، الطبعة الأولى، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت - لبنان، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

١٧- **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين**: لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب، الطبعة الأولى، شركة الطباعة العربية السعودية، ١٩٨٦م.

١٨- **الإصباح في شرح الاقتراح للسيوطي**: شرح د. محمود فجال، الطبعة الأولى، دار القلم، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

١٩- **أصول النحو العربي**: للدكتور محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٨٥م. / دار المعرفة الجامعية، كلية الآداب - جامعة الإسكندرية، كلية الآداب - جامعة بيروت العربية، د. ت.

٢٠- **أصول النحو عند ابن مالك**: تأليف خالد سعد شعبان، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٢١- **أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق**: لعصام عيد فهمي غربيَّة، الهيئة المصرية العامة، ٢٠٠٦م.

٢٢- **الأصول النحوية والصرفية في (الحجة) لأبي علي الفارسي**: للدكتور محمد عبد الله قاسم، دار البشائر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

٢٣- **الأصول في النحو**: لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - لبنان - بيروت.

٢٤- **الأصول**: للدكتور تّمام حسان ص (١٣١) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٧م.

٢٥- **إعراب القرآن**: لأبي جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي، تعليق: عبد المنعم خليل إبراهيم ومحمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٢٦- **الأعلام**: لخير الدين الزركلي، الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٩م.

٢٧- **الإغراب في جدل الإعراب**: لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق. ١٩٥٧م.

٢٨- **الاقتراح في علم أصول النحو**: لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٧٦م، تحقيق محمود فجال، مطبعة الثغر، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٢٩- **اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر**: لأحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي ثم البيري، تحقيق عبد الله حامد النمري، رسالة ماجستير - بكلية الشريعة، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٣٠- **الإقليد شرح المفصل**: تأليف تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي، تحقيق الدكتور محمود أحمد علي أبو كته الدراويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، الرياض ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٣١- **الإقناع في القراءات السبع**: لأحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبو جعفر، المعروف بابن الباذش، دار الصحابة للتراث، د. ت.

٣٢- **إنباه الرواة على أنباه النحاة**: لعليّ بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٠ - ١٩٥٥م.

٣٣- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين**: للشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن ابن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٣٤- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**: للإمام ابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محي الدين عبد الحميد، دار المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

٣٥- **إيجاز التعريف في علم التصريف:** لمحمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني أبي عبد الله جمال الدين، تحقيق محمد المهدي عبد الحي عماد سالم، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ -٢٠٠٢م.

٣٦- **الإيضاح في شرح المفصل:** للشيخ أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي، الجمهورية العراقية وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، د. ت.

٣٧- **البحر المحيط:** لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٢٨هـ.

٣٨- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:** للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، الطبعة الثانية، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. / تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية -لبنان/ صيدا.

٣٩- **تاج العروس من جواهر القاموس:** لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني أبي الفيض الملقّب بمرتضي الزبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية، د. ت. مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م.

٤٠- **تاج اللغة وصحاح العربية:** لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتب العربي القاهرة، ١٣٧٧هـ.

٤١- **تاريخ آداب اللغة العربية:** لجرجي زيدان، مطبعة الهلال، القاهرة، ١٩١٣م.

٤٢- **تأويل مشكل القرآن:** لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

٤٣- **التبصرة والتذكرة:** لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، الطبعة الأولى، دار الفكر - بدمشق، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٤٤- **التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد:** لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.

٤٥- **تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم:** لعبد الرزاق بن فراج الصاعدي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٤٦- **تذكرة النحاة:** لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٤٧- **تصريف الأسماء:** لمحمد الطنطاوي، الجامعة الإسلامية ـــالمدينة المنورة، ١٤٠٨هـ.

٤٨- **التصريف الملوكي:** لابن جني، تصحيح محمد سعيد بن مصطفى النعاس الحموي، الطبعة الأولى، بمطبعة شركة التمدن الصناعية بالقربية بمصر.

٤٩- **التطوّر اللغوي:** للدكتور رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.

٥٠- **التعريفات:** لعلي الجرجاني، تحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة، الطبعة الأولى، عالم الكتب، ١٤٠٧هـ.

٥١- **التعليقة على كتاب سيبويه:** تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق الدكتور عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى، جامعة الملك سعود - الرياض، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٥٢- **التكملة:** للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، الطبعة الأولى، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨١م.

٥٣- **التمهيد في علم التجويد:** لشمس الدين أبي الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، تحقيق الدكتور علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.

٥٤- **تهذيب اللغة:** لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي أبي منصور المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

٥٥- **التهذيب الوسيط في النحو:** لسابق الدين محمد بن علي بن أحمد بن يعيش الصنعاني، تحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قدارة، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٥٦- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:** لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن المرادي المصري المالكي، تحقيق عبد الرحمن على سليمان، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

٥٧- **التوطئة:** لأبي علي الشلوبين، دراسة وتحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع جامعة الكويت، د. ت.

٥٨- **جامع الدروس العربية:** لمصطفى بن محمد سليم الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٥٩- **جمهرة اللغة:** لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي ت ٣٢١هـ، المحقق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.

٦٠- **الجنى الداني في حروف المعاني**: لأبي محمد بدر الدين بن حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي، تحقيق: د فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

٦١- **الجيم**: لأبي عمرو إسحاق بن مرّار الشيباني بالولاء، المحقق: إبراهيم الأبياري، راجعه: محمد خلف أحمد، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.

٦٢- **حاشية الخضري على بن عقيل**: للعلامة الفاضل الأستاذ الشيخ محمد الخضري على شرح المحقق العلامة ابن عقيل على ألفية الإمام ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه، د. ت.

٦٣- **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**: لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة/ دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

٦٤- **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**: لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الطبعة الأولى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ١٩٦٧م.

٦٥- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**: لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعتان الأولى والثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ومطبعة المدني، دار الرفاعي ومكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٧٤ – ١٩٨٦م/ الطبعة الرابعة، مطبعة المدني، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٦٦- **الخصائص**: لابن جني، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م/ الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، د. ت.

٦٧- **الخطّ**: لمحمد بن السّريّ السّرّاج، تحقيق الدكتور عبد الحسين محمد، المجلد الخامس، العدد الثالث، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٦م.

٦٨- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**: لأحمد بن علي (ابن حجر العسقلاني) ، الطبعة الأولى، مطبعة مجلس دائرة المعارف، حيدر آباد الدكن، الهند ١٣٤٩هـ.

٦٩- **دقائق التصريف**: للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، تحقيق د أحمد ناجي القيسي، ود. حاتم صالح الضامن، ود. حسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٧٠- **الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب**: لابن فرحون المالكي، تحقيق الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، دار النصر، القاهرة ١٩٧٤م.

٧١- **ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**: لعبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبي زيد، ولي الدين الحضرمي الأشبيلي، تحقيق خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٧٢- **ديوان رؤبة بن العجاج**: تحقيق وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٦٤م.

٧٣- **روائع البيان تفسير آيات الأحكام**: لمحمد علي الصابوني، مكتبة الغزالي - دمشق، مؤسسة مناهل العرفان - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ -١٩٨٠م.

٧٤- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**: لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٧٥- **الشافية في علم التصريف والوافية نظم الشافية ومعها الوافية نظم الشافية:** للنيساري، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي، تحقيق حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية – مكة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

٧٦- **شذا العرف في فن الصرف:** لأحمد بن محمد الحملاوي، تحقيق نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض، ١٣٥١هـ.

٧٧- **شذرات الذهب:** لعبد الحي بن العماد الحنبلي، مكتبة القدسي، القاهرة ١٣٥١م.

٧٨- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:** لابن عقيل العقيلي الهمداني المصري ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٧٩- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:** لعلي بن محمد بن عيسى، أبي الحسن، نور الدين، الأشموني الشافعي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٨٠- **شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:** لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش، حققه، أد علي محمد فاخر وآخرون، الطبعة الأولى، دار السلام، مصر – القاهرة – الإسكندرية، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

٨١- **شرح التسهيل:** للمرادي، تحقيق: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، الطبعة الأولى، مكتبة الإيمان، المنصورة، ٢٠٠٦م – ١٤٢٧م.

٨٢- **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو:** لخالد بن عبد الله الأزهري، على أوضح المسالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

٨٣- **شرح التعريف بضروري التصريف**: لابن إياز على ابن مالك، تحقيق د هادي نهر، وهلال ناجي المحامي، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان الأردن، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٨٤- **شرح الكافية الشافية**: لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ١٩٨٢م/ جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، د. ت.

٨٥- **شرح اللمع في النحو**: لأبي الفتح عثمان بن جني، تأليف الشيخ أبي الحسن على بن الحسين الباقولي الأصبهاني المعروف بجامع العلوم، تحقيق محمد خليل، مراد الحربي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٨٦- **شرح اللمع**: لابن برهان العكبري، حققه: الدكتور فائز فارس، د. ت.

٨٧- **شرْحُ اللُّمع**: لأبي الفتح عثمان بن جني، إملاء الشريف بن عمر بن إبراهيم الزيدي الحسيني الكوفي، قرأه وعلَّق عليه محمود بن محمد الموصلي، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

٨٨- **شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير**: تأليف: صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكة المكرمة - جامعة أم القرى، دار الغرب الإسلامي - الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، ١٩٩٠م.

٨٩- **شرح المفصل**: للشيخ العلم العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، وإسماعيل عبد الجواد عبد الغنى، المكتبة التوفيقية، القاهرة - مصر. د. ت.

٩٠- **شرح المكودي على ألفية ابن مالك:** لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، تحقيق: د. فاطمة الراجحي، جامعة الكويت، ١٩٩٣م - ١٤١٢هـ.

٩١- **شرح الملوكي في التصريف:** لابن جني، تأليف: يعيش بن علي بن يعيش، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، المطبعة الصليبية، حلب، ١٩٧٣م.

٩٢- **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:** للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق ناصر حسين علي، الطبعة الأولى، دار سعد الدين، دمشق، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

٩٣- **شرح تسهيل الفوائد:** لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوى المختون، الطبعة الأولى، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٩٤- **شرح جمل الزجاجي:** لابن عصفور الشرح الكبير، تحقيق د. صاحب أبو جناح، د. ت.

٩٥- **شرح ديوان امرئ القيس بن حجر الكندي:** للوزير عاصم بن أيوب، مطبعة هندية الموسكي، القاهرة، ١٩٢٨م.

٩٦- **شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده:** للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب - لمحمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٩٧- **شرح شافية ابن الحاجب:** لحسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي ركن الدين، تحقيق د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٥ ـــ ٢٠٠٤م.

٩٨- **شرح كتاب سيبويه:** لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: ج١ د. رمضان عبد التواب، ود. محمود فهمي حجازي، ج٢ رمضان عبد التواب ج٥ محمد عوني عبد الرءوف. ج٧. أ. د. أحمد عفيفي ومصطفى موسى، الطبعة الثانية، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٩٩- **شرح مختصر التصريف العزّي في فن التصريف:** لمسعود بن عمر سعد الدين التفتازاني، تحقيق عبد العال سالم مكرم، الطبعة الثامنة، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٠٠- **شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف:** لشمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز، الطبعة الثالثة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م.

١٠١- **شفاء العليل في إيضاح التسهيل:** لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي، تحقيق الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، الطبعة الأولى، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة - المعابدة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٠٢- **شفاء العليل فيما في كلام العرب من الدخيل:** لأحمد بن محمد بن عمر الخفاجي، تصحيح عبد المنعم خفاجي، الطبعة الأولى، طبع مكتبة الحرم الحسيني التجارية الكبرى، القاهرة ١٩٥٢م.

١٠٣- **الشوارد = ما تفرد به بعض أئمة اللغة:** لرضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن القرشي الصنعاني، تحقيق: مصطفى حجازي، راجعه: محمد مهدي علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٠٤- **الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية:** لتقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي من علماء القرن السابع الهجري، تحقيق الأستاذ الدكتور محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى، ١٤١٥هـ، مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢٠هـ.

١٠٥- **الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة اشتقاقًا ودلالة:** للدكتور ناصر حسين علي، الطبعة الأولى، المطبعة التعاونية، دمشق ١٩٨٩م.

١٠٦- **ضرائر الشعر:** لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١٠٧- **ضياء السالك إلى أوضح المسالك:** لمحمد عبد العزيز النجار، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٢هـ.

١٠٨- **الطبقات الكبرى:** لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منبع الهاشمي بالولاء البصري البغدادي المعروف بابن سعد، تحقيق محمد عبد القادر عطا دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٠٩- **طبقات المفسرين:** لمحمد بن علي بن أحمد الداودي، تحقيق: علي محمد عمر، الطبعة الأولى، مكتبة وهبة، القاهرة ١٩٧٢م.

١١٠- **طبقات النحويين:** لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر- القاهرة ١١١٩م.

١١١- **طبقات في فحول الشعراء:** لمحمد بن سلام الجمحي، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة ١٩٧٤م.

١١٢- **ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي:** للدكتور حسين عباس الرفايعة، جامعة الحسين بن طلال، دار جرير، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ -٢٠٠٦م.

١١٣- **علم اللغة العربية:** لمحمود فهمي حجازي، دار غريب، د. ت.

١١٤- **العين:** للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور عبد الله درويش، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٧م.

١١٥- **غاية النهاية في طبقات القراء:** لمحمد بن محمد الجزري، نشر ج. براجشراسر، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٣٢م.

١١٦- **الغريب المصنف:** للقاسم بن سلام، تحقيق الدكتور محمد المختار العبيدي الطبعة الثانية، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس ١٩٩٦م.

١١٧- **فقه اللغة العربية:** للأستاذ الدكتور كاصد ياسر الزيدي، دار الفرقان، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ -٢٠٠٤م.

١١٨- **الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه:** للدكتور علي مزهر محمد الياسري، تقديم د، عبد الله الجبوري. الطبعة الأولى، مطبعة الدار العربية للموسوعات، بيروت ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

١١٩- **الفوائد والقواعد:** لعمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق الدكتور عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٢٠- **في أصول النحو:** لسعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٢١- **في علم الصرف:** لحسين حسن سليمان قطناني، ومصطفى خليل الكسواني، دار جرير، الطبعة الأولى، عمّان - الأردن، ١٤٣٢هـ -٢٠١١م.

١٢٢- **فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح:** لأبي عبد الله محمد بن الطيب الفارسي، تحقيق: د. محمود فجّال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي. د. ت.

١٢٣- **القاموس المحيط:** لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق مصطفى البابي الحلبي، بمصر، ١٩٥٢م، تحقيق: مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت — لبنان، د. ت.

١٢٤- **القراءات وأثرها في علوم العربية:** لمحمد سالم محيسن، مكتبة الكليات الأزهرية، الصنادقية، الأزهر – القاهرة، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

١٢٥- **القواعد والإشارات في أصول القراءات:** لأحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا الحموي الحلبي، تحقيق الدكتور عبد الكريم بن محمد الحسن بكار، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

١٢٦- **الكتاب:** لعمرو بن عثمان بن قنبر أبي بشر الملقب سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

١٢٧- **الكشاف عن حقائق التنـــزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل:** لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزّمخشري، دار المعرفة بيروت، د. ت.

١٢٨- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون:** لمصطفى بن عبد الله حاجي خليفة، تصحيح محمد شرف الدين بالتقايا، مطبعة وكالة المعارف، استانبول. ١٩٦١م.

١٢٩- **الكشف عن صاحب البسيط في النحو:** لحسن موسى الشاعر، الطبعة العشرون الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

١٣٠- **الكناش في النحو والتصريف:** لأبي الفداء، تحقيق جودة مبروك محمد، الطبعة الثانية، مكتبة الآداب القاهرة، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

١٣١- **الكنـــز اللغوي في اللسان العربي:** لابن السكيت أبي يوسف بن إسحاق، تحقيق أوغست هفنر، مكتبة المتنبي – القاهرة، د. ت.

١٣٢- **اللباب في علل البناء والإعراب:** لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

١٣٣- **اللباب في علم الإعراب**: حققه الدكتور شوقي المعري، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان، ناشرون، ١٩٩٦م.

١٣٤- **اللباب في علوم الكتاب**: لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٣٥- **لسان العرب**: لمحمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي، مطبعة بولاق، القاهرة ١٣٠١ - ١٣٠٧هـ.

١٣٦- **اللغة العربية معناها ومبناها**: للدكتور تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٩م.

١٣٧- **لمحات في علوم القرآن**: لمحمد الصباغ، بيروت، ١٩٧٤م.

١٣٨- **لمع الأدلة في أصول النحو**: لأبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

١٣٩- **اللمع في العربية**: لأبي الفتح عثمان بن جني ٣٩٢هـ، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية، بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٤٠- **ليس في كلام العرب**: للحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثانية، مكة المكرمة، ١٩٧٩م.

١٤١- **المبدع في التصريف**: لأبي حيان النحوي الأندلسي، تحقيق الدكتور: عبد الحميد السيد طلب، الطبعة الأولى، مكتبة دار العروبة، الصفاة - الكويت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١٤٢- **المثلث**: لعبد الله بن محمد بن السيد البطليموسي، تحقيق صلاح مهدي الفرطوسي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨١م.

١٤٣- **المحكم والمحيط الأعظم**: لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٤٤- **المخصص**: لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

١٤٥- **المدارس النحوية**: للدكتور شوقي ضيف الطبعة السابعة، دار المعارف، كورنيش النيل - القاهرة ١١١٩م.

١٤٦- **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**: للدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٤٧- **المرتجل**: لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

١٤٨- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**: للعلامة السيوطي، شرح وتعليق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ومحمد جاد المولى بك، وعلي محمد البجاوي. المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

١٤٩- **مسائل التصريف في البحر المحيط لأبي حيان**: تأليف د. عبد الله بن محمد بن إبراهيم العمير، الطبعة الأولى، دار الصميعي، الرياض، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

١٥٠- **المسائل العضديات**: لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق الدكتور على جابر المنصوري، الطبعة الأولى، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٥١- **المساعد على تسهيل الفوائد:** للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، الطبعة الأولى، دار الفكر بدمشق، ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م/ الطبعة الثانية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

١٥٢- **معاني القرآن:** للأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة، تحقيق الدكتور فائز فارس، الطبعة الأولى، المطبعة العصرية، الكويت ١٩٧٩م.

١٥٣- **معاني القرآن:** للفراء أبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، تحقيق! أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الطبعة الأولى، دار المصرية، مصر، د. ت.

١٥٤- **معجم المؤلفين:** لعمر رضا كحالة، مطبعة الترقي، دمشق، ١٩٥٧م.

١٥٥- **معجم المصطلحات النحوية والصرفية:** للدكتور: محمد سمير نجيب اللبدي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ.

١٥٦- **معجم المناهي اللفظية وفوائد في الألفاظ:** لبكر بن عبد الله أبو زيد بن محمد بن عبد الله بن بكر بن عثمان بن يحيى بن غيهب بن محمد، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

١٥٧- **معجم قبائل العرب القديمة والحديثة:** لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١٥٨- **معجم مقاييس اللغة:** لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي أبي الحسين، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٥٩- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:** لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبي محمد جمال الدين ابن هشام، تحقيق مازن المبارك ومحمد على حمد الله، الطبعة السادسة، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.

١٦٠- **المغني في علم الصرف**: للدكتور عبد الحميد السيد، دار صفاء، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، د. ت.

١٦١- **المفتاح في الصرف**: لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل الجرحاني، حققه: الدكتور علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

١٦٢- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**: للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق الجزء الخامس عبد المجيد قطامش، والجزء السابع د. محمد إبراهيم البنا، ود. سليمان بن إبراهيم العايد، ود السيد تقي، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

١٦٣- **مقاييس المقصور والممدود**: لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: الدكتور حسن محمود هنداوي، الطبعة الأولى، دار إشبيليا، الرياض، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

١٦٤- **المقتصد في شرح الإيضاح**: لأبي علي الفارسي، تأليف عبد القادر بن عبد الرحمن الجرجاني، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، الطبعة الأولى، دار الرشيد للنشر، المطبعة الوطنية، الأردن، ١٩٨٢م.

١٦٥- **المقتضب**: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، الطبعة الثانية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

١٦٦- **المقرب ومعه مُثُل المقرِّب**: لأبي الحسن علي بن مُؤمِن بن محمد بن علي ابن عصفور الحضرمي الإشبيلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

١٦٧- **المقصور والممدود**: لابن ولاد، تحقيق: محمد بدر الدين الحلبي، الخانجي، الطبعة الثالثة، ١٩٩٣م.

١٦٨- **المقصور والممدود:** لأبي على القالي إسماعيل بن القاسم، تحقيق الدكتور أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.

١٦٩- **الممتع الكبير في التصريف:** لعلي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي أبي الحسن المعروف بابن عصفور، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

١٧٠- **الممتع في التصريف:** لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

١٧١- **مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة:** تأليف الدكتور حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

١٧٢- **منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري:** تحقيق محمد حبيب الله الشنقيطي، وأحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠هـ.

١٧٣- **المنصف لكتاب التصريف:** لأبي الفتح عثمان بن جني النحوي، تحقيق لجنة من الأستاذين: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، الطبعة الأولى، وزارة المعارف العامة العمومية إدارة إحياء التراث القديم إدارة الثقافة، بمصر، ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م.

١٧٤- **المنقوص والممدود:** ليحيى بن زياد الفراء، تحقيق: عبد العزيز الميمني، مطبعة دار المعارف، القاهرة ١٩٧٧م.

١٧٥- **منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك:** لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي، تحقيق سدني جليرز، نيوهافن ١٩٤٧م.

١٧٦- **منهج الكوفيين في الصرف:** لمؤمن بن صبري غنام، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

١٧٧- **الموجز في قواعد اللغة العربية:** لسعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني دار الفكر، بيروت – لبنان، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

١٧٨- **الموفقي في النحو**: لأبي الحسن محمد بن أحمد بن كيسان، تحقيق الدكتور: عبد الحسين الفتلي، وهاشم طه شلاش، نشر في مجلة المورد ببغداد – المجلد الرابع، العدد الثاني، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.

١٧٩- **النحو الوافي**: لعباس حسن، الطبعة الخامسة عشرة، دار المعارف، د. ت.

١٨٠- **النحو والنحاة المدارس والخصائص**: لخضر موسى محمد حمود، عالم الكتب، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.

١٨١- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**: لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٦٧م.

١٨٢- **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**: لمحمد طنطاوي، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٣م.

١٨٣- **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**: لأحمد بن محمد المقّري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، القاهرة ١٩٤٩م.

١٨٤- **النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه**: تأليف أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري، تحقيق: الأستاذ رشيد بلحبيب، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

١٨٥- **النوادر في اللغة**: لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري، تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة ١٩٨١م.

١٨٦- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**: للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

١٨٧- **الوافي بالوفيات:** لصلاح الدين خليل بن إيبك بن عبد الله الصدفي ت٧٦٤هـ، تصحيح ديدرينغ، مطبعة وزارة المعارف، استانبول ١٩٤٩م، المحقق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١٨٨- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان:** لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة ١٩٠٠م.